وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس / مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

تخصص: مناجمنت، مالية ومحاسبة

بعنوان:

تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق مسار التوحيد المحاسبي

"حالة عينة من الكيانات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم"

من إعداد الطالب:
عثمان عبد اللطيف

تحت إشراف الدكتور:
لحمر عباس

لجنة المناقشة:

د. دواح بلقاسم	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة مستغانم	رئيسا
د. لحمر عباس	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة مستغانم	مقررا
د. بلحسن هواري	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة وهران	مناقشا
د. درويش عمار	أستاذ محاضر ـ أ ـ	المركز الجامعي عين تموشنت	مناقشا
د. ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة مستغانم	مناقشا
د. بوزيد سفيان	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس / مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

تخصص: مناجمنت، محاسبة ومالية

بعنوان:

تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق مسار التوحيد المحاسبي

"حالة عينة من الكيانات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم"

من إعداد الطالب:
عثمان عبد اللطيف

تحت إشراف الدكتور:
لحمر عباس

لجنة المناقشة:

د. دواح بلقاسم	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة مستغانم	رئيسا
د. لحمر عباس	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة مستغانم	مقررا
د. بلحسن هواري	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة وهران	مناقشا
د. درويش عمار	أستاذ محاضر ـ أ ـ	المركز الجامعي عين تموشنت	مناقشا
د. ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة مستغانم	مناقشا
د. بوزيد سفيان	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهـــداء

غابت الكلمات حين حاولت كتابة عبارات أهدي بها هذا العمل المتواضع.
إليك يا من بذلت ولم تنتظر العطاء وعلمتني الوفاء، إليك يا من كان لك السبق في ركب العلم والتعليم وأوصيتني العمل بقلب سليم، أسأل الله ربّ العرش أن يحميك وها أنذا اليوم هذا العمل أهديك، والدي الكريم....

إليك يا من كنت دائما في سمائي نجوما براقة أسعد بلمعانها في كل ساعة وأفتخر برفع اسمها في عليانا، والدتي الكريمة...

من أي أبواب الثناء سأدخل وبأي أبيات القصيد أعبر وفي كل لمسة من وجودكم وأكفكم للمكرمات أسطر، إليكم أهدي هذا العمل يا من كنتم شموعا تنير ظلماتي وترسم البسمة في حياتي، إخوتي وهل من مثلكم...

عندمـا تكتب الأقدار وتحد الأعمار وتبقـى أخلاقك تذكرنا بك ليل نهار، أسأل المولى عزّ وجلّ أن يسكنك فسيح الجنات والأنهار، أهدي هذا العمل المتواضع كصدقة جارية لروح الأخ الحبيب "كمال بن يمينة" رحمه الله.

.

شكـــــر وتقديـــر

الحمد لله وحده والصلاة والسلام عن من لا نبي بعده، نسأل الله الذي بنعمته تتم الصالحات وتزال العقبات أن يوفقنا في هذا العمل ونرفع به إلى أعلى الدرجات.

عذرا لقد تبعثرت حروفي حين حاولت جمعها في كلمات، فلم أجد من الكلام ما أفي به حق أناس دعموني حتى حققت ما كان في حياتي مجرّد أحلام فلكم مني أحلى سلام، وأخص بالذكر من أنار لي بعلمه الظلمات وكان معي في هذا العمل في كل الخطوات والذي بفضله ها أنذا اليوم أكتب هذه الكلمات، الدكتور المشرف "لحمر عباس"، الشكر موصول أيضا إلى من جعل من علمه وعمله رمزا للمثابرة والخلود وجعل لنا من فترة إعداد هذا العمل جنة كلها ورود إلى أسمى أستاذ في الوجود، السيد نائب العميد المكلف بالعلاقات الخارجية لما بعد التدرج الدكتور "دواح بلقاسم"، ولا يطيب الشكر دون أن نشكر من كلله الله بالهيبة والوقار وعلمنا العطاء دون انتظار فهو لنا شرف وافتخار السيد "كمال ديداوي".

شكرا أيضا إلى من يعمل جاهدا لرفع راية العلم ويشرف على راحة الطالب السيد مدير المكتبة "بن خطاب مهدي".

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من إذا قلت لهم شكرا فشكري لن يوفيهم، فقد سعوا معي في كل خطوة وكان السعي مشكورا، فإن جفّ حبري عن التعبير يكتبهم قلب به صفاء الحب تعبيرا.

فشكرا إلى إخوة انجبتهم الأيام، شكرا بن حجوبة حميد، تمار خديجة، مكي عمارية، بن طاطة محمد، بكون أمين.

شكرا لمن جعلت للصداقة والوفاء معنى وسمت بأخلاقها واجتازت السماء جلالا فزادت أسراب الغيوم جمالا ولونت الدنيا بأجمل بسمة فكانت لخير الأصدقاء مثالا "بطاهر أسماء"

ولا يفوتني أن أتقدم أيضا بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكاترة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا وتكرموا بقراءة هذا البحث وتحملوا عناء مناقشته وتقويمه.

وشكر خاص موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الأطروحة، فشكرا للجميع.

الفـــهرس

الفـــهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
-	إهداء.....	-
-	شكر وتقدير.....	-
-	الفهرس.....	I
-	قائمة الجداول.....	VII
-	قائمة الأشكال.....	IX
-	قائمة الملاحق.....	XI
-	قائمة المختصرات.....	XII
-	مقدمة عامة.....	أ- ي
الفصل الأول: نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات		
-	تمهيد.....	2
.1	الأنظمة المعلوماتية.....	3
.1.1	المعلومات ونظام المعلومات.....	3
.1.1.1	المعلومات وأهميتها.....	5
.2.1.1	خصائص نظام المعلومات.....	9
.2.1	موارد وأنواع النظام المعلوماتي ووظائفه.....	13
.1.2.1	موارد النظام المعلوماتي.....	13
.2.2.1	أنواع ووظائف الأنظمة المعلوماتية.....	15
.3.1	تسيير الأنظمة المعلوماتية.....	20
.1.3.1	نظم المعلومات الداخلية والخارجية.....	21
.2.3.1	النظام المعلوماتي المتكامل.....	23
.2	نظام المعلومات المحاسبي.....	26
.1.2	الإطار المفاهيمي للأنظمة المحاسبية.....	26

.1.1.2	نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي.....	27
.2.1.2	المرجعيات النظرية للأنظمة المحاسبية.....	28
.2.2	المحاسبة كنظام للمعلومات.....	32
.1.2.2	مكونات نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه.....	33
.2.2.2	محدّدات نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه.....	36
.3.2	نظام المعلومات المحاسبي كنظام للتخطيط الاستراتيجي.....	38
.1.3.2	النظام المعلوماتي المحاسبي أداة للتخطيط والرقابة.....	38
.2.3.2	نظم المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار.....	40
.3	نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات.....	42
.1.3	تكنولوجيا المعلومات.....	42
.1.1.3	خصائص ومزايا تكنولوجيا المعلومات.....	44
.2.1.3	مكونات ومجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات.....	45
.2.3	تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.....	47
.1.2.3	خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.....	48
.2.2.3	مقومات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.....	49
.3.3	أثر تكنولوجيا المعلومات على النظم المحاسبية.....	50
.1.3.3	تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين نظام المعلومات المحاسبي.....	51
.2.3.3	مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.....	53
-	خلاصة الفصل.....	56
الفصل الثاني: التوحيد المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية		
-	تمهيد.....	58
.1	اختلاف الممارسات المحاسبية الدولية.....	59
.1.1	الإطار المفاهيمي للمحاسبة الدولية.....	59
.1.1.1	أسباب قيام المحاسبة الدولية.....	59
.2.1.1	أهداف المحاسبة الدولية.....	61

63	مشاكل المحاسبة الدولية.....	.2.1
63	العوامل المؤثرة في النظم المحاسبية الدولية.....	.1.2.1
65	المعيقات الداخلية والخارجية للمحاسبة الدولية.....	.2.2.1
67	أثر الكيانات الدولية على البيئة المحاسبية.....	.3.1
67	الأزمات المحاسبية العالمية.....	.1.3.1
70	انعكاسات الإصلاحات المحاسبية الدولية.....	.2.3.1
73	المعايير المحاسبية الدولية وإشكالية التوحيد.....	.2
74	التنظيم المحاسبي الدولي.....	.1.2
74	المدخل الأنجلو سكسوني.....	.1.1.2
75	التنظيم القاري مدخل أوروبي قاري.....	.2.1.2
77	الهيئات المسؤولة عن تطوير المحاسبة ووضع المعايير المحاسبية الدولية.....	.2.2
78	المنظمات المحاسبية الدولية.....	.1.2.2
82	تطبيق المعايير الدولية والانتقادات الموجهة إليها.....	.2.2.2
84	معايير المحاسبة الدولية.....	.3.2
87	معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن "IASC".....	.1.3.2
93	معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS.....	.2.3.2
97	التوحيد والتوافق المحاسبي.....	.3
97	التوحيد المحاسبي.....	.1.3
97	مفهوم التوحيد المحاسبي.....	.1.1.3
98	أسباب التوحيد المحاسبي.....	.2.1.3
99	التوافق المحاسبي.....	.2.3
99	مفهوم التوافق المحاسبي.....	.1.2.3
100	أهمية التوافق المحاسبي وعوائقه.....	.2.2.3
102	عملية التوحيد المحاسبي والتوحيد المعرفي المحاسبي.....	.3.3
103	إدارة عملية التوحيد المعرفي المحاسبي وتنظيمها.....	.1.3.3
104	عرض تجارب دولية في عملية التوحيد المحاسبي.....	.2.3.3

-	خلاصة الفصل.....	108
الفصل الثالث: تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق متطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي		
-	تمهيد.....	110
.1	النظام المحاسبي المالي كإصلاح محاسبي للاستجابة للتوحيد.....	111
.1.1	الإصلاح المحاسبي في الجزائر.....	111
.1.1.1	أسباب الإصلاحات المحاسبية في الجزائر وأهدافها.....	116
.2.1.1	الهيآت المهنية المسؤولة عن تنظيم المحاسبة في الجزائر.....	117
.2.1	مسايرة تطبيق النظام المحاسبي المالي.....	120
.1.2.1	ماهية النظام المحاسبي المالي.....	121
.2.2.1	إستراتيجية تبنّي النظام المحاسبي المالية وفق الإطار النظري الدولي.....	125
.3.1	إنعكاسات النظام المحاسبي المالي وآفاقه.....	130
.1.3.1	إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالية على البيئة المحاسبية الجزائرية.....	130
.2.3.1	تقييم النظام المحاسبي المالي وآفاقه المستقبلية.....	132
.2	التقييم المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم وحسابات النتيجة وانعكاساته.....	134
.1.2	القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات.....	135
.1.1.2	قواعد تقييم التثبيتات العينية والمعنوية ومعالجات أخرى مرخص بها.....	137
.2.1.2	تقييم المخزونات، الإعانات و المؤونات، القروض والخصوم المالية الأخرى والأعباء والمنتوجات المالية	143
.2.2	الكيفيات الخاصة للتقييم والمحاسبة.....	146
.1.2.2	المعاملات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير والممارسة المحاسبية للتجميع.....	147
.2.2.2	كيفيات تقييم العقود ، الامتيازات الممنوحة للمستخدمين، الضرائب المؤجلة وعناصر أخرى.	149
.3.2	إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي والأنظمة الأخرى.....	154
.1.3.2	إنعكاسات نظام المحاسبية المالية على النظام الجبائي.....	154
.2.3.2	إنعكاسات نظام المحاسبية المالية على الأنظمة الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	161
.3	أسس إعداد وعرض الكشوف المالية للإفصاح بجودة عن المعلومات.....	168
.1.3	عموميات حول عملية الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية.....	168
.1.1.3	ماهية الكشوف المالية وأهميتها.....	168

174	الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية.....	.2.1.3
179	آليات تحقيق جودة الكشوف المالية.....	.2.3
179	ماهية الحوكمة ومحدّداتها.....	.1.2.3
183	إنعكاسات الآليات الرقابية لحوكمة الكيانات على جودة الكشوف المالية.....	.2.2.3
185	عرض الكشوف المالية وفق متطلبات الإفصاح.....	.3.3
186	متطلبات الإفصاح بالنسبة لقائمة الميزانية وحساب النتائج.....	.1.3.3
190	متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.....	.2.3.3
196	خلاصة الفصل.....	-
	الفصل الرابع: واقع تكييف الكيانات الصغيرة والمتوسطة لأنظمتها المعلوماتية وفق متطلبات التوحيد	
198	تمهيد.....	-
199	مدخل عام حول الكيانات الصغيرة والمتوسطة.....	.1
199	ماهية الكيانات الصغيرة والمتوسطة.....	.1.1
201	تصنيفات الكيانات الصغيرة والمتوسطة.....	.1.1.1
203	أهمية الكيانات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.....	.2.1.1
205	أهداف وتحديات الكيانات الصغيرة والمتوسطة.....	.2.1
205	أهداف الكيانات الصغيرة والمتوسطة.....	.1.2.1
206	تحديات الكيانات الصغيرة والمتوسطة.....	.2.2.1
208	الكيانات الصغيرة والمتوسطة كتوجه للكيانات المتعلمة.....	.3.1
208	انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالية على البيئة المحاسبية الجزائرية.....	.1.3.1
211	الهيئات الداعمة للكيانات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات نجاحها.....	.2.3.1
212	الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....	.2
213	أساليب وأدوات الدراسة.....	.1.2
213	مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.....	.1.1.2
213	أساليب جمع البيانات.....	.2.1.2
217	وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.....	.2.2

217	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس والسن.....	.1.2.2
220	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي والخبرة.....	.2.2.2
222	تحليل مجالات الدراسة.....	.3
222	واقع تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي وتكييف الأنظمة المعلوماتية الأخرى وفقا له.....	.1.3
222	البعد الأول المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.....	.1.1.3
225	الأبعاد المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية الأخرى.....	.2.1.3
243	مدى مساهمة آليات الحوكمة في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.....	.2.3
243	البعد المتعلق بحوكمة الكيانات.....	.1.2.3
247	عرض الكشوف المالية وفق متطلبات الإفصاح الدولية.....	.2.2.3
258	خلاصة الفصل.....	-
260	خاتمة عامة.....	-
266	المراجع.....	-
288	الملاحق.....	-

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-I	تعاريف الهيئات المحاسبية للمحاسبة.....	29
2-I	المبادئ المحاسبية.....	31
3-I	محدّدات نظام المعلومات المحاسبي.....	36
4-I	دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية التخطيط.....	39
5-I	مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....	43
6-I	مقومات نظام المحاسبي التقليدي والإلكتروني.....	49
1-II	مناهج البحث في المحاسبة الدولية.....	62
2-II	أسباب انهيار شركة "إنرون".....	68
3-II	درجات التصنيف الائتماني لشركة "وورلد كوم".....	69
1-III	الإحالات الواردة في القانون 07-11.....	113
2-III	النصوص التشريعية لإعداد الكشوف المالية.....	114
3-III	الاختلافات بين قواعد هذا النظام والقواعد الجبائية.....	155
4-III	الوظائف المعينة لمعايير إعداد التقارير المالية.....	163
1-IV	تعريف الاتحاد الأوروبي للكيانات الصغيرة والمتوسطة.....	200
2-IV	عدد الاستبيانات.....	213
3-IV	مقياس ليكرث الخماسي.....	214
4-IV	درجة الأهمية بالنسبة للفقرات.....	214
5-IV	توزيع عدد الفقرات حسب كل مجال.....	216
6-IV	معامل الثبات (ألفا كرومباخ).....	217
7-IV	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.....	218
8-IV	توزيع عينة الدراسة حسب السن.....	219
9-IV	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.....	220

10-IV	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.....	221
11-IV	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد النظام المحاسبي المالي.....	223
12-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام معلومات الإدارة العامة.....	226
13-IV	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد نظام معلومات الإنتاج.....	229
14-IV	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد نظام معلومات التسويق.....	232
15-IV	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد نظام إدارة معلومات الموارد البشرية.....	234
16-IV	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد نظام مراقبة التسيير.....	236
17-IV	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد نظام الإعلام الالي.....	238
18-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد النظام الضريبي.....	240
19-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد حوكمة الكيانات.....	244
20-IV	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد عرض عناصر الكيان في الميزانية وفق متطلبات الإفصاح.	248
21-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد جدول حساب النتائج.....	250
22-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد جدول سيولة الخزينة.....	252
23-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد جدول تغيير الأموال الخاصة.....	254
24-IV	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد الملاحق.....	256

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-I	العلاقة بين البيانات، المعلومات والمعرفة.....	5
2-I	أنواع المعلومات.....	6
3-I	نظام المعلومات في المؤسسة.....	11
4-I	القواعد التنظيمية لأنظمة المعلومات.....	13
5-I	موارد نظام المعلومات.....	15
6-I	نموذج لنظام معلومات إداري.....	17
7-I	دور المحاسبة في المؤسسة.....	30
8-I	تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي.....	34
9-I	دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار.....	41
10-I	تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات.....	46
11-I	نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.....	49
12-I	دور البرمجيات.....	52
1-II	العوامل المؤثرة في النظم المحاسبية الدولية.....	65
2-II	هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.....	80
3-II	مشروع التحويل من "IAS" إلى "IFRS".....	86
1-III	مكونات النظام المحاسبي المالي.....	125
2-III	مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.....	129
3-III	إدراج السلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية وفق اتفاقية التكلفة التاريخية.....	136
4-III	منهجية اختبار تدني قيمة التثبيتات وفق المعيار الدولي IAS 36.....	138
5-III	فئات منافع الموظفين وفقا لـ IAS 19.....	151
6-III	معالجة فروق الأسعار وفق IAS 21.....	153
7-III	هيكل مخطط الأعمال في الكيانات الصغيرة والمتوسطة.....	162

8-III	أهمية الكشوف المالية.....	169
9-III	عناصر الكشوف المالية.....	172
10-III	أهداف الكشوف المالية.....	173
11-III	أنواع الإفصاح.....	176
12-III	أهمية الإفصاح المحاسبي.....	178
13-III	مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الدولية.....	181
14-III	المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الكيانات.....	182
15-III	مكونات جدول سيولة الخزينة.....	191
1-IV	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.....	218
2-IV	توزيع عينة الدراسة حسب السن.....	219
3-IV	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.....	220
4-IV	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.....	221

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1.IV	إستمارة الإستبيان.....	288
2.IV	معامل الفا كرومباخ.....	295
3.IV	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس (مخرجات SPSS20)	295
4.IV	عينة الدراسة حسب السّن (مخرجات SPSS20)	295
5.IV	عينة الدراسة حسب المستوى العلمي (مخرجات SPSS20)	295
6.IV	عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية (مخرجات SPSS20)	296
7.IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (مخرجات SPSS20).....	296
8.IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام المعلومات الإداري (مخرجات SPSS20).....	296
9.IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام المعلومات الإنتاجي (مخرجات SPSS20).....	297
10.IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام المعلومات التسويقي (مخرجات SPSS20).....	297
11.IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام معلومات إدارة الموارد البشرية (مخرجات SPSS20)	297
12.IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام معلومات مراقبة التسيير (مخرجات SPSS20)...	298
13.IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد مسك المحاسبة الآلي (مخرجات SPSS20)..	298
14-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد النظام الضريبي (مخرجات SPSS20).....	298
15-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد حوكمة الكيانات (مخرجات SPSS20)...	299
16-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في الميزانية (مخرجات SPSS20)..	299
17-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في جدول حساب النتائج (مخرجات SPSS20)	299
18-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في جدول سيولة الخزينة (مخرجات SPSS20)	300
19-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة (مخرجات SPSS20)	300
20-IV	المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في الملاحق (مخرجات SPSS20).	300

قائمة المختصرات		
المختصر	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IAPC	International Audit Practice Committee	لجنة ممارسة التدقيق الدولي
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	الهيئة المكلفة بتفسير معايير المحاسبة الدولية
EFRAG	European Financial Reporting Advisory Group	المجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية
ARC	Accounting Regulatory Committee	لجنة التنظيم المحاسبي
IAS	international accounting stards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للإبلاغ المالي
SCF	système comptable financier	النظام المحاسبي المالي
Spss20	Statistical Package for the Social Sciences 20	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية 20

مقـــدمة عـامـة

- **تقديم:**

إنّ نمو الأنشطة الإقتصادية عبر العالم أثّر إيجابا على تطوّر المحاسبة والفكر المحاسبي، حيث أنّه ومنذ سبعينات القرن الماضي تسعى العديد من الهيآت والمنظّمات الدّولية إلى وضع أسس وقواعد تنظّم مهنة المحاسبة بغية توحيد الممارسات المحاسبية والوصول إلى نظام محاسبي موحّد ومقبول على المستوى الدّولي يسمح بتسهيل المعاملات الإقتصادية ما بين الكيانات لمختلف الدّول خاصّة في ظل توسّع أنشطة التّجارة وتزايد الاستثمارات وما نتج عن ذلك من انفتاح أسواق المال، ونظرا لذلك وبعد الجهود التي بذلتها مختلف الهيآت و المنظّمات في هذا المجال ظهرت المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي.

ولقد كان للولايات المتّحدة الأمريكية دور فعّال في بروز وتطوير معايير المحاسبة الدولية، حيث أنها أدركت أهمية تنظيم المحاسبة لمواكبة التطوّرات الإقتصادية فقامت بإنشاء العديد من الهيآت العلمية والمهنية التي قامت بوضع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والتي تعتبر إلى حدّ اليوم أساس الممارسة المحاسبية كونها كانت نقطة انطلاق إصدار معايير المحاسبة المالية التي تحكم التنظيم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية.

إلاّ أنّه وبعد تنامي الأسواق العالمية وانتشار الكيانات متعدّدة الجنسيات وما صاحبها من مشاكل محاسبية أصبح التّوحيد المحاسبي ضرورة حتمية لابدّ منها، وأصبح اهتمام أصحاب المهنة يتزايد في البحث عن أسس أخرى ما دفع المنظّمات المهنية إلى البحث عن مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم الممارسة العملية للمهنة خارج الحدود الإقليمية بغية الوصول للغة محاسبية مشتركة تسهّل انتقال رؤوس الأموال بعيداً عن فكرة التقيّد بالحدود الجغرافية، ومن هنا تأسّست لجنة معايير المحاسبة الدولية بمبادرة مجموعة من المنظمات العلمية والمهنية في كلّ من كندا، اليابان، استراليا، فرنسا، ألمانيا، المكسيك، هولندا، بريطانيا، إيرلندا والولايات المتحدة، وقد قامت هذه اللّجنة بإصدار 41 معيار محاسبي دولي وتمّ إعادة هيكلة هذه اللجنة في سنة 2000 وأصبحت تسمّى بمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي بدأت تدريجيا في إصدار معايير إعداد التقارير المالية بدلا من معايير المحاسبة الدولية، وقد اتجهت العديد من الدّول إلى تبنّي هذه المعايير أو تقريب معاييرها الوطنية معها بدرجات مختلفة حسب بيئة ظروف الأعمال لكلّ دولة.

وقد لعبت دول الاتّحاد الأوروبي دورا هاما في تعزيز مبدأ وجوب وجود معايير محاسبية دولية ذات جودة عالية تنظّم مهنة المحاسبة على المستوى الدولي لا الإقليمي خاصة عند تبنيها لمعايير إعداد التقارير المالية سنة 2005، حيث أنّها كانت من قبل تفتقر إلى مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة الدولية ما ألزم عليها استعمال المبادئ المحاسبية المقبولة عموما الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية في أسواق المال الأمريكية،

ولكن وبعد الحاجة المتزايدة لأسواق مال عالمية لشراكتها زاد التخوّف من خطر توحيد المحاسبة على أساس التبعية للولايات المتّحدة الأمريكية فقامت المفوّضية الأوروبية بتقديم بيان دعمت فيه لجنة معايير المحاسبة الدولية، ما أعطى معايير المحاسبة الدولية دعما سياسي وفرصة للإعتراف بها في الأسواق العالمية حيث أصبح الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي شرطا أساسيا للدخول في التكتّلات الإقتصادية ولعلّ أكبر دليل ذلك هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من مشاريع التقارب بين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية لتكون جهة مشاركة وفاعلة في صياغة المعايير الدولية التي ستلتزم بها حيث أنّها كانت قد بدأت تدريجيا بالتخلّي عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والإنتقال إلى المعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدّولية.

والجزائر كغيرها من الاقتصاديات النّامية التي تسعى إلى ركب نهج التنمية الجديد والاندماج في الاقتصاد العالمي إنتقلت من نظام الاقتصاد الموجّه إلى نظام اقتصاد السّوق أين باشرت القيام بالعديد من المشاريع للإستفادة من فرص الاقتصاد العالمي كمشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما شرعت في إصلاح منظومتها المحاسبية بهدف تقريب الممارسة المحاسبية المعمول بها في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية الدولية حيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في الاقتصاد العالمي والأخذ بأسبابه أن تنعزل عمّا يجري فيه، حيث عمد المشرّع الجزائري إلى تبنّي المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي من خلال القانون 11/07 المتضمّن النظام المحاسبي المالي والذي يسمح للمحاسبة بإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية تساعد على اتّخاذ انجع القرارات الاقتصادية والمساهمة في ظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال من خلال تشجيع الاستثمار.

وقد جاء هذا النظام المحاسبي المالي انسجاما مع الهدف الرئيسي للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، حيث سعى مجلس المحاسبة الوطني إلى السير في منحى التوحيد المحاسبي من خلال توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية، وإعداد كشوف مالية موحّدة ومتجانسة على المستوى الدولي وجعلها ملائمة أكثر للمقارنة ما بين كيانات القطاع العام الخاص والمختلط، وذلك بهدف الارتقاء بمهنة المحاسبة في الجزائر وجعل مخرجاتها تلبي احتياجات مختلف مستخدميها أين أصبح النظام المحاسبي المالي بمثابة التحدي الحقيقي للكيانات الجزائرية، خاصة المسعّرة في البورصة، حيث يقتضي عليها النظام المحاسبي المالي القيام بمجموعة من التغييرات الهامة الأمر الذي يتطلب من طاقم المديرية العامة والهياكل الداخلية لها بذل جهد أكبر

للانتقال بالشكل المطلوب من النظام المحاسبي القديم إلى تنظيم محاسبي كفؤ يستجيب للأهداف المرجو تحقيقها من تطبيق هذا النظام الجديد خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية.

وحتّى يتمّ استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتتحقّق الشراكة بين الكيانات الوطنية والكيانات الأجنبية كان لزاما على الأولى عرض كشوف مالية تحوي معلومات صادقة تستخدم كأساس في اتّخاذ القرارات، حيث تكون موجهة بشكل أساسي إلى المستثمرين والدائنين الذين يستخدمون الكشوف المالية في التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرة الربحية للكيان وكذا المخاطر المصاحبة لحالات عدم التأكّد، كما يجب على هذه الكشوف أن تمكّن مستخدميها من الحكم على كفاءة الإدارة في توظيف موارد الكيان وسلوكه الإقتصادي من خلال ضمان توفّر معلومات مالية تتميّز بالخصائص النّوعية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من بينها المعلومات الجوهرية ذات العلاقة بالتفسير والتقييم والتنبؤ وكذلك إعطاء أرقام إجمالية عن الموجودات والالتزامات.

وبما أنّ المشرع الجزائري حاول تقريب الممارسة المحاسبية الوطنية من الممارسة المحاسبية الدّولية من خلال تبنّي النظام المحاسبي المالي وأنّ النظام المحاسبي كنظام معلومات يرتبط ارتباطا وثيقا بالأنظمة المعلوماتية الأخرى بالكيان، فإنّ تبنّي المعايير المحاسبية الدولية سيؤثّر بشكل أو بآخر على الأنظمة المعلوماتية الأخرى للكيان، ولذلك وحتّى تكون المعلومات المنتجة من المحاسبة المالية والمعروضة في الكشوف صادقة ومستوفية لشروط التوحيد المحاسبي كان لزاما على الكيانات أن تكيّف أنظمتها المعلوماتية وفق القواعد والأسس التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

- **أهمية الدّراسة:**

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في تزامن معالجته مع ما تشهده البيئة الإقتصادية الدّولية من تغيّرات وتطوّرات تهدف إلى دمج اقتصاديات مختلف الدّول للارتقاء بالاقتصاد العالمي، هذا ما أثّر بشكل بارز وقوي على السياسات المحاسبية لجل الدّول ومن بينها الجزائر، الّتي قامت بإصلاحات محاسبية تمثّلت في تبنّيها للنظام المحاسبي المالي الذي يحتوي في مضمونه المعايير المحاسبية الدولية وذلك من أجل تقريب المحاسبة الوطنية من المحاسبة الدولية والوصول إلى التوحيد المحاسبي أين حاولت الدّولة إعادة تنظيم مهنة المحاسبة وجعلها أكثر احترافية.

كما يستمد البحث أهميته من الاهتمام المتزايد بالكيانات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي كونها تمثّل محرّكا هاما في دفع عجلة التنمية سواءً في البلدان المتقدمة أو النامية على حدٍّ سواء فهي تمثل مركزا لخلق القيمة ولذلك زاد الاستثمار فيها، إلاّ أنّ المستثمرين خاصة الأجانب دائما ما يجدون صعوبات في

الحصول على المعلومات التي تمكّنهم من اتّخاذ القرار الأنجع والأنسب لهم لذلك حاولنا إبراز أهمية ضرورة تكييف هذه الكيانات لأنظمتها المعلوماتية لما يتوافق مع متطلبات التوحيد المحاسبي الدولي.

- **أهداف الدّراسة:**

تسعى هذه الدّراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نحصرها في:

- الإلمام بالجوانب النظرية والفنّية المرتبطة بمفهوم التوحيد المحاسبي ودراسة البيئة الدولية المحاسبية؛
- التعرف على التغيّرات الحديثة التي تشهدها معايير المحاسبة الدولية وإبراز أهميتها في تحقيق التوحيد المحاسبي؛
- إبراز العلاقة بين مضمون النظام المحاسبي المالي ومحتوى معايير المحاسبة الدولية؛
- تحديد الدور الهام الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تكييف الأنظمة المعلوماتية للكيانات وفق متطلبات التوحيد المحاسبي؛
- التطرق إلى دور الحوكمة في تحقيق جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي؛
- التعرف على المشاكل والتحدّيات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي بالكيانات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تشخيص الواقع العملي لذلك؛
- دراسة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الكيانات الصغيرة والمتوسطة ومدى تماشيها مع متطلبات التوحيد المحاسبي.

- **إشكالية الدّراسة:**

استنادا على ما سبق قمنا بصياغة إشكالية الدّراسة على النحو التالي:

إلى أيّ مدى تمكّنت الكيانات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من تكييف أنظمتها المعلوماتية وفق متطلبات التوحيد المحاسبي؟

- **الأسئلة الفرعية لإشكالية الدّراسة:**

من خلال الإشكالية الرئيسية السابقة، تتفرع لنا العديد من الأسئلة والتي يمكن حصر أهمها في:

- ما هي أهم الأسس العلمية والعملية التي تحكم المحاسبة كنظام للمعلومات؟
- ما هي أهم المتطلّبات الجديدة التي يقتضيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية للإندماج في البيئة الاقتصادية الدولية الحديثة؟

- هل وفّق المشرّع الجزائري من خلال تبنّيه للنظام المحاسبي المالي في الاستجابة لمتطلبات التوحيد المحاسبي؟
- ما هي المزايا والعراقيل التي ساعدت أو حالت دون مسايرة الكيانات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لمتطلّبات التوحيد المحاسبي؟

- **فرضيات الدّراسة:**

للإجابة عن الأسئلة السّابقة، سنحاول إثبات صحّة أو نفي فرضيات الدّراسة التي قمنا بصياغتها كالآتي:

- ترتكز المحاسبة الوطنية على أسس نظرية محتواة في معايير المحاسبة الدولية، وأسس فنّية وميدانية تخص الكيانات من حيث قدرتها على جعل المحاسبة نظام معلوماتي فعّال؛
- يقتصر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الارتقاء بمهنة المحاسبة وتقديم معلومات صادقة تفيد المستثمرين فقط؛
- لا يزال تطبيق النظام المحاسبي المالي بعيدا عن تحقيق التوحيد المحاسبي على مستوى الكيانات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر نظرا للصعوبات التي تواجهه البيئة الاقتصادية المحلية.

- **مبررات اختيار موضوع الدّراسة:**

يعود اختيار موضوع الدراسة إلى جملة من الدّوافع، نذكر أهمها فيما يلي:

- الإصلاحات التي شهدتها المنظومة المحاسبية في الجزائر والمتمثّلة في أحكام القانون 11/07 الذي يتضمن النّظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على إنتاج المعلومات المالية؛
- الرّغبة في التعمّق أكثر في مضمون معايير المحاسبة الدولية ورؤية إذا ما كان تطبيقها في الجزائر وحده كافي للارتقاء بمهنة المحاسبة بما يخدم التوحيد المحاسبي؛
- محاولة تسليط الضوء على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مختلف الأنظمة المعلوماتية الأخرى ومدى استجابة الكيانات لتكيّفها مع ذلك؛
- البحث عن التحدّيات والعراقيل التي تواجه عملية التوحيد المحاسبي على مستوى الكيانات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛
- إضافةً إلى ذلك هنالك أسباب ذاتية دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، حيث هنالك ميول شخصي للطالب في التعرّف والتوسّع على كل ما هو جديد فيما يتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، خاصة أنّها

تشهد تحديثات وإصدارات لمعايير جديدة في كلّ مرّة، كما أنّ هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص في طَوريْ الماستر والدكتوراه.

- **حدود الدّراسة:**

تمثّلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزّمنية:** لقد تطرّقت هذه الدراسة إلى نشأة المحاسبة وتطور المعايير المنظمة لها على المستوى الدولي وانعكاسات ذلك على البيئة المحاسبية بالجزائر، لذلك تمّ التطرق إلى أهم الإصلاحات المحاسبية والتي تمثلت في تطبيق النظام المحاسبي المالي منذ جانفي 2010 وانعكاساته على الأنظمة المعلوماتية للكيانات، وقد امتدّت فترة هذه الدّراسة من جانفي 2016 إلى غاية سبتمبر 2018، أمّا الحدود الزمنية للدراسة التطبيقية فقد امتدت من مارس 2018 إلى غاية نهاية شهر أوت من نفس السّنة انطلاقا من إعداد وتحضير الاستبيان مرورا بعملية التوزيع وصولا إلى مرحلة استرجاع الاستمارات والقيام بتحليل النتائج،
- **الحدود المكانية:** لقد شملت الحدود المكانية لهذه الدراسة عيّنة من الكيانات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم (غرب الجزائر).

- **الدّراسات السابقة:**

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع متغيرات الدّراسة، وسنتطرق إلى البعض من هذه الدّراسات في ما يلي:

- **دراسة مرحوم محمد الحبيبب:** بعنوان " استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة واثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم دراسة حالة شركة قريف الجزائر"، رسالة ماجستير عن جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف للسنة الجامعية 2012/2011، وقد عالج الباحث إشكالية الإستراتيجية المثلى لتبني النظام المحاسبي المالي لأوّل مرة من طرف الكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، وما أثّر ذلك على بياناتها المالية على ضوء الإطار النظري الوطني للنظام المحاسبي المالي ومعايير التقرير المالي الدولي الأول، وقد توصّل الباحث إلى أنّ الاعتماد على المخطط الوطني للمحاسبة منذ ما يقارب ثلاث وثلاثون سنة بيّن ميدانيا بأنه يتّسم بأوجه قصور عدة مسّت إطاره النظري وبالخصوص إطاره المحاسبي، باعتبار انه أصبح لا يساير الظروف الاقتصادية الجديدة للجزائر بسبب عدم اطراء عليه إصلاحات متواترة وعميقة،وأن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد له خلفية

عالمية مبنية على ثقافة أنكلوسكسونية، يؤثر حتما على البيئة المحاسبية في الجزائر بسبب انعكاساته الظاهرة على شتى المجالات بما فيها السياسة القانونية التربوية والاقتصادية.

– **دراسة سفاحلو رشيد:** بعنوان" أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (isa) في ظل تبني للمعايير الدولية للمحاسبة (ifrs)"، رسالة دكتوراه بجامعة الشلف للسنة الدراسية 2017/2016، وقد عالج الباحث في رسالته إشكالية مدى أهمية تكييف النظام المحاسبي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق في ظل تبنيه لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وتوصّل الباحث إلى نتيجة عامة ذكر فيها أنّ تبنّي المعايير الدولية للمحاسبة يجب أن يكون بجميع معاييرها وليس ضمنياً فقط، لما ينتج عن ذلك من مراجع أساسية للمهنيين والأكاديميين وكذا كتب المحاسبة الأجنبية للدول التي تبنت المعايير مباشرة وألفت ثيرا من المراجع، بالإضافة الى استعمال المواقع الالكترونية لبحث اي مشكلة في المعايير الدولية للمحاسبة، كما توصل إلى أنه لم يحقق النظام المحاسبي المالي كل الأهداف المرجوة من تطبيقه كمواكبة التطورات الحاصلة في المحاسبة والارتقاء بالمحاسبة وبالمهنة في الجزائر إلى المستوى الدولي، وانه النظام المحاسبي المالي أصيب بالتقادم نسبيا كونه بني على معايير المحاسبية الدولية قبل سنة 2005، ودخل حيز التطبيق سنة 2010، والى غاية 2016 لم يراع بعد المعايير (ias)المعدلة ولا المعايير (ifrs) الجديدة.

– **دراسة شعيب شنوف:** بعنوان "الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي" رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر للسنة الدراسة 2007/2006 ، قد عالج الباحث في هذه الدراسة إشكالية تلبية المحاسبة الكلاسيكية حاجيات الشركات متعددة الجنسيات، ومدى أهمية التوافق والتوحيد المحاسبين الدوليين، وتوصل الباحث في دراسته الى أن الممارسات المحاسبية في تلبية حاجيات الشركات الدولية ينبغي أن تضع القواعد وإجراءات أساسية تتماشى والمشاكل المحاسبية الموجودة على المستوى الدولي بالنسبية للشركات متعددة الجنسيات.

– **دراسة مواعي بحرية:** بعنوان " التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية"، أطروحة دكتوراه عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف للسنة الدراسية 2016، عالجت الباحثة من خلال هذه الدراسة إشكالية موثوقية المعلومات المالية التي تفرزها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على مصداقية التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية"، وتوصلت إلى أن موثوقية المعلومات المالية عاملا مهما يضمن مصداقية أكبر في عمليات التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية، إذ ترتبط موثوقية المعلومات المالية بموضوعية القياس المحاسبي الذي يهدف إلى تقييم ثروة المؤسسة، كما إشارة إلى وجود صعوبة

كبيرة في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان أساسها انعدم موثوقية المعلومات المالية التي كانت تفرزها القوائم المالية المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي.

– **دراسة سعيدي عبد الحليم:** بعنوان" محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"، رسالة دكتوراه للسنة الدراسية 2015/2014 عن جامعة محمد خيضر بسكرة، وقد عالج الباحث في رسالته إشكالية توفيق المؤسسات في الإفصاح ضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة إن حوالي 50 بالمئة من المؤسسات المبحوثة مطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها، وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في حين أن بقية المؤسسات غير مطبقة، كما بينت ردود الإدارات المالية من خلال المقابلة التي أجراها الباحث بان البيئة الحالية للمؤسسات غير مستجابة لتشريعات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي المتبنين معايير المحاسبة الدولية وليس هنالك من يلزم هذه المؤسسات بغض النظر عن شكلها القانوني وطبيعتها على تطبيقها واستخدامها في واقع محاسبتها لتحسين مستوى القياس والتقييم المحاسبي للأصول الثابتة بشكل عام ومدا تحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها التي تتضمنها التقارير المالية.

– **دراسة محمد طيفور أمينة:** بعنوان "الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل ias/ifrs حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه للسنة الجامعية 2017/2016 عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قد عالجت الباحثة في هذه الدراسة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات والسياسات والطرق المحاسبية في البيانات المالية للبنوك وشركات التامين في اطار ias/ifrs، وتوصلت الباحثة إلى أن النظام المحاسبي المالي أولى أهمية كبيرة لقطاع البنوك وشركات التامين وخصوصا عملية إعداد ونشر القوائم المالية والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وذلك عن طريق النظام 09 –05 الخاص بالبنوك والإشعار رقم 89 الخاص بشركات التامين بالإضافة إلى وجود مدونة حسابات خاصة ونماذج للقوائم المالية.

وقد ساهمت هذه الدراسات السابقة في هذا الموضوع من خلال:

– وضع وتحديد هيكل الدراسة الخاص بالجانب النظري؛

– صياغة إشكالية الدراسة؛

– تسهيل طريقة البحث عن مختلف المراجع؛

– تصميم الاستبيان وإخراجه في شكله النهائي.

- **القيمة المضافة للدراسة:**

ما يميّز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنّها حاولت البحث عن كيفية مسايرة مختلف الأنظمة المعلوماتية بالكيان لمتطلبات التوحيد المحاسبي، فبما أنّ النظام المحاسبي يؤثّر على مختلف أنشطة الكيان فإنّ تبني النّظام المحاسبي المالي الذي يدعو إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيؤثّر على مختلف الأنظمة المعلوماتية له، لذلك حاولنا إبراز كيفية تكييف هذه الأنظمة مع المتغيّرات التي فرضتها متطلبات التوحيد المحاسبي ومدى مساهمة الحوكمة بالكيانات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق جودة الإفصاح عن المعلومات المالية.

- **منهج الدراسة:**

سوف يتمّ الاعتماد على مجموعة من المناهج من أجل الإجابة على إشكالية الدّراسة واختبار فرضياتها، حيث سيعتمد على المنهج الاستقرائي لدراسة التطورات التاريخية التي شهدتها المحاسبة، إلى جانب المنهج الوصفي الّتحليلي وذلك بغية عرض المحتوى النظري للدّراسة وتحليل نتائج الاستبيان والذي تم معالجته ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

- **هيكل الدّراسة:**

لقد حاولنا معالجة إشكالية هذه الدّراسة واختبار صحّة الفرضيات المقدّمة ضمن أربعة فصول، حيث نتطرّق في الفصل الأول إلى نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات وقد احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول ماهية أنظمة المعلومات أمّا الثاني والثالث فقد تمّ فيهما عرض الأطر النظرية لنظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات.

أمّا الفصل الثاني فقد تطرّقنا فيه إلى التّوحيد المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية وقد احتوى على ثلاثة مباحث نتناول في أوّلها مفهوم المحاسبة الدولية وأسباب الاختلافات المحاسبية، أمّا المبحث الثاني فيتم فيه عرض الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية مضمونها وإشكالية التوحيد، ليتمّ بعد ذلك في المبحث الثالث التطرق إلى سياسات التوافق والتوحيد المحاسبي.

وفيما يخص الفصل الثالث فجاء تحت عنوان تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق متطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، نتطرّق في المبحث الأول منه إلى النظام المحاسبي المالي حيث نقوم بعرض الإطار التصوري له ومدى استجابته للتوحيد المحاسبي، ليتم بعد ذلك في المبحث الثاني تحليل طرق التقييم والإدراج في الحسابات وانعكاسات ذلك على الأنظمة المعلوماتية بالكيان، لنتحدث بعد ذلك في المبحث الثالث عن أسس وقواعد

إعداد الكشوف المالية التي تعرض المعلومات وفق متطلبات الإفصاح التي تدعو لها المعايير الدولية للإبلاغ المالي ودراسة أثر تطبيق المفهوم الجديد للحوكمة على ذلك.

وقد جاء الفصل الرابع بدراسة استقصائية لواقع تكييف الأنظمة المعلوماتية بالكيانات الصغيرة والمتوسطة وفق مسار التوحيد من خلال ثلاثة مباحث، نتناول في الأوّل منها مفاهيم عامة حول الكيانات الصغيرة والمتوسطة والكيانات المتعلمة، أمّا المبحث الثاني فنبيّن فيه الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ليتم في المبحث الثالث تحليل مجالات الدراسة.

الفصل الأول:

نظـام المعلومـات المحاسـبي وتكنولوجيا المعلـومات

تمهيد:

يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا هاما في الكيانات الاقتصادية إذ يعتبر من أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، فمع بروز التطورات الاقتصادية وما صاحبها من عولمة معلوماتية ف البيئة المحاسبية، كان لزاما على الكيانات الاستثمار في المعلومات المحاسبية والاعتماد على ما تفرزه من مخرجات في اتّخاذ قراراتها.

ولضمان إنتاج معلومات دقيقة، موثوقة وصحيحة عملت الكيانات على تصميم أنظمة معلوماتية من شأنها أن تسيطر على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة الكيان خاصة المحاسبية منها، ولقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير من خلال استخدام الحاسوب في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، حيث أصبحت عملية معالجة البيانات بطريقة آلية، ليتم الحصول على معلومات في أقصر وقت وأعلى جودة، ما يساعد مستخدم هذه المعلومات في اتّخاذ القرار الأمثل.

ولتوضيح ماهية نظام المعلومات المحاسبي سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المقصود بالأنظمة المعلوماتية في المبحث الأول بحيث سنقوم بدراسة مفهوم المعلومة ونظام المعلومات وتحديد موارده ووظائفه وطرق تسييره، ليأتي بعد ذلك المبحث الثاني مبرزا المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأنظمة المحاسبية من خلال دراسة الإطار المفاهيمي لها ومدى اعتماد المحاسبة كنظام للمعلومات، كما نبين في هذا المبحث دور نظام المعلومات المحاسبي في التخطيط الاستراتيجي للكيان، يلي بعد ذلك المبحث الثالث الذي يركز على دور تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام المعلومات المحاسبي بحيث يبرز خصائص تكنولوجيا المعلومات ومدى تأثيرها على مقومات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ودورها في تحسينه.

ولذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

1. الأنظمة المعلوماتية؛
2. الأنظمة المحاسبية؛
3. نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

1.الأنظمة المعلوماتية.

تعتبر الكيانات الإقتصادية شبكة معلومات واتصالات ذلك أن اتّخاذ القرار يتطلب معلومات ومعارف مستخلصة من عدة أماكن في الكيان، حيث تمثل المعلومة موردا استراتيجيا هاما كونها تساهم بشكل كبير في تحديد فعالية وكفاءة الكيانات الّتي اتجهت بدورها إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية فعّالة للتحكم في المعلومة الجيّدة واستخدامها في عملية اتّخاذ القرار، ونظرا للتطورات التكنولوجية الحاصلة والتحول نحو اقتصاد المعلومات والمعرفة أصبح لزاما على الكيانات تطوير أنظمتها المعلوماتية للاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة تنافسيتها وضمان بقائها، خاصة وأنّ القرارات المتعدّدة أصبحت تتداخل فيما بينها، لذلك يجب على الكيانات أن تعد نظام قادر على إنتاج المعلومات ونقلها إلى أصحاب القرار من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، ومع التقدم التكنولوجي اكتسبت الكيانات من خلال الشبكات نشاطا أوسع سمح لها بإيجاد أشكال جديدة في تنظيم تسيير أنظمتها المعلوماتية، واستطاعت بناء نظام معلومات في صورة مجموعة متكاملة من الأدوات والتقنيات تتفاعل مع بعضها في تخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها.

1.1.المعلومات ونظام المعلومات.

يقصد بمصطلح المعلومة مجموعة الحقائق والمفاهيم الّتي تتعلق بمضمون معيّن والّتي تكون لها قيمة ومعنى، هدفها تنمية وزيادة المعرفة، ولفهم المعلومة بشكل أدق يجب التفريق بين البيانات، المعلومات والمعرفة، فالبيانات تمثّل المادة الخام للمعلومات حيث أنّه وبعد دخولها كمدخلات يتم معالجتها وتصفيتها وتنظيمها للحصول على معلومات ذات قيمة لمستخدميها،[1] حيث يعبّر مصطلح البيانات عن مجموعة الحقائق المجرّدة والغير منظمة الّتي لا تحوي معنى في ذاتها، فليس لها قيمة إن لم يتم معالجتها وتنظيمها،[2]كما عرّفت أيضا

[1] GILLES St-Amant, **La gestion des systèmes d'information et de communication**, chenelière Mc Graw-Hill matériel, 2003, P 564.

[2] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية، 1996، ص25.

بأنها الحقائق الخام أو الملاحظات عن الظواهر المادية أو معاملات المنظمة،[1] الّتي تكون في شكل حروف، رموز أو أرقام ليست لها علاقة مع بعضها البعض ولا تؤثر على من يستقبلها في حالة عدم معالجتها.[2]

أمّا المعلومة تعرف على أنّها بيانات تمت معالجتها وتحليلها وتصنيفها وتلخيصها وتهيئتها بشكل يسمح باستعمالها والاستفادة منها، فالمعلومات هي عبارة عن مجموعة أخبار تحمل معارفا أو علما يتعلق بموضوع معيّن، ويتم الإخبار عمّا تحتويه من مضمون في آن واحد بهدف فهم المحيط،[3] وهي تمثّل كذلك مجموعة من الخبرات والقيم والبيانات المعالجة والمسلّمات البديهية القائمة على أساس معيّن، والّتي تشكل مجتمعةً البيئة الملائمة والإطار المناسب الذي يساند في التقييم واتّخاذ القرار.[4]

وبمنظور آخر فإن المعلومات هي تلك البيانات الّتي يتم معالجتها من خلال تحليلها وتفسيرها من أجل استخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات الّتي تربط الحقائق والظواهر والأفكار ببعضها البعض.

أمّا بالنسبة للمعرفة فهي مصطلح يستخدم لوصف مدى فهمنا للحقيقة، فأحيانا عند إجابتنا عن سؤال ما متعلق بموضوع معيّن، فإننا لا نستطيع وصف الحقيقة نتيجةً لجهلنا إيّاها وليس نقصا في ذكائنا، بل نحن بحاجة إلى معلومات متعلقة بتلك المسألة لنمتلك معرفة عنها.[5]فالمعرفة تشير إلى القدرة على التمييز والتلاؤم، فهي إذا ذلك الرصيد المعرفي المتولد عن الإنتاج الفكري للإنسان والقابل للاستخدام في أي مجال من المجالات.[6]

كما تعتبر المعرفة خلاصة ترتيب ومعالجة المعلومات لتصبح أكثر نفعا وفائدة والّتي يتم من خلالها اكتساب مهارات قيادة مختلف أنشطة الكيان وتطويرها،[7]والشّكل التالي يوضح العلاقة بين المفاهيم السابقة:

---

[1] نور الدين مزهودة، **أثر نظام المعلومات المتكامل "ERP" نموذجا على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، 2017/2016، جامعة ورقلة، ص03.

[2] كمال بن يمينة، **فاعلية نظم المعلومات التسويقية في استمرارية نشاط المؤسسة**، أطروحة دكتوراه، 2016/2015، جامعة تلمسان، ص78.

[3] ROUZEAU Martine, **Economie d'entreprise**, **organisation et gestion stratégique d'entreprise**, édition ESKA, 1993, P 71.

[4] بول جامبل، جون بلاكويل، **إدارة المعلومات**، تيب توب لخدمات التعريب والترجمة، دار الفاروق، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص09.

[5] زغنوف عبد الغني، عضيمي أحمد، **المعلومة وأهميتها في المجتمع المعلوماتي**، مجلة البحوث والدراسات، العدد09، 2014، ص153.

[6] كمال بن يمينة، **مرجع سابق**، ص80.

[7] MARIE héléne Delmond, , JEAN Michel Gamiter, **Management des Systèmes d'information**, Dumod, Paris, 2003, P 203.

الشكل I.1: العلاقة بين البيانات، المعلومات والمعرفة.

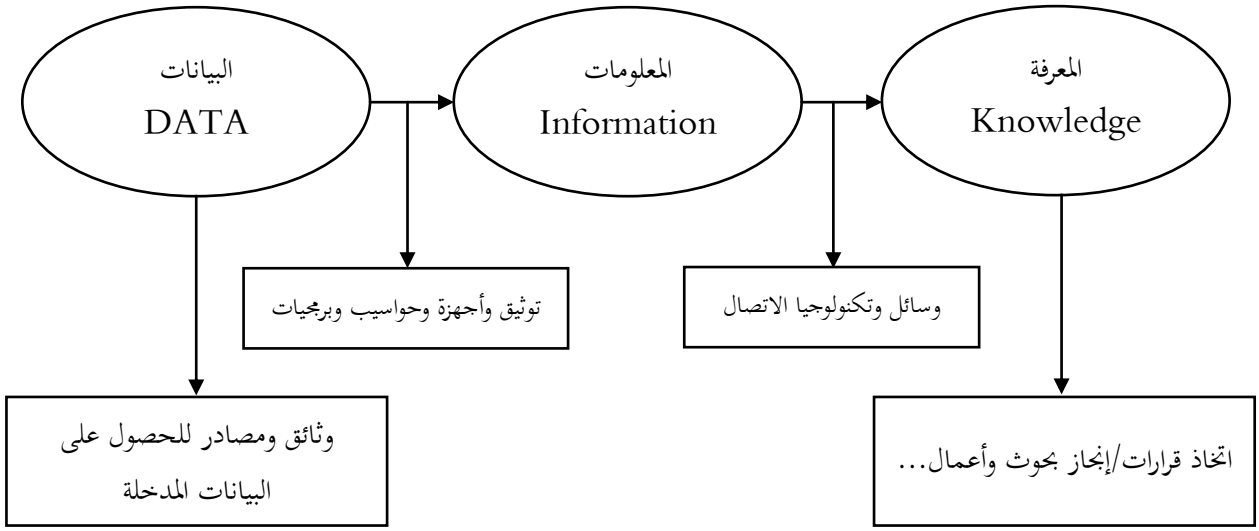

المصدر: عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص31.

لقد أدّى انتشار العولمة الاقتصادية إلى تقلّص دور الأساليب التقليدية في الحصول على المعلومات وتداولها، حيث تغير شكل الكيانات بسبب ظهور هياكل تنظيمية جديدة يقل فيها الاعتماد على الثروة المادية ويكون للمعلومات دور في توجيه وتنظيم الكيان، ويقول "PETER Drucker" بأنّ مصنع الغد سيتشكّل وينظّم ويبنى عبى أساس المعلومات، وهذا ما يفسّر التنافس الكبير الذي تعرفه الكيانات من أجل الحصول على أفضل المعلومات وأدقّها،[1] وفي معظم الحالات فإنّ الكيانات الحديثة تتمتع بقناعة قوية قائمة على أهمية المعلومات ونظام المعلومات في اكتساب الميزة التنافسية وضمان البقاء والاستمرارية.

1.1.1.المعلومات وأهميتها.

خلق عصر المعلومات بيئة عمل تتّسم بالتغيّر السريع مع تزايد عالمية التنافس، حيث أصبحت السرعة من أهم الأسس المعتمدة في أداء الأعمال حيث اكتسبت الكيانات طبيعة كونية بعد أن كان نشاطها يقتصر على المجال المحلي والإقليمي، وهذا بفضل شبكة الانترنت الّتي ساهمت في عولمة الاقتصاد وتدويل الأنشطة، فالكيانات أصبحت تواجه تحدّيات مختلفة تتعلق بالتسيير الجيّد والتغيير المستمر للتكيف مع بيئة العمل الّتي

[1] Conférence mondiale d' UNI pour les cadres, **le capital intellectuel, priorité a l'approche citoyenne dans l'économie de l'èrenumérique**, Singapour, août 2000, P 11.

تلعب فيها المعلومات دورا أساسيا في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهنالك أربعة أنواع رئيسية للمعلومات وهي:

- **المعلومات الوصفية:** وهي الّتي يتم من خلالها تحديد المعلومات باعتبارها واحدة من الأنواع الأربعة الّتي تساعد في وصف ظاهرة معينة وتحديد المشكل، إلاّ أنّها ليست قادرة وحدها على معالجة مشاكل الإدارة.
- **المعلومات التشخيصية:** بعد تحديد المعلومات الوصفية للمشكل تأتي المعلومات التشخيصية للتعرف على نوع المشكل المطروح وما هو الخطأ وما الذي ينبغي أن يكون، فهي الّتي تحدد القواعد والمعايير الّتي تقيس الحقائق ومن ثمّ اختيار مسار العمل المناسب واتّخاذ التدابير التصحيحية.
- **المعلومات التنبؤية:** بعد تحديد وتشخيص المشكل يأتي السؤال ماذا لو...؟ أي نتوقع ما سيحدث، لذلك يتم إنشاء معلومات تنبُّؤية تمكّن من تحليل أحداث مستقبلية لتجنّب المشاكل في وقت مبكر والوصول إلى الأهداف بدون انحرافات وتصحيحها بسرعة إن وقعت.
- **المعلومات الإلزامية:** وهنا يكون السؤال ما يجب القيام به...؟ فالتنبّؤ وحده ليس كافيا على مواجهة الأخطار المستقبلية، لذلك يتم توجيه المعلومات لما هو واجب القيام به والإلزام على تطبيق الخيار الصحيح.

الشكل I.2: أنواع المعلومات.

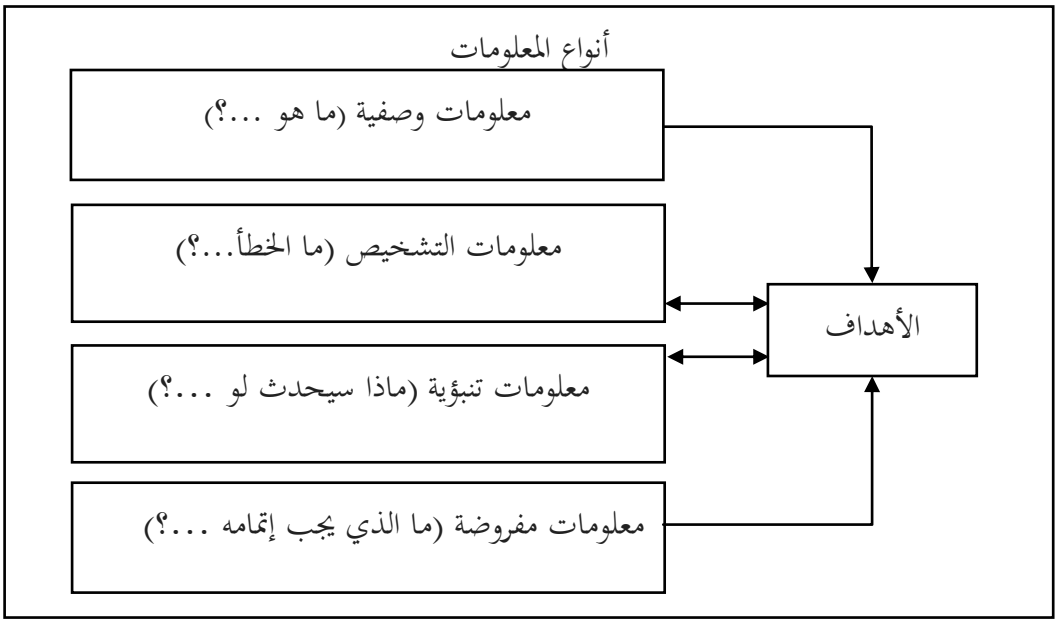

.المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مفاهيم قبلية.

وهناك خمس خصائص رئيسية للمعلومات تزيد من قيمة الكيان وهي:[1]

- **الصّلة:** كلّما كانت المعلومات أكثر صلة بالتقنية الجوهرية للكيان ازدادت قيمته، وهنا يواجه الكيان مشكلتين رئيسيتين تنحصران في:
  - تحديد ماهية المعلومات البيئيّة ذات الصلة.
  - تحديد الجهات في الكيانات الّتي للمعلومات صلة بها.

ويستطيع الكيان تحديد المعلومات البيئيّة ذات الصّلة من خلال استخدام مفهومي بيئة النطاق وبيئة النشاط، حيث يقوم بتحديد موقع ووظيفة وحدات الرّصد ومراقبة البيئة وربط هذه الوحدات بمواقع اتّخاذ القرار المناسبة، فالمعلومات البيئية الأكثر صلة بالنسبة للكيان هي الّتي يحتاجها هذا الأخير لاتّخاذ القرارات الإستراتيجية.

- **نوعية المعلومات:** تتحدد نوعية المعلومات قياسا إلى دقتها في إظهار الواقع الفعلي، فكلّما زادت دقتها ارتفعت نوعيتها وبالتالي زادت ثقة الكيان عند استخدام هذه المعلومات في اتّخاذ القرارات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تكلفة الحصول على المعلومات تزداد بازدياد درجة النّوعية المرغوبة في المعلومات، وعلى الكيانات أن تسعى لتجنب الوقوع في المعلومات الخاطئة، كما يجب أن تعي وتعرف ما الذي يجب عليها أن تفعله إذا ما كانت بعض المعلومات ناقصة لاتّخاذ قرار معيّن.
- **كمّية المعلومات:** إنّ المهم هو توفير المعلومات بالقدر الكافي لمتّخذ القّرار لإصدار الحكم الصائب، وهكذا يجب التنبيه إلى سلبيات وجود فائض كبير من المعلومات الذي يؤدي إلى تضييع وقت وجهد صنّاع القرار، كما أنّ نقص المعلومات يؤدّي إلى اتّخاذ قرارات غير سليمة، وعليه ينبغي على الكيان مراقبة العلاقة بين الوحدات المسؤولة عن جمع المعلومات وبين مراكز اتّخاذ القرار وذلك للتأكد من توافر القدر المناسب من المعلومات.
- **توقيت المعلومات:** كلّما كان الحصول على المعلومات في وقت الحاجة إليها كلّما زادت قيمتها وفائدتها، ولا مانع من وصولها بشكل مبكّر نوعا ما فالمانع هو وصولها انقضاء الحاجة إليها، و معظم المعلومات الّتي يستخدمها الكيان هي تاريخية وتعكس ما حدث سابقا، ومثل هذه المعلومات تزداد فائدتها كلما كانت أحدث.

[1] حسين حريم، **إدارة المنظمات منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص215- 216.

● **سهولة الحصول على المعلومات:** ما يزيد من قيمة المعلومات وفائدتها هو توافرها وإمكانية الحصول عليها بيسر وسهولة من قبل متّخذي القّرار، ومن الناحية المثالية يتوجب على متخذ القرار اختيار المعلومات من المصادر الّتي توفر أعلى قيمة ممكنة، ولكن من الناحية العملية فإن مصادر المعلومات الأقل قيمة والّتي يسهل الحصول عليها هي الأكثر استخداما في الغالب.

هذه الخصائص هي الّتي تحدد قيمة وفائدة المعلومات، ومن هنا يجب أن تحرص الكيانات على إدارة معلوماتها بطريقة تساعد على تحقيق وتوفّر تلك الخصائص مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المترتبة عن ذلك، فالمعلومة أصبحت موردا استراتيجيا هاما تستطيع من خلالها الكيانات مواجهة التهديدات واغتنام الفرص وتعزيز مكانتها في السّوق، و تبرز أهمية المعلومات في كونها تتميز بالسيرورة أكثر ممن اعتبارها معطيات ثابتة، فلا بد من البحث عن مقومات وأسس لاستثمار المعلومات للتمركز في مواقع أكثر قوة وتحقيق الرفاهية ودعم التنمية، حيث يؤكد العديد من علماء الاقتصاد أنّ إهمال قطاع المعلومات لا يساعد على التطور فالمعلومات هي وسيلة لحل العديد من المشاكل.

وتوفّر تقنية المعلومات في كثير من الحالات فرصا واسعة للحصول على رأس المال وتقليل أهمية الموقع الجغرافي، وزيادة قدرة العميل نظرا لما توفره له من خيارات ومعلومات، وعليه فإنّ الزّيادة في أهمية المعلومات وتقنيات إيصالها ترجع إلى كونها أصبحت من المفاهيم الحديثة نسبيا، حيث شهدت تطورات سريعة وملموسة في العقود الأخيرة دفعت بالكيان إلى عدم الاكتفاء بالمعلومات الداخلية بل إثراءها بالمعلومات الخارجية نظرا لعدة عوامل أهمها:[1]

- تغيير مستلزمات العصر وطبيعة الحاجة إلى المعلومات بسرعة وانتظام لاستعمالها في عملية صنع القرار.
- الزيادة الهائلة في كمية المعلومات المنشورة الّتي أدّت إلى انفجار المعلومات في العالم، مما أدّى إلى عجز الأفراد والكيانات في السيطرة على تدفق المعلومات وملاحقتها بالطرق التقليدية.
- تزايد الطلب على المعلومات الدولية نتيجة لازدياد عمليات التبادل الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

لقد أصبحت الميزات التنافسية الّتي تحصل عليها الكيانات من امتلاكها وسيطرتها على المعلومات لا تعدّ ولا تحصى، حيث أنّ أساليب الإنتاج اللّحظي (just-in-time) والتّصنيع المرن وسرعة دورة الوقت، كلّها تعتمد على المعلومات، وقد أتاح ذلك للكيانات الصغيرة الفرصة لمنافسة الكيانات الكبيرة.[2]

[1] عبد الله بوجلال، **إشكالية الوفرة الإعلامية والمعلوماتية في ظل العولمة**، مجلة الحقيقة ، العدد الأول، 2002، ص ص110-111.

[2] إتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون، **عائد الاستثمار في رأس المال البشري**، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص14.

2.1.1. خصائص نظام المعلومات.

يقصد بمصطلح النّظام مجموعة الأجزاء أو العناصر المترابطة الّتي تكون كلاّ واحدا، وهو وحدة شاملة تكوّنت بفضل تفاعل مجموعة من العناصر مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق أهداف معيّنة، وذلك من خلال قبول المدخلات وتحويلها إلى مخرجات عن طريق إجراء تحويلي منظم، إذن النّظام هو مجموعة أجزاء أو أقسام مترابطة فيما بينها تسعى لتحقيق هدف معيّن.

أمّا نظام المعلومات فهو البيئة الّتي تحوي مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها ومع محيطها والّتي يتم في إطارها جمع البيانات ومعالجتها للحصول على معلومات توجّه لمن هم بحاجة إليها، ولقد تعدّدت تعاريف نظام المعلومات، فمنهم من يرى بأنّه مجموعة منظمة من الموارد والّتي تسعى إلى اكتساب ومعالجة وتخزين المعلومات في الكيان،[1] والبعض الآخر يرى بأنّه مجموعة عناصر مترابطة تعمل على تجميع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات لمن يحتاجها لدعم عملية اتّخاذ القرار والمساعدة في حل المشاكل الّتي تواجه المسيّرين داخل الكيان، فهو عبارة عن دراسة شبكات متكاملة تتكون من مزيج من الأجهزة والبرمجيات الّتي يستخدمها الأفراد والكيانات لجمع وخلق وتوزيع معلومات ذات فائدة.[2]

وبمنظور آخر فإن نظام المعلومات يهدف إلى خدمة النظم الفرعية داخل الكيان، وبالتالي يمكن اعتباره كصورة مبسطة للكيان ومحيطها.

إذن فنظام المعلومات عبارة عن مجموعة عناصر مترابطة تجعل العديد من المعلومات وحدة معلوماتية شاملة،[3] وهو نظام داعم للتبادلات بين الوظائف والمهن،[4] كما يمكن اعتباره لغة تهدف إلى التمثيل الأحسن لنشاطات الكيان، تكون فعالية هذه اللغة في تكرار أفعال ونشاطات الكيان، فلا يوجد معنى بدون ممثل حيث أن تكون المعلومة المكتوبة والغير مكتوبة مشفرة في لغة طبيعية مثل اللغة المستعملة من طرف المختصين في مجال المعلوماتية،[5] وعليه فإن نظام المعلومات هو وسيلة نقل الاتصالات داخل الكيان، هذه الاتصالات تمتلك لغة تظهر كلماتها على شكل معطيات، ومنه يمكننا أن نستنتج بأنّ نظام المعلومات يبنى على مفهومين،

---

[1] ROBERT Reix, **Systèmes d'information et managment des organisations**, 4ème édition, Vuibert, Paris, 2002, P 75.

[2] DAVIDT, Bourgeoise, **Information Systemes for Business and Beyond**, Published through the open text book challenge by the Sayleer Academy, 2014, P 05.

[3] CHARLOTTE Cillol, **Apprentissage et Systèmique- une perspective intégrée**, Revue française de gestion, N°149, 02/2004, P 39.

[4] BERNAD Dirirdollou, Charles Vimcent, **Le client au cour de l'organisation (la qualité en action) edition d'organisation**, 2ème édition, Paris, 2001, P 139.

[5] ROLANDE M .F, **Systèmesd'informationdynamiqueetorganisation**, Economica, Paris, 2009, P08.

المفهوم الأول يتعلق بنظم المعلومات كحقل من حقول المعرفة فتعتبر نظم المعلومات مجالا جديدا نسبيا، ويرتكز على علاقة المعلومات بالتكنولوجيا والأفراد والمنظمة والمجتمع ككّل، أمّا المفهوم الثاني فينظر إلى نظم المعلومات كنظام يزوّد الأفراد والكيانات باحتياجاتهم من المعلومات لأغراض اتّخاذ القرارات، هذا و يرتبط نظام المعلومات بشكل كبير بالوسائل الموضوعة من أجل تشغيل هيكل المعطيات المتمثلة في الإجراءات، المطبوعات، الوثائق، البرامج، الحواسب، الشبكات، مناصب العمل، الطابعات وكذا الشخص المكلّف بالمعطيات. [1]

تعددت التعاريف واختلفت إلاّ أنها كانت تصب في اتّجاه واحد، لنقول باختصار أنّ نظام المعلومات مجموعة من العناصر والموارد المترابطة فيما بينها (أفراد، أجهزة، تقنيات...) تعمل على إنشاء وتشغيل المعلومات بشكل يسمح باستخدامها على أكمل وجه.

ويقوم نظام المعلومات على ثلاثة عناصر رئيسية وهي:[2]

- **المدخلات**: وتتمثل في جميع العناصر والبيانات الّتي تدخل للنظام لمعالجتها
- **المعالجة** : وهي العمليات الّتي تطرأ على المدخلات لتحويلها إلى مخرجات
- **المخرجات**: وهي العناصر الناتجة عن المعالجة ونقلها للمستخدمين.

إلى جانب ذلك يقوم نظام المعلومات على أساس التغذية العكسية والتحكم أو السيطرة، والتغذية العكسية عبارة عن بيانات أو معلومات حول النظام، أمّا السيطرة فهي وظيفة رئيسية في النظام تقوم بمراقبة وتقييم التغذية العكسية لتحديد إذا ما كان النظام يتحرك نحو هدفه، ويمكن توضيح ما قلناه من خلال الشكل التالي:

[1] AIT ALI .d, **Les systèmesd'informations**, l'abeille, tiziouzou, 2003, P P45-46.

[2] فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية (منظور إداري)**، دار حامد، الطبعة الثالثة، 2010، ص46-47.

الشكل I.3: نظام المعلومات في الكيان.

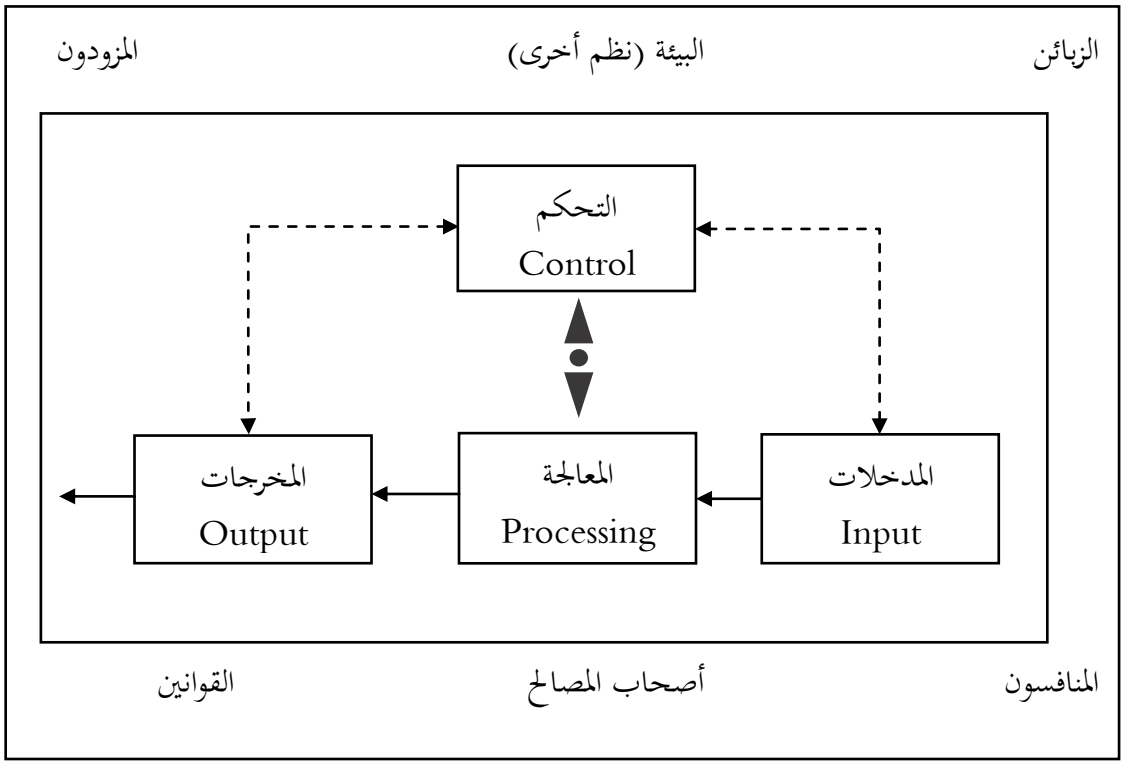

المصدر: فايز جمعه صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية (منظور إداري)**، دار حامد، الطبعة الثالثة، 2010، ص 47.

يرتبط نجاح نظام المعلومات وتحقيقه للأهداف المسطّرة بمدى توافر مجموعة من الخصائص الّتي تمكنّه من إشباع حاجات مستخدمي المعلومات والّتي تتمثل فيما يلي:

- **هدف النظام**: عند تصميم أي نظام يتم تحديد الهدف العام الذي يجب أن يتْبعه تحديد الأهداف الفرعية لكل عنصر، فيتحقّق الهدف العام من خلال مشاركة جميع العناصر.
- **التكامل والتفاعل**: في بعض الأحيان تعجز عناصر النّظام إذا كانت منفصلة على الوصول إلى الهدف المنشود، ولا يستطيع تحقيقه إلا النظام ككل (تكامل وتفاعل جميع عناصره).
- **شكل المكوّنات الرئيسية**: لابدّ من أن يكون للنظام مدخلات وهي نقطة بداية عمله لمعالجتها وتحويلها إلى المخرجات المطلوبة.
- **الرقابة، الضبط، الأمن والسرية**: يجب أن يكون هذا النظام قابلا للتحكم والسيطرة عليه وضبطه وتعديله، وأن تكون مخرجاته آمنة وسريّة لأصحابها.

- **نطاق عمل النظام:** يجب تحديد مستويات كل نظام معلوماتي الّتي يتم العمل بها، وحصر نطاقه لإنتاج المعلومة الّتي تساعدنا في اتّخاذ قراراتنا.
- **الاتصالات والشبكات الّتي تربط عناصر النظام:** فلابد من استخدام الشبكات والاستفادة من تقنيات الاتصال للربط بين عناصره.

لقد تطوّرت أنظمة المعلومات إلى غاية جعلها آلية كليا من خلال الاستخدام المكثّف لأجهزة الإعلام الآلي، حيت أصبحت المعلوماتية تسمح بالمعالجة السريعة والدقيقة للمعلومات، وتهدف الكيانات من خلال تصميم وتطوير أنظمتها المعلوماتية إلى تسهيل عملية اتّخاذ القرارات والوصول إلى الأهداف التالية:

- تحسين الممارسة الإدارية فيما يتعلق بالتنسيق والرقابة الشاملة لمختلف عمليات النظام الفاعل؛
- تقديم خدمات متطورة للزبائن؛
- تحسين وتطوير عمليات تحليل البيانات وعمليات إعداد التقارير؛
- تحقيق الفرص المناسبة للتنسيق وإعداد الطلبيات لتسهيل العملية الإنتاجية؛
- توفير قاعدة للمعطيات المختلفة الّتي تسمح بالحصول على المعلومات المساعدة على عمليات التنبّؤ واتّخاذ القرار.

إذن، تعتبر الأنظمة المعلوماتية أحد أهم المزايا التنافسية لمواجهة العولمة المتزايدة وغزو الأسواق، حيث أن التحكم في الإنتاجية والتنافسية لا يكون إلاّ من خلال أداة معلوماتية، فالإنتاجية تتطلب أساسا مراقبة وتسيير التكاليف وتخفيضها، والتنافسية لها مفهوم واسع حيث تعتمد على الاستعمال الجيّد لموارد الكيان سواء كانت بشرية أو تقنية مرتكزة على المعرفة والتجربة أو البحث عن المعلومات، وهذه كلّها تشكل معلومات كاملة تعطي إجابة أصلية لتسيير هذه الموارد، ومن أجل الإجابة عن متطلبات الإنتاجية من جهة والمنافسة من جهة أخرى تطورت الأنظمة المعلوماتية للمؤسسات من خلال تطوّر الشبكات المحلية، وبالتّالي استحدثت في الكيان مفاهيم وأنشطة عمل جديدة تظهر من خلال تخفيض زمن معالجة المعلومة وسرعة الاستجابة لرد فعل السوق والمنافسة وهذا يدخل ضمن الدور الإستراتيجي لأنظمة المعلومات.

الشكل I.4: القواعد التنظيمية لأنظمة المعلومات.

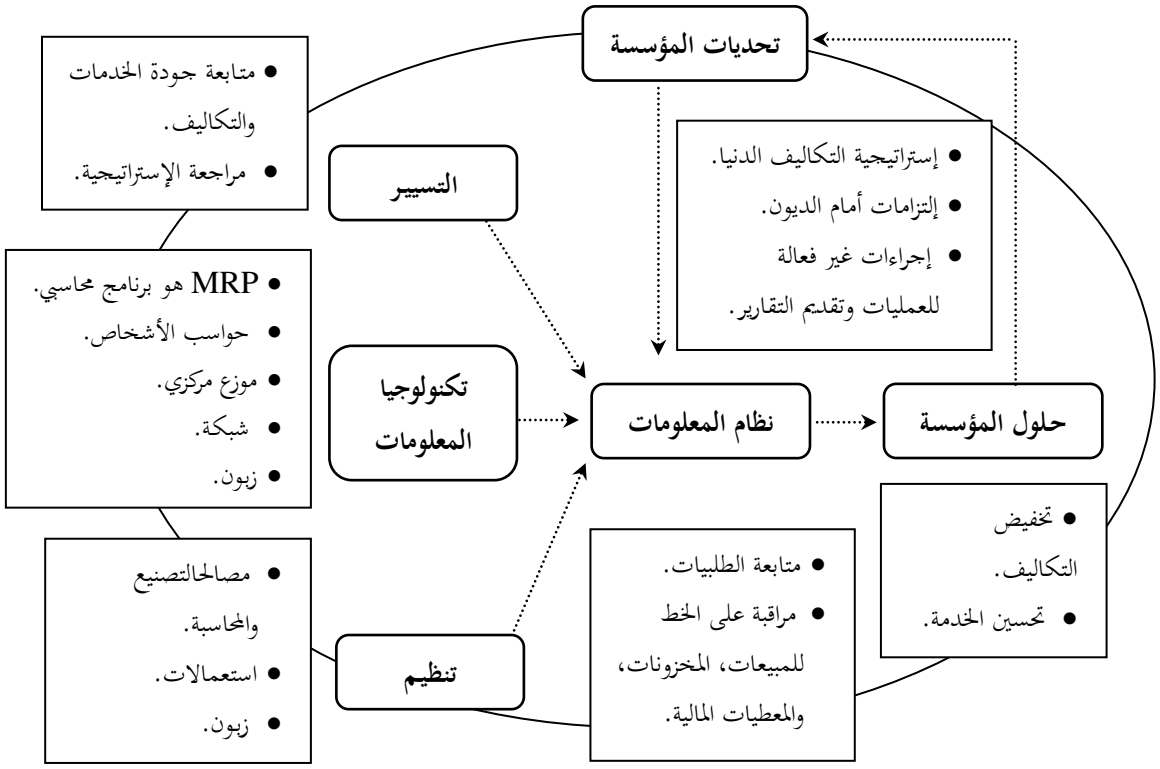

Source: KENNETH C L. JANE P L, **Les systèmesd'informationde gestion**, Éditions village mondiale, Paris, 2001, P 44.

2.1. موارد وأنواع النظام المعلوماتي ووظائفه.

لابد أن تتوفّر لنظام المعلومات مجموعة من الموارد الّتي ترتبط ببعضها البعض حتّى تمكّنه من أداء وظائفه على أكمل وجه وبأحسن طريقة، ويمكننا أن نحصر موارد النظام المعلوماتي في سبعة عناصر أساسية وهي الموارد المادية، الموارد البشرية أو الأفراد، البرمجيات وقواعد البيانات إلى جانب الإجراءات، الشبكات والتكنولوجيا.

1.2.1. موارد النظام المعلوماتي: يمكن حصر أهم موارد نظام المعلومات فيما يلي:

- **الموارد المادية**: وهي تشمل جميع المعدّات المادّية والموارد المستخدمة في عملية تشغيل البيانات (الحواسب، وسائل الاتصال...) وتحويلها إلى معلومات حيث يمكن اعتبارها بأنها قاعدة النظام المعلوماتي.[1]

[1] نور الدين مزهودة، **مرجع سابق**، ص ص08-09.

● **الموارد البشرية**:لتشغيل جميع أنظمة المعلومات لابد من وجود أفراد والذين ينقسمون إلى فئتين، فئة الاختصاصيين وفئة المستخدمين النهائيين، فالاختصاصيون هم الأفراد الفنيين الذين يصممون ويحللون ويشغّلون نظام المعلومات، أمّا المستخدمين النهائيين هم الأفراد الذين يقومون باستخدام المعلومات الّتي أنتجها النظام، فيمكن أن يكونوا المدراء، المحاسبين، المهندسين ومختلف المتعاملين مع الكيان، أمّا فيما يتعلق بالصيانة وحفظ المعدات فهي من اختصاص أفراد الدعم الفني.[1]

● **البرمجيات**:هي مجموعة العمليات الّتي تسمح بتحويل البيانات إلى معلومات، حيث أنّه بدونها ليس للموارد المادية فائدة، لأنها بحاجة إلى نظام تشغيل ومترجمات وبرامج قواعد البيانات، وهذا ما توفره لها البرمجيات، الّتي يمكن أن نعرّفها بأنها مجموعة التعليمات والأوامر المرتبة ترتيبا منطقيا لحل مشكلة ما،[2]وتنقسم البرمجيات إلى نوعينوهما:

. **برمجيات نظام التشغيل**: هي الّتي تقوم بإدارة ودعم برمجيات نظم التشغيل والسيطرة عليه.

. **برمجيات التطبيقات**: وهي الّتي توجّه المعالجة لاستخدام محدّد للحاسوب، يتم استخدامها من طرف المستخدم النهائي مثل نظام الرواتب والأجور.

● **قواعد البيانات**: البيانات هي المادة الخام للمعلومات وهي مورد استراتيجي في الكيان، لذلك كان لزاما على المدراء والمختصين في نظام المعلومات بالكيان إدارة البيانات واستخدامها بالشكل الصحيح الذي يسمح بالاستفادة منها.

● **الإجراءات (التعليمات)**: وهي عنصر هام من نظم المعلومات، كونها عبارة عن مجموعة من الخطوات والتعليمات والأوامر الّتي يجب اتّباعها لتحقيق الأهداف، وهي الّتي تبين كيفية عمل الأفراد وتشغيل الحاسوب وكيفية إدخال واسترجاع البيانات وغيرها من العمليات، فالإجراءات تعمل على تحقيق التكامل بين مختلف عناصر نظام المعلومات.[3]

● **الشبكات**: هي عبارة عن مجموعة حواسيب أو أدوات إلكترونية مرتبطة ببعضها البعض، تمكن مستخدميها من المشاركة في الموارد المتاحة وتبادل ونقل المعلومات فيما بينها، وهي تسهل عمل الإدارة من خلال تسهيل الاتصال بأصحاب المصالح والقدرة على إدارة المعلومات، الوظائف والعمليات، وهنالك أنواع للشبكات وهي:

– **الشبكات المحلية**: تكون لتسهيل الاتصال داخل الكيان بين مختلف الأقسام والمصالح.

---

[1] عماد الصباغ، **مرجع سابق**، ص ص25-26.

[2] نور الدين مزهودة، **مرجع سابق**، ص ص 09-10.

[3] DAVID T, BOURGEOIS PHD, **Op.Cit**, P 07.

– **الشبكات الإقليمية:** وهي تجمع أكثر من شبكة محلية تمكّن الكيان من معرفة آخر التطورات على المستوى المحلي في مجال الأعمال.

.**الشبكات العالمية** (**الأنترنيت**): وهي تمكّن الكيان من الاطّلاع على آخر التطوّرات العالمية في شتّى المجالات، وتسهيل التبادلات وطرح الانشغالات بين كيانات متفرّعة في جميع أنحاء العالم.

- **التكنولوجيا:** وتعتبر أساس تطوّر الأنظمة المعلوماتية إذ تسهل الطريق للحصول على فهم كامل لما يتعلق بنظام المعلومات، فهي مورد أساسي للنظام المعلوماتي في ظل التطوّر التكنولوجي وهي تشمل الحواسيب، البرمجيات، قواعد البيانات، الشبكات، الإجراءات وغيرها.[1]

الشكل I.5: موارد نظام المعلومات.

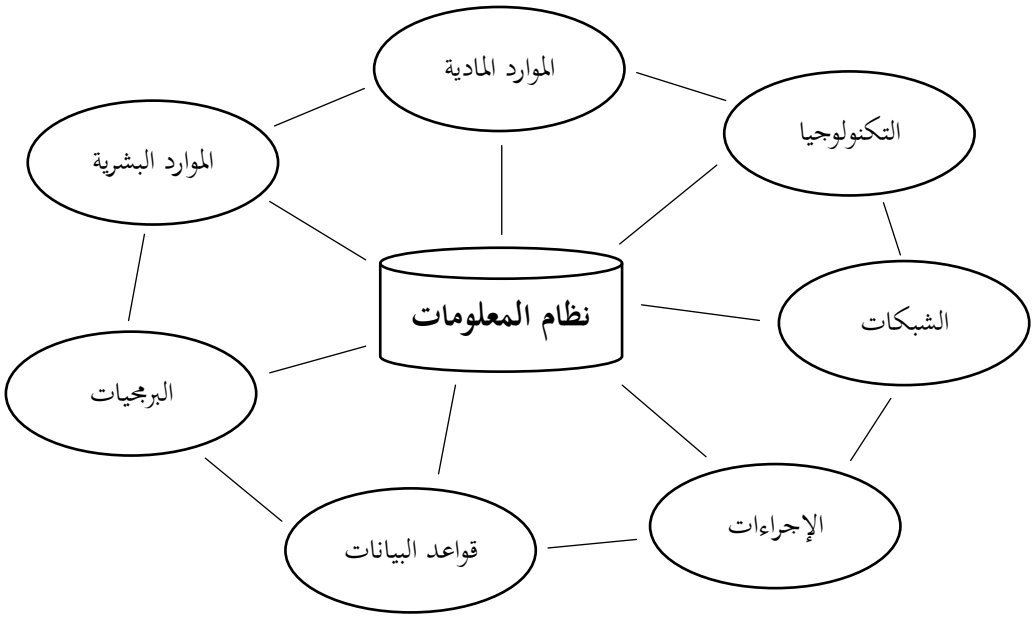

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مفاهيم سابقة.

2.2.1. أنواع ووظائف الأنظمة المعلوماتية.

يقوم نظام المعلومات بمجموعة من الوظائف تشمل الدراسة والبحث للحصول على البيانات وإعداد التعليمات لتشغيلها ووظيفة المعالجة والتشغيل والتخزين، وكذلك وظيفة استخراج المعلومات وتوصيلها ووظيفة الرقابة، وعموما يمكن إظهار الدور الأساسي لكل وظيفة كما يلي:

[1] DAVID T, BOURGEOIS PHD, **Op.Cit**,, P 06.

- **وظيفة الحصول على البيانات (المدخلات)**: يقوم نظام المعلومات بتوفير كل ما يلزم من أفراد وتجهيزات للحصول على البيانات الّتي تحتاجها سواءًا من مصادر داخلية أو خارجية، ثمّ يتم جمعها وإعدادها لإدخالها للمعالجة مع التأكد من صحة ودقّة البيانات لضمان سلامة المعلومة الّتي سنعمل عليها.
- **وظيفة المعالجة**: وهي العمليات الّتي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهنالك عدة عوامل تساهم في اختيار طريقة معالجة البيانات ونذكر منها:[1]

. **حجم البيانات**: نتجه نحو المعالجة الآلية كلّما كان حجم البيانات كبيرا.

. **درجة تعقيد وتداخل البيانات**: تكون المعالجة بطرق آلية متطورة عندما يكون هنالك تعقيد وتداخل البيانات.

. **الزمن**: عندما يكون الوقت محدودا للمعالجة نبحث عن المعالجة الأسرع حتى لو كانت معقّدة.

. **التكاليف**: كلّما كانت الميزانية الموجهة للمعالجة أكبر يتم التوجه نحو المعالجة الآلية.

- **وظيفة التخزين**: بعد معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات يتم تخزينها، سواءً استخدمت أو لم تستخدم بعد، بطريقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة، وتكون طريقة التخزين متوقّفة على نوع التكنولوجيا المتاحة.
- **وظيفة استخراج المعلومات**: يتم استخراج المعلومات الّتي تحقّق الهدف من المعالجة، ويتم حفظ نسخة من المعلومات والبيانات وإرسال نسخة أخرى إلى الأشخاص الذين يستخدمونها.
- **وظيفة توصيل المعلومات**: ويتم من خلالها نقل المعلومات من النظام إلى مختلف المستفيدين منها والتأكد من فهمهم لها، ويتم مقارنة النتائج مع المعايير الموضوعة للأداء لاسترجاع نتائج ذلك الاتصال إلى النظام.
- **وظيفة الرقابة**: والّتي يتم من خلالها تقييم ومراقبة كافة البيانات الّتي ترد إلى النظام أو ما يعرف بالتغذية العكسية، وذلك لتحديد إذا ما كان النظام متوجه في الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف واكتشاف نقاط القوة والضعف فيه.

[1] كمال بن يمينة، **مرجع سابق**، ص84.

الشكل I.6: نموذج لنظام معلومات إداري.

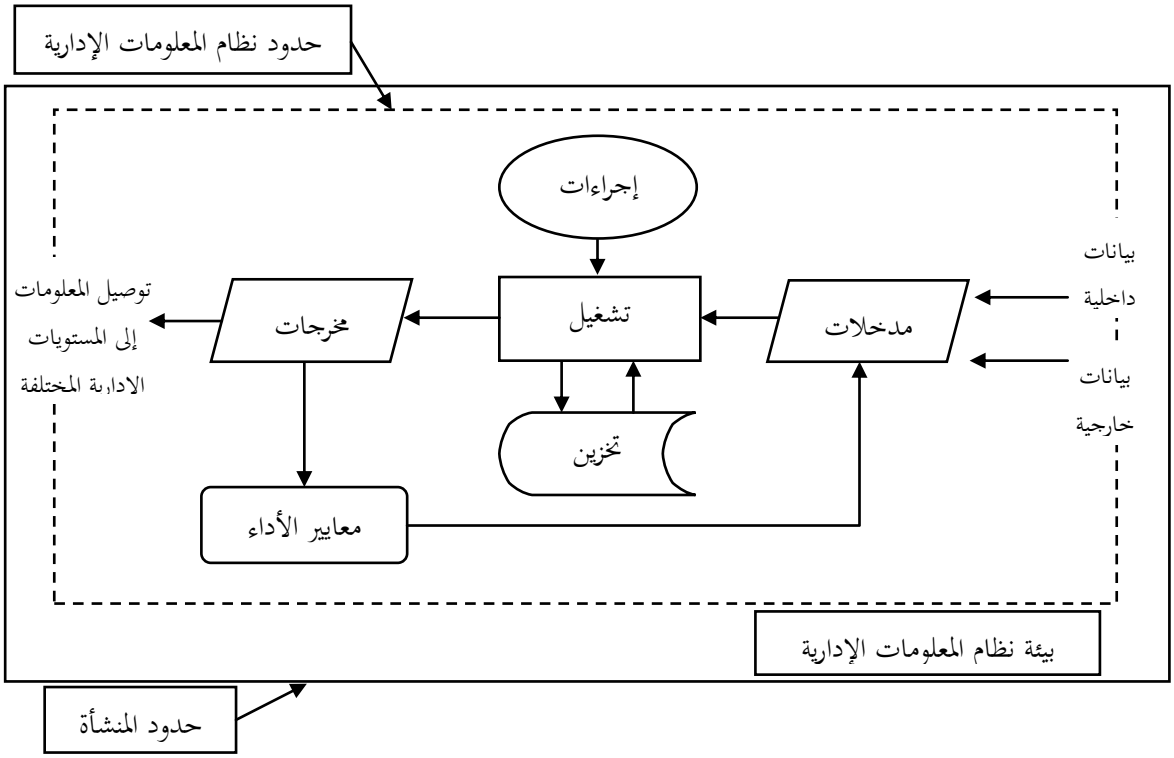

المصدر: كامل السيد غراب، فادية محمد حجازي، **نظم المعلومات الإدارية**، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 1997، ص46.

أمّا فيما يتعلق بأنواع الأنظمة المعلوماتية فإنّ حاجة الكيان إلى المعلومات التي لا يمكن أن يوفّرها نظام معلوماتي واحد دفعت إلى تعدّد الأنظمة لتخدم مستويات ووظائف تنظيمية مختلفة، وهنالك ثلاثة أسس تصنّف عليها نظم المعلومات نجملها في التصنيف الوظيفي، التصنيف التنظيمي، التصنيف الفكري.

فيما يتعلق بالتصنيف الوظيفي تقوم كل مؤسسة بمجموعة مختلفة من الوظائف، والّتي تتمثل في وظيفة التموين، الإنتاج، المحاسبة والمالية، الموارد البشرية والتسويق لتحقيق أهدافها. لذلك هي بحاجة لمعلومات تخص كل وظيفة والتي تكون بالشكل التالي:

- **نظام معلومات وظيفة التموين**: تتسابق الكيانات اليوم نحو تحسين قدرتها التنافسية التنظيمية من أجل المنافسة في السوق، لذلك تسعى دائما إلى تحسين مستوى خفة الحركة والتميّز بالمرونة وسرعة الاستجابة لتلبية متطلبات السوق المتغيرة، ولأنّ الكيان بحاجة إلى موارد للاستمرار في نشاطه فهو يحتاج إلى سلسلة توريد أو تموين يتحصل من خلالها على ما يحتاجه لتعبئة نشاطه، ولتنظيم هاته الوظيفة لابد من نظام يسيّرها، فنظام

معلومات التموين هو الذي يسمح أو يمكّن من إنشاء علاقات وإبرام عقود مع الموردين، ويشمل هذا النظام مجموعة وظائف فرعية تتمثل في عملية الشراء وتسيير المخزونات والبحث عن الموردين.[1]

- **نظام معلومات وظيفة الإنتاج:** وهو النظام الذي يقدّم لوظيفة الإنتاج المعلومات المتعلقة بانسياب السّلع والخدمات وتدفق المنتجات، وكل العمليات المتعلقة بالتخطيط والرقابة على الإنتاج، وهو النظام الذي يمكّن الكيان من تحليل أنشطته الإنتاجية والتنسيق بين إدارة الإنتاج ومختلف الإدارات إذ أنه يسمح بتقديم تقارير حول صفات المنتج والمواد واللوازم المستهلكة وكل المعلومات المتعلقة بأداء وظيفة الإنتاج.
- **نظام معلومات المالي والمحاسبي:** هو مجموعة عناصر بشرية ومادية تتفاعل مع بعضها البعض لتنظيم نشاط الإدارة المالية والمحاسبية من خلال حصر وتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات المالية، ويمكننا أن نفصل بين نظام المعلومات المالي ونظام المعلومات المحاسبي من هلال أنّ الأول يتعلق بالأنشطة والعمليات المسؤولة عن تدفق الأموال من وإلى الكيان، والبحث عن مصادر مالية لتمويل النشاطات الأخرى له ويتم من خلاله مساعدة المدراء الماليين على اتّخاذ قراراتهم المتعلقة بالأنشطة المالية، بينما نظام المعلومات المحاسبي فهو جزء أساسي من نظام المعلومات الإداري يتمثل دوره في حصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر مختلفة سواءً كانت من داخل الكيان أو خارجه، ليعمل على تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبة تسمح لمستخدميها بالاستفادة منها ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أساس نظام المعلومات الإداري.
- **نظام معلومات التسويق:** هو مجموعة أفراد وأجهزة وإجراءات تشكّل نظام يعمل على جمع وفرز وتحليل وتقييم وتوزيع المعلومات على متّخذي القرارات التسويقية في الوقت المناسب،[2] ويتميّز نظام المعلومات التسويقي الفعّال بمجموعة من الخصائص منها قدرته على توفير المعلومات الدقيقة لمتخذي القرار حول البيئة المرتبطة بالكيان والّتي تساعد مديري التسويق في عمليات تحليل وتخطيط الأنشطة التسويقية إلى جانب رصد الفرص والتهديدات التسويقية الّتي تواجه الكيان.
- **نظام معلومات الموارد البشرية (الأفراد):** يقتصر دوره في توفير المعلومات الّتي يحتاجها المديرين لاتّخاذ القرارات المتعلقة بفاعلية وكفاءة الاستثمار في العنصر البشري ورفع مستوى أداءه لتوجيهه نحو تحقيق الأهداف

[1] GUMASEKARAM .A, NGAI E.W.T, **Information Systems in Supply chain integratin and management**, European journal cef Operational reserch, 2004, P P 269-270.

[2] الطيب الوافي، **دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، 2011-2012، جامعة سطيف، ص32.

التنظيمية، فهو نظام يختص بمعالجة المعلومات المتعلقة بالأفراد العاملين بالكيان ويقوم بالتنبّؤ لقوّة العمل وإنشاء ملفات شخصية لكل عامل وتنظيم العلاقات بين الأفراد.[1]

أمّا فيما يخص التصنيف التنظيمي فنجد أن نظام المعلومات يقسّم إلى أربعة مستويات تسييرية تتمثل في نظم المعلومات الاستراتيجية، نظم المعلومات الإدارية، نظم المعلومات المعرفية ونظم المعلومات التشغيلية.

- **نظم المعلومات الاستراتيجية:** يتوّلى هذا النظام تقديم معلومات تساعد الكيانات على فهم مجموعة من الأسئلة خاصة فيما يتعلق بسياسة المنافسة الممكن تطبيقها والتكنولوجيا الّتي يمكن اعتمادها واكتشاف نقاط القوّة والضعف بالنسبة للمنافسين، كما يساعد على تنفيذ الأنشطة اليومية لتحقيق الهدف على المدى الطويل بشكل صحيح وفي الوقت المناسب،[2] و من مزايا هذا النظام اكتساب الميزة التنافسية وتحسين الإنتاجية والأداء وتطوير أعمال جديدة بالإضافة إلى التمكين من اعتماد وسائل جديدة في الإدارة والتنظيم.
- **نظم المعلومات الإدارية:** الغرض الرئيسي من نظام المعلومات الإدارية هو تزويد المديرين بالمعلومات الّتي هم بحاجة إليها لاتّخاذ القرارات وحلّ المشاكل، فهو نظام يخدم الإدارات الوظيفية في الكيان حيث يقوم بإعداد تقارير منتظمة تسمح بمقارنة ما تمّ عمله مع ما هو مطلوب أي مقارنة النتائج والأهداف، إذ أنّه يتولى جمع المعلومات المتعلقة بالسير العادي لنشاط الكيان.[3]
- **نظم المعلومات المعرفية:** وهو النّظام الذي يقوم بدمج وإيصال المعارف الجديدة ونقلها بين مختلف المستويات، ومن خلاله يتم توضيح العديد من الأمور الفنية والمعرفية، وهو يشير إلى أنّ أفراد المعرفة هم أولئك الأشخاص الذين يقومون بأعمال ترتكز على الإبداع والابتكار بالشكل الذي يقدّم النفع للكيان.
- **نظم معلومات التشغيل:** وهي ذلك النّظام الذي يهتم بسير الأعمال الروتينية للكيان، حيث يساعد الإدارة على التسيير والمراقبة اليومية إلى جانب إيصال المعلومات المتعلّقة بإنجاز المهام داخل الكيان إلى المستويات العليا.

أمّا بالنسبة للتصنيف الفكري لنظام المعلومات، تصنّف نظم المعلومات إلى مجموعة من النظم الّتي لها علاقة بعملية اتّخاذ القرار ونظم المعلومات المكتسبة ونظم معالجة البيانات، ويمكن إيضاح كل عنصر كما يلي:

---

[1] نور الدين مزهودة، **مرجع سابق**، ص ص17.

[2] ARWAA.Altameem, ABEERI.Aldrees, Nuha Alsaeed, **Strategic Information Systems planning (515p),** proceeding of the world congress or Engineering and computer since 2014,Vol 1, WCECS, Sanfrancisco, USA, 22-24 October 2014.

[3] RAFAEL LapiedraAlcami, CARLOS DeveceCarañama, **Introduction to management Information Systems**, Publications de la Universitat Jaune I, Primera edition, 2012, P P 28-29.

• **نظم دعم القرارات:** ليست كلّ القرارات في الكيان تؤخذ بشكل متكرّر، فبعض القرارات تأخذ بشكل غير منتظم حتّى أن بعضها قد تأخذ مرة واحدة فقط، لذلك جاء نظام دعم القرارات في شكل مجوعة متكاملة من البرمجيات والنماذج وأدوات المعالجة المتفاعلة فيما بينها لتسيير وحل مشكلات غير مبرمجة، والّتي يسعى متخذي القرارات إلى حلّها، حيث تهدف نظم دعم القرارات إلى توسيع قدرة العقل البشري لحل المشاكل من خلال تقديمها له الحقائق ذات صلة بالمشكل المراد اتّخاذ قرار بشأنه وتجهيز الوسائل الّتي يمكن استخدامها بشكل فعّال والّتي تسمح للمستخدم من اكتشاف مجموعة من البدائل.[1]

• **النظم الخبيرة:** أو ما يعرف بالذكاء الاصطناعي وهي تختص بمعالجة المشاكل بالغة التعقيد، وهنالك من يعرّف النظم الخبيرة بأنّها النظم القائمة على المعرفة والّتي تقدم مشورة، فهي تقوم بدور الخبراء الاستشاريين للمستخدمين، كما عرّفها البعض على أنها برنامج الكمبيوتر الذي يحاول محاكاة العقل البشري لحل المشاكل المعقدة.[2]

• **نظم معلومات المكتب (أتممة المكاتب):** هي بداية للتطوير الإداري والّتي يمكن أن تكون في الأصل مجرد عمليات مادية أو ذهنية ليست بحاجة للتدخل البشري وتحد من الفساد الإداري وتسهل إنجاز الأعمال والاتصال من خلال التشغيل الآلي للمكاتب.[3]

• **نظم معالجة البيانات:**هي نظام يعتمد على الروتينية لدعم الأنشطة داخل الجهاز الإداري، ويقوم هذا النظام بمعالجة البيانات وإنتاج التقارير، كما أنه يتم من خلالها تسجيل وتشغيل مختلف الأنشطة الروتينية الضرورية لسير العمل، حيث يقوم مكان عملية مسك الدفاتر في نظم المعلومات اليدوية.

3.1. تسيير الأنظمة المعلوماتية.

تسعى الكيانات دائما إلى وضع خطط واستراتيجيات تمكّنها من تسيير أنظمتها المعلوماتية بأحسن طريقة ومعالجة وتخزين أكبر قدر من المعلومات بطرق منظمة وسريعة ولعلّ ذلك ما جعلها تقّسم أنظمتها المعلوماتية إلى نظام داخلي ونظام خارجي، فلكلّ منها مصادرها ووظائفها وعوامل نجاحها فهنابك علاقة

[1] RAFAEL Lapiedra Alcami, **Op.cit**,P 31.

[2] YASER HASAN AL-Mamary, ALINA Sharguddin and NOR Aziati, **The Role of different types of information systems in business organization : A Review**, International journal of research (IJR), Vol 1, Issue-7, August 2014, P 336.

[3] CLARENCE A.Ellis and GARY J.Nutt, **Computer Science and office Information Systems**, PALO ALTO Research Center, California, 1979, P 03.

تكامل مابين مختلف الأنظمة المعلوماتية، كما أنّ المحيط الذي أوجدته ثورة التكنولوجيا كان له أثر كبير على الكيانات خاصة في الهيكل والتنظيم والعمل، وهذا ما يجعلها مورد متزايد الأهمية يسمح للكيانات بتطوير شبكاتها الداخلية والخارجية وكذلك الاستفادة من الخدمات والوسائل الإلكترونية الناجمة عن ظهور الشبكات مثل الانترنت الّتي عن طريقها يمكن الإنتفاع بمزايا التبادل الإلكتروني للبيانات، وهذا يسمح بتقليل الأخطاء وتخفيض التكاليف وزيادة كفاءة العمليات.

1.3.1. نظم المعلومات الداخلية والخارجية.

تهتم الكيانات بمحيطها الداخلي والخارجي إذ أنها تحتاج لمعلومات داخلية وخارجية، ونظام المعلومات الداخلي هو الذي يعمل على تجميع ومعالجة المعلومات الداخلية فهو بمثابة أداة للمراقبة أيضا، حيث أنّه من خلال جمع المعلومات الموجودة داخل الكيان يكون أصحاب القرار على معرفة تامة لما يحدث داخل الكيان، ومصادر المعلومات الداخلية هي:

- الوثائق الدّاخلية والّتي تتمثل في لوحات القيادة، وثائق التسيير، دليل الإجراءات الداخلية، تقارير الاجتماعات، تقارير خدمات ما بعد البيع، الميزانيات المحلية والملاحق وغيرها من الوثائق؛
- الوثائق أو التقارير المتعلقة بالزبائن، الموردون؛
- الرسائل ورسائل البريدية الإلكترونية، الاستجوابات على موقع الشركة؛
- الأشخاص الذين لهم علاقة مع الكيان مثل المستثمرين والمسؤولين على الإنتاج والتنمية وغيرهم.

إنّ عوامل نجاح نظام المعلومات الداخلية تكون مبنية على أربعة عناصر أساسية، حيث تلعب هذه العناصر دور هام في حسن تسيير نظم المعلومات الداخلية وهي تشمل:

- استخدام الأجهزة الإلكترونية أو الحاسوب؛
- إشراك المستخدمين وتهيئة ظروف العمل؛
- تصميم قواعد البيانات الداخلية؛
- دعم ومساندة الإدارة؛
- الإستثمار في مهارات فريق المشروع؛
- الرؤية التنظيمية وتحديد المحاور الإستراتيجية الكبرى.

إلاّ أنّ الإعتماد على المصادر الداخلية وحده غير كاف، ذلك أنّ الكيانات لا توجد في منعزل وإنّما هي موجودة في محيط يخلق لها فرصا ويفرض عليها تهديدات، لذلك وجب عليها البحث على المعلومات من الخارج، ومن مصادر المعلومات خارجيا:

- الزبائن (طلباتهم، توقعاتهم وغيرها)؛
- شبكات الأنترنت ووسائل الإعلام؛
- الوسطاء والخبراء؛
- شركاء المصلحة؛
- الكيانات الحكومية والمنظمات المهنية؛
- المؤتمرات والمعارض والملتقيات الدولية.

وتعتبر شبكة الأنترنت عامل من عوامل نجاح نظم المعلومات الخارجية، فهي بمثابة البنية الأساسية الّتي تقوم عليها تكنولوجيا المعلومات في الكيانات،[1]وقد فتحت مجالا واسعا لتقديم المعلومات والحصول عليها، كما تساهم أيضا في زيادة فاعلية نظام المعلومات الخارجي من خلال اتّساع مساحة التواصل والسرعة في عملية نقل المعلومات.

كما يعتبر المستشارون أحد أهم مصادر المعلومات لما لهم من خبرة ومعرفة في موضوع معيّن يكون من اختصاصهم،[2]بالإضافة إلى التعاون وتبادل المعارف والخبرات، إذ أن التعاون هو النهج الاستراتيجي في تنسيق بنية تضامنية لتبادل البيانات والخبرات في مجال تطوير نظم المعلومات.

وقد فرضت التطورات التقنية والتكنولوجية والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة والمعلومة ضرورة توفّر نظام معلومات مستقبلي، ويقوم استخدام مخرجات النظام المعلوماتي في المستقبل على خمسة خطوات رئيسية لمعالجة مشاكل إدارة الإنتاج والّتي تشمل النقاط التالية:

- وضع البرنامج لتحليل النظم؛
- إختبار نظريات وبرمجيات بغرض التدريس؛
- وضع برامج للمستشارين؛
- إستخدام برمجيات من قبل المنتجين؛

[1] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 35.

[2] STEPHEN B.Harsh,**Op.cit**, P P 10-11.

- معالجة القرارات المنظمة والغير منظمة.

فنظم المعلومات المستقبلية تعمل على توسيع نطاق الإدارة وإعداد التقارير وتحليلها بنظرة مستقبلية وليس توفير بيانات عن الوضع الحالي للكيان، مع دعم إنشاء أفكار جديدة وتعزيز نمو المعرفة باعتبارها المصدر الرئيسي لخلق الثورة إضافة إلى توفير معلومات للظواهر من أجل فهم أصحاب القرار للمناخ الاقتصادي الذي يحيط بهم، فنظام المعلومات هنا يرتكز على المعرفة الصحيحة بينما مشاكل المستقبل تنطوي على المعرفة الحقيقية، لذلك لابد من تصميم نظام معلومات من شأنه أن يسهل ويدعم تقاسم المعرفة الضمنية، ولابد من استغلال التكنولوجيا في ذلك.

2.3.1. النظام المعلوماتي المتكامل.

بمنظور آخر، يجب أن يحقق نظام المعلومات التكامل بين كل أنواع نظم المعلومات من خلال التنسيق بين وظائفها وتبادل البيانات والمعلومات بينها وفق قاعدة بيانات موحّدة، أي أنّ الأنظمة الفرعية للنظام تكمّل بعضها بعضا بطريقة متناسقة وبعلاقة تبادلية حتى لا يكون هنالك تكرار للمعلومات من أكثر من نظام فرعي.

فنظام المعلومات المتكامل هو نظام منهجي محوسب يعمل على تحقيق التكامل بين البيانات ذات المصادر المختلفة من أجل توفير المعلومات الضرورية لاتّخاذ القرارات،[1] ومنه يمكن القول بأنه مجموعة من الطرق والأساليب والآليات الّتي يتبنّاها الكيان من أجل تحقيق التناسق والترابط بين الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات إعتمادا على قاعدة بيانات موحدة وذلك من أجل بناء نظام معلوماتي قادر على مواجهة تغيرات المحيط لاسيما فيما يتعلق بالتحكم في حجم البيانات وإيصال المعلومات ذات الجودة لمستخدميها بأدنى تكلفة وفي الوقت المناسب، وترجع الحاجة لنظام معلومات متكامل للأسباب التالية:[2]

- **تقسيم العمل**: إنّ زيادة حجم الوظائف في الكيان أدّى إلى حتمية تقسيم العمل، والذي يولّد زيادة في تداول المعلومات ومنه كانت الحاجة لنظام معلوماتي متكامل.
- **التقدم التكنولوجي**: نظرا للتطوّرات التكنولوجية وما تلعبه من دور في بقاء الكيان وزيادة تنافسيته كان لابد من وجود نظام معلومات متكامل يسهل سرعة تداول المعلومات بما يواكب مختلف التطورات.

[1] نور الدين مزهودة، **مرجع سابق**، ص23.

[2] **نفس المرجع**،24-26.

- **وضع القرار**: نظام معلومات متكامل يسهّل البحث عن معلومات وتوفير البدائل التي يتم وضعها تحت تصرّف أصحاب القرار لتقليص الأخطاء في عملية وضع القرار.
- **زيادة حدّة المنافسة**: إن اِشتداد المنافسة على الصعيد الداخلي والخارجي دفع بالكيانات إلى البحث عن فروق تنافسية تميزها عن غيرها من المنافسين، ولتحقيق ذلك لابد من الحصول على المعلومة الجديدة والجيدة الّتي تبقيها في السوق وذلك لا يتحقق إلى من خلال نظام معلومات متكامل.
- **التأثّر بالبيئة الخارجية**: يتبع تغيّر الظروف الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية تغيّر في القرارات، ولمسايرة هذه التغيّرات لابد من نظام معلومات متكامل يمدّنا بكلّ المستجدات.
- **التوجه من اقتصاد السوق إلى اقتصاد المعرفة**: فبعدما أصبحت المعلومة تلعب دورا استراتيجيا هاما في عصر اقتصاد المعرفة كان من الضروري وجود نظام معلوماتي متكامل يتولى جمع المعلومات ومعالجتها في ظل التدقيق الكبير لها.
- **تعدّد أهداف المنظمة**: لقد قابل تعدد أهداف المنظمة زيادة الحاجة للمعلومات لوضع الخطط واتّخاذ القرارات الملائمة لتحقيق تلك الأهداف وذلك لا يتحقق إلا من خلال نظام معلوماتي متكامل.
- **نمو الكيان**: لابد من وجود نظام معلومات متكامل يوفر لأصحاب القرار المعلومات اللازمة لوضع الكيان في المسار الصحيح في ظل التطورات النامية.

ومن جهة أخرى فإن وجود نظام معلوماتي متكامل يدفع إلى ضرورة تغيير المناهج التنظيمية بالاستفادة من التقدم التكنولوجي، لأن شرط بقاء الكيانات لمواجهة المنافسة تتمثل في المرونة والليونة والتنشيط، خاصة في ضل التحديات الّتي يمكن أن تواجه نظام المعلومات المتكامل للكيان والّتي يمكن حصرها في العناصر التالية:[1]

- التحديات المرتبطة بكيفية استخدام التكنولوجيا على المدى الطويل لتحقيق فعالية النشاط؛

- مدى القدرة على الرّبط بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين الأنشطة المعلوماتية الفرعية والحصول على المعلومات الضرورية الّتي تساعد على الانخراط في الاقتصاد الرقمي والمعلوماتي والشبكات العالمية؛

- تحدّي هيكلة البيانات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على بناء هياكل تنظيمية وشبكات معلوماتية وتطويرها؛

[1] اليمان فاضل السمراني، هيتم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص 85.

- تحدي الاستثمار في نظم المعلومات ومدى الإهتمام بعملية الإحلال التكنولوجي للمسائل التقليدية في نظم المعلومات وذلك من أجل إحداث تكامل بين الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات وتسهيل تبادل المعلومات؛

هذه التحديات المختلفة تدفع إلى ضرورة التفكير في إيجاد منهج واقعي وسليم، وقد حصرنا مجموعة المحدّدات والمقوّمات فيما يلي:[1]

- **استعمال التقنيات الحديثة:** إذ أنّ استعمال التقنيات والوسائل الحديثة المتطورة لنظام المعلومات يلعب دورا هاما في الكيان بحيث تعتبر أساس النظام المعلوماتي المتكامل وذلك من خلال مساعدتها في الحصول على المدخلات انطلاقا من مصادر متعددة خلال فترات زمنية معقولة جدّا تمكّن من معالجة قائمة المدخلات وتحويلها إلى مخرجات تساعد في وضع القرار.
- **توفير قاعدة بيانات موحّدة:** إنّ وجود قاعدة بيانات واسعة وموحّدة من شأنه أن يساعد المنظمة على التحكم في التعامل بالبيانات سواءً من خلال تحديد حجمها أو طبيعتها انطلاقا من تجميعها، تخزينها ومعالجتها وفق تصنيفها حسب ما يتناسب مع حاجة مستخدميها، ما يحول دون تكرار البيانات أو التقليل منها.
- **الاعتماد على الكفاءات البشرية المؤهلة:** أي تشارك في أكثر من نظام فرعي إذ أن نجاح نظام المعلومات مرتبط بمدى توفر الخبرات من القوى البشرية الّتي تتمتّع بحجم من المعرفة العلمية والعملية والتّقنية الّتي تتناسب مع متطلّبات عمل النظام، كما يجب نشر الوعي بأهمية تطبيق نظم المعلومات من قبل كافة المسؤولين ومقدمي المعلومات من المستويات الوظيفية المختلفة، إذن للفرد المؤهل دور كبير في نجاح نظام المعلومات المتكامل وتشغيله حيث أن دعم الإدارة لفكرة تطبيق نظام معلومات متكامل وتوفيرها لمستلزمات إدارة هذا النظام والمتمثلة في المستلزمات المادية والمالية والّتي تتعلق بالأجهزة إلى جانب المستلزمات البشرية والمستلزمات الإدارية من شأنه أن يسهم في إنجاح نظام المعلومات المتكامل.

هذه المقوّمات الرئيسية لنجاح نظام المعلومات المتكامل سوف تواجهها العديد من المعوّقات والّتي تحد

[1] نور الدين مزهودة، **مرجع سابق**، ص ص36-37.

من تطوّر النظام وتقف أمامه كعائق ويمكن حصر العوائق في النقاط التالية:[1]

- **الارتفاع المستمر في التكاليف:** إنّ ارتفاع تكاليف الحصول على المعدّات والتجهيزات الحديثة بصفة عامة ومصاريف تكوين وتدريب اليد العاملة بصفة خاصة يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية والذي حال دون استخدام نظام معلوماتي متطور، ما يؤثر سلبا على أداء الكيان نظرا لصعوبة الربط والتنسيق بين مختلف الأنظمة المعلوماتية الفرعية.
- **نقص اليد العاملة الفنية:** حتى تحقّق المعلومة دورها على أكمل وجه لابد من يد عاملة متخصصة تتولّى تسيير نظام المعلومات المتكامل، إلاّ أنّه ليس هنالك اهتمام كبير من طرف الكيانات بهذا الجانب حيث نجد محدودية في مراكز تكوين وتدريب المتخصّصين في نظم المعلومات المتكاملة، وعدم وجود ظروف ملائمة للعمل ما يدفع باليد العاملة الفنيّة بالتوجه نحو كيانات أخرى توفر الظروف الملائمة للعمل.
- **التغيير المستمر في محيط الكيان وندرة الموارد:** يقابل الزيادة في عدد السكان الّتي شهدها العالم زيادة في الموارد ما أدّى إلى بروز صراعات بين الكيانات والتي فرضت عليها ضرورة التفكير في واقع نظام معلوماتي تتحصل من خلاله على ما تحتاجه من موارد اعتمادا على البيانات الّتي يتم تجميعها من مصادر مختلفة، ما شكّل عائقا أمام نظام المعلومات المتكامل الذي يعجز عن توفير كل الحقائق عن ندرة الموارد.

2. نظام المعلومات المحاسبي.

تتميز النبذة الإقتصادية الحديثة بالتغيّر المستمر نظرا لتزايد حدة المنافسة العالمية، ما نتج عنه صعوبة في اتّخاذ القرارات بالكيانات الإقتصادية الّتي تعتمد بشكل كبير على المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة، ونظرا لهذا الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في مساعدة الإدارة في اتّخاذ قراراتها زاد التركيز عليها وتعددت محاولات تطويرها وتصميمها بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات جميع الأطراف المستفيدة منها.

1.2. الإطار المفاهيمي للأنظمة المحاسبية.

لا يمكن أن نفهم المحاسبة بشكل دقيق من خلال تعريفها فقط، بل لابدّ لنا من التطرق لتطوّراتها التاريخية وأهم المبادئ الّتي قامت عليها.

[1] **نفس المرجع**، ص ص41-42.

1.1.2. نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي.

لقد مرّت المحاسبة منذ القديم وإلى العصور الحديثة بعدة مراحل حيث أخذت تتطور من عصر لآخر، فهي لم تأت من مكان أو زمان محدد، وإنّما كانت نتاج التطورات التدريجية والمتلاحقة الّتي شهدها الفكر المحاسبي.

وكانت بداية هذه المرحلة في بلاد ما بين الرافدين والّتي ظهرت فيها العديد من الحضارات من بينها الحضارة السومرية، الحضارة الأشورية والحضارة البابلية والّتي عرفت تطوّرات اقتصادية، ما أوجب ضرورة وجود وسائل من خلالها إثبات المعاملات، فظهرت الكتابة حيث بدأت على شكل كتابة رموز على الألواح الطينية، والكتابة المسمارية، حيث سهّلت عملية الإثبات المحاسبي،[1] كما تمّ تطوير الحساب خلال الحضارة الأشورية بالشكل الذي يسهّل عملية القياس في الإثبات المحاسبي، وما ساعد في ذلك أيضا اختراع وتطوير صناعة أوراق البوردي خلال الحضارة المصرية وجاء بعد ذلك استحداث عملية مراجعة الحسابات الّتي كانت نتيجة توسع الإمبراطوريات الإغريقية والرومانية وفرض الضرائب على مستعمراتها.[2]

وقد زاد الاهتمام أكثر بالمحاسبة مع تزايد وتنوّع أنشطة المسلمين وما نتج عنه من تنوع في أدعية الزكاة، الأمر الذي اقتضى ضرورة وجود وسيلة لضبط تسيير بيت مال المسلمين، ليأتي بعد ذلك في العصور الوسطى النظام الإقطاعي الذي ساد في أوروبا والذي شهد نظم محاسبية تقتصر على تسجيل نفقات ومداخيل الإقطاعيين وعمليات استلام وتسليم منتوجات الفلاحين، ولقد اعتبرت محاولة الايطالي "Pacioli" من خلال إصداره الموسوعة المتعلقة بتسيير الأعمال، الرياضيات، الجبر والهندسة، بمثابة شهادة ميلاد المحاسبة المعاصرة والّتي استعرض من خلالها مبادئ القيد المزدوج لأول مرة، إلا أنه أهمل مفهوم الدورة المحاسبية، تبعتها بعد ذلك مرحلة عصر النهضة في القرن الرابع عشر والتي تمّ فيها استحداث عمليات مسك الحسابات بظهور مسك الدفاتر المحاسبية وفق القيد المزدوج في "فلور" الإيطالية وعملية الإثبات المحاسبي المتكامل في مدينة جنوة.[3]

---

[1] AUGUSO.Unegbre, **Theories of Accounting : Evolution & Developments,** Income determination and diversities in USE, Research Journal of finance and accounting, Vol 5, November 2014, P 03.

[2] آيت محمد مراد، **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال فترة 2010/2013**، أطروحة دكتوراه، 2014/2013، جامعة الجزائر 03، ص ص13-14.

[3] **نفس المرجع**، ص 15.

أمّا في عصر الرأسمالية التجارية تمّ ظهور النقود واستخدامها كمعيار للقيمة ووسيلة للمبادلات التجارية، نتج عنها بروز أسر رأسمالية تسيطر على الأسواق نتيجة امتلاكها منشئات اقتصادية وأساطيل بحرية و الّتي أدّت إلى تدفّق المعادن إلى أوروبا جرّاء الاكتشافات الجغرافية، فساهمت المحاسبة في انتشار الرأسمالية التجارية من خلال قياس الأرباح والمشتريات بالنقود وظهور حساب رأس المال وإعداد الميزانية العامة سنويا،[1]

وجاءت الماركنتنية بعد ذلك لتجهز الأرضية المناسبة لظهور الثورة الصناعية والّتي اعتمدت على تصريف المنتوجات الفائضة في مصانع الرأسماليين، الأمر الذي أدّى إلى إحداث تغييرات أساسية على سير الاقتصاد وظهور تطوّرات جديدة في علم المحاسبة،[2]حيث أنّ تطور وسائل الإنتاج خلال الثورة الصناعية أدّى إلى ظهور وحدات إنتاج كبيرة تفوق قدرات شركات الأشخاص، فأصبح المشروع الفردي الذي يديره شخص واحد أو مجموعة من الشركاء غير قادر على استيعاب هذا التطور التكنولوجي، وهكذا نشأت شركات المساهمة الّتي تباع أسهمها للأفراد وتقوم إدارتها بالاعتماد على المحاسبين لديها لإعداد قوائم مالية تمكن مستخدميها من تقييم وضع الكيانات.

ونتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الثورة الصناعية زادت مسؤوليات ومهام المحاسب، وتطوّرت وظيفة المحاسبة للحدّ من مظاهر الغشّ والتّلاعب الّتي سادت الممارسة المحاسبية، وذلك لخدمة أصحاب المشروع وأصحاب المصالح، وقد أوجب ذلك ضرورة إنشاء اتّحادات ومنظمات مهنية تسعى إلى حماية ودعم المحاسبين وتنمية المعارف والثقافة المحاسبية إلى جانب محاولة وضع مبادئ ومعايير محاسبية مقبولة عموما، ومن بين أهم المنظمات الّتي تتم تشكيلها الجمعية الأمريكية للمحاسبة، معهد المحاسبين في إنجلترا، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة معايير المحاسبة المالية وغيرها من المنظمات.[3]

في الأخير يمكن القول أن المحاسبة تطورت وازدهرت من عصر لآخر حتى أصبحت علما له مفاهيمه قواعده ومبادئه.

2.1.2.المرجعيات النظرية للأنظمة المحاسبية.

لا يوجد تعريف واحد للمحاسبة، بل اختلفت مفاهيمها ولم تعد تقتصر على تلك الطريقة الفنية الّتي تقوم على تسجيل وتبويب العمليات المالية أو تلك الأداة التي تقوم بقياس النشاطات الاقتصادية فقط، بل

[1] آيت محمد مراد، **مرجع سابق**،ص ص16-17.

[2] CARSAL Deyves, **Les grandes étapes de l'histoire économique,** Ellipses édition, paris, 1998, P 17.

[3] آيت محمد مراد، **مرجع سابق**، ص ص 19-21.

تطّورت لتصبح علم يقوم على جملة من المبادئ والافتراضات، حيث تمّ تعريف المحاسبة على أنّها ترجمة الأحداث الاقتصادية إلى معلومات تساعد مستخدميها في عملية اتّخاذ القرار،[1]كما تمّ اعتبارها بأنها نظام معلومات يضفي الطابع الرسمي على بيانات الكيانات ويقدّم معلومات واضحة وموثوقة عن الواقع الاقتصادي لها، كما يقوم أيضا بإعلام أصحاب المصالح بالوضع المالي لها لمساعدتهم في اتّخاذ قراراتهم.[2]

وسنحاول إعطاء أهم التعاريف الّتي جاءت بها الهيئات المحاسبية في تعريفها للمحاسبة:

الجدول I.1: تعاريف الهيئات المحاسبية للمحاسبة.

الهيئة	التعريف
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA	في 1941 عرّفت المحاسبة على أنّها هي العملية التي تقوم بتسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات والأحداث المالية بطريقة ذات دلالة وصورة نقدية. كما أعطي تعريف ثاني للمحاسبة سنة 1970 حيث اعتبرت نشاط ضمني يقوم بترجمة العمليات المالية للكيان إلى معلومات كمّية تساعد في اتّخاذ القرارات والاختيار العقلاني بين الطرق البديلة للنشاط.
الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA	عرّفت المحاسبة على أنها عملية تحديد وقياس وتمويل المعلومات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي ليتمكن من خلالها مستخدموا هذه المعلومات عن التصرف في ظل رؤى واضحة.
هيئة المحاسبة المالية FASB	لقد ركزت على منفعة المعلومات في اتّخاذ القرارات حيث أكّدت على أنّ أهداف التقارير المالية هي تقديم المعلومات الّتي تساعد في اتّخاذ القرارات الرشيدة لكل الأشخاص الذين لهم مصلحة بتلك التقارير. وتمّ اعتبار المحاسبة على أنّها نظام جمع المعلومات الاقتصادية عن الكيان وإيصالها لأصحاب المصالح أو بين هم مهتمون بتلك الكيان من أجل مساعدتهم في اتّخاذ القرار.
لجنة معايير المحاسبة الدولية	عرفت المحاسبة على أنها علم اصطلاحي قياس الوضع المالي ونتائج عمليات النشاط الاقتصادي

المصدر: آيت محمد مراد، **مرجع سابق**، ص 22-25.

[1] الحمي خليل، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة، 2005، ص 02.

[2] DISLE Carlotte, Anne Marie BOUVIER, **Introduction à la comptabilité,**Runod, Paris, 2008, P 01.

إذن يمكننا أن نعرّف المحاسبة بأنّها نظام يهتم بتجميع المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالكيان وتحديد إجراءات وأساليب تسجيل ووصف هذه الأنشطة وكيفية توصيلها إلى الأطراف المستفيدة بهدف مساعدتهم في اتّخاذ القرار، ويمكننا توضيح دور المحاسبة في الكيان في الشكل التالي:

الشكل I.7: دور المحاسبة في الكيان.

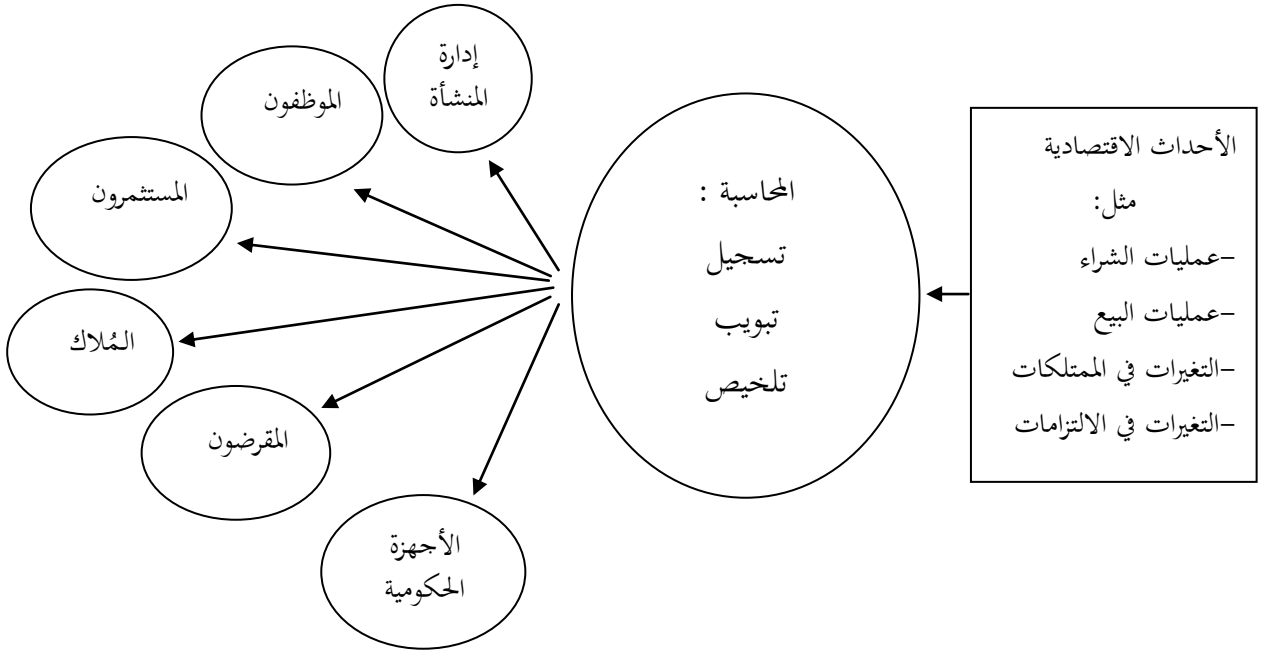

المصدر: الحمي خليل، **مرجع سابق**، ص 02.

وبمنظور عام فإنّ المحاسبة تهدف إلى تقديم المعلومات على مواقف وأحداث اقتصادية متعلّقة بالكيان لمجموعة من المستخدمين لاتّخاذ القرار الأمثل، كما للمحاسبة دور اجتماعي من خلال تحسين تخصيص الموارد الشحيحة لتحقيق رفاهية المجتمع بشكل عام.

تقوم المحاسبة على جملة من المبادئ تمكّن المحاسب من اتباع الإجراءات والقيود المحاسبية الّتي تنسجم معها، والمبادئ هي المرشد والدليل لحلّ المشاكل المحاسبية واتّخاذ التدابير التصحيحية، وتشمل هذه المبادئ مبادئ مرتبطة بالربح وأخرى مرتبطة بتحديد المركز المالي بالإضافة إلى المبادئ العلمية العامة والّتي تتضمن مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ الإفصاح التام، مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ التوحيد وإمكانية المقارنة، مبدأ التوقيت، وعموما يمكن توزيع المبادئ المحاسبية على ثلاث محاور رئيسية يتضمنها الجدول التالي:

الجدول I.2: المبادئ المحاسبية.

المحور	المبدأ	المضمون
المبادئ المحاسبية المتعلقة بالملاحظة	مبدأ القيد المزدوج	يقوم هذا المبدأ على تسجيل كل العمليات الّتي يقوم بها أي كيان في طرفين مدين ودائن شريطة تساوي المبالغ المسجلة في الجهة المدينة مع تلك المسجلة في الجهة الدائنة.
	مبدأ الوحدة المحاسبية	الوحدة المحاسبية هي وحدة اقتصادية لها وجودها المستقل عن وجود الأشخاص الطبيعيين المكونين لها، تقوم نشاط اقتصادي معين.
	مبدأ الاستمرار	يتم إعداد القوائم المالية واختيار أسلوب التقويم على أساس أن الكيان مستمر في نشاطه وليس لها نية لتقليص نشاطها أو تصفيقها.
	مبدأ استقلالية الدورات	وهو مبدأ مرتبط بالاستمرارية، فبما أن الكيان مستمر في نشاطه، فان الأطراف المعنية بالوحدة المحاسبية بحاجة إلى متابعة نتائج عملياته ومركزه المالي، لذلك هم بحاجة إلى معلومات تقدم لهم على فترات زمنية قصيرة ومتساوية، تشكل حلقات في عمر الوحدة، ففي نهاية كل فترة يتم افتراضا توقف نشاط الكيان على نشاطاتها للقيام بالجرد الدوري، تسمى الفترة الواقعة بين بداية الفترة ونهايتها، الدورة المحاسبية،
	مبدأ إثبات وحدة النقود	النقود هي وحدة القياس الوحيدة في المحاسبة وهي اعتماد القيمة الاسمية للنقود كأساس لتسجيل العمليات المحاسبية.
المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس	مبدأ التكلفة التاريخية	يتم تقسيم موجودات الكيان على أساس تكلفتها، بحيث تدرج في التكلفة جميع النفقات الّتي تحملتها الكيان من أجل حيازة الأصل واستعماله في الغرض الذي امتلك من أجله.
	مبدأ الحيطة والحذر	يجب على المحاسبين الاعتماد على المنطق السليم في تقديراتهم وعدم المبالغة في قيمة ربح الفترة المحاسبية، أي الاحتياط من الخسائر متوقعة الحدوث في المستقبل وعدم إدراج الإيرادات الّتي من المتوقع أن تحدث.
	مبدأ عدم المقاصة	أي من غير الممكن القيام بالمقاصة بين حسابات أصول الكيان وحسابات خصومه، أو بين أعبائه وإيراداته وذلك من أجل ضمان صحة وصدق نتيجة الدورة.
المبادئ المتعلقة بالاتصال	مبدأ الصدق	ضرورة إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن حالة الكيان في القوائم المالية من خلال إعداد تقارير مالية تشمل على جميع المعلومات اللازمة لذلك.
	مبدأ الإفصاح عن المعلومات الجيدة	أي ضرورة التصريح بكل المعلومات الضرورية ولا يجب التضليل فيها بحيث يجب أن تكون المعلومات المقدمة تعكس الصورة الحقيقية لحالة الكيان.
	مبدأ ثبات الطرق المحاسبية	أي الالتزام بإتباع طريقة واحدة في إعداد القوائم المالية من فترة لأخرى دون الانتقال من أسلوب محاسبي لآخر إلا إذا وجدت مبررات تستدعي ذلك.
	مبدأ تغلب الواقع المالي عن الظاهر القانوني	تتم محاسبة العمليات حسب الواقع المالي أي حقيقتها الاقتصادية وليس بالاستناد على شكلها القانوني، ففي بعض الأحيان يكون هناك تناقض بين الواقع الاقتصادي والشكل القانوني.

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مدني بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه، 2004، جامعة الجزائر. ص ص 33-44

أمّا بالنسبة للمرجعيات النظرية للأنظمة المحاسبية فقد تعدّدت أعمال الباحثين في هذا المجال من خلال محاولاتهم لضمان استقلالية المحاسبة وإلحاقها بإطار نظري علمي قادر على تسييرها، وحصرها في مجموعة من النظريات تمثلت أساسا في نظريات وصفية، نظريات معيارية وأخرى تفسيرية.

- **النظريات الوصفية:** تسعى هذه النظرية من خلال شرح المبادئ المحاسبية إلى وصف الممارسة المحاسبية وكشف كل غموض عنها، فهي وليدة البحث البيداغوجي الذي يساهم بشكل كبير في الممارسة المحاسبية من خلال إمداد المحاسبين الجدد بالتطوّرات الّتي تساعدهم على قيامهم بعملهم على أحسن وجه.
- **النظريات المعيارية:** وهي بمثابة دليل الممارسة المحاسبية، بحيث تقوم بتنظيم وتأطير وتوضيح الأعمال المحاسبية ونقد السلوكيات السّلبية في الممارسة المحاسبية وتحديد المحدّدات الّتي تقوم على أساسها الأطر التطورية للمحاسبة.
- **النظرية التفسيرية:** تقوم هذه النظريات بتفسير وتحليل التطبيقات المحاسبية كونها موضوع بحث، و من بين النظريات التفسيرية النظرية الموجبة للمحاسبية الّتي تعتمد على مجموعة من القواعد السلوكية المؤكّدة علميا في الممارسة المحاسبية لتكوّن ما يعرف بالنظرية العامة لإعداد القوائم المالية ، وقد تم تحديد جملة من فرضيات محدّدات الاختيارات المحاسبية نذكر منها:

– دراسة ومراعاة العوامل الملازمة للاختيارات المحاسبية الخاصة.

– يقود المسيرون السياسات المحاسبية، وكمحدد واختيار محاسبي يجب إبراز التحفيزات المتعلقة بذلك.

– تقدير الطرق المحاسبية الّتي اعتمد عليها المسيرون نظرا لخصائص الكيان.

– تفسير وشرح مسار إعداد المعايير المحاسبية.

ومن هنا يمكنا القول بأن المحاسبة كانت موضوعا لعدة دراسات حاولت توجيهها بوضع إطار نظري لها.

2.2. المحاسبة كنظام للمعلومات.

من خلال دراسة نشأة وتطور مفهوم المحاسبية يتّضح لنا أنّها لم تعد كوظيفة تقليدية تقوم فقط بمسك الدفاتر، بل اتّسع نطاقها إلى أبعد من ذلك حيث أصبحت تشكّل بفروعها المختلفة نظاما للمعلومات يختص بقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية إلى جميع الأطراف ذات المصلحة سواء داخل الكيان أو خارجه بهدف مساعدته في اتّخاذ القرارات المناسبة، حيث أصبح نظام المعلومات المحاسبي من أهم النظم الفرعية في الكيان، وذلك لاعتباره ركيزة أساسية للرقابة والضبط الداخلي ودوره الفعال في عملية اتّخاذ القرار.

1.2.2. مكونات نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه.

لقد أصبحت الكيانات تعتمد بشكل كبير على أنظمته المعلوماتية لتعزيز المنافسة، ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الجزء الأساسي من نظام المعلومات الإداري في الكيان الذي يقوم بحصر وجمع البيانات المالية من مصادر داخلية وخارجية ليقوم بتشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة،[1] والمعلومات المحاسبية بشقّيها النقدي والكمي هي جميع البيانات أو المعلومات الكمّية والإحصائية الّتي تنطبق عليها طرق المعالجة في النظام المحاسبي.[2]

إذن، نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بجمع وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة الّتي تساعد إدارة الكيان والأطراف الخارجية من اتّخاذ القرارات المناسبة،[3] كما يمكن النظر إليه بأنّه مجموعة من المستندات الّتي تمثّل المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية ومجموعة السّجلات الّتي يتم فيها التسجيل التاريخي لهذه البيانات وتبويبها في مجموعات متجانسة وفقا لطبيعتها وأثارها المالية.

وبشكل عام فإن نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من الوسائل الآلية والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والقواعد والإجراءات الّتي تتكامل مع بعضها البعض لمعالجة البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات محاسبية،[4]والشكل الموالي يعطي التطور العام لهذا النظام:

[1] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية الإدارية**، الإسكندرية، 2014، ص 47.

[2] حسين بلعجوز، **نظم المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 171.

[3] ستيفن أموسكوف، مارك ح سيمكن، **تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة أحمد أحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، 2002، ص 25.

[4] محمد يوسف حنفاوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 55.

الشكل I.8: تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي.

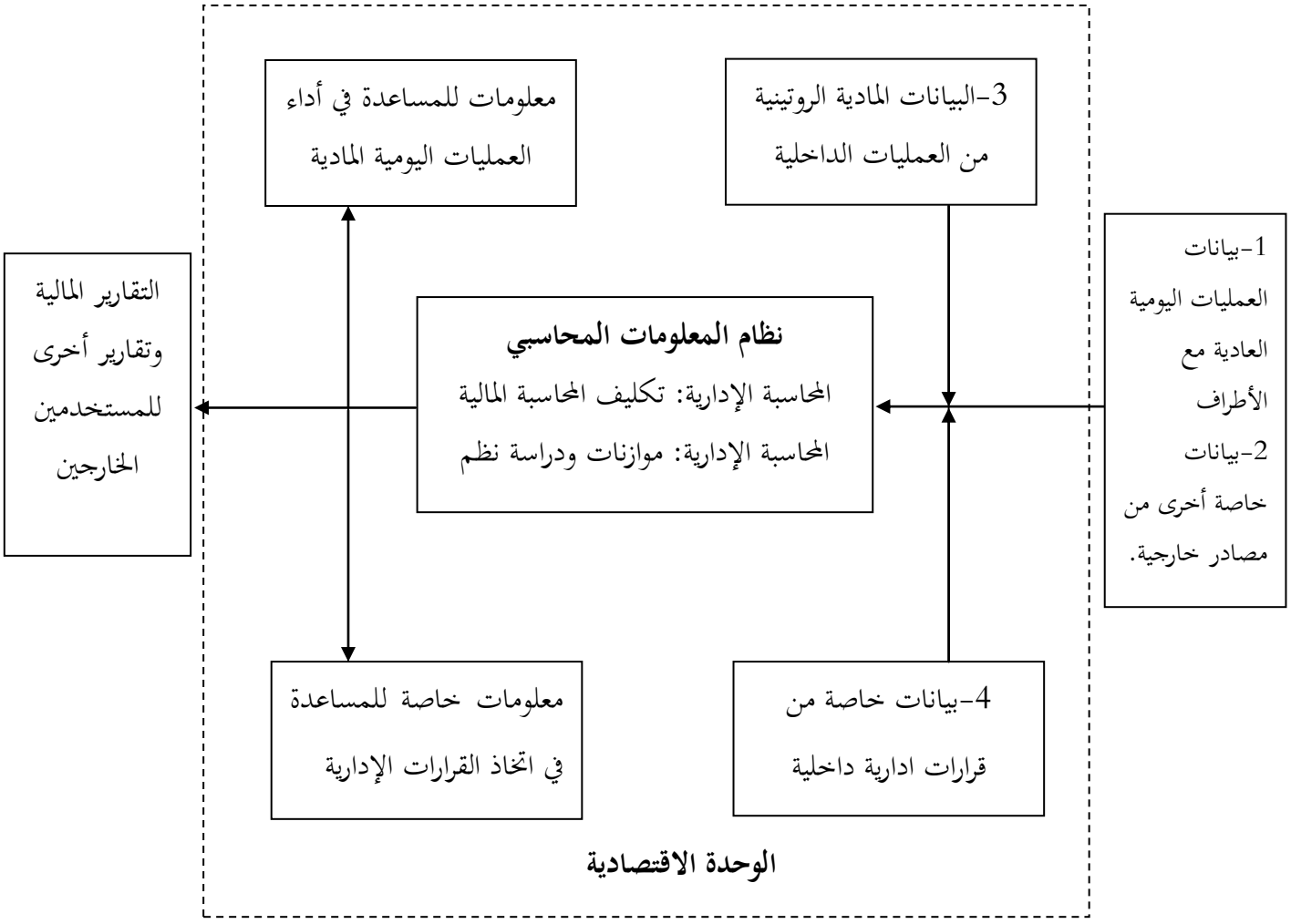

المصدر: أحمد حسين علي حسين، **مرجع سابق**، ص 49.

يمكننا القول بأنّ نظام المعلومات المحاسبي هو جزء هام من نظام معلومات الكيانات حيث يساعدها على القيام بأهم وظائفها، كما يلعب دورا كبيرا في حصر وتسجيل العمليات المالية في شكل صورة بيانات مالية أولية بالإضافة إلى تشغيل ومعالجة البيانات المالية وتحويلها لمعلومات مالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك خلق أو توليد معلومات تساعد في اتّخاذ القرار وإيحال المعلومات إلى أصحاب المصلحة عن طريق التقارير المالية الّتي تسمح بتبسيط عمليات الاختيار بين البدائل المتاحة والتمويل، كما

أنّ النظام المعلوماتي الفعّال في الكيان ينبغي أن يتميز بمجموعة من الخصائص والّتي يمكن حصرها في النقاط الرئيسية التالية:[1]

- ضرورة وجود درجة عالية من الدّقة والسرعة في معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية؛
- إمداد الإدارة بالمعلومة المحاسبية في الوقت الملائم لاتّخاذ القرار؛
- توفير المعلومات الملائمة لتحقيق الرقابة والضبط الداخلي في الكيان؛
- الحركية إذ يجب على نظام المعلومات المحاسبي أن يكون في حركة دائمة ومستمرة لتحقيق الأهداف؛
- المرونة بحيث يمكن تعديله لمواكبة التغيرات والتطورات المثالية؛
- أن يصمّم بشكل يخدم مهام احتياجات الإدارة المختلفة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة.

ويتكون نظام المعلومات المحاسبي من عدّة وحدات تتلاءم مع أهداف النظام ككل، ويمكن استعراض أهم هذه المكونات فيما يلي:[2]

- **وحدة تجميع البيانات:** تهتم هذه الوحدة بتجميع البيانات الّتي يرى المحاسب بأنّه من الضروري الحصول عليها من البيئة المحيطة وتسجيلها، وتتأثر البيانات الّتي يتم تجميعها وتسجيلها بطبيعة وأهداف المشروع حيث أنّ طبيعة المخرجات المطلوبة تؤثر على نوع البيانات المجمّعة.
- **وحدة تشغيل البيانات:** في بعض الأحيان يتم استخدام البيانات المجمعة في حال إذا ما كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، إلاّ أنّه في الغالب ما تكون هذه البيانات تحتاج إلى معالجة لتصبح معلومات مفيدة في اتّخاذ القرارات، حيث أنّه وبعد معالجتها يتم إرسالها إلى وحدة التخزين والرجوع إليها لاستعمالها وقد الحاجة إليها.
- **وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** في حالة عدم استخدام البيانات تقوم هذه الوحدة بتخزينها والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلا وإدخال بعض التغييرات عليها قبل إيصالها لمتّخذي القرار.
- **وحدة توصيل المعلومات:** تهتم هذه الوحدة بإيصال ونقل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبية حتى تصل لمتّخذي القرار.
- **وحدة التغذية العكسية:** حيث تعود المعلومات لإعادة استخدامها كمدخلات من جديد، مثال على ذلك

[1] محمد يوسف حنفاوي، **مرجع سابق**، ص ص 58-59.

[2] كحال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2005، ص ص49-51.

التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف.[1]

2.2.2. محدّدات نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه.

حتى يحقّق نظام المعلومات المحاسبي الأهداف المرجوة منه بأفضل طريقة وعلى أحسن شكل يجب مراعاة مجموعة من العناصر الّتي تحدّد طريقة تصميمه والّتي يمكن أن تؤثّر على النظام المحاسبي، وتبرز هذه العناصر من خلال الجدول التالي:

الجدول I.3: محدّدات نظام المعلومات المحاسبي.

المحدّدات	كيف تؤثر؟
النظام القانوني	تعتمد المحاسبة الحديثة من الناحية القانونية على نظامين أساسيين: النظام التشريعي والذي يقوم على مجموعة من التعليمات والقوانين المدنية الّتي تجعل المحاسبة تقوم على نظريات وإجراءات مقنّنة تصدرها السلطات العمومية. النظام الغير تشريعي والذي يقوم على قانون الحالة والقانون العام وبالتالي لا يكون هنالك تصميم مسبق يضم كل الحالات في إطار قانون واحد، وإنّما يتم الرجوع إلى التجربة حيث أنّ قواعد المحاسبة لا تنبع من هذا القانون وإنّما توضع من طرف هيئات معنية خاصة تكسبها الشرعية وتصبح لها قدرة أكبر على التجسيد والتكيف.
مصادر التمويل	هنالك نوعين لتمويل الاقتصاد: النوع الأول: وهو التمويل عن طريق الأسواق المالية، حيث تهدف المحاسبة في هذا النوع إلى الحكم على مدى كفاءة الإدارة في تسيير الكيان وتحقيق المردودية، وهذا يتطلب بناء نظام محاسبي يمّكن المستثمرين من معرفة التدفقات المالية المستقبلية المتوقعة وتحديد المخاطر. أما النوع الثاني: فيعتمد على التمويل عن طريق الاستدانة وهذا ما يتطلّب تصميم نظام محاسبي يرتكز على حماية المقرضين من خلال الاعتماد على مقاييس الحيطة والحذر.

[1] نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب**، أطروحة دكتوراه، 2014-2015،جامعة بسكرة، ص 77.

الضرائب	في كثير من البلدان نجد أنّ المحاسبة تأخذ طابعا ضريبيا بحيث ترتبط مباشرة مع النظام الجبائي والذي على أساسه يتم عند تصميم نظام محاسبي تحديد الإيرادات الّتي يجب أخذها بعين الاعتبار والنفقات القابلة للطرح. كما نجد في بلدان أخرى أنّ المحاسبة تنفصل تماما عن الجباية وهنا يتم تصميم نظام محاسبي يخضع لأهداف ومتطلبات إعلام الأطراف ذات السلطة داخل الكيان بحيث يمكنهم من حساب الربح الخاضع للضريبة على أساس الربح المحاسبي.
الروابط الاقتصادية والسياسية	من أهم محدّدات النظام المحاسبي الروابط الاقتصادية والسياسية الّتي تجمع بين البلدان، حيث نجد في العديد من البلدان الّتي عانت من الاستعمار أنظمة محاسبية موروثة من البلد المستعمر إلى جانب ظهور التكتلات الاقتصادية الّتي أصبحت تسمح بفعل الممارسات المحاسبية من بلد لآخر وتصميم أنظمة محاسبية متشابهة.
التضخم	يتم الاعتماد عند تقييم الأصول والخصوم في دولة ما إمّا على مبدأ التكلفة التاريخية أو القيمة الجارية إلاّ أنه عند الاعتماد على التكلفة التاريخية نلاحظ أنّ التضخم الجامح يحد من الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المعدّة ولذلك تم توجه العديد من البلدان إلى استخدام المستوى العام للأسعار في تقييم وإعداد قوائم مالية تأخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار للإفصاح عن معدلات التضخم.
مستوى التطور الاقتصادي	تخلق التطورات الاقتصادية إشكالية جديدة أهملتها البنى الاقتصادية التقليدية، ما يتطلب في كل مرة إعادة تصميم أو إدخال تغييرات على الأنظمة المحاسبية لمواكبة هذه التطورات وحل الإشكاليات المختلفة.
الثقافة والمستوى التعليمي	يتم تصميم النظام المحاسبي وفقا للثقافة والقيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع الّتي تختلف من مجتمع لآخر حيث نجد: مجتمعات تعتمد على الرقابة المهنية وأخرى تعتمد على الرقابة القانونية. مجتمعات تعتمد على التفاؤل وأخرى تعتمد على الحيطة والحذر. مجتمعات تعتمد على المرونة القانونية وأخرى تعتمد على الثبات في مواجهة الظروف. مجتمعات تعتمد على الشفافية وأخرى تعتمد على السرية. كما يتم تحديد النظام المحاسبي مراعاة للمستوى التعليمي بحيث تعد القوائم المالية بالنظر إلى مستوى تعليم وتكوين مستخدميها.

المصدر: سفيان بلقاسم، **النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتّخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه، 2010/2009، جامعة الجزائر، ص ص35-39.

ويهدف النظام المحاسبي بصورة عامة إلى توفير المعلومات المحاسبية الّتي يمكن لمستخدميها الاستفادة منها من خلال ما يلي:

- **تشغيل البيانات:** من خلال قياس كافة الأحداث الاقتصادية الّتي تحدث في الكيان وتسجيلها من طرف المختصين طبقا للمستندات الملائمة في أوقات دورية محددة مع إرفاق المستندات التبريرية الّتي تسهل عملية المراجعة؛
- **توصيل المعلومات إلى كافة مستخدميها:** عن طريق مجموعة من الوثائق والتقارير، على أن تكون هذه المعلومات المقدمة في الوقت المناسب حتى تساعدهم في تقييم الأداء واتّخاذ القرارات؛
- **تحقيق الثقة بالبيانات:** من خلال التأكد بأنّ كل العمليات قد تمّ تسجيلها وترحيلها مع التأكد من صحتها؛
- **تحقيق الحماية للأصول** الّتي تمتلكها الكيان والرقابة عليها.

3.2. نظام المعلومات المحاسبي كنظام للتخطيط الاستراتيجي.

لقد تزايدت احتياجات الإدارة إلى المعلومات المحاسبية لممارسة وظيفة التخطيط والرقابة خاصّة مع زيادة حدّة المنافسة والتغيير المستمر في البيئة والمناخ الاقتصادي العالمي الذي أدّى بدوره إلى التركيز على التخطيط والرقابة واتّخاذ القرار الأمثل لتحقيق الأهداف المنتظرة، حيث أنّه لا يمكن تصوّر وجود تخطيط دون وجود لرقابة حقيقيّة وخطّة مسبقة ترسم طريق الكيان لتحقيق نجاحه والتنبّؤ بالنتائج المحتملة لطرح البدائل، وحتّى يتم القيام بهذه الوظائف على أكمل وجه لابد من وجود نظام معلومات محاسبي فعّال يساعد الإدارة في عملية اتّخاذ القرار.

1.3.2. النظام المعلوماتي المحاسبي أداة للتخطيط والرقابة.

يعتبر النظام المعلوماتي المحاسبي كأداة للتخطيط حيث تحتل هذه الوظيفة مكانة هامة في الإدارة الحديثة نظرا لدورها في إنجاح المشاريع وتحقيق أهداف الكيان، فالتخطيط عبارة عن مجموعة من الإجراءات والنشاطات والأساليب المتّبعة والسياسات الضرورية الّتي تربط بين أهداف الكيان وإمكانياته وموارده المتاحة بهدف الحد من درجة المخاطرة والقدرة على مواجهة الظروف في المستقبل، وتمثّل المعلومات المحاسبية مرتكزا أساسيا في عملية التخطيط، بحيث يمكن إبراز دور نظام المعلومات المحاسبي في هذا المجال من خلال الجدول التالي:

الجدول I.4: دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية التخطيط.

المراحل	الدور المحاسبي
تحديد الأهداف	تقديم بيانات متعلقة بدراسة وتحليل الأهداف المرسومة للكيان.
جمع البيانات والمعلومات	تقديم بيانات عن تحليل التعادل أي دراسة العلاقة بين التكلفة، الحجم والربح من أجل تحديد التفاعل الأفضل بين هذه المتغيرات ليمكن اعتباره كأساس لعمليات الكيان في الفترة القادمة.
تجميع الموارد	تقديم البيانات المتعلقة بقوائم اللوازم والاحتياجات وفي المقابل البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية المستقبلية والمصادر الأنسب للحصول عليها.
إعداد المعايير	تقديم البيانات المتعلقة بإعداد المعايير الكمية وتحويلها إلى معايير مالية في شكل توازنات تخطيطية تعكس نشاط الكيان في الفترة المستقبلية في صورة كمية ومالية.
إعداد الخطط وسياسات العمل	تقديم البيانات المتعلقة بإعداد الخطط والبرامج والسياسات التفصيلية والتنسيق بينها على مستوى مختلف الإدارات بالكيان.

المصدر: كحالة جبرائيل جوزيف، حنان رضوان حلوف، **المحاسبة الإدارية، مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2002، ص ص12-16.

كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبي ركيزة أساسية للرقابة، حيث أنّه بعد وضع الخطط وتحديد سياسات العمل تأتي الرقابة مباشرة لتعمل على متابعة التنفيذ الفعلي للتأكّد من أنّ الأداء الفعلي يتم وفقا لما خطّط له واكتشاف الأخطاء والانحرافات وتحليلها للتعرّف على أسباب حدوثها وتقديم تقارير للإدارة لاتّخاذ التصحيحات اللاّزمة، ويظهر دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية الرقابة في بناءه لهيكل معلومات يترجم نتائج الكيان وعناصر أدائه بشكل يسمح بالتحكم في إدارته، ويتمّ تقييم أدائه بالنسبة لمحيطه وسوقه من خلال تصنيف المعلومات على أساس مجموعة الأنشطة الحالية والممكنة الّتي تمثل تموقعها الحالي أو المستقبلي في سوق أعمالها، وهذا ما يسمح بالتعديل الملائم للخطط من أجل التكيّف مع متغيرات السوق والمنافسة عن طريق إعادة الهيكلة الإستراتيجية، أي الاحتياط دائما من المستقبل أو ما يعرف باليقظة الإستراتيجية، أمّا بالنسبة لأدائه الداخلي فيتمّ تقييم نتائجه من خلال متابعة مدى توافق سير الخطّة مع شروط الإنتاج وتحديد

مناطق الضّعف الداخلي وإلغائها، كما يسمح عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بهيكلة السوق والبنى الداخلية للإنتاج بتحديد مناطق الإحلال في اختيارات الأنشطة والتنظيم الداخلي للكيان.[1]

2.3.2. نظم المعلومات المحاسبية وعملية اتّخاذ القرار.

تعتبر عملية اتّخاذ القرار محور نشاط الكيان وجوهره الرئيسي، فنجاحه مرتبط بمدى توفيقه في اتّخاذ القرارات واختيار البدائل المثلى، فكان لزاما على أصحاب القرار في ظل رهانات العولمة المعلوماتية تكثيف السعي للحصول على أكبر قدر من المعلومات الدقيقة الّتي تمكنهم من اتّخاذ القرارات السليمة، ويكون ذلك عبر المرور بمراحل محدّدة نذكر منها:[2]

- تحديد ومقاربة المشكلة المراد حلّها وغالبا الطرح الجيّد للمشكلة يكون أصعب من حلّها؛
- تحديد أهداف النظام الكلّي والأنظمة الفرعية الّتي طرحت من خلالها المسائل المراد حلّها؛
- جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وترتيبها؛
- حصر البدائل الممكنة والمتاحة؛
- تقييم كل بديل بالنظر إلى آثاره على الهدف المراد تحقيقه واختيار البديل الأمثل؛
- متابعة ومراقبة نتائج القرار والتحقق من آثاره.

وتساعد المعلومات الصحيحة السليمة الّتي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في اتّخاذ قرارات التقييم والتطوير، حيث تكون لها القدرة على التأثير على القرارات المختلفة، ويظهر استخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتّخاذ القرار في المجالات التالية:

- **قرار تخصيص الموارد:** حيث يتطلب هذا القرار معلومات عن الموارد المتاحة والمجالات البديلة لاستخدامها وهذا ما يوفره النظام المحاسبي.
- **قرار التصنيع أو الشراء:** حيث يتطلّب هذا القرار معلومات حول المفاضلة بين قرار التصنيع وقرار الشراء، بإبراز مزايا ومساوئ كل بديل.

[1] كحالة جبرائيل جوزيف، حنان رضوان حلوف، **المحاسبة الإدارية، مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2002، ص ص12-16.

[2] PATRIK Boisselier, **Contrôle de gestion, Collection expertise comptable**, 3eme édition, 2005, Vuibert, P81.

- **قرار الإضافة أو التخلص من أحد خطوط الإنتاج:** إذ يوفّر النظام المحاسبي المعلومات اللازمة حول متطلبات السوق والواقع الفعلي لمكانة المنتوجات وهذا ما يساعد في اتّخاذ القرار الأمثل لإضافة أو التخلي عن منتوج معيّن.
- **قرارات التسعير:** إذ يوفّر النظام المحاسبي لاتّخاذ هذا النوع من القرارات جميع المعلومات المتعلّقة بالتكاليف وظروف السوق وحجم الطلب على منتوجات الكيان واتجاهات المستهلكين.

كما تختلف المعلومات المحاسبية من منتوج لآخر حسب المستوى الإداري لمتّخذي القّرار في الكيان، حيث نجد المعلومات الإستراتيجية والّتي تتعلق بفترة زمنية طويلة نسبيا تخص استراتيجيات الكيان ويتم من خلالها تحديد الموارد، والمعلومات الوظيفية وهي معلومات تخص سنة تتعلق بالأنشطة الوظيفية للكيان في الغالب، أمّا المعلومات التنفيذية فهي المعلومات المتعلّقة بالأحداث والعمليات اليومية وتهتم بتحديد وسائل وأساليب الإنتاج، فلنظام المعلومات المحاسبي أثر كبير وفعّال على عملية اتّخاذ القرار من خلال مختلف المعلومات الّتي يوفرها لأصحاب المصلحة ونختصر كل ما قلناه في الشكل التالي:

الشكل I.9: دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتّخاذ القرار.

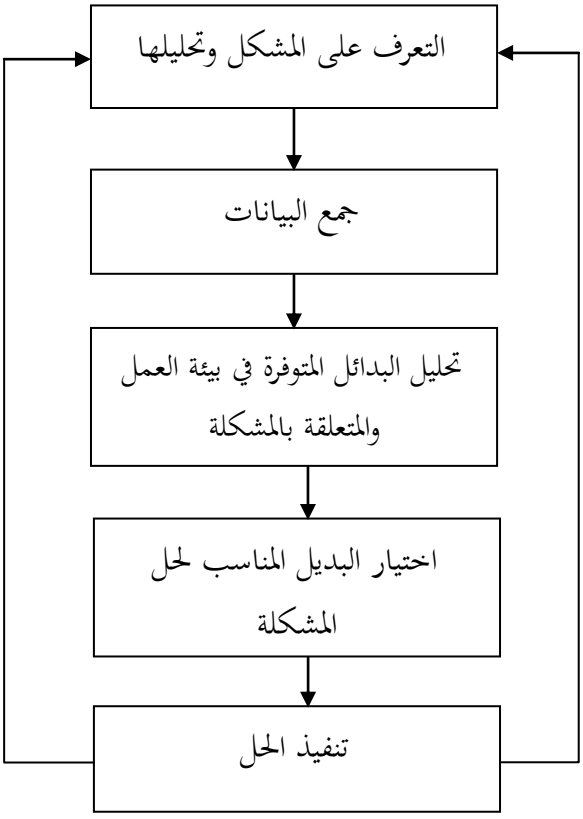

المصدر: محمد عبد الفتاح، **اتّخاذ القرارات التنظيمية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص138.

3. نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات.

يشهد العالم المعاصر تطورا وتغيّرا سريعين في مجال تكنولوجيا المعلومات بشكل جعلها تمثّل ركيزة أساسية لمنظمات الأعمال، حيث أصبحت تعتمد عليها بشكل كبير للحصول على المعرفة وذلك لما تتميّز به من سهولة في التواصل والقدرة على تبادل أكبر قدر من المعلومة، وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تطوير وتحسين الأنظمة المعلوماتية المحاسبية، وحتى نستطيع إبراز أثرها على عليها وجب علينا أولا أن نقوم بفهم ما المقصود بتكنولوجيا المعلومات وما خصائصها.

1.3. تكنولوجيا المعلومات.

لقد أصبح نجاح الكيانات مرتبط بمدى كفاءتها في استخدام واستغلال تكنولوجيا المعلومات، حيث أنّ مفهوم التكنولوجيا بصفة عامة هو كلمة مشتقة من أصل يوناني يتكون من جزئين "Techno" والّتي تعني التشغيل الصناعي و "Logos" والّتي تعني العلم والمنهج، فالمصطلح إذن يعني علم التشغيل الصناعي الذي يهدف إلى تحقيق غرض عملي من خلال توظيفه في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير أساليب العمل، فضلا عن كونها مجموعة من الوسائل والتقنيات المستعملة لتوفير كل ما هو ضروري لرفاهية الأفراد.[1]

تعدّدت التعاريف الّتي تناولت تكنولوجيا المعلومات، حيث يمكن تصنيف هذه التعاريف في أربعة مجموعات موضحة في الجدول التالي:

[1] بالقيدوم صباح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، 2012-2013، جامعة قسنطينة، ص ص131-132.

الجدول I.5: مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

البيان	مفهوم تكنولوجيا المعلومات
المجموعة 1 المفاهيم الّتي ترتكز على الأجهزة الّتي تشملها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تعرّف تكنولوجيا المعلومات بأنها هي الّتي تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالحاسبات الآلية والاتصالات عن بعد وآلية المكاتب. يعرّف صندوق النقد الدولي في تعريفه الاقتصادي الدولي تكنولوجيا المعلومات بأنها تتضمن الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة ومعدات الاتصال عن بعد. كما عُرفت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنها تلك المكونات المادية للحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة وشبكات الاتصال. ويرى آخرون بأنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشير إلى الأجهزة المادية للحاسبات والبرامج الجاهزة ونظم إدارة قاعدة البيانات تكنولوجيا توصيل المعلومات، بينما ذهب البعض الآخر في تعريفهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها نظم الحاسب التطبيقية الّتي تتضمن أجهزة الحاسب الآلي والبرامج الجاهزة وشبكات الاتصال عن بعد الموجودة في بيئة الأعمال.
المجموعة 2 المفاهيم الّتي ترتكز على الأنشطة الّتي تقوم بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	وهنا يرى البعض أنّ مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتمثل في معالجة، تخزين، إرسال، عرض تكنولوجيا المعلومات، إدارة، تنظيم واسترجاع المعلومات.
المجموعة 3 المفاهيم الّتي ترتكز على أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة الّتي تقوم بها	وهنا عرّفت على أنها التكنولوجيا المبنية على الالكترونيات والّتي يمكن أن تستخدم في جمع، تخزين، معالجة ووضع المعلومات في حزم متكاملة للوصول إلى المعرفة. كما رأى البعض بأنها تتمثل في كل أشكال التكنولوجيا المطبقة لمعالجة، تخزين وتوزيع المعلومات في شكل إلكتروني وجميع المعدات المادية الّتي وفرت لهذا الغرض. كما كان هنالك تعريف آخر والذي يرى بأنّ تكنولوجيا الإعلام والاتصالات بأنّها مجموعة النظم التكنولوجية الحديثة المطبقة في معالجة المعلومات وإرسالها وتخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة عالية، ومن أبرز هذه النظم تكنولوجيا تفعيل البيانات، تكنولوجيا الاتصال عن بعد، تكنولوجيا الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة.
المجموعة 4 المفاهيم الّتي ترتكز على الأجهزة، الأنشطة والعنصر البشري	وهنا يرى البعض بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتضمن جميع أنظمة المعلومات بالكيان والمبنية على تكنولوجيا المعلومات وكذلك المستفيدين منها.

المصدر: عبد الله فرغلي علي موسى، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني**، انتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص ص25-27.

1.1.3. خصائص ومزايا تكنولوجيا المعلومات.

تتميز تكنولوجيا المعلومات بمجموعة من الخصائص تحقّق لنا العديد من المزايا على مستوى الكيان.

• **خصائص تكنولوجيا المعلومات**: يمكننا حصر أهم خصائص تكنولوجيا المعلومات فيما يلي:[1]

– **سهولة الاستخدام**: حيث تتّسم تكنولوجيا المعلومات بسهولة الاستعمال وبساطة التشغيل بطريقة تسمح لنا بالاستفادة منها بأكبر قدر ممكن.

– **قابلية التوصيل**: من خلال تكنولوجيا التكامل أي إمكانية ربط مختلف أجهزة الاتصال المتنوعة.

– **الشيوع والانتشار**: أي توسيع شبكات المعلومات عبر مناطق مختلفة من العالم بشكل يسمح بتبادل المعلومات والخبرات عن طريق مجموعة من المسارات المختلفة وهذا ما يكسب المعلومات الطابع العلمي.

– **اللاتزامنية**: أي إمكانية تبادل المعلومات عن طريق استقبالها واستبدالها في أي وقت يناسب الأطراف المستفيدة.

– **اللاجماهرية**: على عكس النظام المعلوماتي التقليدي والذي كان توجيهه لرسالة اتصالية فإنها تصل إلى جماهير ضخمة، أما تكنولوجيا المعلومات جعلت هاته الرسالة تصل إلى فرد واحد أو مجموعة معيّنة وذلك من خلال تطوير درجة التحكم في نظام الاتصال.

– **التفاعلية**: أي إمكانية تبادل الأدوار بين الأطراف المشاركة في عملية الاتّصال أو تبادل المعلومات، فالمستقبِل يمكن أن يكون المرسِل في نفس الوقت، وهذا ما خلق نوعا من التفاعل بين الأفراد، الجماعات والكيانات.[2]

• **مزايا تكنولوجيا المعلومات**: يحقّق لنا استخدام تكنولوجيا المعلومات مجموعة من المزايا نحصر أهمها فيما يلي:[3]

– **زيادة حجم المبيعات**: تهدف تكنولوجيا المعلومات لبرامج وتطبيقات مبتكرة ومطوّرة، تساعد الكيان على المنافسة بصورة أكثر فعالية، هذا من شأنه أن يعزّز مكانة الكيان في السوق ويحسّن وضعه التنافسي.

---

[1] طوشي محمد، تقروت محمد، **أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في المنظمات الأعمال العربية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة شلف، ص 04.

[2] بومعيل سعاد، فارس بوباكور، **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 3. مارس 2004، ص 205.

[3] بالقيدوم صباح، **مرجع سابق**، ص ص135-136.

– **تخفيض التكاليف:** من أهم فوائد تكنولوجيا المعلومات هو تأديتها للمهام والأعمال بطريقة آلية تعوّض الجهد البشري وتخفّض من التكاليف.

– **تحسين الجودة:** يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين جودة المخرجات والتقليل من فرص الخطأ، فمثلا يستخدم المهندس الوحدات الطرفية للحاسب الآلي لعمل رسومات ومخططات هندسية ويقوم بتخزينها واسترجاعها بطريقة سهلة وآمنة.

كما تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى توفير المعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب، والّتي تساعد على صياغة وتنفيذ خطط الكيان ودعمها في عملية اتّخاذ القرار الأمثل الذي يحسّن من إنتاجية الكيان ويزيد من القدرة على الابتكار والإبداع.

2.1.3.مكونات ومجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

تشمل تكنولوجيا المعلومات على جملة من المراحل نختصرها في تجميع البيانات الضرورية ومعالجتها ومن ثمّ توصيل المعلومات المتحصل عليها إلى الأطراف المستفيدة منها، وهي تعتمد بشكل أساسي على استخدام تقنيات وبرمجيات الحاسبات الآلية ولا تتوقف عند استخدام المعدات التكنولوجية الحديثة فحسب بل تمتد إلى الجوانب المعرفية والفكرية والأساليب والتقنيات اللاّزمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وهي بذلك جزء من نظام المعلومات تساعد على تطويره لتحسين نظم العمل داخل الكيان وتحقيق أهدافه في ظل التغيرات المحيطة به، ونجمل كل ما قلناه حول تكنولوجيا المعلومات في الشكل التالي:

الشكل I–10: تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات.

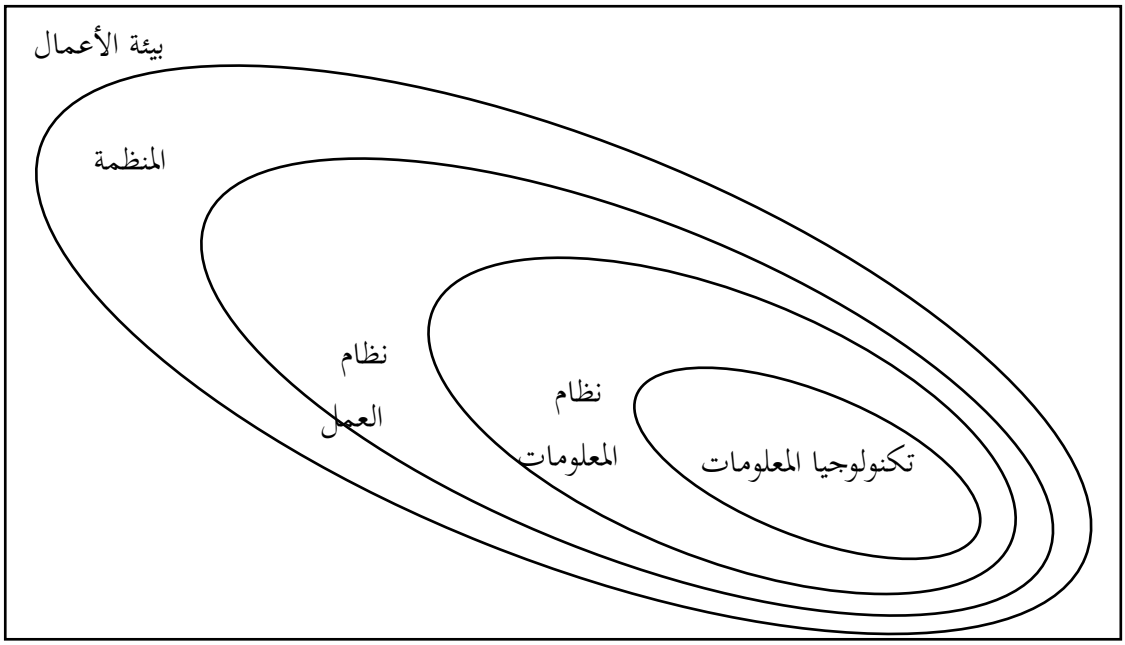

Source: Alter Steven, **Information Systems: Foundation of Business**, 3th Ed, Pearson Education, USA, 1999, P 43.

تنقسم تكنولوجيا المعلومات إلى ثلاثة أقسام وهي:

- **تقنيات المعالجة:** وهي مجموعة المكونات المادية الّتي تسمح بمعالجة البيانات وتشغيل المعلومات، وتتضمن ما يلي:

– الحاسوب: هو جهاز إلكتروني يقوم باستقبال مجموعة كبيرة من البيانات وتخزينها ومعالجتها بشكل آلي لتصبح عبارة عن مجموعة من النتائج والمعلومات الّتي يمكن استخدامها والاستفادة منها حسب الحاجة وعند الطلب، يقوم بهذه العمليات أوامر وتعليمات خاصة أو ما تعرف ببرامج التشغيل،[1] إذ أنّ الحاسوب يستقبل من خلال وحدات الإدخال مختلف البيانات في شكل رموز، حروف، أرقام وغيرها، ومن ثم نقلها إلى وحدة المعالجة المركزية لمعالجتها، وبعد تحويلها إلى معلومات يتم تخزينها للعودة إليها وقت الحاجة وإخراجها عبر وحدات الإخراج وإيصالها للأطراف ذات المصلحة.

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 330.

– **البرمجيات:** وهي مجموعة من الأوامر والتعليمات يقوم أصحاب الاختصاص ببرمجتها، وهي الّتي توجّه المكوّنات المادية للحاسوب إلى أداء مهمة ما وفق تعليمات دقيقة للحصول على النّتائج المطلوبة بأحسن صورة،[1]وهي تضم عدة أنواع من التطبيقات نذكر أهمها فيما يلي:

- التطبيقات القاعدية: وهي عبارة عن كل البرامج الّتي تسمح بتشغيل الحاسوب وإمكانية العمل عليه؛
- التطبيقات العامة: وهي مجموعة البرامج الّتي تستخدم لإنجاز عمل معيّن بواسطة الحاسوب؛
- التطبيقات المفيدة: وهي تطبيقات موجهة لأغراض تعليمية وغيرها.

● **تقنيات التخزين والاسترجاع:** والمتمثلة في:

- القرص الصلب: هو وحدة التخزين الرئيسية لتخزين البيانات الكبيرة والبرامج الموجودة بالحاسوب، وهنالك قرص صلب داخلي وقرص صلب خارجي يمكن أن يوصل بالحاسوب؛
- الأقراص الرقمية والأقراص المدمجة؛
- الأقراص المرنة والقرص فلاش؛
- الأقراص الضوئية والبطاقات الفكية.

● **تقنيات الإتّصال:** ويتمّ من خلالها تناقل المعلومات وتبادلها بغض النظر عن المكان والمسافات بالاعتماد على تكنولوجيا من خلال الوسائل السلكية واللاسلكية الإلكترونية.

2.3. تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

لعبت تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تطوير نظام المعلومات المحاسبي وتسهيل تشغيله، فظهر بما يعرف بالنظام المحاسبي الإلكتروني، والذي يعرّف على أنّه الهيكل أو الوحدة المستخدمة في تنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية من خلال مجموعة من الإجراءات والترتيبات الّتي تتم بطريقة آلية في الاعتماد على الحاسب في تجميع وتحليل وتسجيل وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية،[2]كما عرّفه آخرون على أنه هيكل متكامل داخل الكيان يقوم باستخدام الموارد المتاحة والإعتماد على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفّرة داخل الكيان لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات مالية ذات جودة تلائم

[1]سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سابق، ص 356.

[2] أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زيادة أحمد الزغبي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص56.

حاجة مستخدميها لمساعدتهم في اتّخاذ القرارات والحصول عليها بأقل التكاليف،[1] كما عرّفه البعض الآخر من خلال الشروط الواجب توفرها فيه حيث رأوا بأنه ذلك النظام المحاسبي المرتبط بالهيكل التنظيمي للكيان الذي يجب أن يزود الإدارة العليا بمعلومات وافية عن سير العمل داخل الكيان ومعلومات خارجية، وترجمة البيانات الاقتصادية إلى معلومات مالية تتميز بدرجة عالية من الدّقة والتفصيل يتم الحصول عليها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة بالاعتماد على الحاسب في معالجة البيانات حتى يتم تشغيلها وتخزينها واسترجاعها بشكل منظم وسريع.[2]وهو بذلك عبارة عن مجموعة إجراءات منظمة تقوم بتشخيص وقياس وتسجيل وتخزين المعلومات المالية بطريقة آلية باستخدام الحاسب لتوفير الوقت وتقليل التكاليف والحصول على معلومات ذات جودة.

1.2.3. خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

هناك جملة من الخصائص الّتي يتميّز بها نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني نحصر أهمها فيما يلي:[3]

- السرعة في أداء العمليات المختلفة وتزويد أصحاب القرار بالمعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب؛
- التقليل من احتمالات الخطأ أو الغش من خلال ضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية من خلال برامج وتطبيقات مخصصة لذلك؛
- القيام بالعمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة وإعطاء نتائج أكثر دقة؛
- إمكانية دمج نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري؛
- إتاحة فرصة الاختيار والمفاضلة حسب الحاجة بين البرامج المتاحة؛
- الحماية والسرية للمعلومات المحاسبية المخزنة.

بعد التطرّق إلى مفهوم نظام المعلومات الإلكتروني وخصائصه يمكننا تقديم الشكل التوضيحي التالي ليختصر ما قلناه:

---

[1] قاسم عبد الرزاة محمد، **نظم المعلومات الحاسوبية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص 267.

[2] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 56-58.

[3] ميدة إبراهيم، **العوامل المؤثرة في النظام المعلوماتي المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2009، ص ص 525-529.

الشكل I.11: نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

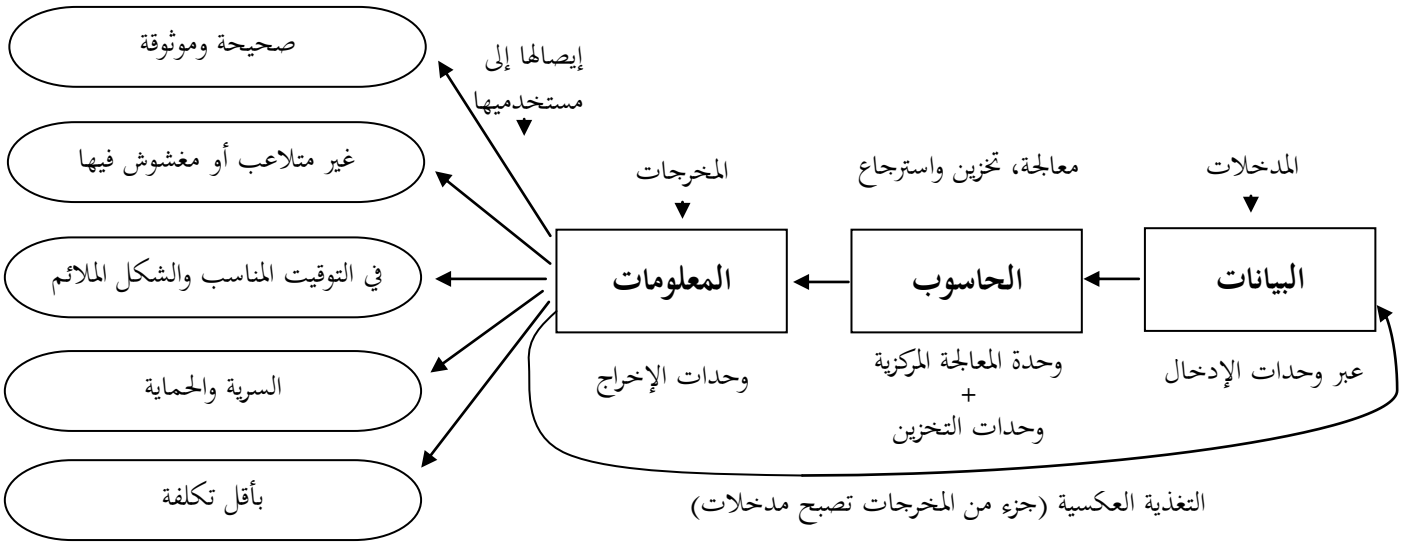

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مفاهيم سابقة.

2.2.3. مقوّمات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

يقوم النظام المحاسبي سواء الإلكتروني أو التقليدي على مجموعة من المقوّمات المتمثلة في المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية، الدليل المحاسبي والقوائم المالية والتقارير الأخرى، وقد أثر إدخال النظام المحاسبي الإلكتروني في تشغيل البيانات المحاسبية على هذه المقومات. والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول I.6: مقومات نظام المحاسبي التقليدي والإلكتروني.

المقومات	نظام المحاسبي التقليدي	نظام المحاسبي الإلكتروني
المجموعة المستندية	كانت تتمثل في فواتير البيع والشراء وإيصالات السداد والتحصيل وغيرها وكان يسجل محتواها على الدفاتر والسجلات.	استخدام مجموعة مستندية وسيطية لتحويل البيانات الموجودة في المستندات الأصلية وترجمتها بطريقة يفهمها الحاسوب حتى يمكن تغذيته بها كمدخلات.
المجموعة الدفترية	كانت عبارة عن مجلدات وأوراق يمكن لكل من يطّلع عليها أن يقرأ ما بها من بيانات.	أصبحت عبارة عن أقراص مضغوطة وأقراص فلاش وغيرها من الذاكرات ولا يمكن معرفة ما بداخلها إلاّ من خلال قراءتها باستخدام طرق الإظهار والقراءة المناسبة للنظام الإلكتروني

الدليل المحاسبي	كانت عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية ومجموعة القواعد الّتي تحكم التسجيل في كل حساب.	عبارة عن خطة منظمة لتسهيل توجيه المعاملات المالية للحسابات المختصة.
القوائم المالية والتقارير الأخرى	كان إعداد التقارير يستغرق وقت أكثر وكلفة أكبر وجودة أقل	الحصول على أي تقرير بالتفصيل والدقة والسرعة المناسبة عن طريق احتواء البرنامج الذي يتم تشغيله على الحاسوب على إجراءات خاصة، تمثل هذه التقارير.
البيانات والمعلومات المحاسبية	كان يتم حفظ البيانات داخل ملفات خاصة إلى جانب الدفاتر والسجلات الّتي تحوي البيانات المسجلة	يتم نقل البيانات من وحدات الإدخال إلى ذاكرة الحاسوب وهي مخزن وسيط للبيانات والبرامج الّتي يتم إدخالها قبل إخراجها في شكل نتائج وسيطية ونتائج نهائية من الحاسوب.

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معارف قبلية.

إذن، نستنتج ممّا سبق أنّ نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني يقوم على نفس مقومات نظام المحاسبي التقليدي إلاّ أن هنالك اختلاف في طبيعة عمل كل مقوّم، وسنحاول فيما يلي إبراز أثر تكنولوجيا المعلومات على تحسين نظام المعلومات المحاسبي وما هو أثره على مقومات النظم المحاسبية ومنهاجها.

3.3. أثر تكنولوجيا المعلومات على النظم المحاسبية.

لقد لعبت تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تطوير نظم المعلومات الحديثة، فقد أثرت بشكل كبير وواضح على النظم المحاسبية حيث لم يعد هنالك فاصل زمني ما بين وقوع حدث معيّن والتقرير عنه، إلى جانب الدقة الّتي أصبحت تتّسم بها المعلومات المولّدة، إذن كان هنالك أثر كبير لتكنولوجيا المعلومات على النظام المحاسبي وهذا ما سنحاول التطرق إليه إلى جانب إبراز مزايا وتحديات تطبيقها عليه.

يكمن دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي من خلال استعمال أدواتها والّتي سبق وأن تمّ التطرق إليها والمتمثلة في الأجهزة والمعدات والبرمجيات وقاعدة البيانات إلى جانب استخدام

الشبكات الإلكترونية، فمن خلال استخدام هذه الأدوات تحسّن نظام المعلومات المحاسبي وأصبحت الكيانات تعتمد بشكل كبير على هذه الأجهزة الإلكترونية في إدخال وتشغيل البيانات ومعالجتها لمواجهة التزايد الكبير في حجم العمليات المحاسبية الّتي تقوم بها الكيانات وذلك نظرا لسرعة المرونة في التطبيقات، حيث أنه وعند إدخال البيانات يتم تصنيفها والتحقّق منها بتكلفة أقل، ثم يتمّ تحويلها بصفة قابلة للقراءة يليها بعد ذلك التأكّد من صحة وتكامل وسرعة إدخال البيانات وذلك عن طريق أكثر من أداة مثل استخدام نظام يقوم على تذكير المستخدم بإدخال البيانات الضرورية أو من خلال استخدام جهاز نسخ ونقل وغيرها.

1.3.3. تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين نظام المعلومات المحاسبي.

لقد اظهرت العديد من التطبيقات المختلفة لبرامج الحاسوب الدور الكبير الذي يلعبه استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال تنفيذ الأعمال بالسرعة والدقة وذلك من خلال التطبيقات التالية:

-إستخدام واستعمال البرمجيات؛

- إستخدام قاعدة البيانات؛

- إستخدام الأنظمة الشبكية.

فبالنسبة لاستعمال البرمجيات هنالك العديد من البرامج المتخصصة في مختلف المجالات لإنجاز الأعمال في الكيانات، فالثورة الرقمية والتكنولوجيا صاحبها تصميم برامج محاسبية تساعدهم في تسهيل عمل المحاسب من خلال تحليل الكم الهائل من المعلومات في وقت قياسي وبدقة متناهية، وتستلزم العمليات التشغيلية المختلفة الإعداد المسبق والبرمجة اللازمة للحاسوب، وهذا ما يقوم به المحاسب بمساعدة الأفراد المبرمجين والمصمّمين في أداء معالجة البيانات إلكترونيا، بعد ذلك يتم توفير تقارير مالية متعددة في آن واحد،حيث أنّ الحاسوب يتمتع بقدرات كبيرة في تخزين المعلومات واسترجاعها كما يؤثر الحاسوب في حيادية المعلومات، والشكل التالي يوضّح دور البرمجيات في عملية محاسبية:

الشكل I.12:دور البرمجيات.

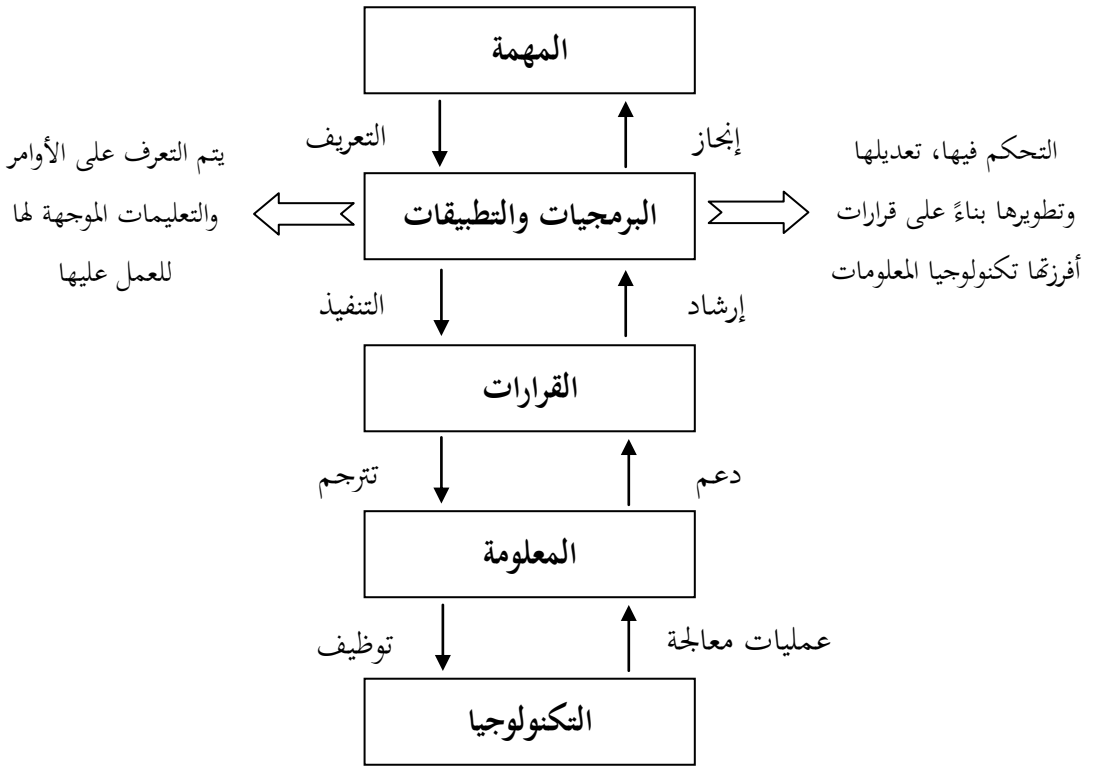

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معارف قبلية.

وكما سبق وأشرنا فإنّ هنالك برمجيات متخصصة في نظام المعلومات المحاسبي، حيث نجد تطبيقات أو برنامج رواتب الموظفين، تسيير المخزون، تطبيق إدارة الأصول، تطبيق إدارة الإنتاج وغيرها وذلك لتسهيل العمليات والحصول على نتائج مفصّلة ودقيقة.

وتعتبر قاعدة البيانات بمثابة الخزّان الذي يربط البرامج التطبيقية ومجموعة الملفات الرئيسية في نظام الملفات ويتم الربط باستعمال مفاتيح ومؤشرات تساعد على التقليل من تكرار البيانات، ويتم الحصول على البيانات من خلال طلبها من إدارة قاعدة البيانات الذي يقوم بتمديد موقعها على وحدة التخزين الثانوية ثم نقلها إلى ذاكرة الحاسب بعد ذلك تنقل لمعالجتها إما عن طريق معالجتها على دفعات من خلال جمع البيانات وترتيبها في مجموعات ومعالجتها جميعا في وقت واحد على دفعة واحدة، أو عن طريق المعالجة الفورية أي معالجة العمليات فور إدخالها في الحاسوب وتحديث البيانات المخزنة في الملف الرئيسي، كما لنظم قواعد البيانات القدرة المستقبلية على تغيير طبيعة التقارير المالية من خلال استنساخ قاعدة بيانات وجعلها متاحة للاستخدام الخارجي كبديل للتقارير المالية.

كما ساهمت الاتصالات الإلكترونية في توفير الكثير من التكلفة والوقت في ميدان إدخال واستعمال البيانات، حيث من الممكن أن تحميل المعلومات من موقع والوصول إليها مباشرة من موقع آخر أي التبادل الإلكتروني للمعلومات والذي يحقق عدة منافع من بينها تخفيض التكاليف وتسريع دورة العمليات إلى جانب الحصول على فرص العمل الجديدة أي تبادل عروض المناقصات بسرعة.[1]

2.3.3. مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

تصنف المخاطر الّتي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية إلى عدة أنواع، نحصرها في:[2]

- من حيث المصدر
  - مخاطر داخلية
  - مخاطر خارجية
- من حيث المتسبب بها
  - مخاطر ناتجة عن العنصر البشري
  - مخاطر ناتجة عن تصرفات غير مقصودة
- من حيث العمدية
  - مخاطر ناتجة عن تصرفات مقصودة
  - مخاطر ناتجة عن تصرفات غير مقصودة
- من حيث الآثار الناتجة عنها
  - مخاطر ينتج عنها أضرار مادية
  - مخاطر فنية ومنطقية
- على أساس مراحل النظام
  - مخاطر المدخلات
  - مخاطر التشغيل
  - مخاطر المخرجات

- **من حيث المصدر:**

– مخاطر داخلية: مصدرها الرئيسي عمال الكيان حيث يمكنهم استغلال صلاحياتهم للوصول إلى المعلومات وتدميرها أو تحريفها وتغييرها.

[1] قاسم عبدالرزاق، **تحليل المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 368-369.

[2] أحمد عبد السلام أبو موسى، **أهمية مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**، مجلة الإدارة العامة، المجلد 44، 2004، ص ص512-545.

– **مخاطر خارجية:** ومصدرها قراصنة المعلومات والمنافسين الذين يخترقون الضوابط الرقابية والأمنية للنظام للحصول على معلومات سرية تخص الكيان، وقد تتمثل أيضا في الكوارث الطبيعية الّتي تحدث دمار كلي أو جزئي للكيان.

- **من حيث المتسبب بها:**

– **مخاطر ناتجة عن العنصر البشري:** وهي أخطاء مقصودة من قبل أشخاص بغرض الغش والتلاعب أو بشكل غير مقصود سببه السهو أو الخطأ.

– **مخاطر ناتجة عن العنصر الغير بشري:** وهي مخاطر لا علاقة للإنسان بها تؤدي إلى تلف النظام.

- **من حيث العمدية:**

– **مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمّدة:** وهي تصرفات يقوم بها الأشخاص عمدا مثل إدخال بيانات خاطئة.

– **مخاطر ناتجة عن تصرفات غير مقصودة:** وهي ناتجة من طرف أشخاص بسبب الجهل أو السهو في عملية التسجيل.

- **من حيث الآثار الناتجة عنها:**

– **مخاطر تنتج عنها أضرار مادية:** وهي مخاطر تؤدي إلى تلف بالنظام وأعطاب في أجهزة الكمبيوتر.

– **مخاطر فنية ومنطقية:** وهي تتمثل في إلحاق أضرار من شأنها أن تعطّل ذاكرة الكمبيوتر أو إدخال فيروسات تفسد البيانات.

- **من حيث علاقتها بمراحل النظام:**

– **مخاطر المدخلات:** وتكون نتيجة خطأ في تسجيل البيانات أو عدم نقلها صحيحة أو في وقت غير مناسب.

– **مخاطر تشغيل البيانات:** وتكون من خلال التشويش على عملية تشغيل البيانات والوصول الغير شرعي للمعلومات من قبل الموظفين.

– **مخاطر المخرجات:** تتمثل في طمس جزء معيّن من المعلومات وسرقة البيانات والمعلومات وتزوير نُسخ غير مصرح بها من المخرجات.

كما تواجه مهنة المحاسبة بشكل عام والنظم المحاسبية بشكل خاص تحديات جديدة لنشر القوائم المالية عبر شبكات الأنترنت ومن بين التحديات ما يلي:[1]

– نشر الكيانات لقوائمها المالية الغير مدققة في مواقعها على الشبكات أو الربط بين بياناتها يؤدي إلى تغليط المستخدمين؛

– التلاعب والتغيير في البيانات المالية المنشورة من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تأمين المواقع؛

– تغيير البيانات المالية المنشورة في الموقع من طرف صاحب الكيان وفقا لما يخدم حاجته.

ولذلك كان لزاما الاهتمام بسياسة التقارير المالية عبر الشبكات على النحو التالي:

– ضرورة وجود رقابة فعّالة واتّخاذ إجراءات صارمة من طرف الكيانات لتوفير المعلومات المالية وضمان نزاهتها؛

– ضرورة توجيه الإدارة للاستخدام الأمثل للشبكات وتحديد نوع المعلومات وقت التزويد بها؛

– ضرورة التميّز بالشبكات في السياسة المنشورة في توفير المعلومات المالية عن الكيانات على الشبكات لزيادة فائدة المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصالح؛

– ضرورة تغيير هياكل الكيانات عند إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة وكذلك البحث عن شركاء بغرض إنشاء الشبكات وآليات وأدوات إيصالها والأنظمة الّتي تعمل بها؛

– ضرورة توفير الأدوات ووجود المهارة ومعرفة المحاسبين لكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم المحاسبي وتفصيله.

[1] إبراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، **أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، مارس 2009، ص ص 28-29.

خلاصة الفصل:

في آخر الفصل نؤكد بأنّ لنظام المعلومات دور كبير، هام وفعّال في الكيانات من خلال الاعتماد على مخرجاته في عملية التخطيط الاستراتيجي ، إلى جانب استخدام الأطراف ذات المصالح المعلومات الّتي ينتجها هذا النظام في اتّخاذ القرارات المناسبة.

والملاحَظ أن هذا النظام قد تطور من شكله التقليدي الذي يعتمد على المعالجة اليدوية إلى شكله المتطور الذي يعتمد على الحاسوب في معالجة البيانات إذ أصبحت تتم بطريقة آلية الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تطوير النظام المحاسبي.

ولذلك قمنا في أوّل هذا الفصل بتقديم مفهوم نظام المعلومات من خلال التفصيل فيه وإبراز خصائصه، أنواعه ووظائفه، ومدى التنسيق بين نظام المعلومات الداخلي والخارجي ونظام المعلومات المتكامل، ولربط نظام المعلومات بالمحاسبة قمنا بتقديم مفاهيم المحاسبة ومنهاجها والمرجعيات النظرية الّتي اعتمدت عليها، ومنه قمنا باستنتاج العلاقة بين المحاسبة ونظام المعلومات وإبراز مكونات نظام المعلوماتي المحاسبي ومحدّداته وكيفية مساهمته في عملية التخطيط الاستراتيجي باعتباره ركيزة أساسية للرقابة والضبط الداخلي واتّخاذ القرار، بعد ذلك قمنا بدراسة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني حتى نبين ما مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي حيث بيّنا أهم خصائصه ومقوماته وما هي التحديات الّتي يواجهها.

ما يمكننا قوله إجمالا هو أنّ نظام المعلومات المحاسبي من أهم أنظمة المعلومات في الكيان، إلاّ أن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما علاقة هذا النظام مع الأنظمة المعلوماتية الأخرى وما واقعها في ظل تحديات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؟ لذلك سنحاول من خلال الفصل الثاني التطرق إلى ماهية التوحيد المحاسبي والمعايير التي جاء بها حتى يسهل لنا فيما بعد دراسة العلاقة بين الأنظمة المعلوماتية وكيفية مسايرتها لمتطلبات التوحيد المحاسبي.

الفصل الثـاني:

التوحيد المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية

تمهيد:

بدأت منذ بداية السبعينيات مختلف الدّول ببذل جهود كبيرة والقيام بمحاولات عديدة لوضع أسس دولية تنظم مهنة المحاسبة، ما أسفر تدريجيا عن نشوء معايير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية من أجل الوصول إلى نظام محاسبي دولي موحّد ومقبول على المستوى العالمي خاصة في ظل انفتاح الأسواق العالمية التي ألزمت الكيانات على تبني أنظمة معلوماتية محاسبية تقوم على أساس معايير دولية تتّسِم بالمصداقية والقبول العام في إعداد الكشوف المالية، حيث أنّه في ظل الزيادة الكبيرة لحاجة الكيانات لرؤوس الأموال وسعي الشركات الألمانية للدخول في أسواق رأس المال ازداد النّقاش حول الممارسات المحاسبية الدولية، حيث أدّت الاختلافات البارزة بين التقارير المالية المعَدّة وفق معايير المحاسبة الدولية و المبادئ الأمريكية مع التقارير المالية المعّدة وفق معايير المحاسبة الألمانية إلى تصوّرات سلبية حول المبادئ الألمانية في العالم ما أدّى إلى زيادة الضغوطات على المشرعين لتطويرها.

هذا ومع انتشار الكيانات متعددة الجنسيات وتنامي الأسواق العالمية نتيجة لاحتوائها الأسواق المالية تزايد الاهتمام بفكرة التوافق المحاسبي الدولي والتوحيد المحاسبي الدولي خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدركت أهمية توحيد الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي،وبما أنّها كانت تهيمن على الأسواق العالمية فقد قامت بوضع ما يعرف بمعايير المحاسبة الأمريكية والتي تعتبر نموذج لمعايير المحاسبة الدولية ذات الجودة العالية.

ومع تزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات قامت مجموعة من الجمعيات العلمية والمهنية في كلّ من كندا، اليابان، أستراليا، فرنسا، ألمانيا، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا والولايات المتحدة بتأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تقوم بإعداد ونشر المعايير المحاسبية، ليتم بعد ذلك إعادة هيكلة النظام الأساسي لها وأصبحت تسمّى بمجلس معايير المحاسبة الدولية أين تبنّى هذا المجلس المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وشرع تدريجيا في إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين معايير المحاسبة الدولية.

ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى:

1 . اختلاف الممارسات المحاسبية الدولي؛

2. المعايير المحاسبية الدولية وإشكالية التوحيد؛

3. التوحيد والتوافق المحاسبي.

1. اختلاف الممارسات المحاسبية الدولية.

لقد واجهت الكيانات متعددة الجنسيات والأعمال الدولية العديد من المشاكل الّتي ألزمت ضرورة الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومحاولة البحث عن الحلول.

1.1. الإطار المفاهيمي للمحاسبة الدولية.

عرّفت المحاسبة الدولية بأنّها المحاسبة على العمليات الدولية وعمليات الكيانات الدولية والمقارنات للمبادئ المحاسبية التي تقوم بها الكيانات في أراضي أجنبية مع تحديد إجراءات ووضع تلك المبادئ والممارسات، حيث أنّها تمثّل أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للكيانات الدولية أو متعددة الجنسيات، وذلك من خلال مجموعة من المعاير المحاسبية الموحّدة والمقبولة عموما على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسات العملية للمهنة رغم وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض البلدان، إذ أنّ المحاسبة الدولية هي التي تعنى وتهتم بالمشاكل العملية والفنية للأقسام والفروع الأجنبية بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبّقة في الدول المختلفة والتحرّي عن أسباب اختلافهما وتحديد قواعد سلوكية يمكن استخدامها في تطوير النظم المحاسبية المختلفة،[1] ومن خلال هذا التعريف نستنتج بأنّ المحاسبة الدولية عبارة عن:

- دراسة المعاملات والصفقات الدولية والتحري عن أسباب اختلاف الأنظمة المحاسبية؛
- إجراء مقارنات بين الأنظمة المحاسبية في البلدان المختلفة واختيار النظام المحاسبي الأكثر ملاءمة؛
- تحديد قواعد محاسبية دولية لتحقيق التوافق فيما بين المعايير المحاسبية المختلفة عبر بلدان العالم.

1.1.1. أسباب قيام المحاسبة الدولية.

لقد جاءت المحاسبة كضرورة حتمية فرضتها مجموعة من العوامل ولعلّ أبرزها تطور الأعمال الدولية والإتّجاه نحو أسواق رأس المال العالمية وظهور الكيانات والشركات المحاسبية الدولية إلى جانب توجيه البحث العلمي نحو دراسة المشاكل المحاسبية والبحث عن الحلول، وسنحاول التطرق إلى كلّ عنصر على حدى فيما يلي:

[1] سعود جايد العمري، **المحاسبة الدولية**، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 28-29.

- **الأعمال الدولية:** يقصد بالأعمال الدولية كل الأنشطة التجارية التي تمتد وراء الحدود الإقليمية لبلد ما، حيث يتم تدفق السّلع والخدمات ورؤوس الأموال من كيان بلد ما إلى كيان في بلد آخر، وما ساعد على انتعاش الأعمال الدولية تطور فكرة التجارة الدولية، فبعد أن كانت تقوم على أساس إنتاج بلد ما لمجموعة من السّلع والقيام بتصديرها واستيراد المقابل من السلع الغير متوفرة لديها أصبحت عوامل الإنتاج هي التي تتحرك ما بين البلدان ما خلق أسواق دولية جديدة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وبالتالي ظهور أشكال جديدة للمحاسبة.
- **أسواق رأس المال العالمية:** أدّى ظهور الأسواق المالية العالمية إلى زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية وذلك للرقابة على دخول الأجانب إلى أسواق رأس المال المحلية، حيث أعطى نمو الأسواق المالية أهمية كبيرة لأسواق رأس المال العالمية بصفة خاصة والمحاسبة الدولية بصفة عامة.
- **الكيانات الدولية:** تعرّف الكيانات الدولية بأنّها الكيانات المملوكة لأكثر من بلد واحد ويتم إدارتها دوليا، ولقد أدّى ظهورها إلى حدوث تغيّرات جوهرية في البيئة المحاسبية بحيث استدعت ضرورة تركيز الاهتمام على مشكلة عدم تجانس فئات المستخدمين للقوائم المالية لهذه الكيانات بسبب اختلاف اللغة والثقافة والعملة النقدية من بلد لآخر، إضافة إلى بعض المشاكل المحاسبية الحديثة التي ساهمت في زيادة الطلب على خدمات المحاسبة الدولية.
- **الشركات المحاسبية الدولية:** لقد أثّرت العولمة على معظم المجالات الاقتصادية بما فيها أعمال المحاسبين المهنيين الذي أصبح عليهم من الضروري أن يتمتعوا بادراك ومعرفة واسعة وفهم عالٍ للمواضيع الاقتصادية والمالية مع مراعاة الاختلافات الثقافية واللغوية عند قيامهم بأعمالهم حتى يتمتعوا بالثقة الدولية، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتحرك المنظمات المحاسبية الدولية لمحاولة إيجاد الحلول لبعض المشاكل التي تواجهها.
- **البحث العلمي:** توجّه الباحثين إلى دراسة حقل المحاسبة الدولية على كلّ المستويات أدّى بزيادة المراجع والبحوث العلمية التي ساهمت بإثراء موضوع المحاسبة الدولية وكذلك محاولة البحث عن حلول للمشاكل التي تواجه الكيانات متعددة الجنسيات أثناء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وزيادة الوعي بأهمية موضوع المحاسبة الدولية في المؤسسات التعليمية والمنظمات المهنية الدولية.

كما كان للكيانات متعددة الجنسيات دور كبير في تطوير المحاسبة الدولية، من خلال إزالة القيود المحدّدة للاستثمارات الأجنبية وجعل الأسواق الرأسمالية العالمية والأسواق المحلية لأكثر انفتاحا لتسهيل عمليات اقتناء الأسهم والسندات في الكيانات الأجنبية والبحث عن الحصول على مزايا تنافسية من الاستثمار الخارجي

أكثر من عملها ككيانات محلية، ما استدعى ضرورة وجود قواعد تنظّم المحاسبة الدولية كي يكون هنالك تعامل مالي ومحاسبي مشترك بين أكثر من كيان وفي أكثر من بلد.

ولقد زاد الاهتمام بدراسة المحاسبة الدولية نتيجة الاهتمام المتزايد من قِبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية لتحقيق التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف دول العالم بغية التوصّل إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال وتحقيق التجارة الدولية والاستثمارات الدولية وتوسيع نطاق الكيانات متعددة الجنسيات وذلك من خلال تطوير النظم المحاسبية بما ينسجم مع المتغيرات والمتطلبات التي فرضتها العولمة.

2.1.1. أهداف المحاسبة الدولية.

تسعى المحاسبة الدولية لتحقيق مجموعة من الأهداف العامة التي تتحقق على المستوى الدولي، ومجموعة من الأهداف الخاصة التي تتحقق على المستوى المحلي أو الخاص، حيث تتمثل الأهداف العامة في السعي إلى توحيد وتنسيق المبادئ والمعايير والأسس والقواعد والطرق المحاسبية المختلفة على مستوى العالم عن طريق المنظمات المهنية والهيئات الدولية ومعالجة مشاكل قياس وإعداد التقارير المحاسبية التي تنجم عن العمليات التجارية الدولية ونشاط الكيانات الدولية وتوفير المعلومات المحاسبية الموضوعية التي تحتاجها الأسواق المالية العالمية إلى جانب إجراء التحليل المالي وتقييم الأداء المالي على المستوى الدولي ومن ثمّ الإفصاح عن أداء الكيانات الدولية استنادا إلى تقارير محاسبية منظمة على مستوى دولي وذلك لتسهيل عملية المقارنة، أمّا الأهداف الخاصة للمحاسبة الدولية فتتمثّل في دراسة الأنظمة المحاسبية لمختلف الدول والتوصّل إلى النظم المحاسبية الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدول من خلال وضع أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير النظم المحاسبية المحلية لمساعدة المؤسسات المالية والرقابية على معرفة مدى تأثير هذه الأنظمة على تطوير اقتصاديات الكيانات الدولية أو اقتصاديات الدول التابعة لها وتعريفهم بأسباب تطبيق هذه النظم من خلال إبراز أسباب اختلاف البيانات والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للكيانات الدولية وذلك بغرض تسهيل عملية المراجعة وزيادة الثقة في الكشوف المالية على المستوى الدولي،[1] ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنّ المحاسبة الدولية تساعد على:

[1] سعود جايد العمري، **مرجع سابق**، ص ص 20-21.

– إيجاد الحلول للمشاكل المحاسبية التي تواجه الكيانات الدولية من خلال إجراء تحليل دولي مقارن للأنظمة والمعايير والقواعد المحاسبية المستخدمة واختيار النظام المحاسبي الأكثر ملائمة لكل دولة؛

– تحديد قواعد لتوحيد الكشوف المالية على المستوى الدولي من أجل احتساب نتائج الأعمال الخاصة بالصفقات في الكيانات متعددة الجنسيات والمقارنة فيما بينها؛

– تحقيق التوافق الدولي في إعداد وإعلان الكشوف وتوفير المعلومات المحاسبية تماشيا مع متطلبات اسواق رؤوس الأموال.

يمكن القول بأنّ الهدف الجوهري للمحاسبة الدولية هو تطبيق مجموعة من المعايير والمبادئ المقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي وتحديد الأساليب والطرق المشتقّة من هذه المعايير والمبادئ وتطبيقها في جميع البلدان، ويعتمد في ذلك على مجموعة من المناهج يمكن أن نبيّنها في الجدول التالي:

الجدول II.1: مناهج البحث في المحاسبة الدولية.

المنهج	مجال الدراسة
المنهج المقارن	يقوم على أساس وضع دراسة مقارنة للبلدان (تصنيفات وتطبيقات) ودراسة للتوافق والمشاكل المحاسبية للكيانات متعددة الجنسيات.
المنهج التخصصي	يقوم بدراسة التوافق على الصعيد الدولي ودراسة التطبيقات المحاسبية الوطنية ولا يركز على العناصر المفاهيمية للمحاسبة الدولية.
المنهج العمومي (الشامل)	يقوم بدراسة جميع المشاكل المحتملة للبحث في المحاسبة الدولية (تعريفات، تصنيفات، تطبيقات محاسبية وطنية، تحليل مالي دولي وترجمة العملات النقدية الأجنبية).
المنهج الفنّي	يقوم على اتّباع منهج أقل استيعابا للمشاكل المقارنة والتوافقية، والاهتمام النسبي بالدمج والعملات الأجنبية.

المصدر: سعود جايد العمري، **مرجع سابق**، ص 32.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة من أجل تطوير المحاسبة الدولية إلاّ أنّ هنالك مجموعة من المشاكل تواجهها.

2.1. مشاكل المحاسبة الدولية.

إن اختلاف الأنظمة المحاسبية الوطنية والإقليمية وكثرة الكيانات متعددة الجنسيات طرح مجموعة من المشاكل أمام المحاسبة الدولية، ففي الكيانات الوطنية يتم العمل وفق مجموعة من المبادئ المحاسبية المسجّلة والمتعارف عليها ويتم التسجيل وفق النظام المحاسبي المعمول به في ذلك البلد، بينما تجد الكيانات الدولية نفسها أمام مجموعة من المعايير الدولية التي لا يمكن أن تخطّط أو تراقب أو تعد كشوفها المالية وفقها خاصة وأنّ معاملاتها تسجل بعشرات العملات الأجنبية التي تمّت بها، ونظرا لذلك تمّ توجيه اهتمام الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى البحث في تلك المشاكل وتحليلها إلى مشاكل داخلية وأخرى خارجية إلى جانب العوامل البيئية المؤثرة فيها.[1]

1.2.1. العوامل المؤثّرة على النظم المحاسبية الدولية.

تخضع النظم المحاسبية لأي دولة إلى مجموعة معقّدة من العوامل البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، القانونية، التعليمية والدّينية، حيث تؤثّر بشكل واضح ومباشر على القواعد والأسس والمفاهيم والإجراءات المحاسبية المعمول بها في تلك الدولة، وسنتطرق فيما يلي إلى تأثير كل عامل من هذه العوامل على حدى:[2]

- **العوامل الاجتماعية:** تؤثّر العوامل والمتغيرات الاجتماعية في المبادئ والإجراءات المحاسبية السائدة في ذلك المجتمع، فمثلا تؤثر درجة الحيطة والحذر السائدة في المجتمع في تطبيق بعض الأساليب والمبادئ المحاسبية التي تعكس رغبة الكيان في تخفيض أرباحه، حيث نجد أن هنالك مغالاة في استخدام المخصّصات والاحتياطات، كما تؤثّر درجة السرية السائدة في المجتمع بشكل مباشر على درجة الإفصاح في الكشوف المالية فكلّما كانت درجة السرية أكبر بالمجتمع كلّما كانت المعلومات المطروحة في الكشوف المالية أقّل، كما يؤثّر شعور المجتمع السائد اتجاه قطاع الأعمال على المحاسبة الدولية، فكلّما كان الشعور يتّسم بالثقة فإنّ النظرة المحاسبية كمهنة ستزيد، ما يساعد على تطويرها وازدهارها.
- **العوامل الاقتصادية:** يرتبط النظام المحاسبي لبلد ما بالنظام الاقتصادي السائد فيه، فكلّما كان النظام الاقتصادي مفتوح والتقدم الصناعي أكبر كلّما كانت حاجة الكيانات إلى سياسات محاسبية تساعدها في تحديد التّكلفة ورسم سياسات التّسعير أكثر، كما أنّ درجة التدخّل الحكومي في النشاط الاقتصادي تؤثّر على السياسات المحاسبية، فمثلا في الدول الشمولية ككوريا الشمالية وكوبا نجد أنّ الدولة هي التي تمتلك الكيانات

[1] سعود جايد العمري، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] رأفت حسين مطير، **المحاسبة الدولية**، منشورات مكتبة آفاق، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 11-17

الاقتصادية وتديرها بطريقتها الخاصة من خلال وضع فرض مبادئ ومعايير محاسبية ووضع قواعد للرقابة والمراجعة الداخلية، إلى جانب هذا فإنّ للروابط الاقتصادية تأثير على النظم المحاسبية أيضا، حيث أن انتقال الأفكار والممارسات المحاسبية من دولة لأخرى عن طريق التكتلات الاقتصادية وغيرها سيؤدّي إلى نقل النظم المحاسبة ما بين دول التكتّل لتحقيق التكامل الاقتصادي.

- **العوامل السياسية والقانونية:** تقوم بعض الدّول على فرض أساسي وهو أنّ المفاهيم المحاسبية السائدة فيها ترتبط بنظامها السياسي، وهذا ما سيؤثر بالإيجاب أو العكس، فمثلا في البلدان الديمقراطية تسود الحريّات وهذا ما يهيّئ مناخا مناسبا للتنمية المحاسبية، أمّا في الدول الاشتراكية فتقوم على فكرة أنّه من الأفضل للكيانات أن تقوم بإعداد كشوفها المالية وفقا لمدى مساهمتها في تحمّلها لمسؤوليتها الاجتماعية وهذا ما قد يؤدّي إلى تأميم القطاعات وهذا ما يعيق إلى حدّ كبير التنمية المحاسبية، كما تؤثّر التشريعات والنظم القانونية وأنظمة الضرائب على المحاسبة الدولية.
- **العوامل التعليمية:** إنّ مستوى درجة التعلّم أو الأمّية في مجتمع ما يؤثّر على مهمة المحاسبة، حيث أنّه كلمّا كان المستوى التعليمي مرتفع كلّما كان تصميم أنظمة المحاسبة أكثر شمولا وكفاءةً والعكس، كما أنّ اتجاه الأنظمة التعليمية سيؤثر أيضا، حيث نجد بأنّ اتجاه النظام التعليمي النظري العلمي أو الديني يرتكز على الدراسات المحاسبية النظرية فقط، أمّا في التعليم الفني أو المهني فإنه يتم التركيز على التطبيق المحاسبي أكثر بالشكل الذي يسمح بتطوير المحاسبة.
- **العوامل الدينية:** تؤثّر المعتقدات الدينية في النظم المحاسبية ويظهر هذا التأثير في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية التي تتماشى مع عقيدة ذلك المجتمع، فمثلا نجد المجتمعات الإسلامية بعض أنواع المعاملات الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة وما يرتبط بها من تسجيل محاسبي، ويمكن ترجمة كلّ ما قلناه من خلال الشكل التالي:

الشّكل II.1: العوامل المؤثرة في النظم المحاسبية الدولية.

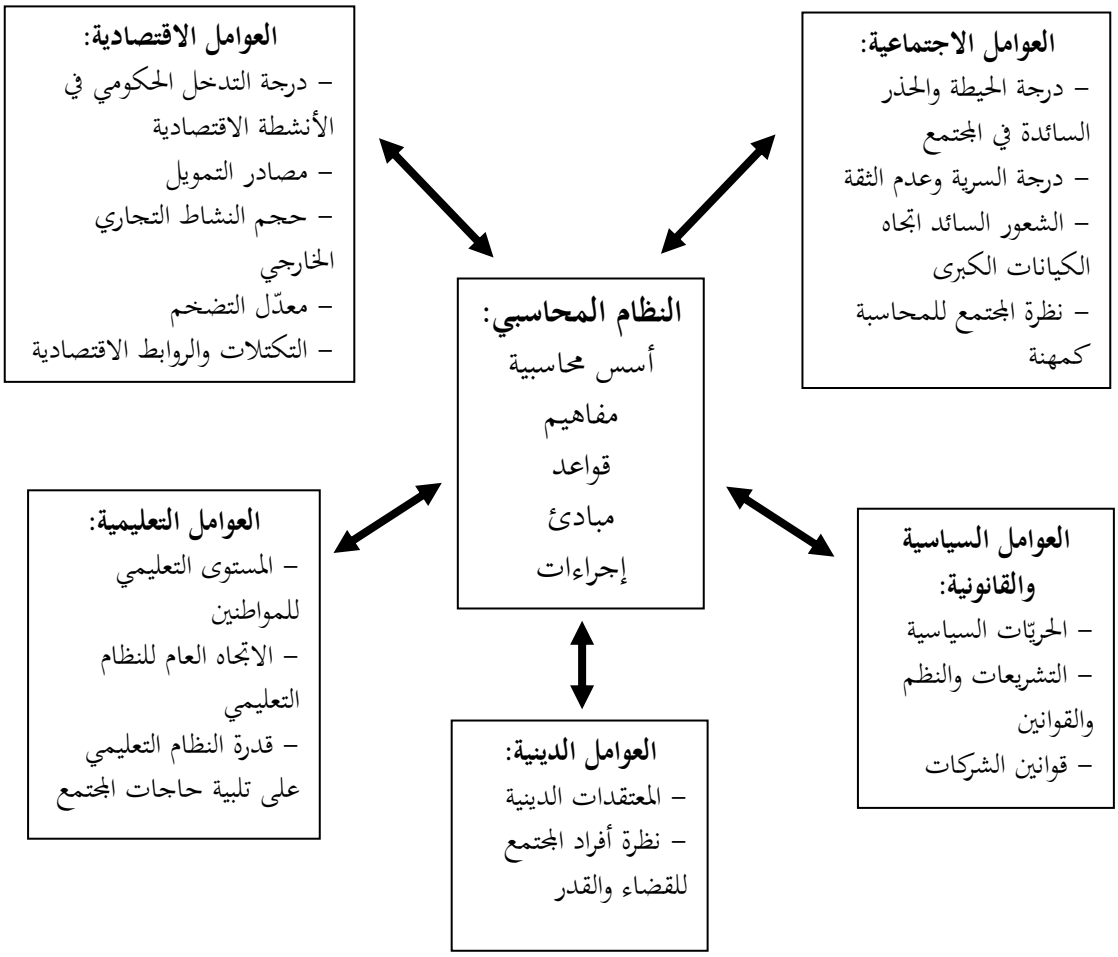

المصدر: رأفت حسين مطير، مرجع سابق، ص 10.

من خلال ما سبق نستنتج بأنّ المحاسبة الدولية تتأثر أيضا بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية،

2.2.1 .المعيقات الداخلية والخارجية للمحاسبة الدولية.

هنالك مجموعة من المشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه المحاسبة الدولية، و يمكننا حصر المشاكل الداخلية في:[1]

- **أسعار التحويل بين الفروع**: إنّ تحويل الكيانات الدولية لممتلكاتها من رأس مال وبضائع وغيرها بين فروعها الدولية لا يعتمد على معايير أو مؤشّر مقبول لتسعير تحويلاتها بين الفروع، ما يخلق مجموعة من المشاكل

[1] حسين القاضي ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 13-27.

كمشكلة الضرائب وعلاقتها بطريقة تحديد سعر التحويل إلى جانب صعوبة التنسيق للموارد المتاحة بأسعار تحويل والنقد بسعر التحويل على المستوى الدولي.

- **إدارة مخاطر أسعار الصرف:** إنّ تغيرات أسعار صرف العملات النقدية سواءً المحلية منها أو الأجنبية يعرّض غالبية الكيانات إلى مخاطر أسعار الصرف، ولذلك تعيّن عليها تحديد مصادر الخطر وتقييم حالة الخطر ومدى تأثيرها على الكيان وعلى استراتيجياته المالية وذلك من خلال تبني إدارة كفؤة تتبنّى نظام معلومات واتصال فعّال لتحديد سياسة أسعار الصّرف واستراتيجيات التغطية الداخلية والخارجية والرقابة على الطرق والإجراءات اللاّزمة لذلك.
- **التخطيط المالي:** يتمثّل التخطيط المالي في مجموعة السياسات المالية التي تبيّن طرق الحصول على الأموال ومجالات استخداماتها لتحقيق الأهداف العامة للكيان، ورغم أنّ التخطيط المالي في الكيانات المحلية يتشابه مع التخطيط المالي في الكيانات الدولية إلاّ أنّه أكثر تعقيدا ذلك أنّ أهداف الكيانات الدولية تختلف عن أهداف الكيانات المحلية إلى جانب اتّساع نطاقها وتباين طبيعة بيئتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.
- **تقييم الأداء:** من الصعب تقييم أداء الكيانات الدولية نتيجة لمشكلة أسعار التحويل ومشكلة الضرائب إلى جانب المشاكل الإدارية ومشكلة الاستثمار، ولا يمكن أخذ العوامل المحلّية كأداة قياس ومقارنة للأداء ما يستلزم ضرورة توفير معايير محاسبية دولية كفؤة لحل هذه المشكلة.
- **موازنات رأس المال:** تواجه الكيانات الدولية مشاكل كثيرة في إعداد الموازنات المالية وتقييم جدوى الاستثمارات على المدى البعيد وذلك لاحتمال حصول متغيّرات عديدة، ما يتطلب إجراء تعديلات مستمرة في ضوء هذه المتغيرات.

إضافة إلى المشاكل الداخلية فإنّ هنالك مجموعة من المشاكل الخارجية أيضا والتي يمكن حصرها في:

- **ترجمة العملات النقدية الأجنبية:** تواجه المحاسبة الدولية مشاكل عديدة إذا ما كان تحديد وحدة النقد أو القياس يتم على أساس العملة النقدية التي تتم بها عمليات الكيان أو التي تدفع بها الأرباح أو تلك التي بموجبها يتم الحصول على رؤوس الأموال، إلى جانب مشاكل فيما يخص تحديد سعر التحويل التي يتم على أساسه ترجمة التقارير المالية إذا ما كان يجب التفرقة بين الأرصدة الجارية والأرصدة طويلة الأجل وتحديد طريقة تسعير البنود النقدية والبنود الغير نقدية، وهل يتم تحديد سعر التحويل على الأساس النقدي أو أساس الاستحقاق، ما استلزم ضرورة مناقشة وإصدار معيار دولي مناسب لمعالجة هذه المشاكل المحاسبية.

- **نظم الضرائب الدولية:** تعدّ مشكلة الضرائب من المشاكل الكبيرة والمؤثرة على الكيانات متعددة الجنسيات حيث أنّ لكل دولة نظام ضريبي خاص بها يقوم بتحديد أنواع الضرائب والوعاء الضريبي ومعدّلات الضريبة.
- **التضخّم الاقتصادي:** إنّ المستوى المرتفع للتضخم الاقتصادي يعرقل عملية المقارنة بين حسابات مجموعة من الكيانات الدولية وبين حسابات مجموعات من الكيانات متعددة الجنسيات المختلفة.
- **الكشوف المالية الموحدة:** استخدام الرقم القياسي للأسعار المستخدمة في بلد الكيان القابض أو الرقم القياسي المستخدم في البلد الذي تقع فيه الشركة التابعة عند ترجمة الكشوف المالية من المشاكل المحاسبية الأخرى المطروحة إلى جانب إشكالية التغيّر في الأسعار، حيث أنّ نتائج تطبيق طريقة إعداد الكشوف المالية ثمّ إعادة ترجمتها ستختلف عن طريقة ترجمة التقارير المالية ثمّ إعادة الكشوف المالية.
- **نظم المعلومات والاتصال:** يرتبط نظام المعلومات المحاسبية بالتدفقات المادية وبالهيكل التنظيمي للكيان من ناحية والبيئة الخارجية من ناحية أخرى، لذلك فإنّ تصميم الأنظمة المعلوماتية يتطلب تحليل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة لضمان تفاعل النظام معها وتحقيق الأهداف.

3.1. أثر المنظّمات الدولية على البيئة المحاسبية.

أثّرت مهنة المحاسبة على البيئة المحيطة بها وتأثّرت بها فهي أساس الكيانات، إذ تقوم بتحويل واقع الأحداث الإقتصادية إلى تسجيلات رقمية ضمن نظام محاسبي فعّال، إلاّ أنّ الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم حدّت من فعالية هذه المهنة على المستوى الدولي وأوجبت ضرورة مراجعة السياسات والقوانين المحاسبية.

1.3.1.الأزمات المحاسبية العالمية.

سيتم فيما يلي عرض أهم الأزمات الاقتصادية التي أصابت الكيانات الدولية وأثّرت على المحاسبة الدولية:

- **إنهيار شركة "إنرون" (Enron) ومدققها شركة "آرثر أندرسون" (Arther Anderson):** لقد شهدت الولايات المتّحدة الأمريكية في عام 2002 انخفاضا في قيمة الدولار وتراجع أسواق الأسهم ما ترتب عنه رحيل الاستثمارات الأجنبية وتفاقم عجز الميزان التجاري، وتبع ذلك مجموعة من الفضائح لشركات المحاسبة على شكل انهيارات كانهيار شركة "إنرون" للطاقة والتي تعتبر من أكبر الكيانات العاملة في هذا المجال في العالم وشركة "آرثر أندرسون" لتدقيق الحسابات والتي تعتبر الكيان الأكبر حجما والأكثر انتشارا حيث كانت هي المستشار المالي والمراجع الداخلي لشركة "إنرون"، وحسب الباحثين والاقتصاديين فإنّ أسباب

الانهيار راجعة إلى ضعف السياسات المحاسبية ووجود فساد في النظام المحاسبي حيث أخفى مجلس إدارة شركة "إنرون" معلومات مهمة عن اللّجنة الفرعية المكلّفة بمراجعة صفقات الشركة كما قامت بتضخيم أرباح الشركة إلى حوالي مليار دولار، وبعد القيام بتشكيل لجنة تحقيق تمّ الإفصاح عن أنّ بعض الموظّفين في الشركة أصبحوا أغنياء وتحصلوا على مبالغ لم يكن من المفترض أن يتحصلوا عليها، كما أنّ الشركة قامت باستخدام شركات استثمارية في عمليات عديدة دون احترام الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإخفاءها من الكشوف المالية،[1] ومنه يمكن استخلاص أنّ السبب الرئيسي في انهيار شركة "إنرون" هو عدم احترامها لآليات القياس وقواعد الإفصاح وتواطؤ مدقّقها "آرثر أندرسون" حيث قاموا بعدّة تصرفات لا أخلاقية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول II.2: أسباب انهيار شركة "إنرون".

المنصب	التصرف الذي قام به
مدير مالي	باع أكثر من مليون سهم.
عضو بلجنة التعويضات	باع 1.7 مليون سهم في سنة 2000.
رئيس لجنة مكافآت المدراء التنفيذيين	باع مليوني سهم في 2001.
رئيس لجنة مكافآت لجنة التدقيق	باع 841 ألف سهم.
رئيس لجنة سياسات الشركة	حصل على 12 مليون دولار مكافأة في عام 2000، كما أنه ضارب بأسهم بقيمة 123 مليون، وحصل على مكافأة 10.6 مليون عام 2001، وباع أسهم بقيمة 50 مليون في نفس العام.
كبير المدراء التنفيذيين	حصل على 6.5 مليون دولار مكافأة في 2001 وباع أسهم بقيمة 62 مليون في عام 2000.
نائب المدراء التنفيذيين	حصل على 3 مليون دولار مكافأة لعام 2001 كما جمع 30 مليون كشريك لإحدى الشركات التابعة للشركة.
مسؤول مالي	باع أسهم بقيمة 268 بسعر يصل إلى 72 دولار للسهم.

المصدر: علي حسين الدغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، **دور قانون (ساربنيز–أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011، ص 13.

[1] لصنوبي حفيظة، **واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر الفترة 2012–2014**، أطروحة دكتوراه، 2016–2017، جامعة مستغانم، ص ص35–36.

● **إنهيار شركة "وورلد كوم" (World Com)** : تحوّلت شركة "وورلد كوم" إلى شركة خاصة بعد اندماجها مع مؤسسة الشركات المتميزة سنة 1989 وتم قيدها في البورصة سنة 1995، إلاّ أنّه من خلال ممارسة بعض الحيل المحاسبية كعدم الإفصاح الكلّي عن الموجودات أدّى إلى انهيارها، فهذه الممارسات المحاسبية الغير صحيحة والتلاعب في حسابات التدفقات النقدية للشركة أدّت إلى سقوطها، ومن أبرز ما قامت به لتضخيم بيانات الأرباح احتجازها لأرباح لأكثر من 10 سنوات واحتجاز احتياطات كبيرة وزيادة نسبة العلاوات والمكافآت للمدراء التنفيذيين بالشركة، وقد أكّدت لجنة الأسواق المالية في الدّعوى المقدّمة ضدّ الشركة بأنّها قد أخفت نفقات بمبلغ 8 مليار دولار وأعلنت عن تدفقات مالية غير حقيقية بقيمة 2.393 مليار دولار في عام 2001 بدلا من خسائرها الفعلية البالغة 662 مليون دولار، كما قامت بتسجيل حصص مملوكة في شركات أجنبية غير حقيقية، واستغلت الشركة مركزها الائتماني الكبير وسمعتها الممتازة في جذب المقرضين إلى منحها مبالغ هائلة بصورة خاطئة حيث كان موقعها الائتماني بتصنيف A3 والذي يتصف بملائمة ائتمانية جيّدة إلاّ أنّ وضعها بدأ يتدهور منذ 2002.04.23 بشكل كبير،[1] كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول II.3:درجات التصنيف الائتماني لشركة "وورلد كوم".

التاريخ	التصنيف الائتماني	الحالة
2001/05/29	A3	إئتمان ما بعد البيع
2001/07/25	A3	موثّقة
2002/02/27	A3	إحتمال هبوط
2002/04/23	BAA2	تصنيف ائتماني هابط
2002/05/09	BA2	إحتمال هبوط
2002/06/20	B1	تصنيف ائتماني هابط
2002/06/26	CA	تصنيف ائتماني هابط
2003/01/14	WR	سجلت بدون تصنيف

المصدر: علي حسين الدغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، **مرجع سابق**، ص 13.

[1] دريد آل شبيب، عبد الرحمن الجبوري، **أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالية**، المؤتمر العالمي الرابع الريادة والإبداع – استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، يومي 15 و16 مارس 2005 ص ص 10-12.

نلاحظ من الجدول بأنّ تصنيف الشركة الائتماني كان جيدا في 2001/05/29 ثمّ تراجع بدرجتين إلى تصنيف ائتماني هابط في تاريخ 2002/04/23 وبعد فترة لا تفوق العشرين يوما أصبح تصنيف الشركة أقلّ بثلاث درجات أي أنّ الشركة أصبحت معرضة للخطر التمويلي واستمر تدهور الوضع الائتماني للشركة حيث في تاريخ 2002/06/20 صنّفت بملائمة ضعيفة وبعدها بأسبوع لم تصبح الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها فأصبحت في وضعية مالية حرجة ما أدّى إلى سحبها من التصنيف الائتماني، وهذا الذي وقع ما كان إلاّ نتيجة لمؤامرات كبار مسؤولي الشركة وممارساتهم اللاّأخلاقية للمهنة المحاسبية، فقبل انهيار الشركة كان قد تمّ عقد اتفاقيات سرّية بين المدراء والرؤساء الكبار في الشركة مع مكتب "آرثر أندرسون" للتغطية على المخالفات التي ارتكبوها، وقد كان المدير التنفيذي على علم واضح لما يحدث بالشركة وباع أسهمه قبل يوم واحد من نزول الأسعار وسحب المدير المالي أسهمه قبل انهيار أسعر الأسهم في سوق رأس المال إلى جانب الاختلاسات المالية التي قامت بها إدارة الشركة، وكان لأزمات السوق المالية الأمريكية انعكاسات محاسبية تمثلت في صدور قرار" أوكسلي" وإعادة النظر في قواعد القيد ببورصة نيويورك.

2.3.1 انعكاسات الإصلاحات المحاسبية الدولية.

محاولة لتخطي الأزمات المحاسبية التي شهدها العالم حاولت العديد من الهيآت والمنظمات الدولية وضع قوانين وإجراءات التي كانت لها انعكاسات على البيئة المحاسبية الدولية ونعرض فيما يلي أهمها:

- **قانون "أوكسلي" (Sarbanes Oxley)** :نتيجة لما تعرضت له السوق المالية الأمريكية بسبب انهيار كبرى الشركات العالمية وفقدان المجتمع المالي الثقة في المعلومات المحاسبية المتضمنة في تقاريرها المالية، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع تعديلات لتدعيم المساءلة الاجتماعية ومساءلة الكيانات وإدارة المخاطر وممارسات الإفصاح والشفافية، فتمّ إصدار قانون "أوكسلي" والمعروف أيضا باسم الشركة العامة للمحاسبة وإصلاح قانون حماية المستثمر وكقد كان ذلك في ماي 2002 كرد فعل مباشر على الإخفاقات المستمرة لكبرى الكيانات وفشل الشركات المحاسبية، وقد جاء في تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي أن معظم أسباب انهيار الكيانات العالمية تعود لفشل مجلس الإدارة في تسيير المعاملات الموكّلة إليه من طرف المساهمين وأصحاب الحقوق،[1] ولذلك جاء قانون "أوكسلي" بهدف محاولة إعادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال الأمريكية من خلال تعزيز مصداقية وشفافية التقارير المالية وذلك بالتأكيد على الإفصاح الدقيق والكامل للكشوف

[1] Adams, R.B, **Gouvernance and financial crisis**, International review of finance, N° 12, 2012, PP 37-38.

المالية، كما ركّز القانون على ثلاثة محاور رئيسية وهي المراجعة والتقرير المالي وحوكمة الكيانات وذلك عن طريق ما يلي:[1]

- **المراجعة:** تمّ إنشاء منظمة تشريعية لتطوير معايير المراجعة وتشكيل مجالس أعلى للإشراف المحاسبي للكيانات العامة لتدعيم استقلال سلطة لجنة المراجعة والفصل بين الخدمات الاستشارية وخدمات المراجعة، بحيث لا يمكن للشركة المحاسبية أن تكون هي من يقوم بالمراجعة والاستشارة لكيان واحد.
- **التقرير المالي:** أكدّ القانون على أنّ التقارير المالية يجب أن يكون مصادق عليها من المدير التنفيذي والمدير المالي للكيان، مع مراجعة التقارير المالية كل ثلاث سنوات وإجراء مقارنات وذلك لزيادة الإفصاح عن بنود الميزانية والالتزامات التعاقدية بين الإدارة والمساهمين والإفصاح الفوري عن أيّة تغيرات.
- **حوكمة الكيانات:** وهنا كانت القواعد والقوانين مشدّدة فيما يخص أخلاقيات كل من المدير المالي والمدير التنفيذي ومدير الإدارة العليا، حيث حدّد القانون وبشكل دقيق الممارسات الأخلاقية في تقييم فعالية المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، حيث يحرم كل من المدير المالي والمدير التنفيذي من مكافآتهم في حالة عدم إستوفاء الكشوف المالية لقواعد الإفصاح المتّفق عليها، كما يتم تعريض المدير العام إلى عقوبات مدنية في حالة تعرّض المساهمين وأصحاب الحقوق إلى الغش.
- **قواعد القيد ببورصة نيويورك (NYSE) الجمعية الأمريكية للأسهم:** قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أوت 2002 بتحديد إجراءات للقيد ببورصة نيويورك وقواعد لتنظيم الجمعية الأمريكية للأسهم وذلك بهدف تدعيم دور مجلس الإدارة وإشرافه على الكيانات التجارية العامة، وقد قامت هذه المراجعات على إلزامية أن يكون أغلبية أعضاء مجلس إدارة الكيانات المسجلة في بورصة نيويورك من الأعضاء المستقلين وتكوينهم للجنة مراجعة مستقلة تضم 3 أعضاء على الأقل من بينهم خبير مالي وتكوين لجنة مكافآت مستقلة مع تنظيم اجتماعات منتظمة للمديرين الغير تنفيذيين.[2]

كما تم تشكيل مجلس القطاع الخاص لمراجعة مهنة المحاسبة والذي عرّف بمجلس المساءلة العامة ومن أبرز اهتماماته مراجعة جودة المعلومات المحاسبية، و نظرا لانتشار مخلّفات الأزمات إلى باقي دول العالم كون معظم الكيانات المفلسة هي كيانات دولية عظمى ولها فروع في جميع أنحاء العالم فقد تمّ في 19 جويلية

[1] Neal.L and Cochran.p, **Corporate Social responsibility, Corporate Gouvernance and financial performance: lesson for finance**, Journal of Business, Horizons, N° 51, 2008, P P 536-540.

[2] رمضان عارف رمضان محروس، **الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، 2016، ص 32.

2002 صدور قرار البرلمان الأوروبي المتعلق بتطبيق معايير محاسبية دولية على المستوى العالمي، ورغم محدودية انطلاقاته إلاّ أنّه كان حدثا مدعّما للمعايير الدولية واعتبر نقطة التحوّل في الكثير من الدول.

- **السياسات الإصلاحية للأزمة العالمية 2007-2009**: تأثّرت الأسواق الأوربية بالأزمة الاقتصادية وذلك راجع لهيمنة أمريكا على الأسواق العالمية وفرضها للعولمة على الجميع، وتعتبر الأزمة العالمية الأخيرة الأزمة المالية الأكثر سوءاً منذ أزمة الكساد الكبير حيث يرى الاقتصاديون أنّ الأزمتين متشابهتين بالرغم من أنّها بدأت في القطاع المالي إلاّ أنّها امتدت إلى أسواق الأسهم في معظم دول العالم حيث أغلقت هذه الأسواق على خسائر اقفال تقارب نصف قيمة أسهمها،[1] وقد أدّت بكيانات مالية كبيرة إلى السّقوط صاحبها توقّف أسواق الائتمان العالمية الأمر الذي تطلّب تدخل حكومي في معظم الدّول كخطّة الإنقاذ التي وضعتها أمريكا في أكتوبر 2008 والتي حاولت من خلالها شراء أو ضمان أصول المؤسسات المالية بإجمالي قيمة تصل إلى 700 بليون دولار ونفس الشيء حدث ببريطانيا حيث أعلنت الحكومة عن خطة إنقاذ البنوك بلغ مجموعها 500 مليار جنيه استرليني، واعتبر إعلان إفلاس المؤسسات المالية العملاقة بمثابة نقطة انطلاق الأزمة المالية ما دفع بالحكومات الغربية بمنح مبالغ طائلة من رؤوس الأموال للبنوك لمنع انهيارها إلاّ أنّ ذلك كان متأخراً، وقد ترتّب عن ذلك تزايد حدّة قلق المتعاملين في أسواق رأس المال نظرا للظروف الصعبة التي تمرّ بها أسواق الائتمان التي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم ما انعكس سلبا على الاقتصاد العام والخاص، وكقبلها من الأزمات تعود أسباب الأزمة العالمية المالية إلى الممارسات الغير أخلاقية من قبل المديرين التنفيذيين ونظم المكافآت الغير سليمة وفساد وكالات التصنيف الائتماني وعدم كفاءة تشريعات البنوك وشركات التأمين وعدم كفاءة مجالس الإدارة والمراجعين الخارجيين وضعف الحكومة في المؤسسات المالية وعدم كفاية الإشراف على النظام المالي وقصور الشفافية في الكشوف المالية، وقد حددت مجموعة العمل رقم (1) المنبثقة عن مجموعة الدول العشرين والتي تسعى للتعزيز التنظيمي السليم وتقوية الشفافية أنّ أسباب الأزمة المالية تعود إلى قصور الإفصاح عن إعطاء الصورة الصادقة عن نوع وحجم المخاطر المرتبطة بالأحداث الموازية، حيث لا يحصل المستثمرين إلاّ على الحدّ الأدنى من المعلومات حول أسعار وأحجام التداول والمعاملات الاجتماعية للإفتتاح عن مختلف الأصول التي يتم التعامل عليها بالسوق، أمّا مجموعة القيادة لحكومة الكيانات التابعة لمنظمة التنمية والتعاون

[1] GOUPTA K, KRISHNA murtib, TOURANI, RADA. A, **Is corporate gouvernance relevant during the financial Crisis ?**, Journal of International financial markets, Institution Money, N° 23, 2013, P 86.

الاقتصادي ترجع أسباب الأزمة المالية إلى ضعف حوكمة الكيانات وفشل مجالس الإدارات في الوفاء بالتزاماتهم.[1]

وقد ترتب عن كلّ هذا عقد اجتماعات لقمة العشرين واجتماع وزراء مالية الدول الثماني الصناعية في يونيو 2009 ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي والفريق الاستشاري للأزمة المالية، وقد أكّدت هذه الاجتماعات على ضرورة توجيه الجهود لتحسين وتطوير مهنة المحاسبة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه على مستوى البيئة الدولية و ضرورة توافر نظام سليم للمحاسبة والإفصاح لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنظام المالي العالمي، وقد أدّت الأزمة العالمية الأخيرة إلى تزايد الاهتمام بعدّة قضايا منها دور مجلس الإدارة في تحديد المكافآت للتنفيذيين وتشجيع المساهمين على النقاش علنيا والدّفاع عن الشفافية الكاملة لنظام المكافآت وإعادة النظر في قواعد الإفصاح الاختياري، ولوضع حد لآثار الأزمة العالمية ومعالجتها كان لابد من تأسيس قواعد وتشريعات حكومية جديدة لحوكمة الكيانات وتطبيق مبادئ الحوكمة الموجودة وإصلاح نظم التقارير المالية وتعزيز الإفصاح عن المكافآت.

من خلال ما سبق نستنتج أن السبب الجوهري للأزمات المالية العالمية كان نتيجة الممارسات المحاسبية اللاّأخلاقية واختلاف المناهج المحاسبية ما انعكس سلبا على البيئة المحاسبية، نتيجة لذلك تشكّلت هيئات ومنظمات تدعوا إلى توحيد القواعد المحاسبية وتلزم الكيانات باحترام قواعد الإفصاح، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي، فماهي النماذج المحاسبية السائدة في العالم ومن هي الهيئات التي قامت بدراسة مخلّفات الأزمة المالية ودعت إلى الارتقاء بمهنة المحاسبة على الصعيد الدولي.

2. المعايير المحاسبية الدولية وإشكالية التوحيد.

لقد أدّى اختلاف الأنظمة الإقتصادية والمالية المستخدمة عالميا إلى وجود العديد من الإختلافات والتباينات بين دول العالم فيما يخص المعلومات المالية، ولذلك جاءت المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الأسس والقواعد التي تسعى إلى توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي من خلال توحيد المعالجة المحاسبية للأمور المتماثلة وطرق الإفصاح في الكشوف المالية حتى يسهل على الجميع فهم المعلومات المالية المتعلقة بالكيانات بغض النظر عن موقعها الجغرافي ونظامها الإقتصادي.

[1] رمضان عارف رمضان محروس،**مرجع سابق**، ص ص33-36.

1.2. التنظيم المحاسبي الدولي.

تصنف النظم المحاسبية على المستوى الدولي إلى مدخلين، المدخل الأنجلوسكسوني والمتمثل في النموذج الأمريكي والمدخل الأوروبي القاري المتمثل في النموذج الفرنسي.

1.1.2. المدخل الأنجلوسكسوني.

يتم اعتماد هذا المدخل من الدول التي تعتمد على الإقتصاد المفتوح أو الحر ومن بينها الولايات المتّحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا...، حيث تخضع عملية وضع وتطوير المبادئ والقواعد المحاسبية وفق هذا المدخل إلى مسؤولية الخبراء والممارسين لمهنة المحاسبة دون تدخل الحكومة، ونظرا لتعارض مصالح مستخدمي المعلومات حاولت كل دولة التأثير على المعايير لتلبية احتياجاتها ما جعل هذا المدخل يتعرض لانتقادات عديدة كهيمنة مصالح بعض المستخدمين مثل المستثمرين على مصالح بعض الفئات الأخرى خاصة وأنّه ليس هنالك إلزام قانوني، ويستند هذا المدخل على مجموعة من الخصائص كالإطار القانوني والسلطة الممنوحة للمهنيين في وضع القواعد،[1] ومن بين الدول التي تبنت هذا النموذج الولايات المتحدة الأمريكية الذي تميّز قانونها بصفة العامّية حيث يعتبر قانونها قانونا عرفيا وليس مكتوب فلكل ولاية قانون خاص بها ينظم كياناتها الاقتصادية، وقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نهضة صناعية انعكست إيجابا على مهنة المحاسبة حيث أسندت مهمة تطوير المعايير للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" من خلال اقتراح مبادئ المحاسبة المقبولة عموما، ليتم بعد ذلك إنشاء هيئة مستقلة لوضع المعايير وهي مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" سنة 1973 وقد قام هذا المجلس ببناء إطار مفاهيمي للمحاسبة يرتكز على مجموعة من القواعد والمفاهيم التي تنظم المحاسبة وذلك من خلال إصدار أكثر من ثمانية بيانات لمفاهيم المحاسبة المالية وأكثر من 168 معيار لها، كما صدر عن المجلس دراسات تفسيرية لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما وذلك بغرض الحصول على معلومات يستفيد منها المستثمرون الحاليون والمحتملون وغيرهم من أصحاب المصالح، وبعد ذلك أدركت الهيئات المحاسبية ضرورة التقليل من الاختلافات ما بين الممارسات المحاسبية فبدأت المحاولات لوضع معايير على المستوى الدولي من خلال عقد مجموعة من المؤتمرات بغية تقريب المعايير المحاسبية الدولية مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما، حيث في 29 أكتوبر 2002 عقد اتفاق "نورووللك" بولاية "كوناكتيكو" والذي تفاهم فيه مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي على وضع معايير متوافقة وقابلة

[1] لصنوبي حفيظة، **مرجع سابق**، ص ص 82-83.

للتطبيق وضرورة العمل المشترك لتحقيق التوافق بداية من سنة 2005،[1] كما أصدرت لجنة الأوراق المالية "SEC" في جوان 2004 منشورا يشجع الكيانات الأجنبية المقيّدة في البورصة الأمريكية على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وقامت أيضا بتعديل متطلبات الإفصاح عن الشركات الأجنبية المسجلة بالبورصة من خلال مرجع دولي وحيد في نوفمبر 2007.

2.1.2. التنظيم القاري (مدخل أوروبي قاري).

يتم اعتماد هذا المدخل من طرف الدول التي بها سلطة واحدة لتقييم وتقرير السياسة المحاسبية والتي تتمثل في الجهات الحكومية، أي أن التّوحيد مرتبط بالدولة من خلال هيئات مراقبة الأسواق المالية ووضع نظام محاسبي موحّد، وتعتبر فرنسا كنموذج حيث تتميز بنظام اقتصادي مركزي وسوق مالي راكد، إضافة إلى أنّ المعلومات المالية تكون منتجة لتلبية متطلبات الجهات الحكومية ما جعل النظام المحاسبي لا يستجيب لمتغيرات البيئة المحاسبية، ونظرا لذلك كان لابد من تغيير السياسة واتخاذ إجراءات لدفع هذا التيار إلى التوحيد، وفعلا كان للنموذج الفرنسي أثر كبير على طبيعة التوحيد المحاسبي خاصة في دول المغرب العربي، حيث مرّ التنظيم المحاسبي بفرنسا بمجموعة من المراحل، ففي سنتي 1941 و1942 تمّ إعداد أول مخطط محاسبي من طرف الحكومة ليتم بعد ذلك إنشاء لجنة توحيد للمحاسبة سنة 1946 وتطورت بعد ذلك وأصبحت تسمى بالمجلس الوطني للمحاسبة وتمّ الموافقة على المخطط المحاسبي الفرنسي في 1947/08/18 وبعد ذلك شهد جملة من التعديلات ليصبح قابلا للتطبيق في 1984،/01/01 وتم إصدار المرسوم التنفيذي في 1985/03/01 والذي ألزم بتطبيق القانون الصادر في 1983/04/30 على كامل الكيانات الفرنسية، وفي 1989 طلبت لجنة القيم المنقولة الفرنسية من المؤسسات المدمجة في البورصة تقديم المعلومات المالية المحاسبية ليتم بعد ذلك تقديم الحكومة الفرنسية لمشروع إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة في 1995 والذي أصبح يسمّى لجنة التنظيم المحاسبي "CRC" بدلا من "CNC" ويتولّ مسؤولية التوحيد المحاسبي الدولي، وقد اعتمدت اللّجنة على إستراتيجية الإتحاد الأوروبي – السير إلى الأمام – في مارس 2000، كما تمّ اعتماد هيئة المفوضين الأوروبيين على أحكام التنظيم الأوروبي والمجلس في 13-02-2012 فيما يخص تطبيق معايير المحاسبة الدولية على كل

[1] CHARHABIL Adjerad, AIT MOHAMED Mourad, **L'harmonasation comptable Internationale**, Revue politiques, N°4, 2010, PP 87-88.

المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة ابتداءً من 2005،[1] وهنالك مجموعة من المنظمات المهنية التي تقوم بالتنظيم المحاسبي بالتعاون مع الحكومة ويمكن حصر هذه المنظمات في :

- **مصف الخبراء المحاسبيين:** تأسّس سنة 1945 بإشراف من وزارة الاقتصاد والمالية وقد أنشئ من أجل الدفاع عن مصالح المهنيين في مجال المحاسبة وحمايتهم وهو ينشط في مختلف الهيئات المحاسبية الدولية ويهتم بالتنسيق والتعاون مع قرتي آسيا وإفريقيا.[2]
- **مجلس المحاسبة الوطني الفرنسي:** أنشئ سنة 1957، وهو عبارة عن وكالة تابعة لوزارة الاقتصاد يقوم بتنسيق البحوث النظرية والمنهجية في مجال تطبيقات المحاسبة من أجل تشريع عملية التوحيد، وتمّ تعزيز صلاحية المجلس في 26 أوت 1996 من خلال إنشاء لجنة طوارئ لتفسير وتطبيق معايير المحاسبة، كما تمّ أيضا إنشاء لجنة تنظيم المحاسبة "CRC" مهمتها تقديم توصيات قابلة للتطبيق بعد المصادقة على الآراء والاقتراحات المرسلة من قِبل المجلس الوطني للمحاسبة وإصدارها في شكل أنظمة فهو مصدر كل اللوائح المحاسبية، وبعدها حلّ محل المجلس ولجنة التنظيم المحاسبية هيئة جديدة للمعايير المحاسبية الفرنسية والتي عرفت بهيئة المعايير المحاسبية وذلك بموجب القانون رقم 2009-79 الصادر ف 22 جانفي2009.[3]
- **الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات:** تأسّست سنة 1969 تحت وصاية وزارة العدل، تهتم بإعداد المعايير المهنية للتدقيق ومتابعة التطوّرات في التطبيق المهني وتنظيم الدورات التكوينية لمحافظي الحسابات ومراقبتهم.
- **هيئة الأسواق المالية الفرنسية:** وقد جاءت عن طريق اندماج لجنة عمليات البورصة ومجلس الأسواق المالية ومجلس أخلاقيات التسيير المالي، وهي تهدف إلى توفير الشفافية في المعلومات وحماية الاستثمارات المالية وتعمل توازيا مع المجلس الوطني للمحاسبة لتطوير التطبيق المهني.

ولقد سعت فرنسا وبشكل كبير إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية حيث أنه ومن بين 7000 شركة أوروبية مدرجة في البورصة نجد 1100 شركة فرنسية وذلك من أجل تجنّب العزلة في مرجعيات المحاسبة المحلية، فحافظت على التوجه العام لنظامها المحاسبي مع تحقيق تقارب مع معايير المحاسبة الدولية بما يضمن احترامها لمتطلبات العرض والإفصاح الدولي.

---

[1] BARBU elena **, Les entreprises françaises et roumaines face à l'application des normes comptables international au début de 3ème Millénaire**, Laboratoire Orléanaise de gestion, Document des recherche N° 2002-02, P 07.

[2] لصنوبي حفيظة، **مرجع سابق**، ص 89.

[3] نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المالي المحاسبي**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013،ص 36.

2.2. الهيئات المسؤولة عن تطوير المحاسبة ووضع المعايير المحاسبية الدولية.

عقدت عدّة مؤتمرات بهدف وضع معايير محاسبية دولية من شأنها تقريب الممارسات المحاسبية وكانت أولى المحاولات سنة 1904 حيث تمّ انعقاد أول مؤتمر محاسبي بالولايات المتحدة الأمريكية في ولاية "ميسوري" تحت إشراف اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين وبحضور 360 عضوا على الرّغم من أنّ عدد المسجلين كان 83 عضوا فقط وقد دار البحث في هذا المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول، وتمّ بعد ذلك انعقاد المؤتمر الثاني "بأمستردام" سنة 1926 بحضور مندوبين من كل دول أوروبا تقريبا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا اللاتينية، وكانت نيويورك مقر انعقاد المؤتمر الثالث سنة 1929 حيث تمّ فيه تقديم ثلاث أبحاث رئيسية والمتعلقة بالاستهلاك والمستثمر، الاستهلاك وإعادة التقويم، السنة التجارية أو الطبيعية، أمّا المؤتمر الرابع فقد انعقد ستة 1933 بمشاركة 49 منظمة محاسبية و22 دولة ممثلة في المؤتمر، وكانت برلين مقرا لانعقاد المؤتمر العالمي الخامس في 1938.[1]

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بادرت لندن باحتضان المؤتمر الدولي السادس سنة 1952 بحضور 2510 عضوا، لتعود بعد ذلك أمستردام سنة 1957 لتكون مقر انعقاد المؤتمر العالمي السابع بمشاركة 104 منظمة محاسبية وتم تحديد الفترة الفاصلة بين كل مؤتمر وآخر بخمس سنوات فاحتضنت نيويورك المؤتمر العالمي الثامن سنة 1962 بمشاركة 83 منظمة، تلاه بعد ذلك المؤتمر التاسع والعاشر سنتي 1967 و1972 على التوالي بحضور 4347 مندوب، أما المؤتمر الحادي عشر فتم انعقاده بألمانيا الاتحادية سنة 1977 والمؤتمر الثاني عشر بالمكسيك سنة 1982 والثالث عشر بطوكيو سنة 1987، وعن موضوع المؤتمر الرابع عشر فقد تمحور حول دور المحاسبين في الاقتصاد الشامل والذي انعقد في 1992بمشاركة 106 هيئة محاسبية وقد ميّز هذا الملتقى حضور الدول العربية، وكان المؤتمر الخامس عشر بـ"باريس" سنة 1997، وعقد المؤتمر السادس عشر سنة 2002 في هونغ كونغ حيث تمّ فيه مناقشة 90 عنوان تعلقت بالشمولية وأخلاقيات المهنة وأثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة، وبإسطنبول انعقد المؤتمر السابع عشر سنة 2006 تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال.[2]

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص ص 104-105.

[2] **نفس المرجع**، ص ص105-106.

1.2.2. المنظمات المحاسبية الدولية.

لقد أسفرت المؤتمرات سابقة الذكر إلى تشكيل عدّة منظمات من أجل وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ لها، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية الذي تطورت فيما بعد إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASC"، إلى جانب الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" ولجنة ممارسة التدقيق الدولي "IAPC" والهيئة المكلفة بتفسير معايير المحاسبة الدولية"IFRIC" والمجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية "EFRAG" ولجنة التنظيم المحاسبي "ARC" والمجلس الاستشاري للمعايير "SAC" وهيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- **لجنة معايير المحاسبة الدولية "ISAC"**:هي منظمة مستقلّة تمّ إنشاؤها سنة 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية المهنية في كل من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، بريطانيا، إيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية،[1] ومنذ 1983 شملت عضوية اللجنة كلاّ من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" حيث صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة سنة 1996 و 143 عضوا من 104 بلد سنة 1999 يمثلون مليوني محاسب، وشاع استخدام المعايير المحاسبية الدولية حتى من المنظمات أو الدول التي لم تنضم إلى عضوية اللّجنة بعد، وحدّد دستور اللجنة أهدافه في صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض الكشوف المالية وتعزيز قبولها والتقيّد بها في جميع أنحاء العالم،[2] والعمل بشكل كبير على تحسين المعايير المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض الكشوف المالية لتبسيط أداءها وتسهيل فهمها وتحقيق تجانسها، كما أنّ اللجنة قد أسّست سنة 1995 مجلس استشاري دولي من أجل تعزيز قبول المعايير الدولية من خلال وضع خطط ودراستها والتعليق على استراتيجياته وإعداد تقارير سنوية حول فعاليته في تحقيق أهداف اللجنة وتعزيز المشاركة في عملها من طرف المهنيين ومستخدمي الكشوف المالية واتحّادات العمّال وغيرهم من أصحاب العلاقة، كما يسعى للحصول على التمويل اللازم لعمل اللّجنة حتى تبقى مستقلة وغالبا ما تحصّل من خلال مبيعات منشوراتها.
- **مجلس معايير المحاسبة الدولية"IASB"**: أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية لتصبح بما يعرف بمجلس معايير المحاسبة الدولية، وهو هيئة مستقلة مكلّفة بإعداد المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية "IAS/IFRS"، وقد قام سنة 2001 بإدخال تغييرات أساسية لتقوية استقلالية وشرعية وجودة وضع المعايير

[1]DUMONTIER Pascal, DURRE Denise, **Pilotage Bancaire, les norms IAS et la réglementation Bale 2**, Revue Banqueédition, Paris, 2005, P 21.

[2] طارق عبد العال حماد، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص ص 18-19.

المحاسبية الدولية حيث بلغ عدد أعضاء المجلس 100 عضو، ويكمن الاختلاف فيما بينه وبين لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عدة مجالات أساسية، فعلى خلاف اللجنة فإنّ المجلس ليس له علاقة خاصة بمهنة المحاسبة الدولية ويحكمه مجموعة أمناء من مختلف المناطق الجغرافية والوظيفية الذين هم مستقلون عن مهنة المحاسبة كما أنّ أعضاءه هم أفراد معيّنون على أساس المهارة الفنية والخبرات السابقة ويتم اجتماعه شهريا،[1] ومن أهداف المجلس وضع للمصلحة العامة مجموعة من المعايير التي تضمن معلومات ذات جودة قابلة للمقارنة في الكشوف والتقارير المالية والتشجيع على تطبيق هذه المعايير والعمل مع الهيئات المحلّية المخوّل لها وضع معايير المحاسبة الوطنية على إيجاد التّقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية، ولقد تمّ تبني جميع معايير اللجنة منذ 2001 وأصبحت سارية المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاءها، وتعرف المعايير الصادرة عن المجلس بالمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والتي حاول من خلالها تحسين أساليب القياس المحاسبي وضمان الإفصاح العادل عن المعلومات المالية لجميع المستخدمين وضمان التناسق العالمي عبر الأسواق المالية، ويمكننا إجمال كل ما ذكرناه في الشكل التالي والذي يبين هيكل وطبيعة مجلس معايير المحاسبة الدولية:

[1] بوبكر رزيقات، **أثر الإلتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ias–ifrs) على جودة التقارير المالية**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، المنعقد يومي 24 و25 نوفمبر 2014، جامعة ورقلة، ص182.

الشّكل II.2: هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

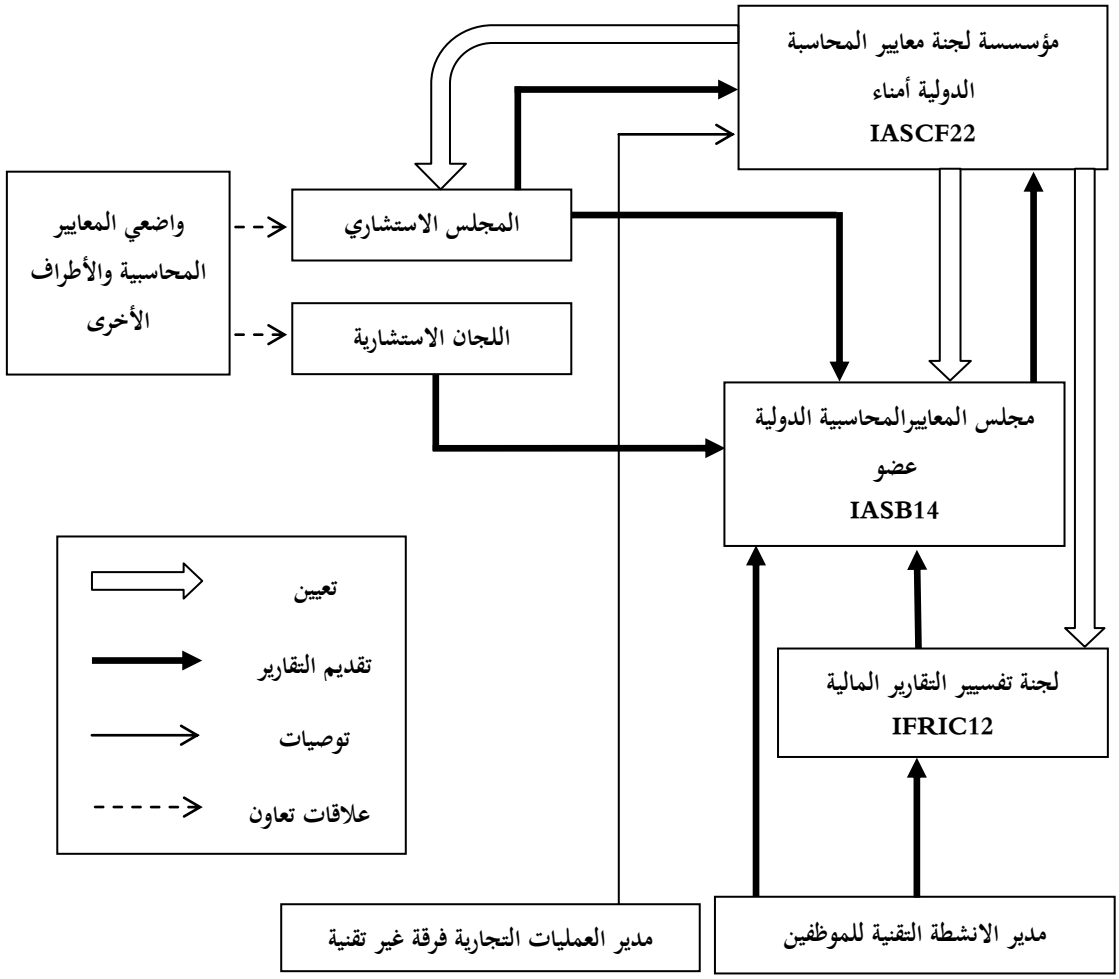

المصدر: لصنوني حفيظة، مرجع سابق، ص60.

يمكننا استخلاص بأنّ أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تحقيق الشفافية في عملية الإبلاغ المالي بما يعكس الصورة الصادقة للكيان، فتطبيق معايير الإبلاغ المالي العالمية يجعل الكيانات أكثر فهما لأسواق رأس المال والدخول في المنافسة العالمية.

- **الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC"**: تأسس سنة 1977 وهو من أهم المنظمات العالمية لمهنة المحاسبة، حيث يضم 155 عضو ومنظمة في 118 دولة، يعمل على تعزيز مهنة المحاسبة والسعي إلى تطوير الاقتصاد الدولي من خلال إصدار معايير مهنية والتشجيع على اعتمادها وذلك بالتنسيق مع هيئات ومنظمات منتشرة في دول مختلفة عبر العالم، ومن المعايير التي قامت لجان الاتحاد بوضعها المعايير الدولية للتدقيق وخدمات التأكيد والمعايير الدولية لرقابة الجودة وقواعد دولية لأخلاقيات المهنة ومعايير التأهيل الدولية إلى جانب المعايير

الدولية في القطاع العام، وما ميّز هذا الاتحاد أنّه يضم في عضويته مجموعة من الهيئات المحاسبية من دول عربية مثل البحرين ومصر والعراق والسعودية وتونس، ويتم تنفيذ برنامج عمل الاتّحاد مجموعة من اللجان، حيث هنالك لجنة التعليم التي تقوم بوضع معايير التعليم والتدريب لممارسة المحاسبة القانونية والتعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة إلى جانب لجنة السلوك المهني والمكلفة بوضع معايير آداب السلوك المهني ولجنة المحاسبة المالية والإدارية التي تسعى لتطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد من مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين، كما هنالك لجنة القطاع العام والمخوّل لها وضع معايير وبرامج هادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية من خلال وضع معايير المحاسبة والتدقيق وتعزيز قبولها ووضع برامج لتشجيع البحث والتعليم وتسهيل تبادل المعلومات بين المنظمات الأعضاء والجهات المهتمة، لذلك أعطيت اللجنة صلاحية إصدار المعايير.[1]

- **لجنة ممارسة التدقيق الدولي "IAPC"**: ظهرت هذه اللجنة سنة 1994 ضامةً أعضاء من 13 دولة (أستراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيا، فرنسا، المكسيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، وقد خوّل لهذه اللجنة صلاحية إصدار المسودّات المتعلقة بمعايير التدقيق بالنيابة عن مجلس الاتحاد "IFAC"، وتتمّ إجراءات العمل في هذه اللّجنة من خلال تكليف لجان فرعية بدراسة تفصيلية للمواضيع محل الدّراسة وإعداد مسودّات معايير التدقيق ودراسة المعلومات الصادرة عن المنظمات الأعضاء أو الهيئات الإقليمية وبعد ذلك يتم إعداد مسودّة لعرضها على لجنة ممارسة التدقيق الدولية لدراستها ومناقشتها، فإذا تمّت الموافقة عليها من طرف ثلاثة أرباع الأعضاء الذين لهم حق التصويت شرط أن لا يقل عدد الموافقين عن تسعة أصوات، وزعت هذه المسودات على نطاق واسع بغية الحصول على كافة الانتقادات والتعليقات من المنظمات الأعضاء من أجل تعديلها ومن ثم إصدار المعيار أو البيان باللغة الإنجليزية ويمنح الوقت الكافي للمنظمات الأعضاء لترجمتها، وقد تمّ سنة 1999 إصدار أربعاً وثلاثين معياراً.
- **الهيئة المكلفة بتفسير المعايير المحاسبة الدولية "IFRIC"**: والمعروفة أيضا باللجنة التقنية الدائمة للترجمة، وهي مكوّنة من 12 عضوا يعيّنهم الأوصياء لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتتمثل مهمة هذه اللجنة في تفسير المعايير التي يقوم بإعدادها مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسير بعض النقاط الخاصة بناءً على معايير المحاسبة الدولية الموجودة وإعداد ونشر تفسيرات بالتنسيق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة.

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **مرجع سابق**، ص ص110-111.

- **المجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية ولجنة التنظيم المحاسبي "ARC"**: وتعتبر مسؤولة عن الخبرة المهنية الفنية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية "IAS/IFRS" على الصعيد الأوروبي، وتتحدّد مهمة لجنة التنظيم المحاسبي "ARC" في إبداء الرأي حول مقترحات اللّجنة وإعداد الرّزنامة لسريان مفعول المعايير.
- **المجلس الاستشاري للمعايير"SAC"**: ويضم هذا المجلس ثلاثين عضوا على الأقل، يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويرأسه رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية، مهمته توجيه الأعمال المتعلّقة بالقرارات والمعايير ذات الأولوية كما يصل ما بين مجلس معايير المحاسبة الدولية والأطراف الدولية الأخرى.
- **هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**: هي منظمة دولية غير ربحية تقوم بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والتدقيق وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ووضع برامج التطوير المهني لزيادة كفاءة الموارد البشرية، وقد تأسست هذه الهيئة في 26 فيفري 1990 بالجزائر وتمّ اعتبارها كمنظمة دولية مستقلة في 27 مارس 1991 بالبحرين، وقد حظيت الهيئة بدعم كبير من الكيانات ذات الصفة الاعتبارية لتطبيق المعايير الصادرة عنها،[1] وتسعى هذه المنظمة إلى تطوير الفكر المحاسبي الإسلامي ومواكبة التطورات في أنشطة المؤسسات العالمية الإسلامية.

2.2.2.تطبيق المعايير الدولية والانتقادات الموجهة إليها.

هذا وتسعى الهيئات والمنظمات الدولية إلى وضع معايير موحدة من شأنها أن تحقّق التجانس والتوحيد العملي للممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم، إلاّ أنّ المشكل الذي يبقى مطروحا هو أنّه هل يتم فعلا تطبيق هذه المعايير؟ ولذلك أثارت بعض المنظمات المهنية صعوبات وعقبات تحول دون تطبيق المعايير مباشرةً، هنا نجد أنفسنا أمام مدخلين التناغم أو التوفيق مع المعايير والثاني هو تبني المعايير ذاتها وتطبيقها.

لقد أدّت تجربة بعض الدول الإفريقية التي طبّقت المعايير بشكل مباشر إلى تبيان أنّ هنالك مجموعة من العقبات والمتمثلة في:[2]

[1] مرزاقة صالح، **القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المنعقد يومي 23 و24 نوفمبر 2011، جامعة غرداية، ص 10.

[2] حسين قاضي ومأمون محمود، **مرجع سابق**، ص ص 112-118.

- **إختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم:** هنالك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثّر على التطوّر المهني ولذلك غلبا ما ترتبط مراحل التطور المهني بالتطورات الاقتصادية والسياسية، لذا تحاول المعايير المهنية الوطنية حلّ مشكلات عملية تواجه المهنة في بلد معيّن، بينما تقترب المعايير المهنية الدولية إلى الكيانات الكبرى للتدقيق وذلك ما يتطلب اقتصاداً متطوراً.
- **إختلاف قوانين الكيانات وقوانين الضرائب بين الدول:** يتم إعداد التقارير المالية وفق المتطلبات القانونية السائدة في دولة معيّنة، إلاّ أن المدقّق يجد نفسه أمام مشكل وهو تباين المتطلّبات القانونية مع نصوص المعايير الدولية وهذا ما يدفعه إلى تغليب النصوص القانونية المحلّية، وتختلف القوانين من دولة إلى أخرى بحيث نجد بعض الدول تتبنّ نظماً قانونية تعتمد على مفاهيم الحقّ والعدل وأحكام المحاكم كبريطانيا وإيرلندا وأستراليا والهند وكندا وغيرها من الدول التي اتّبعت هذا النظام، كما أخذت دول أخرى نظمها القضائية من القانون الروماني الأكثر تحديد وخوضا في التفاصيل، كما هنالك اختلاف في قوانين الضرائب فمثلا في ألمانيا تُفرض الضريبة على أساس القواعد المحاسبية المطبقة في المشروع بينما لا يوجد في بريطانيا ما يمنع من اختلاف الأرقام المستخدمة في البيان الضريبي عن تلك المعتمدة في دفاتر أو سجلات المشروع التي تقتضي بضرورة مطابقتها مع الكشوف المالية بينما نجد أنّ المعايير تشير إلى ذلك.
- **الطبيعة التوفيقية للمعايير:** تقوم اللجنة المختصة بدراسة المعايير الدولية المراد إصدارها أو تعديلها ومن ثم التصويت عليها بنسبة 3/2 لتعمّم، وتتميّز المعاير بطبيعة توفيقية تراعي مصالح المنظمات المختلفة الممثّلة للجنة، وهذا ما يؤدي إلى بعض الاختلافات الجوهرية فنجد أن التقرير المعياري الأمريكي النظيف يشير إلى العرض العادل بينما التقرير البريطاني يشير إلى العرض الحقيقي والعادل الذي يتطلب مجموعة من الأدلة والبراهين الذي يستحيل على المدقّق الوصول إليها في بعض الأحيان.
- **سرعة التوصيل:** إنّ صدور المعايير باللغة الإنجليزية وعدم ترجمتها بالسرعة اللاّزمة يجعل مزاولي مهنة المحاسبة يجهلون هذه المعايير كونهم لا يجيدون اللغة الصادرة بها، وقد تصل مسودّات المعايير إلى بعض المنظمات وتبقى لديهم لمدة طويلة ولا يتم إبداء أيّ رأي فيها، وفي حالة اعتمادها بعد دراسة التعليقات عليها من قِبل اللجنة الدولية المختصة يتم تصنيف المعيار مع المسودة حتّ يتمّ ترجمته.
- **تباين مستوى التأهيل العلمي والعملي:** يختلف المستوى العلمي بين دولة وأخرى كما يختلف نظام التدريب والتمهين ما يجعل المحاسبين الأقل خبرة يعارضون المعايير الدولية لجهلهم إيّاها.

● **إختلاف الظروف التاريخية:** لقد أثّرت الظروف التاريخية على مهنة المحاسبة فجعلتها تختلف من دولة لأخرى، حيث نجد مهنة التدقيق وما يرتبط بها من معايير أو مبادئ قد تأثّرت بالماضي التاريخي الذي عاشته كل دولة، مثلا في حالة الدول العربية كانت لبنان شديدة التأثّر بالتجربة الفرنسية وكذلك دول المغرب العربي، أما مصر وسوريا فقد تأثرت بالتجربة الأمريكية والعراق تأثرت بالتجربة الإنجليزية وهذا ما خلق خلافات بين الدول العربية أدّت إلى انقسام إتّحاد المحاسبين العرب ما جعل تطبيق المعايير الدولية أسهل من بناء معايير عربية، وهذا ما يفسّر إدخال الدول لتعديلات تشريعية عند الإقتضاء لتصبح المحاسبة المحلية أكثر قرباً من معاير المحاسبة الدولية.

لقد حاولت العديد من الدّول التوفيق ما بين قوانين وقواعد محاسبتها المحلية والمعايير المحاسبية الدولية وقد حققت نتائج مهمة في ذلك، بينما اتجهت دول أخرى نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مباشرةً كما هو الحال في بعض الدول العربية الملتصقة بالأسواق المالية كالأردن ولبنان، وذلك بسبب نظرتهم التي ترى بأن التوفيق طريق مرحلية للإستعداد لتطبيق معايير المحاسبة الدولية وأنّ المهنة المحاسبية المحلية ستبقى دائما تتحمل عبئاً كبيرا من خلال متابعتها للمعايير الدولية أو المحلية أو شرحها وتدريب الأفراد على تطبيقها، فتباينت الآراء بين الدول فمنهم من يسمح بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومنهم من لا يسمح بذلك، وأمّا بعض الدول فتلزم مجموعة من كياناتها الاقتصادية أو كلّها بتطبيق هذه المعايير.

3.2.معايير المحاسبة الدولية.

يقصد بمصطلح المعايير النماذج والإرشادات العامة التي تقود إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة،[1] إذ أنّ المعيار هو وثيقة أو بيان كتابي تصدره هيئة محاسبية معترف بها يتضمن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحدّدة التي يعتمد عليها المحاسب في عمله خاصةً فيما يتعلق بعناصر الكشوف المالية أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي من خلال تحديد طرق أو أساليب القياس والإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع، أمّا عن مفهوم معايير المحاسبة الدولية فسبق تعريفها على أنّها مجموعة القواعد المتعلقة بالمحاسبة سواءً كانت إلزامية أو اختيارية والمستخدمة من قبل الكيانات حيث أنها لاقت انتشارا نتيجة تكرر استعمالها وأصبح من اللازم تطبيقها لإعداد الكشوف المالية،[2] وقد عرّفت لجنة القواعد الدولية

[1] حسين قاضي ومأمون محمود، **مرجع سابق**، ص 103.

[2] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 14.

المعايير المحاسبية بأنها عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون كونها وصف مهني لعملهم ويبين لهم ما يجب القيام به وعلى أي أساس يتمّ التسجيل والقياس والإفصاح، إذ تحظى هذه المعايير بالقبول العام وتهدف إلى التقليل من درجة الإختلاف في التسيير وتعتبر كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفنّي ولتحديد المسؤولية المهنية، ومنه يمكن أن نقول بأنّ معايير المحاسبة الدولية ما هي إلاّ مجموعة من القواعد المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة والتي تحظى بالقبول العام والتي تبيّن طرق القياس والإفصاح وبناء نموذج تعتمد عليه الكيانات في إعداد قوائمها المالية من أجل مساعدة مستخدميها في اِتّخاذ القرار.

لقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية نتيجة الحاجة المتزايدة لبحث الكيانات عن وسيلة موّحدة لقياس النتائج في ظل عولمة المحاسبة، حيث تسمح المعايير المحاسبية الدولية بتوحيد اللّغة المحاسبية وإعطاء صورة صادقة للكيانات وفقا للواقع الإقتصادي وليس بناءً على الشكل القانوني، كمّا أنها تسهّل تطبيق أساليب الإعتراف بالإيرادات والتكاليف لمساعدة مصالح الضرائب في عملها، كما يسمح تبنيها من طرف الكيانات متعددة الجنسيات بتصميم نظام متكامل لها يربط الكيان الأم بنشاط جميع فروعه وتحديد أسعار التّحويل المستخدمة في تسعّير الصفقات المتبادلة فيما بينها، كما يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بتحقيق التناسق والتناغم من خلال تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية وجعل نتائج الكيانات قابلة للمقارنة بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية المحيطة بها وتلبية متطلبات المموّلين المحليين والدوليين، كما تعمل المعايير المحاسبية الدولية على إيجاد تصوير موحّد ومشترك للقوائم المالية وأساليب موحّدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة، كما أن مكاتب التدقيق أعطت فلسفة جديدة لغلق الحسابات ومبادئ الاتصال المالي في الكيانات ومن أجل هذا قدمت الهيئة الأوروبية قانون متعلق بإلزامية تطبيق المحاسبة والمالية في حالات فتح كيانات أو غلقها مع تأهيل إجراءات مستحدثة.

وتتميّز معايير المحاسبة الدولية بإطار مرجعي مستنبط من نموذج التوحيد الأنجلوسكسوني بحيث لديها القدرة على الإجماع خاصة بعد الإصلاحات التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية، فقد أصبح إعداد المعايير يتم بالاعتماد على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني وتفضيل مصلحة المستثمرين والمساهمين والدائنين في الكيان، وأصبحت معالجة العمليات المحاسبية تقوم على أساس مبادئ محاسبية متطابقة، شاملة وموحّدة إجبارية التطبيق، تقتضي على الكيانات ضرورة مراعاة شروطها عند إعداد الكشوف المالية والإفصاح عن نتائج الكيان معتمدة في ذلك على إدخال مفهوم القيمة العادلة من أجل التقييم الجيّد للأداء والأخذ بعين الاعتبار قياس الخسارة والتناقص في الأصول، كما تتميّز المعايير بالصّفة الرّجعية، ومنه يمكن القول بأنّ

معايير المحاسبة الدولية تهدف إلى إعداد ونشر قواعد وإجراءات يتم الاسترشاد بها واتباعها عند إعداد الكشوف المالية بما يحقق المصلحة العامة والعمل على تحسين وضمان التنسيق بين الأنظمة والقواعد المرتبطة بإعداد وعرض الكشوف المالية.

هذا وقد تم الانتقال من معايير "IAS" إلى "IFRS" وفق مجموعة من الخطوات المنظمة والمدروسة يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل II.3: مشروع التحويل من "IAS" إلى "IFRS".

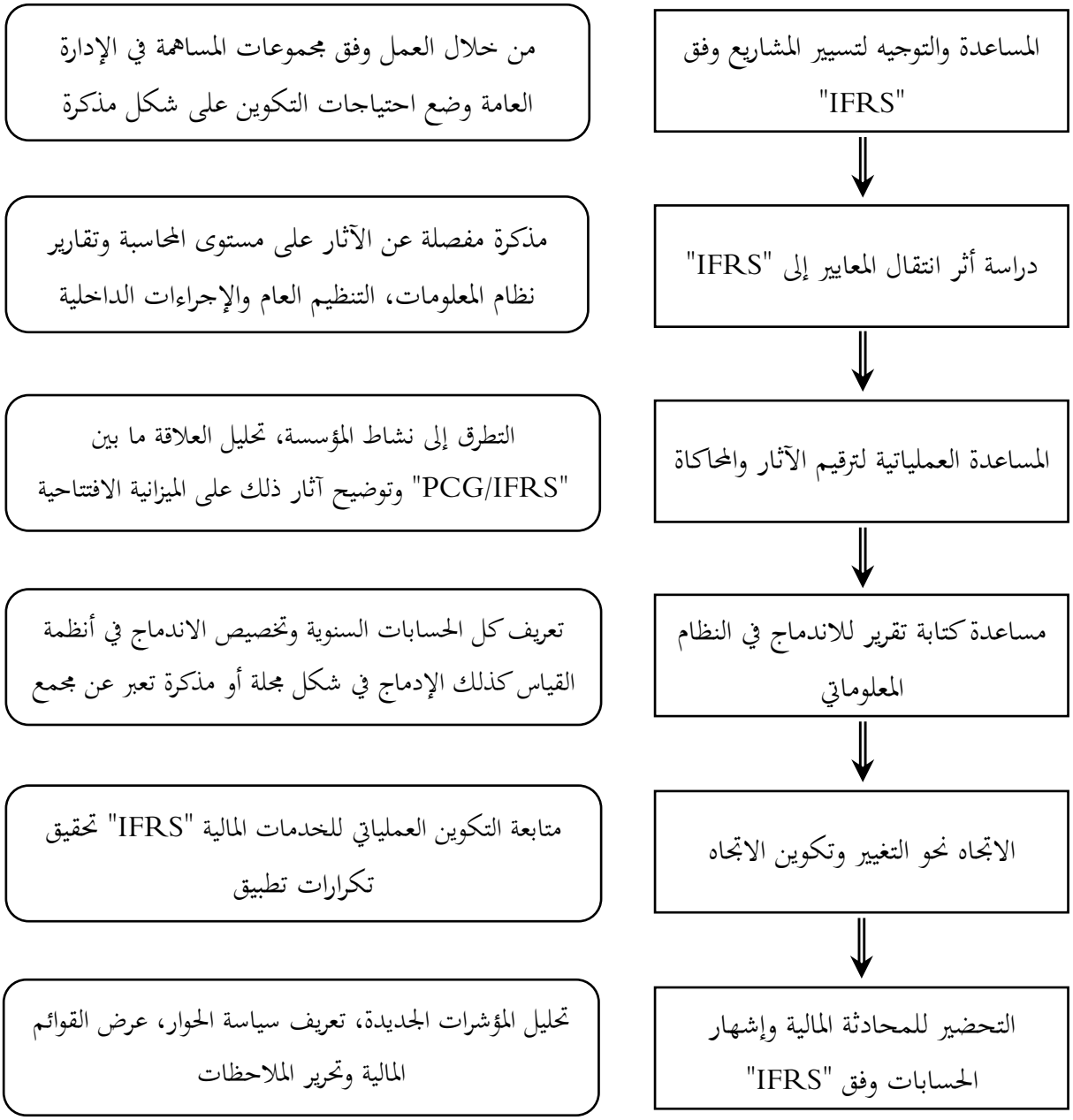

Source : STEPHAN .B, **Guide d'application des normes IAS/IFRS**, Berti Edition, Alger, 2011, P 69.

ولقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية واحد وأربعين معياراً محاسبيا دوليا ليبقى منها 34 معيار بعد مراجعتها، وبعد إعادة هيكلة اللجنة وظهور مجلس معايير المحاسبة الدولية تغيّر مصطلح المعايير الصادرة عنه حيث أصبحت منذ 2001 تعرف بالمعايير الدولية للتقارير المالية (أو المعايير الدولية للإبلاغ المالي) "IFRS".

1.3.2. معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المجلس.

بعد مراجعة المعايير تمّ إلغاء بعضها وتعديل البعض الآخر، وفيما يلي لمحة عن هذه المعايير المحاسبة الدولية:

- **المعيار الأول (1) IAS ، عرض البيانات المالية:** يهدف هذا المعيار إلى إبراز أساس عرض الكشوف المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس الكيان في فترات أخرى ولكيانات أخرى، ويحدّد المعيار عدّة اعتبارات لعرض القوائم والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن الكشوف المالية.[1]
- **المعيار الثاني (2) IAS ، المخزون:** يخص هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمخزونات استنادا إلى مبدأ التكلفة التاريخية، ويتم وفقا لهذا المعيار الاعتراف بالتّكلفة كأصل، كما يتطرق هذا المعيار إلى عرض إرشادات لتحديد التكلفة ويتم قياس المخزون بالتّكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.[2]
- **المعيار الثالث (3) IAS ، الكشوف المالية الموحدة:** معيار ملغى وحلّ محله المعياران 27 و28.
- **المعيار الرابع (4) IAS ، المحاسبة على الأملاك:** ألغي هذا المعيار سنة 1999، وتم احلال المعايير 16، 22، 38 محلّه.
- **المعيار الخامس (5) IAS ، الإيضاحات المرفقة بالكشوف المالية:**معيار ملغى وتمّ تعويضه بالمعيار رقم 1 للإبلاغ المالي .
- **المعيار السادس (6) IAS ، المحاسبة وتغيّرات الأسعار:** تمّ استبداله بالمعيار الدولي رقم 15.
- **المعيار السابع (7) IAS ، قائمة التدفقات النقدية:** يهتم هذا المعيار بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد وتحديد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل النقدية والنقدية المعادلة، كما يقوم هذا

[1] حسين قاضي ومأمون محمود، **مرجع سابق**، ص 121.

[2] C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh ,**Les Normes comptables internationales IAS/IFRS**, édition Foucher, Paris, 2006, P 73.

المعيار بعرض شكل قائمة التدفقات النقدية وشروط عرضها بالعملة الأجنبية، وقد تمّ إصدار هذا المعيار في 01 جانفي1977 وتم تعديله سنة 2010.[1]

- **المعيار الثامن (8) IAS ، السياسات المحاسبية والتغيّر في التقديرات المحاسبية والأخطاء:** تمّ إصدار هذا المعيار سنة 1978 وعدّل في 2003، ويهتمّ هذا المعيار بعرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية وغير العادية في قائمة الدخل ويقوم بعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والإفصاح عن التغيّرات في السّياسات المحاسبية وتصحيحات أخطاء الفترة السابقة لتعزيز موثوقية البيانات المالية للكيان وقابلية مقارنتها مع كيانات أخرى، كما يعرض المعيار أمثلة توضيحية.[2]
- **المعيار التاسع (9) IAS ، المحاسبة عن البحوث ونشاطات التطوير:** ألغيّ هذا المعيار وتمّ إحلال المعيار 38 مكانه سنة 1999.
- **المعيار العاشر (10) IAS ، الأمور الطارئة والأحداث بعد تاريخ الميزانية:** يحدّد هذا المعيار تعريفات محدّدة للأمر الطارئ وللأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وتِبيان متى يجب على كل كيان أن يعدّل بياناته المالية للأحداث بعد فترة إعداد التقارير، كما يعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.[3]
- **المعيار الحادي عشر (11) IAS ، عقود الإنشاء:** يهدف هذا المعيار إلى عرض المعالجة المحاسبية لإيرادات التكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء، حيث يتم استخدام محاسبة الإيجار في ذلك نظرا لِانسجامها مع متطلبات أساس الِاستحقاق ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف والخسائر المتوقعة عن العقد،[4] وقد تمّ تعديل هذا المعيار سنة 1993 وقد كان أول إصدار له سنة 01 جانفي1980.
- **المعيار الثاني عشر (12) IAS ، ضرائب الدخل:** حدد هذا المعيار المعالجة المحاسبية لكل الضرائب على الأرباح كما حدّد تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.[5]
- **المعيار الثالث عشر (13) IAS ، عرض بيانات الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة:** تمّ إلغاء هذا المعيار وعوّض بالمعيار رقم 1.

[1] JEAN-FRANÇOIS.B, THOMAS E .joues, POSTFACE D'ERIC Delesalle, **Normes IAS/IFRS**, édition d'organisation, Deuxième édition, 2005, P 66.
[2] STEPHAN .B, **Guide d'application des normes IAS/IFRS**, Gulino éditeur, Paris, 2005, P P 120-121.
[3] **Ibid,** P 128.
[4] C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh, **Op.Cit,** P 74.
[5] JEAN-FRANÇOIS. B ,et autres, **Op.Cit,** P 141.

• **المعيار الرابع عشر (14) IAS ، التقارير المالية للقطاعات:** يهدف هذا التقرير إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاعات التشغيلية بحيث تسمح لمستخدمي الكشوف المالية بفهم أفضل لأداء الكيان وتقييم أدّق للمخاطر والعوائد،[1] وقد تمّ إحلال معيار الإبلاغ الدولي الثامن 8 مكانه سنة 2009.

• **المعيار الخامس عشر (15) IAS ، المعلومات العاكسة لتغيّر الأسعار:** تمّ التخليّ عنه في نهاية سنة 2003.

• **المعيار السادس عشر (16) IAS ، الممتلكات، المصانع والمعدات:** يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها، حيث يعرّف الأصول واستهلاكها وقيمتها القابلة للاستهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة العادلة والقيمة المتبقية، كما يحدّد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه،[2] وتمّ تعديله سنة 2008 بعدما كان أول إصدار له في 01 جانفي1983.

• **المعيار السابع عشر (17) IAS ، عقود الإيجار:** يتضمن هذا المعيار تعريفا واضحا حول الإيجار وأنواعه حيث يهدف إلى وصف سياسات المحاسبة المتعلقة بالمؤجّرين والمستأجرين وشروط الإفصاح فيما يتعلق بعقود الإيجار سواءً التمويلية، التشغيلية والغير قابلة للإلغاء،[3] كان أول إصدار له سنة 1982 وتمّ تعديله سنة 2009.

• **المعيار الثامن عشر (18) IAS ، الإيراد:** يقوم هذا المعيار على أساس أنّ الاعتراف بالإيراد يتم عندما يكون من المحتمل أن تتدفّق منافع اقتصادية مستقبلية إلى الكيان ويتم قياس الإيراد من بيع البضائع وتأدية الخدمات وإيرادات أخرى.[4]

• **المعيار التاسع عشر (19) IAS ، منافع الموظفين:** يهدف المعيار إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين، والتي تتمثل في جميع أشكال التعويضات التي يمنحها الكيان للموظفين مقابل الخدمة التي يقدمونها.[5]

[1] STEPHAN .B, **Op.Cit,** P 147.
[2] STEPHAN .B, **Op.Cit,** P 171.
[3] **Ibid,** P 171.
[4] **Ibid,** P 179.
[5] JEAN-FRANÇOIS .B, et autres, **Op.Cit,** P 453.

• **المعيار عشرين (20) IAS ، محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية:** يبيّن هذا المعيار المنح والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف والإفصاح، و ضرورة الاعتماد على القيمة العادلة عند ذلك،[1] وقد تمّ إصدار هذا المعيار سنة 1983 وعدّل سنة 2008.

• **المعيار واحد وعشرين (21) IAS ، أثر التغيرات في أسعار الصرف:** يطبق هذا المعيار في المعاملات الأجنبية وترجمة الكشوف المالية، حيث يبيّن الإيضاحات الواجب إعطاؤها عن فروقات الترجمة الداخلية في صافي الأرباح وإلغاء الخسارة الناتجة عن فروقات العملة وتحميلها على الأصل عندما يتم الحصول عليه عن طريق القرض ولمدة تزيد عن سنة.[2]

• **المعيار الثاني والعشرين (22) IAS ،إندماج الأعمال:** تمّ تعويضه بمعيار الإبلاغ المالي رقم 3 سنة 2004.

• **المعيار الثالث والعشرين (23) IAS ، تكاليف الاقتراض:** يتم من خلال هذا المعيار عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض المتعلقة بمباشرة إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل، ويهدف هذا المعيار إلى الإفصاح عن البيانات المالية للسياسات المحاسبية المتبعة وتكاليف الرسملة ومعدّلها،[3] وتمّ تعديل المعيار في 2007.

• **المعيار الرابع والعشرين (24) IAS ،إفصاحات الأطراف ذات العلاقة:** تمّ إصدار هذا المعيار سنة 1984 ويهدف إلى الإفصاح وتحديد الأطراف ذات العلاقة إذا كان أحد الأطراف قادرا على السيطرة والتحكم في الطرف الآخر أو ممارسة تأثير مهم عليه في صنع القرارات المالية والتشغيلية،[4] وتمّ تعديل هذا المعيار سنة 2009.

• **المعيار الخامس والعشرين (25) IAS ، المحاسبة عن الاستثمارات:** تمّ إلغاء هذا المعيار وتعويضه بالمعيار 39.

• **المعيار السادس والعشرين (26) IAS ، المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد:** يهتم هذا المعيار بالترتيبات التي يقدم الكيان بموجبها منافع للموظفين بعد إنهاء خدمتهم كما يضمّ طرق احتساب مقدار المساهمات فيها قبل التقاعد،[5] أصدر هذا المعيار في 1987 وعدّل سنة 1994.

---

[1] **Ibid,** pp 336-373.
[2] STEPHAN .B, **Op.Cit,** P 205.
[3] CATHRINE Maillet - Baudriet, **Les Normes comptables internationales IAS/IFRS**, édition Foucher, 5ème édition, Vauves, 2007, P 77.
[4] STEPHAN .B, **Op.Cit,** P 219.
[5] **Ibid,** P 223.

• **المعيار السابع والعشرين (27) IAS ، الكشوف المالية الموحدة والمنفصلة:** يهتم هذا المعيار بعرض الكشوف المالية الموحّدة وذلك من أجل تعزيز الملائمة والموثوقية للمعلومات وجعلها قابلة للمقارنة وذلك من أجل إجراءات الإفصاح والتوحيد.

• **المعيار الثامن والعشرين (28) IAS ، المحاسبة عن الاستثمارات في الكيانات الزميلة:** يعرض المعيار طرق الاعتراف والقياس وفق طريقتي حقوق الملكية وتكلفتها وتطبيقاتها ويتم التوقف عن ممارسة طريقة حقوق الملكية إذا ما كانت نسبة استثمار الكيان في شركات زميلة أقل من 20 % أي عندما لا يكون هنالك تأثير، وبعد تطبيق طريقة حقوق الملكية يلجأ المستثمر إلى تطبيق متطلبات المعيار 39 لتحديد إذا ما كان من الضروري الاعتراف بأي خسائر إضافية لإنخفاض القيمة فيما يتعلق بها في الاستثمار في الكيان التابع،[1] آخر تعديل كان سنة 2011.

• **المعيار التاسع والعشرين (29) IAS ، التقارير المالية في ظل التضخم المرتفع:** يبين هذا المعيار أنّه في حالة ما إذا كانت معدلات التضخم للسنوات الثلاث الأخيرة تقارب أو تزيد عن 100 % فإنه يجب استخدام وحدة قياس جارية أخرى بتاريخ الميزانية،[2] كما يحدّد شروط تطبيق ذلك سواءً في الكشوف المالية المعدّة على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية.

• **المعيار الثلاثون (30) IAS ، الإفصاح في الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة:** تم إلغاء المعيار واستبداله بـمعيار الإبلاغ المالي رقم 7.

• **المعيار الواحد والثلاثون (31) IAS ، التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة:** تمّ إلغاؤه سنة 2013 وتمّ إستبداله بمعياري الإبلاغ المالي 11 و12.

• **المعيار الثاني والثلاثون (32) IAS ، الإفصاح والعرض للأدوات المالية:** تمّ إلغاء المعيار سنة 2007 واستبدل بـمعيار الغبلاغ المالي رقم 7.

• **المعيار الثالث والثلاثون (33) IAS ، حصة السهم من الأرباح:** الغرض من هذا المعيار هو وضع مبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح وهذا ما يحسّن إمكانية المقارنة بين أداء الكيانات المختلفة أو الفترات المحاسبية، ويركّز هذا المعيار على حساب حصة السهم.[3]

[1] STEPHAN .B, **Op.Cit,** P 235.
[2] JEAN-FRANÇOIS .B,et autres, **Op.Cit,** P P 107-109.
[3] C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh. A, **Op.Cit,** P 115.

• **المعيار الرابع والثلاثون (34) IAS ، التقارير المالية المرحلية:** يبيّن هذا المعيار الحد الأدنى لمحتوى التقارير المالية المرحلية ووصف مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة خلال الفترات المرحلية بهدف مساعدة أصحاب المصالح على فهم قدرة الكيان على تحقيق التدفّقات النّقدية ومعرفة وضعها المالي،[1] وقد عدّل هذا المعيار سنة 2010.

• **المعيار الخامس والثلاثون (35) IAS ، العمليات المتوقّعة:** تمّ إلغاء المعيار واستبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 5 سنة 2007.

• **المعيار السادس والثلاثون (36) IAS ،إنخفاض قيمة الموجودات:** يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للإنخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها، حيث يقوم بتوضيح الإجراءات التي يطبقها الكيان في الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الإنخفاض في قيمة الموجودات ولا يمكن تسجيل أصول الكيان بما لا يزيد على المبلغ المقابل للاسترداد،[2] تمّ إصدار المعيار في 01 جانفي1999 وتمّ تعديله سنة 2009.

• **المعيار السابع والثلاثون (37) IAS ، المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة:** يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق مقياس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصّصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، وما يميّز هذا المعيار أنّه ذو توقيت ومبلغ غير مؤكّدين.[3]

• **المعيار الثامن والثلاثون (38) IAS ، الموجودات أو الأصول غير الملموسة:** ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم يتم التعامل معها في معيار آخر، ويتم الاعتراف بالأصل الغير ملموس إذا كان خاضعا لسيطرة الكيان ويمكن تمييزه بوضوح، وينتظر منه تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية كما يمكن تحديد تكلفته بشكل موثوق، كما يتضمن هذا المعيار أيضا كيفية قياس المبلغ المسجّل للموجودات غير الملموسة والإفصاح عنها.[4]

• **المعيار التاسع والثلاثون (39) IAS ، الاعتراف والقياس للأدوات المالية:** صدر هذا المعيار في 01 جانفي2001 وتمّ استبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 09.

• **المعيار الأربعون (40) IAS ، الممتلكات الاستثمارية:** يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح عنها، ويتمّ قياس الاستثمارات العقارية على أساس التكلفة المتضمّنة

[1] JEAN-FRANÇOIS .B,et autres, **Op.Cit,** P 170.
[2] C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh, **Op.Cit,** P 45.
[3] STEPHAN .B, **Op.Cit,** P P 323-324.
[4] ROBERET. J. F, MÉCHIN. F, PUTEAUX. H, Normes IFRS et PME, dunod, paris, 2014, p37

والتي تندرج في إطارها المصاريف المتعلقة بعملية الشراء، رسوم التسجيل والضرائب وأتعاب المستثمرين،[1] تمّ تعديله سنة 2008 بعد ما كان أول إصدار له في جانفي2003.

• **المعيار الواحد والأربعون (41) IAS ، الزراعة:** يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به.

2.3.2. معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS.

تم تقسيم معايير الابلاغ المالي كما يلي:

• **المعيار الأول (1) IFRS، تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرّة الأولى:** يهدف هذا المعيار إلى عرض الإجراءات التي يجب على الكيان اتّباعها عند تبنّيه لمعايير التقارير المالية الدولية لأول مرة حيث يبين هذا المعيار كيفية الانتقال من الوضع الذي تطبّق فيه معايير محاسبية غير المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى الوضع الجديد الذي تطبّق فيه هذه المعايير وإبراز طرق المعالجة المحاسبية لبعض الأصول التي تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية كالإعتراف بنفقات البحث أو مصاريف التأسيس وكذلك الحال لبعض الالتزامات أو إعادة تصنيف بعض البنود طبقا لمتطلبات المعايير الدولية التي ستطبّق على الكشوف المالية أو ما يتعلّق منها بالقياس المحاسبي، ويسعى هذا المعيار إلى توفير شفافية أكبر وقابلية للمقارنة أكثر من للمستخدمين عن كلّ الفترات المعروضة وتحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنافع التي تعود على المستخدمين.[2]

• **المعيار الثاني (2) IFRS، الدفع على أساس الأسهم:** ويهدف هذا المعيار إلى تحديد التقارير المالية التي يُعدّها الكيان والمتعلّقة بمعاملات الدفع على أساس الأسهم، حيث يتطلب هذا المعيار من الكيان إبراز انعكاسات معاملات الدفع على أساس الأسهم سواءً في أرباحها أو خسائرها ومركزها المالي بما فيها المصاريف المرتبطة بالمعاملات التي يتم فيها منح خيارات أسهم للموظفين ويجب إبراز ذلك في قوائمها المالية،[3] ويصف هذا المعيار مبادئ القياس لثلاث أنواع من معاملات الدفع، وهي المعاملات التي تكون فيها البضاعة أو الخدمات هي المقابل لأدوات المِلكية في الكيان والمعاملات التي يشتري فيها الكيان البضاعة أو الخدمات

---

[1] **Ibid,** p87

[2] جودي محمد رمزي، **تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى المعيار (IFRS1)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، 2012، ص ص232-233.

[3] David Emanuel, **Accounting for share-based payments under NZ IFRS 2**, Business review, Volume 7, N° 2, 2005, P 41.

مقابل الالتزامات التي يتحمّلها أمام المورّد وأيضا المعاملات التي يقوم فيها باستلام أو استهلاك بضائع أو خدمات بتسوية المعاملة نقدا أو عن طريق إصدار أدوات حقوق أخرى.

- **المعيار الثالث (3) IFRS، إندماج الأعمال:** يقوم هذا المعيار بعرض تقرير ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة المعلومات التي يقدمها الكيان في بياناته المالية فيما يخص اندماج الأعمال وتأثيراته، وذلك من خلال تحديد طرق الاعتراف والقياس المعتمدة في إعداد الكشوف المالية حيث يتم الاعتراف بالشهرة المستملكة في اندماج الأعمال وكذلك الربح العائد من الشّراء بأسعار منخفضة والتي تجعل الكيان هو المسيطر على الكيانات المندمجة الأخرى.[1]

- **المعيار الرابع (4) IFRS، عقود التأمين:** يطبَق هذا المعيار على جميع عقود التأمين التي يصدرها الكيان وعلى عقود إعادة التأمين التي يملكها باستثناء العقود المحدّدة التي تشملها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى، وبيّن هذا المعيار كيفية إعداد التقارير المالية لعقود التأمين من طرف الكيانات المصدّرة لها والمحصورة وفقا لهذا المعيار في شركات التأمين، ويتطلب هذا المعيار ضرورة إدخال تحسينات على محاسبة عقود التأمين والإفصاح بشكل يحدّد ويوضّح المبالغ في الكشوف المالية لشركة التأمين المنبثقة عن عقود التأمين.[2]

- **المعيار الخامس (5) IFRS، الأصول الغير متداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة:** يهدف هذا المعيار إلى عرض طريقة المعالجة المحاسبية للأصول المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقّفة والإفصاح عنها، حيث يقوم الكيان بتصنيف أصل غير متداول على أنه محتفظ به برسم البيع إذا كان سيتم استرداد مبلغه المسجّل بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع بدلا من الاستخدام المستمر، ويتم قياس قيمة هذه الأصول بالمبلغ المسجل أو القيمة العادلة ويتم تحديد الأقل بينهما ويتم إيقاف استهلاك هذه الأصول، فيتمّ عرض الأصول بشكل منفصل في بيان المركز المالي وعرض العمليات المتوقّفة بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل.[3]

- **المعيار السادس (6) IFRS، مصاريف الاستكشاف:** يتحمّل الكيان مصاريف إستكشاف وتقييم الموارد قبل إثبات الجدوى الغنيّة وقابلية التطبيق التجاري لِاستخراجها والتي تشمل النفط، الغاز الطبيعي والمعادن والموارد المشابهة الغير متجددة، حيث يتطلّب هذا المعيار من الكيانات التي تعترف بأصول

[1] OURAB Ali CHIKHI Billal, **Traitement du good will entre les norms IFRS et le SCF: les mises à jour souhaitées,** Journal of Economic and financialstudies, Issue 10, Toure 02, 2017, P P 281-282.
[2] VIVIANE Leflaive et GAEL Rognon, **IFRS4 Pahse II - Contrats d'assurance: la révolution assurancées est-elle pour demain ?** Revue Française de comptabilité, N° 470, 2012, P 37.
[3] Le MANh Anne, **IFRS 5 : une norme difficile à appliquer,** Revue Française de Comptabilité, N°492, Novembre 2015, p 02.

الاستكشاف والتقييم ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة على تلك الأصول عندما يتوقّع أن تكون المبالغ المسجّلة للأصول أكبر من مبلغها القابل للاسترداد.[1]

- **المعيار السابع (7) IFRS،الأدوات المالية – الإفصاحات:** يقتضي هذا المعيار من الكيانات ضرورة تقديم إفصاحات في كشوفها المالية بهدف تمكين المستخدمين من تقييم الكيان ومعرفة مركزه المالي والتكهّن بمخاطر الأدوات المالية التي يمكن أن يتعرض لها الكيان.[2]
- **المعيار الثامن (8) IFRS، الإفصاح في القطاعات التشغيلية:** يهدف هذا المعيار إلى إبراز طريقة الإبلاغ التي يجب على الكيان اتّباعها حول قطاعاته التشغيلية في البيانات المالية السنوية.[3]
- **المعيار التاسع (9) IFRS، الأدوات المالية:** جاء هذا المعيار لينوب عن معيار المحاسبة الدولية 39 IAS.
- **المعيار العاشر (10) IFRS، الكشوف المالية المدمجة:** جاء هذا المعيار ليعوّض جزئيا المعيار المحاسبي الدولي 27 الذي تمّ تعديله، وقد كان هذا المعيار ينطبق على الكشوف الموحّدة والمنفصلة إلاّ أنّه أصبح ينطبق على الكشوف المنفصلة فقط.[4]
- **المعيار الحادي عشر (11) IFRS، الترتيبات المشتركة:** لقد عوض هذا المعيار المعيار المحاسبي الدولي 31 والذي كان قد تناول الحصص في المشاريع المشتركة.
- **المعيار الثاني عشر (12) IFRS، الإفصاح عن المصالح في المنشآت المشتركة:** يهدف هذا المعيار إلى الكشف والإفصاح عن المعلومات التي تمكّن مستخدمي الكشوف المالية من تقييم طبيعة مصالحها في كيانات أخرى والمخاطر المرتبطة بها وآثار تلك المصالح على مركزها المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية.[5]
- **المعيار الثالث عشر (13) IFRS، القيمة العادلة:** يتماشى هذا المعيار مع رغبة مجلس معايير المحاسبة الدولي في جعل متطلبات المعايير الأخرى ثابتة وأقل تنازعا عند تقييم القيمة العادلة للأصول أو الأدوات المالية

---

[1] BARBU Elena M et FELEAGA Nieulae, **Quelles normes IAS/IFRS utiliser pour le reportingenvironnemental ?** Revue Française de comptabilité, N° 440, 2011, P 26.

[2]Cipullo Nadia, VinciguerraRossa, **The impact of IFRS9 and IFRS7 and liquidity in Banks: Fereoretical aspects**,International conference on accounting studies, 18-19 August 2014, Malaysia, P 95.

[3] C. Maillet - Baudrietet A. le Mauh.A, **Les Normes comptables internationales IAS/IFRS**, édition Foucher, France, 2007, P P 301-303.

[4] مسعود صديقي، محمد حسان بن مالك، علاء بوقفة، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية**، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 83.

[5] **نفس المرجع**، ص 84.

للكيانات، ويهدف هذا المعيار إلى تحديد مفهوم القيمة العادلة وإبراز الإفصاحات المطلوبة من خلال قياسها.[1]

- **المعيار الرابع عشر (14) IFRS، تنظيم الحسابات المؤجلة:** ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية السنوية للفترة التي تبدأ من أو بعد 01 جانفي2016، وهو موجّه للكيانات الّتي تتبنّى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة لتمكنها من الاستمرار مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التغيرات.[2]
- **المعيار الخامس عشر (15) IFRS، الإيرادات عن العقود من العملاء:** لقد سعى كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية إلى البدء في مشروع مشترك لتوضيح مبادئ الاعتراف بالإيرادات ووضع معيار إبلاغ مالي من شأنه إزالة التناقضات وتوفير إطار أكثر قوة لمعالجة قضايا الاعتراف بالإيرادات وتوفير معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية من خلال تحسين الإفصاح وتبسيط إعداد الكشوف المالية في الوقت المناسب التي تزيل عدم اليقين من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع العملاء. ●**المعيار السادس عشر (16) IFRS، عقود الإيجار:** يقتضي هذا المعيار ضرورة الإفصاح عن اتفاقية الإيجار في بيان المركز المالي ومن ثمّ يعترف المستأجر بالحقّ في استخدام أحد الأصول وفقا للإلتزام المرتبط به، ويتمّ قياس الحق في استخدام الموجودات بالقيمة المخصومة للمدفوعات التي يحققها العقد. [3]
- **المعيار السابع عشر (17) IFRS، عقود التأمين:** ينطبق هذا المعيار الجديد على عقود التأمين وإعادة التأمين الصادرة، حيث يهدف هذا المعيار إلى تحقيق الشفافية حول ربحية عقود التأمين وجعلها أكثر قابلية للمقارنة، ويمنح للمستخدمين المزيد من المعرفة حول حصّة شركات التأمين المالية، كما يقدّم هذا المعيار نموذج القياس العام الذي يستند إلى القيمة الحالية المعدّلة بمخاطر التدفقات النقدية المستقبلية التي تنشأ عندما يتم تنفيذ عقد التأمين، هذا ويهدف نموذج القياس الجديد إلى توفير المعلومات ذات الصلة حول التدفقات النقدية المستقبلية.[4]

---

[1]BARBE Odile et DIDELOT Laurent, **Quelle est la vrai place de la juste valeur dans le référentiel IFRS ?** Revue Française de comptabilité, N° 465, 2013, P 17.

[2] لصنوبي حفيظة، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] SACARN Mariam, **IFRS 16 « Leases » - Consequences on the Financial statements and financial indicators**, Revue aaudit financier, N° 12 (144), 2016, P 116.

[4] bureau du surintendant des institution financiéres Canada, **Transition à la norme IFRS 17 et production de rapports d'étape afférents (assureurs fédéraux,** Article publié sur: h ttp://www.osfi-bsif.gc.ca/Fra/Docs/ifrs17, voir le 11/09/2018, pp 01-04

3. التوحيد والتوافق المحاسبي.

لقد أدّت العولمة التي شهدتها كافة المجالات خاصة المحاسبية منها إلى ضرورة البحث عن الكيفيات والطرق التي يمكن من خلالها توحيد الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي وهذا ما يعرف بالتوحيد والتوفيق المحاسبي.

1.3. التوحيد المحاسبي.

يسعى التوحيد المحاسبي لإرضاء جميع الأطراف المستعملة للكشوف المالية من خلال توفير معلومات صحيحة وموثوقة قابلة للمقارنة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للكيان استنادا إلى قواعد وأسس تحظى بالقبول العام على المستوى الدولي، وعليه سنتطرق فيما يلي إلى ماهية التوحيد المحاسبي والتوافق المحاسبي.

1.1.3. مفهوم التوحيد المحاسبي.

يعرّف التوحيد المحاسبي على أنّه جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل، بتوحيدها وتبسيطها، كما عرّف بأنّه نظام موحّد للتنظيم موجّه لمجموع محاسبات الكيانات المنتجة في دولة ما أو مجموعة من الدّول بغضّ النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه سواءا القطاع الأساسي الفلاحة أو القطاع الثاني للصناعات التحويلية وكذا قطاع تجارة الخارجية،[1] وعرّف أيضا بأنّه يشير إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء منسق ومتجانس أو غير متباين فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة، وهو بذلك تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات.[2]

ويشمل التوحيد المحاسبي مجموعة من المستويات تصنّف حسب المبادئ، حسب القواعد، وحسب التنظيم وهي كالتالي:[3]

- **على مستوى المبادئ**: تشمل على:
  - توحيد أسس ومبادئ التقييم؛
  - توحيد أسس ومبادئ قواعد حساب التدفقات النقدية؛

---

[1] مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد01، 2002، ص ص 52-53.

[2] منى جباى يوسف شعراني، **أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، المجلد 04، العدد15، 2016، ص ص11-12.

[3] هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثاني، 2011، ص30.

- توحيد أسس ومبادئ عرض البيانات المالية.

- **على مستوى القواعد**: ويشمل على توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية وهي تتطلب ما يلي:

– حصر واختيار القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا؛

– الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

- **على مستوى التنظيم**: ويشمل توحيد كلّ النظام المحاسبي وما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد إضافة إلى التكاليف التي يقوم عليها.

2.1.3. أسباب التوحيد المحاسبي.

لقد جاء التوحيد المحاسبي كضرورة حتمية نتيجة لعدة أسباب و لعل من أبرزها ما يلي:[1]

– العولمة الاقتصادية وكذا نمو التجارة الخارجية وتحريرها مما نتج عنه الاستثمار الدولي المباشر؛

– تطور الأسواق المالية العالمية؛

– الخصخصة في معظم دول العالم؛

– التغيّرات في أنظمة النقد الدولية؛

– تزايد قوّة الشركات العابرة للقارات سواء عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدّول أو السيطرة على شركات أخرى؛

– تضاعف المعاملات التجارية الدولية سواء بين الحكومات أو الكيانات؛

– تزايد نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أعطت مؤشرات لوجوب إيجاد توازن بين الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار المباشر واحتمالية تضاعفه في المستقبل بين الدول؛

– الحاجة إلى أسس وقواعد تتعدّى الحدود الإقليمية من شأنها أن تضبط التعاملات التجارية والمصرفية والمالية؛

– تزايد نسبة العدوى من الأزمات الاقتصادية والمالية والظواهر الاقتصادية الأخرى وخاصة تضخم الصّرف؛

– إختلاف العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية؛

– زيادة مساحة الحريّة والانفتاح إثر ظهور هيئات ومنظمات محاسبية مالية دولية تدعو إلى إيجاد الحلول للمشاكل المحاسبية الدولية؛

– التطور الكبير في أنظمة المعلوماتية والاتصال؛

– التنقل الدولي غير المقيّد لعوامل الإنتاج، خاصة حركة رؤوس الأموال بين مختلف القارات الناتجة عن التحفيزات التي تمنحها الدول من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

---

[1] مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود أسباب التباين وتقيم التناسق**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد2، 2011، ص81.

2.3. التوافق المحاسبي.

لقد أكّدت معظم الدراسات والبحوث في مجال المحاسبة الدولية على وجود اختلافات أساسية بين النظم المحاسبية لمختلف دول العالم، معظم هذه الاختلافات نتجت عن الشعور بالحاجة إلى أنظمة محاسبية وطنية تلبيّ احتياجات كل دولة من المعلومات، كما يعود هذا الاختلاف للعوامل البيئية لكل دولة إلى جانب الانتشار الواسع للكيانات، كل هذه العوامل وأخرى عجّلت بظهور فكرة التوافق الدولي للمحاسبة، وهو ما سنتطرق فيما يلي.

1.2.3. مفهوم التوافق المحاسبي.

التوافق الحاسبي هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهو عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتّب يعطي نتائج متناسقة، من خلال اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الإتفاق ونقاط الاختلاف وجمع تلك الأنظمة مع بعضها، وبالتالي فإنّ التوافق المحاسبي يعمل على التّقليل من الاختلافات بين المعايير والممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة، حيث يسعى إلى التقريب بين وجهات النظر المختلفة وتوصيل المعلومات في شكل مناسب يمكن فهمه وتفسيره دولياً، وهو بذلك يمثّل درجة الانسجام في التطبيقات المحاسبية من خلال وضع حدود لدرجة التباين تلك التطبيقات،[1] لذا يعتبر التوافق وسيلة فعّالة لتقليص الفجوة بين أساليب وممارسات المحاسبة المطبقة في مهنة المحاسبة وتسهيل الإجراءات المتّبعة في إدراج الكيانات الأجنبية في أسواق المال الدولية، إذا بذلك سيقلّص إلى حد كبير فروقات القياس المحاسبي التي تظهر في الكشوف المالية لهذه الكيانات نظراً للمزايا التي يتميز بها كتوفير الجهد والتكلفة والقدرة على تصميم نظم متكاملة للمعلومات إضافة إلى تسهيل مصلحة الضرائب.[2]

ولا يتحقق التوافق المحاسبي إلا من خلال توافر مجموعة من الشروط ينبغي القيام بها من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية، ولعلّ أوّلها اعادة النظر في الجانب الأكاديمي والعلمي، حيث يجب على الجامعات أو المدارس وغيرها القيام بعدّة تعديلات لإعداد طلبة وخرّجين متمكّنين من مواكبة التطبيقات العملية للمعايير

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ، السعودية، 2011،ص230.

[2] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص72.

المحاسبية الدولية وما يرافق تطبيقها من متطلبات ضرورية، بحيث يكون الخريج معداً إعداداً جيداً وكفؤا، لذا فإنّ متطلبات التوافق المحاسبي يمكن أن تتشكل مما يلي:[1]

– إعادة النظر في مفردات المساق الواحد للمادة الدّراسية بحيث تكون الطروح النظرية والتطبيقية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية وعدم الإبقاء على ما هو عليه الحال؛

– إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية ويمكن الاستعانة بهذا المجال بمناهج جامعات عالمية مشهود لها في هذا المجال؛

– لتحقيق الفقرتين الشرطين الأوّلين ينبغي تهيئة الأساتذة وتعريفهم واطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة؛

– إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعاير المحاسبية الدولية.

2.2.3.أهمية التوافق المحاسبي وعوائقه.

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، إن هذه الدوافع لابدّ وأنها تنبع من الفوائد والمنافع التي يتوقّع أن تعود على تلك الأطراف من وراء عملية التوافق، ومن أهم فوائد التوافق الدولي للمحاسبة مايلي:[2]

– إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية بالشكل الذي يسهّل عملية تقييم الأداء للكيانات ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية، كما أنّه يساعد على إزالة عقبة كبيرة أمام حريّة تدفق الاستثمارات الدولية، ولذلك فإنّ تخفيض درجة الاختلاف في الممارسة المحاسبية هو الحل. فالكشوف المالية القابلة للمقارنة سوف تشجّع على تدفق أكبر لرأس المال إلى الأعمال الأكثر كفاءة وعند أقل تكلفة ممكنة ؛

– ارتفاع درجة الثقة لدى رجال المصارف والمقرضين في الكشوف المالية، كما سيتمكن المحللين الماليين من الحصول على تقارير مالية مفهومة يمكن أن يعتمدوا عليها كمدخلات لعملية التحليل المالي؛

– يوفّر التوافق المحاسبي الدولي للكيانات خاصة الدولية منها الوقت والتكلفة للحصول على المعلومات، كون الكشوف المالية المعدّة من طرف مختلف الكيانات قد قامت على أساس مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية الموحّدة على عكس ما كانت تقوم عليه سابقا من طرق مختلفة من دولة لأخرى؛

– العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبة مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، وبالتالي فإنّ تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفّر لها الوقت والمال؛

[1] ياسمين ممدوح سليمان، **المحاسبة البيئية**، شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 125.

[2] توفيق جوادي، محمد دينوري، **التوحيد المحاسبي أم التوافق**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 4، 2011، ص ص164-166.

– إن طبيعة عمل المؤسسات التي تختص في مجال المحاسبة الدولية، وتقوم بمراجعة حسابات الكيانات متعددة الجنسية وأحيانا الكيانات المحلية في الدول التي توجد بها، تواجه مشكلة اختلاف المعايير والممارسات المحاسبية بين دول و أخرى وهذا ما يلزمها بعمل برامج خاصة لكل دولة على حدى، لذلك تجد نفسها مضطرة إلى تأهيل المحاسبين وتدريبهم على الأنظمة المحاسبية بالعالم وهو ما يكلّفها جهدا وأموالا مضاعفة لطبيعة وخصوصية كل نظام محاسبي، ومن ثمّ فإن التوافق الدولي المحاسبي سيسهّل للشركات المحاسبية القيام بأعمالها بأقل تكلفة وهو ما ينعكس كذلك على الكيانات محل المراجعة حيث يتوقع أن تكاليف مراجعتها ستنخفض كذلك؛

– إن زيادة ونمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، وكذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات يجعل التوافق المحاسبي أمرا مرغوبا فيه، فإذا كانت المعلومات القابلة للمقارنة تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع الموارد الاقتصادية على المستوى المحلي فإن الأمر سيكون كذلك بالنسبة للقارات الإقتصادية وتوزيع الموارد على أساس دولي. حيث سيسهّل العمليات الدولية والتسعير وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة؛

– إنّ التوافق المحاسبي الدولي يمكن أن يسهّل على الكيانات عملية الحصول على التمويل اللازم في حاله عدم كفاية الموارد المحلية ومن ثمّ إعطاء الكيانات فرصة أخرى للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة بها سواء كان ذلك في صورة وسام رؤوس أموال أو قروض، إنّ أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج يعتمدون على التقارير المالية لتحقيق أفضل فرص الاستثمار والإقراض لذلك يفضلون تطبيق المعايير الدولية كون المعلومات المنشورة بالكشوف المالية ستكون أكثر ملائمة وقابلة للمقارنة، وهذا ما يشجّع المستثمرين على الاعتماد على المعلومات في تقييم فرص الاستثمار والاقتراض من ثم اتخاذ القرارات المناسبة؛

– من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي الدولي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفّز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية؛

– توفير إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الإقتصادية من البيانات.

وهناك مجموعة من العوائق والقيود التي تواجه التوافق المحاسبي الدولي وتعيقه يمكن حصرها فيما يلي:

– اختلاف نظم المحاسبة المختلفة حيث تعتبر من بين عوائق تحقيق توافق محاسبي دولي وهذا مرتبط بنوع البيئة الموجودة في الدولة وحسب الأهداف؛

– الاختلاف في المنظمات التي تتولى عملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي سواء كانت عامة أو خاصة، حيث تختلف فيما بينها من حيث الأهداف والإجراءات المتبعة كل حسب مصالحها؛

هناك مجموعة من المعيقات والمشاكل التي تواجه المحاسبين الذين يعملون في البيئة الدولية يمكن حصرها فيمايلي:[1]

- القومية؛
- مجموعة المستخدمين المعنيين؛
- النظم القانونية ؛
- اختلاف نقاط البدء؛
- الخلافات بين التنظيمات؛
- البيئات المحاسبية المهنية؛
- القصور في تعريف أهداف الكشوف المالية؛
- القوانين المحلية المتعارضة؛
- القصور في الالتزام بالتنفيذ؛
- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول.

3.3. عملية التوحيد المحاسبي والتوحيد المعرفي المحاسبي.

ينبغي لأي بيئة دولية تريد التوافق مع البيئة الدولية الكلّية والإندماج فيها أن تتوافر على مجموعة من المقوّمات ومن أهمها ما يلي:[2]

– ضرورة وجود بيئة معولمة أو في طريقها إلى ذلك، وهذا يعني أي تتوافق البيئة مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية وشروطها واتفاقياتها، منظمة البورصات العالمية، مجلس معايير المحاسبة الدولية وغيرها؛

– تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها؛

– أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دورا قائدا أو موجّها أو مسيطرا أو مالكا؛

[1] منى جباى يوسف شعراني، **مرجع سابق**، ص ص 11-12.

[2] ياسمين ممدوح سليمان، **مرجع سابق**، ص 124.

– التكيف الفنيّ والنفسي لمواطني البلد، والمقصود بالتكييف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفأة وإمكانيات جيدة، أما التكييف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها.

1.3.3. إدارة عملية التوحيد المعرفي المحاسبي وتنظيمها.

إنّ أهم التحديات التي تواجه عملية توحيد المعرفة المحاسبية هي كيفية إدارة هذه العملية وتنظيميها إدارة علمية تمكّن من استخدام معارف علمية أخرى مختلفة في عملية التوحيد والاستفادة من عنصر الزمن لتسريع هذه العملية، ولمواجهة هذا التحدي فإنّه يجب أولا اعتماد أساس علمي منطقي بعيدا عن الذاتية والآراء الشخصية وعن تأثير فئات محّددة دون غيرها في توجيه الممارسة العلمية، وهذا لأنّ نتائج عملية التوحيد ستتّسم بالذاتية وتأتي كتعميم لتلك الخبرات ومن ثم ستكون أبعد ما يكون عن الثبات والمنطقية، إن الملاحظات والخبرات الشخصية وكذلك المهارات العلمية وقدرات المهتمين بعملية التوحيد المحاسبي ستسهم علمياً في تطوير المعرفة المحاسبية دون شك فهي أحد مصادر المعرفة، غير أنّ استخدامها في عملية توحيد المعرفة أمر مختلف لأنّ التوحيد يعني البحث عن المفاهيم ومنظومات الأفكار التي تتسم بالموضوعية العلمية والثبات النسبي وعدم التبدّل، لذلك فهي لا تصلح كأساس علمي لهذا الغرض.[1]

هذا ويعدّ التوحيد المرحلة النهائية للتوافق المحاسبي لأنه يعمل على مقاربة مختلف الأنظمة الوطنية لما هي عليه المحاسبة الدولية جزئيا، قد يكون التوحيد كاملا إلا أن عملية التوحيد الكليّ قد تواجه مجموعة من المواقف كالخصوصية الوطنية للدولة، وقد يكون التوحيد جزئي بحيث يشمل جزء لا بأس به من المبادئ والطرق المحاسبية بالإضافة إلى مختلف القواعد والإجراءات وبالتالي فالتوحيد هو عبارة عن محاولة تقريب مختلف الأنظمة الوطنية مع الممارسات المحاسبية الدولية لتحسين جودة الممارسة المحاسبية وإمكانية الاعتماد على مخرجاتها في أي مكان وزمان، إذن قد يكون هذا التوحيد جزئي كما قد يكون كليّ،[2] كما هناك علاقة متداخلة ومتبادلة التأثير بين مفاهيم التوافق أو التناسق المحاسبي والتوحيد المحاسبي، فالمعيار عبارة عن وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما والذي يهدف إلى تقليل درجة الاختلاف

[1] تيسير المصري، **توحيد المعرفة المحاسبية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، 23 العدد1، 2007، ص36.

[2] تونسي نجاة، **مردودية مدقق الحسابات في ظل تبني المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS**، أطروحة دكتوراه، 2016/2015،جامعة مستغانم، ص132.

والتباين في الممارسات المحاسبة وهو نموذج معترف به من السلطة للقياس، فالتوافق أكثر انفتاح لأخذه بالحسبان الفروق الفردية والقومية.[1]

2.3.3. عرض تجارب دولية في عملية التوحيد المحاسبي.

لقد سعت العديد من الدول إلى تبنيّ معايير المحاسبة الدولية لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي، كما أصبح تطبيق هذه المعايير أمرا إلزاميا في العديد منها، ومن أبرز الدول التي حققت ريادة في هذا المجال العراق وتونس ومجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان التي نعرض أهم تجاربها فيمايلي:[2]

- **واقع معايير المحاسبة الدولية في مجلس التعاون الخليجي العربي:** اعتبرت تجربة مجلس تعاون الخليجي العربي من التجارب الرائدة فيما يخص تطوير المحاسبة وفقا للتغيّرات التي تحدث في محيطها حيث حاول مجموع أعضاء المجلس إصدار مراسيم وقوانين تجسد التبني الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية وسنتطرق فيما يلي إلى أهم إجراءات دول الخليج في هذا المجال:

– **تجربة المملكة العربية السعودية:** لقد حاولت المملكة العربية السعودية تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال إصدار عدة قوانين ولعل أبرز هذه القوانين قرار وزير التجارة رقم 6522 والذي أصدر بتاريخ 1410/02/28هـ والذي يقضي باعتماد الدراسة المتعلقة بأهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعايير العرض والإفصاح، واعتبر هذا القرار مرجعا يستدلّ به جميع المحاسبين القانونيين المعتمدين بالمملكة السعودية، كما تم بعد ذلك في 1413/05/13هـ صدور المرسوم الملكي رقم م/121 والذي ألغى نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/43 وتم إصدار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم 4/213 بتاريخ 1414/05/15 والذي حدّد معايير المحاسبة واجبة التطبيق في المملكة، وقد قام المجلس بإعادة النظر في المقصود بعبارة معايير المحاسبة المتعارف عليها والذي أصبح يقصد بها تلك الأهداف والمفاهيم المحاسبية المالية ومعايير العرض والإفصاح إلى جانب معايير المحاسبة والآراء المهنية الأخرى التي تصدرها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وفق ما لها من اختصاص.

– **مملكة البحرين:** كانت بداية التوجّه نحو تبنيّ معايير المحاسبة الدولية سنة 1996 من خلال نص المرسوم بقانون رقم 26 بشأن مدقّقي الحسابات في مادته رقم 14 والذي أكّد بأنّه يجب على موثقي الحسابات التقيد

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص53.

[2] حسينة ترشيش، أمينة سوياد، **واقع معايير المحاسبة الدولية بين التوفيق والتطبيق في دول عربية مخطارة**، مجمع الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، المنعقد يومي 24و25 نوفمبر2014، جامعة ورقلة، ص ص 254-266.

بمعايير وأسس المراجعة الدولية وفقا لتعليمات الاتحاد الدولي للمحاسبين وأن يلتزموا بقواعد الشرف والأمانة المتعارف عليها في توثيق الحسابات، كما تم أيضا صدور قرار وزير التجارة رقم 02 سنة 1997 والذي قضى بتشكيل لجنة شؤون مدقّقي الحسابات في وزارة التجارة وقد جاء في مادته التاريخية أنّه يتم إجراء الرأي والمشورة في قواعد شرف المهنة الواجب الالتزام بها كحماية لمهمة مدققي الحسابات بالقواعد والأسس المحاسبية ومعايير التدقيق الواجب إتباعها.

– **دولة الإمارات العربية المتحدة:** لقد قامت الإمارات العربية المتّحدة بإصدار القانون الاتحاد رقم 22 لسنة 1995 والمتعلق بتنظيم مهنة مدقّقي الحسابات تبعه القرار الوزاري رقم 49 لسنة 1996 من خلال اللائحة التنفيذية لهذا القانون، كما تمّ إصدار القار الوزاري رقم 50 بتشكيل لجنة قيد مدققي الحسابات وقرار مجلس الوزراء رقم12 لسنة 1996 المتعلق برسوم قيم الترخيص، تبعه بعد ذلك صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم1 لسنة 1998 والذي تمّم من خلاله ضرورة تشكيل اللجنة العليا لمهنة مدققي الحسابات وأشار فيه إلى اختصاص اللجنة في تقديم المقترحات ذات الصلة بمراجعة وتطوير اعتماد المعايير المحاسبية وتحقيق مزيد من الضبط المتعلق بالرقابة المالية.

– **دولة الكويت:** تمّ صدور قرار وزير التجارة والصناعة رقم 18 سنة 1990 والذي نصّ على ضرورة التزام الشركات والمؤسسات بجميع أنواعها القانونية بإعداد كشوفها المالية طبقا لمبادئ المحاسبة الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية لمبادئ المحاسبة، وتمّ تأكيد ذلك من خلال القرار الوزاري رقم 110 لسنة 1991 والذي نصّ على ضرورة الالتزام بالقرار الوزاري رقم 18 سنة 1990 بشأن التزام الكيانات باتباع مبادئ المحاسبة الدولية في إعداد بياناتها المالية.

– **سلطنة عمان:** تمّ إصدار المرسوم رقم 86/77 في 13صفر 1407 الموافق ل 18 أكتوبر 1986 والمتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة حيث نصّ القانون على التزام المحاسبين بتطبيق ومراجعة المحاسبة الدولية المعتمدة من لجنة معايير المحاسبة الدولية عند إعداد الميزانية والحسابات الحسابية.

- **واقع معايير المحاسبة الدولية في تونس:** تسعى تونس إلى تحقيق التوحيد المحاسبي من خلال الهيئات المكلّفة بذلك والمتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة ومجلس الخبراء المحاسبين، حيث قام المجلس الوطني للمحاسبة بتشخيص الموجود من خلال القيام بتحقيق حول الممارسات المحاسبية التونسية وقد كشف هذا الأمر على أنّ المخطط المحاسبي العام والمتأثر بالنموذج الفرنسي القاري أصبح لا يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الجديد الأمر الذي دفع بإجراء دراسة موضعية من خلال الرجوع إلى المحاسبة الدولية والإستناد إلى النموذجين الأمريكي

والكندي والاعتماد على النموذج الفرنسي والمغربي، وتمّ توجيه الإصلاح من خلال تبني النظام المحاسبي "IASC" كقاعدة لإعداد المعايير التونسية وظهور النظام المحاسبي للكيانات ، حيث صمّم ليسمح بتبني المعايير الدولية للتقارير المالية في أجل تم تحديده بسنة 2014، ومن أجل تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي تم تعيين لجنة القيادة من طرف مجلس المحاسبة تقوم بتوجيه وضبط عملية اعتماد المعايير، وحتىّ يتحقق ذلك تمّ بناء إستراتيجية انطلقت من إحصاء وتحليل ما جاء به النظام المحاسبي للكيانات والمعايير الدولية للإبلاغ المالي في مجموعات ليتمّ بعد ذلك تصحيح وعرض النموذج، حيث قامت لجنة القيادة بوضع فرضيتين تقوم الأولى على الاعتماد الكلي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وبالتالي التخلي عن النظام المحاسبي للكيانات أما الفرضية الثانية قامت على مراجعة النظام المحاسبي للكيانات ومطابقته مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي ليتمّ بعد ذلك تحديد أجندة الانتقال ومطابقة النظام المحاسبي للكيانات مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي من أجل تقليل المفارقات، وفي مرحلة أخيرة يتم متابعة التنفيذ وهذا من خلال الحرص على احترام الوقت وتفادي التأخّر في أي مرحلة وإعداد معايير جديدة تتلاءم مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

- **واقع معايير المحاسبة الدولية في العراق:** في 1985 جاء في قرار نقابة المحاسبين العراقية بأنّه يجب على الكيانات اعتماد المعايير المحاسبية الدولية والتزام أعضاء المهنة بالاسترشاد بها، ومن بين القوانين الدّالة على ذلك نذكر قانون المعارف رقم 94 لسنة 2004 والذي نص على تطبيق القواعد المحاسبية والأنظمة بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية بما فيها استخدام الحسابات التراكمية الكاملة على أساس يومي تقيدا بأي متطلبات خاصة تقضي عليها أنظمة البنك المركزي العراقي، وكذا إعداد كشوفه المالية التي تضم الميزانية العمومية وحساب الأرباح كما جاء قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل سنة 2004 والذي استعرض مواد القوانين ذات الصلة المطبّقة بالعراق والتي تخص معايير المحاسبة الدولية والّتي تمثّل المناخ القانوني لتطبيق نظام محاسبي موحد.
- **واقع معايير المحاسبة الدولية في الأردن:** كانت انطلاقة تبني معايير المحاسبة الدولية فيها سنة 1990 بتطبيقها على مستوى الكيانات الأردنية وبقيت غير إلزامية إلى غاية 1997 حين جاءت عدّة قوانين تلزم الكيانات بتطبيق هذه المعايير، ولعلّ من أبرز القوانين في هذا المجال قانون الشركات 22 سنة 1997 والذي تمّ تعديله لغاية القانون رقم 17 سنة 2003 وقد أكّد هذا القانون على أنّه على مدير للكيانات ذات المسؤولية المحدودة أو هيئة مديرياتها إعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما فيها الأرباح والخسائر وتقديم الإيضاحات بشأن التدفقات النقدية وكذا تقديم تقرير سنوي عن أعمال الكيان، كما أكّد القانون أنّه في حالة ما إذا ازدادت المسؤولية المحدودة عن نصف رأس مالها فإنّه يجب دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير

عادي لتصدر قراراتها بتصفية الشركة أو الاستمرار، كما أنّه يترتب على كيانات المساهمة بموجب هذا القرار تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة الدولية، وكان هناك قانون آخر سنة 2002 وهو القانون رقم 76 المتعلق بالأوراق المالية حيث ألزم مجلس إدارة الكيانات المساهمة العامة المدرجة في البورصة تزويدها بنسخة عن التقرير السنوي والنصف سنوي والربع سنوي، إلى جانب ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية عند إعداد كشوفها المالية، وجاء بعد ذلك القانون رقم 28 لسنة 2009 والمتعلق بقانون ضريبة الدخل حيث يلزم المكلّف بتنظيم السجلات والمستندات اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة عليه شريطة أن تكون تراعي المعايير المحاسبية الدولية وتكون مدقّقة ومصادق عليها من محاسب قانوني ويلزم بالاحتفاظ بها لمدة أربع سنوات.

- **واقع معايير المحاسبة الدولية في سوريا:** سعت سوريا إلى تحقيق التوحيد المحاسبي من خلال جملة من القوانين ولعل من أبرزها قانون إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم 22 لعام 2005، والذي نصّ على أنّ مهام مجلس مفوضي الهيئة يتمثل في اعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومصادر تقويم الأداء التي يجب التقيد بها من قبل الجهات الخاصة للرقابة البيئية، إلى جانب هذا القانون نذكر قانون سوق الأوراق المالية في المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006 والذي ألزم جميع الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة لإعداد كشوفها المالية وفقا للمعايير، كما كان هنالك مرسوم الاستشارة رقم 8 لعام 2007 والذي أوجب على كل مستثمر مسك حسابات نظامية لمشروعه وفق معايير المحاسبة الدولية وتزويد الهيئة بنسخة من الميزانيات الخاصة بالمشروع مصادق عليها من قبل مكاتب وشركات تدقيق خاصة.

ولقد أصدرت جمعية المحاسبين القانونية في سوريا القرار رقم 15 لعام 2007 والذي أكّد على ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق بما لا يتعارض مع القوانين والتنظيمات، وكذا تسهيل نشر هذه المعايير ومتابعة إجراء الدورات التدريبية وورش العمل والقيام بالدراسات العلمية والمهنية لمدى ملائمة المعايير المحاسبية وإقامة قنوات الاتّصال مع كافة الجهات ذات العلاقة مع المعايير.

خلاصة الفصل:

لقد لعبت المنظمات الإقليمية والدولية دورا هاما في تطوير النظرية المحاسبية من خلال وضع معايير محاسبية دولية مكّنت المحاسبين من حلّ مشاكل تعدّد مصالح المجتمعات وتعارضها، حيث كان اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المنظمات المحاسبية الدولية خيار استراتيجي لا يمكن الرجوع عنه كونها دليل للمهنيين في كل أنحاء العالم، كما أنّها تحوز على قبول معظم المنظمات المهنية في الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء وذلك أنّها تعزّز وتحسّن نوعية مخرجات المحاسبة حيث تكون محلّلة بطريقة سليمة وموحّدة والّتي تقود إلى اتّخاذ القرار الأنسب، وبالرغم من الصعوبات والعقبات التي حالت دون تطبيق المعايير مباشرة إلاّ أنّه كان هنالك سعي إلى تحقيق التناغم والتوافق من جهة وتبني المعايير ذاتها وتطبيقها من جهة أخرى، وفعلا أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية المعدّلة والمحدّثة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر لهذه المعايير، حيث أصبحت منذ 2005 معايير إلزامية في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاّتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا أيضا، أمّا على المستوى العربي فقد كانت للعديد من البلدان العربية على غرار مجلس التعاون الخليجي وتونس والعراق وغيرها تجارب مميّزة في تبنّي معايير المحاسبة الدولية لتحقيق التوحيد المحاسبي، والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت إلى ركب نهج التنمية الجديد محاولة تحقيق التوحيد المحاسبي من خلال تبنّي جملة من الإصلاحات على مستوى المنظومة المحاسبية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق متطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

إنّ انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق الحر دفعها إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية التي تتوافق والإتّجاه الإقتصادي الجديد الذي يتطلب تحيين أنظمة تسيير الكيانات وعلى رأسها النظام المحاسبي، لذلك قامت الجزائر بتبنّي المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي من أجل إيجاد توافق محاسبي دولي يقلّل من الفروقات في طرق التقييم المحاسبية وتوحيدها.

وقد تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة للحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يشكّل الإطار التصوّري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية المناسبة في حالة وجود عمليات غير معالجة.

وقد عمدت الجزائر إلى تبنّي النظام المحاسبي المالي لجعل المنظومة المحاسبية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، خاصة وأنّ المعلومات المالية أصبحت من المدخلات الإستراتيجية للكيانات في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث أضحت هذه المعلومات تلعب دورا هاما في عملية اتّخاذ القرار، وحتّى يكون القرار المتّخذ على أساسها أنجع وأنسب للمستخدمين وجب أن تكون هذه المعلومات اقتصادية وذات جودة عالية وهذا لا يتحقق إلاّ بوجود نظام محاسبي فعّال مبني على المعايير المحاسبية الدولية.

ومن أجل تحقيق الجدوى الاقتصادية للمعلومات المالية كان لزاما على الكيانات تكييف أنظمتها المعلوماتية بما يتوافق مع متطلبات التّوحيد، كما تجدر الإشارة إلى أنّه لابدّ من تطبيق المفهوم الحديث للحوكمة حتّى تكون المعلومات المقدمة في الكشوف المالية صحيحة، صادقة وغير منحازة تخدم جميع أطراف المستخدمين، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال دراسة ما يلي:

1. النظام المحاسبي المالي كإصلاح محاسبي للاستجابة للتوحيد
2. التقييم المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم وحسابات النتيجة وانعكاساته.
3. أسس إعداد وعرض الكشوف المالية للإفصاح بجودة عن المعلومات.

1. النظام المحاسبي المالي كإصلاح محاسبي للاستجابة للتوحيد.

لقد واجهت الكيانات متعددة الجنسيات والأعمال الدولية العديد من المشاكل ما ألزم ضرورة الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومحاولة البحث عن الحلول، ونتيجة لذلك جاءت المعايير المحاسبية الدولية لتوحّد الممارسات المحاسبية على السّاحة الدولية، حيث حاولت العديد من البلدان تبنيّ هذه المعايير من أجل دمج إقتصادياتها مع الإقتصاد العالمي، ومن بينها الجزائر التي قامت بمجموعة من الإصلاحات على مستوى منظومتها المحاسبية و لعلّ أبرزها تبني النظام المحاسبي المالي.

1.1. الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

إنّ انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطّط إلى الاقتصاد الحر جعلها تبذل جهوداكبيرة لاستكمال شروط هذا التحوّل، وبما أنّ أي إصلاح اقتصادي يصاحبه إصلاح محاسبي سعت الجزائر إلى توحيد نظامها المحاسبي لما يتوافق مع البيئة المحاسبية الدولية وذلك لتسهيل الممارسة المحاسبية للكيانات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر والتي أوضحت جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني خاصة أنّه لم يتم القيام بأي تعديل عليه منذ تبنيه وفق الأمر 75/35 سنة 1975، حيث كانت هنالك جملة من العقبات والنقائص التي تحد من جلب المستثمر الأجنبي وتعيق عمله بالجزائر مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الإيجاري والعمليات على العملة الأجنبية، كما أنّ عرض الكشوف المالية كان لا يتوافق مع المقاييس العالمية ما كان يحُول دون حصول مختلف المستعملين خاصة منهم الأجانب على معلومات مالية صادقة، الأمر الذي شكّل عائقا أمام الكيانات الجزائرية في الاندماج مع الاقتصاد العالمي سواءً من خلال الاستثمار خارج الجزائر أو تسهيل الاستثمار للمؤسسات الأجنبية داخل الجزائر، لذلك ابتداءً من أفريل 2001 بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني من طرف مجموعة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتم إصدار القانون رقم 07-11 والمؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الذي يَعتبر المحاسبة المالية على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية والذي يجب أن يعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للكيان ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ونجاعته، وقد جاءت إصلاحات تحديث النظام المحاسبي في محاولة لتبني المعايير المتعلقة بالإفصاح في التقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي من سنة 2008 لإعداد الشروع بالعمل بالنظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2010.

ويتم فيما يلي عرض أهم القوانين والأوامر التي مرّ بها هذا الإصلاح:

- القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي حيث سطّر محاور النظام المحاسبي المالي، وقد تضمّن سبعة فصول نوجزها في:[1]

– **الفصل الأول**: التعاريف ومجال التطبيق، حيث تمّ فيه تعريف المحاسبة المالية ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي والاستثناءات من مجال التطبيق وذلك من المادة 02 إلى المادة 05.

– **الفصل الثاني**: مضمون النظام المحاسبي المالي، وقد تضمّن الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات.

– **الفصل الثالث**: تنظيم المحاسبة، وتضمن العمليات الإجبارية والوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبية وكذا شروط وكيفية مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي وذلك من المادة 10 إلى المادة 24.

– **الفصل الرابع**: الكشوف المالية، وقد تضمّن هذا الفصل محتوى الكشوف المالية وهدفها وكيفية إعدادها وعرضها وهذا من المادة 25 إلى المادة 30.

– **الفصل الخامس**: الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة، وقد تضمّن شروط وكيفيات وطرق إجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركّبة وهذا من المادة 31 إلى المادة 36.

– **الفصل السادس**: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية، وقد بيّن هذا الفصل الغرض من تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وكيفية تغييرها وهذا من المادة 37 إلى المادة 40.

– **الفصل السابع**: أحكام ختامية، وقد حدّد هذا الفصل تاريخ دخول النظام المحاسبي المالي حيّز التنفيذ وإلغاء المخطط الوطني للمحاسبة وأحكام نشر القانون 07-11 في الجريدة الرسمية، وهذا من المادة 41 إلى المادة 43.

هذا وقد تضمّن القانون 07-11 تسعة إحالات إلى المرسوم التنفيذي 08- 156 وإحالة واحدة إلى المرسوم التنفيذي رقم 09- 110 والمؤرّخين بـ 2008/05/26 و2009/04/07 على التوالي، وقد تم تحديد شروط وكيفيات تطبيق المواد التي وردت في هذه الإحالات من خلال المراسيم التنفيذية التالية:

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 74، السنة الرابعة والأربعون، المؤرّخة في 25 نوفمبر سنة 2007م، القانون07-11، من المادة 01 إلى المادة 43، ص ص 03-07.

الجدول III.1: الإحالات الواردة في القانون 07-11.

رقم الإحالة	القانون 07-11	محتوى الإحالة	المرسوم التنفيذي المحال إليه	المواد
01	5	المحاسبة المالية المبسطة	156/08	43
02	7	الإطار التصوري	156/08	من 02 إلى 28
03	8	المعايير المحاسبية	156/08	29 و30
04	9	مدونة الحسابات ومضمونها وقواعد سيرها	156/08	31
05	22	الضبط اليومي لإيرادات ونفقات الكيانات الصغيرة	156/08	43
06	24	مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي	110/09	من 01 إلى 26
07	25	محتوى وطرق إعداد وعرض الكشوف المالية	156/08	من 32 إلى 37
08	30	الحالات تختلف فيها السنة عن 12 شهرا	156/08	38
09	36	شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة	156/08	39 و40
10	40	كيفيات أخذ تغيير التقدير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية	156/08	42

المصدر: مرحوم محمد الحبيب، **استراتيجية تبنّي النظام المحاسبي المالي لأول مرّة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، دراسة حالة شركة "قريف الجزائر"**، رسالة ماجستير، 2012/2011، جامعة شلف، ص 24.

هذا وقد تأثّر القانون المحاسبي الجزائري بنصوص تشريعية تأخذ في الحسبان عند إعداد الكشوف المالية والمتمثلة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لاسيما المادة 152 منه، وكذلك مجموعة القوانين المتمثلة في الجدول التالي:

الجدول III.2: النصوص التشريعية لإعداد الكشوف المالية.

الأمر	التاريخ	المضمون
59-75	1975-09-26	القانون التجاري المعدّل والمتمّم
11-03	2003-08-26	متعلق بالنقد والقرض (المادة 62)
02-08	2008-07-24	قانون المالية التكميلي لسنة 2008
01-09	2009-07-22	قانون المالية التكميلي لسنة 2009
09-09	2009-07-22	قانون المالية التكميلي لسنة 2010
01-10	2010-08-26	قانون المالية التكميلي لسنة 2010
13-10	2010-12-29	قانون المالية التكميلي لسنة 2011

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى الجرائد الرّسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42 (2007/27/07)، العدد 78 (2009/12/30)، العدد 49 (2010/29/08)، العدد 80 (2010/12/30).

وقد توالت في مرحلة الإصلاحات عملية إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بمهنة المحاسبة وهي:[1]

- مرسوم تنفيذي رقم 11-25 مؤرخ في 21-01-2001 يحدّد تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبيين وصلاحياته وقواعد سيره وتضمّن المرسوم 23 مادة.

- مرسوم تنفيذي رقم 11-26 مؤرخ في 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، تضمّن أيضا 23 مادة.

- مرسوم تنفيذي رقم 11-27 مؤرخ في 27-01-2011 يحدّد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحيته وقواعد سيره متضمّنا 23 مادة.

[1] مداني بلغيث، فريد عونيات، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر**، دراسة تحليلية تقيمية، ص ص 06-07، مقال منشور على الموقع: https://manifest.univ-ouargla.dz تمّ الاطلاع عليه يوم 11-05-2018

– مرسوم تنفيذي رقم 11-28 مؤرخ في 27-01-2011 يهدف إلى تحديد تشكيلة اللّجنة الخاصة المكلّفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصّف الوطني للخبراء المحاسبيين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبيين المعتمدين وصلاحياتها، وقد تضمّن المرسوم 23 مادة.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-29 مؤرخ في 27-01-2011 وقد حدّد هذا المرسوم رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبيين المعتمدين وصلاحياتهم، وقد تضمّن المرسوم 05 مواد.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-31 مؤرخ في 27-01-2011 وقد حدّد الشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وتمّ توضيح الجوانب المتعلقة بالموضوع في 07 مواد.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-32 مؤرّخ في 27-01-2011 وهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تعيين محافظي الحسابات على أساس دفتر الشروط، وقد تضمّن المرسوم 16 مادة.

إذن، قد سعت الجزائر إلى القيام بإصلاحات جذرية من أجل مواكبة مستجدات البيئة المحاسبية الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، وقد جاءت هذه المعايير متضمّنة في أربعة كتل نحصرها وفقا لما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 08-156 في:[1]

- المعايير المتعلقة بالأصول: والتي شملت التثبيتات العينية، التثبيتات المالية والمخزونات؛
- المعايير المتعلقة بالخصوم والأموال الخاصة: والتي شملت رؤوس الأموال الخاصة، الإعانات، مؤونات المخاطر وكذا القروض والخصوم المالية الأخرى؛
- المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة: وشملت المنتوجات والأعباء؛
- المعايير ذات الصفة الخاصة: وقد شملت تقييم الأعباء والمنتوجات المالية، الأدوات المالية وكذا عقود التأمين والعمليات المنجزة بالعملة الأجنبية والعقود طويلة المدى والضرائب المؤجّلة وعقود الإيجار وأخيرا امتيازات المستخدمين.

كما جاءت هذه الإصلاحات بضرورة مسك المحاسبة بواسطة نظام الإعلام الآلي وذلك وفقا لما جاء به المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 والذي يبيّن في مواده الستة والعشرون تعريف نظام

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 28، السنة الخامسة والأربعون، المؤرّخة في 28 ماي سنة 2008م، المرسوم التنفيذي 08-156، المادة 30، ص 14.

الإعلام الآلي والإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند مسك الكيانات للمحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وكذا ضرورة احترام المحاسبة الممسوكة عن طريق هذا النظام للإجراءات الجبائية المعمول بها.

هذه هي أهم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المحاسبية للجزائر لتبنّي النظام المحاسبي المالي والتي كانت بهدف تبنّي المعايير المحاسبية الدولية لما يتماشى مع محيط الكيانات الجزائرية.

1.1.1.أسباب الإصلاحات المحاسبية في الجزائر وأهدافها:

إنفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي وتبنّي اقتصاد السوق جعل المخطط الوطني المحاسبي لا يتماشى مع التغيّرات الاقتصادية التي حدثت، خاصة وأنّ المحاسبة كانت تعاني من جمود في الجزائر وذلك لغياب الإطار المفاهيمي الذي يحدّد الخصائص النوعية التي يجب توافرها في الكشوف المالية والمبادئ المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد هذه الكشوف.

ومن النقائص التي عابت المخطط المحاسبي الوطني ودعت إلى ضرورة إحداث نقلة نوعية في المنظومة المحاسبية هو أنّه كان يصنّف حسابات التسيير حسب طبيعتها دون الاهتمام بالتصنيف الوظيفي ما يحول دون إعادة معالجة المعلومات المحاسبية عند تحديد النتائج والتكاليف، خاصة وأنّ حسابات التسيير والاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية لعناصر الذمة المالية لا يعطي صورة حقيقية، إلى جانب غياب المعالجة المحاسبية لبعض العمليات المهمّة وعدم وجود عدد من الحسابات كرأس المال البشري، أيضا شهد المخطط المحاسبي الوطني غياب الفصل بين الأصول المتداولة والأصول الغير متداولة وكذا الخصوم المتداولة والخصوم الغير متداولة، كما أن جدول حسابات النتائج كان لا يسمح بالتمييز بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية ولا يقدم معطيات عن الدورة السابقة،[1] وقد شكّلت هذه النقائص عائق أمام الكيانات للاستثمار سواءً داخل الجزائر أو استقطاب المستثمر الأجنبي، ونظرا لهذا يمكن حصر الأسباب في:[2]

– السعي إلى تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية استنادا إلى ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛

[1] بلعور سليمان، **دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 06، جوان 2014، ص ص 202-203.

[2] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06، 2009، ص ص 295-296.

– التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبّرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

– محاولة التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعبات الإدارية وغير الإدارية من خلال احترام مبادئ محاسبية وتطبيق القواعد الموضوعة وذلك من أجل تسهيل مراجعة الحسابات؛

– محاولة تطوير بورصة الجزائر وجعلها ذات كفاءة عالية من خلال إمكانية الحصول على معلومات مالية محاسبية عن طريق إعداد كشوف مالية تمتاز بالشفافية والوضوح؛

– محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من المشاكل في اختلاف النظم المحاسبية؛

– إمكانية تطبيق نظام معلومات يتعلق بالمؤسسات الصغيرة مبني على محاسبة مبسطة.

وقد جاءت هذه الإصلاحات لتحقيق جملة من الأهداف، حيث كان تبنّي خيار الإصلاح المحاسبي من أجل تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري وذلك لتحقيق التوافق بين متطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحو الاقتصاد المعاصر وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدّول المتطوّرة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي خاصة وأنّ هنالك معاملات اقتصادية مباشرة معها، أيضا كان الهدف من وراء هذا الإصلاح العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يمكّن الكيانات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام وتسهيل المعاملات المالية والمحاسبية بينها و بين نظيراتها الأجنبية من أجل ضمان قابلية المقارنة الدولية للكشوف المالية للكيانات و توفير المعلومات للمستثمرين.[1]

2.1.1. الهيآت المهنية المسؤولة عن تنظيم المحاسبة في الجزائر.

لقد صاحبت الإصلاحات المحاسبية التي قام بها المشرع الجزائري مجموعة من الهيآت والمنظمات المهنية التي كان لها دور في الإشراف والمتابعة لهذه الإصلاحات والعمل على تطبيقها تماشيا مع إطارها العام، ويمكننا أن نحصر هذه المنظمات في:

- **مجلس المحاسبة:** أنشئ هذا المجلس بموجب المادة 190 من دستور 1976 وتكرّس بموجب المادة 160 من دستور 1989، حيث يعتبر هيئة عليا للرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وقد تأسّس هذا المجلس سنة 1980 بصدور الأمر رقم 80-05 المؤرخ في 01 مارس 1980 والمتعلق

[1] براق محمد، قمان عمر، **أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 04-05.

بممارسة وظيفته الرقابية، وهو يخضع ماليا في تسييره للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدّل والمتمّم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010، والذي يحدّد صلاحيات المجلس، تنظيمه وسيره، ويتمتع هذا المجلس بالاستقلالية اللازمة في ممارسة مهامه بالشّكل الذي يسمح بضمان حياد وموضوعية أعماله،[1] إذن هو هيئة تقوم بمراقبة شروط استعمال وتسيير الأموال العمومية ويساهم في تقييم البرنامج والسياسات العمومية.

- **المجلس الوطني للمحاسبة:** يهتم هذا المجلس والذي أنشئ منذ مارس 1998[2] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 26-09-1996 والذي يحدّد الطبيعة الاستشارية له[3] بتنسيق وتوليف البحوث في مجال التوحيد المحاسبي والتّقييس وكذا التطبيقات ذات الصلة وتوحيد القياس للمحاسبة وتطبيق المعايير، ويمكن للمجلس استشارة اللجان المنتخبة من الجمعيات أو المنظمات أو الشركات أو الأشخاص المهتمين بعملها، إذن المجلس هو عبارة عن هيئة استشارية وتنظيمية ذات طابع إداري لها مهنة مشتركة بين الإدارات والمهنيين، وقد شهد المجلس سنة 2006 العديد من الأنشطة ذات الصلة بهدفه سواءً الأنشطة الإدارية أو التقنية، وتمّ تحديث القانون السابق في إطار الإصلاحات بموجب المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27-01-2011.
- **المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين:** تأسست هذه المنظمة بموجب المادة 05 من القانون 91-08 الصادر في 1991/04/27 المتعلّق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين، حيث تقوم هذه المنظمة بتنظيم المهنة والسّهر على حسن ممارستها والدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم وكذا تحديد النظام الداخلي للمنظمة ومساعدة السلطات العمومية في ميدان التقييس المحاسبي والطلب المهني والتسعير، إلى جانب تمثيل مصالح المهنة اتجاه السلطات والمنظمات الأجنبية، كما تعرض هذه المنظمة قائمة بأسماء الخبراء والمحافظين المحاسبيين والمحاسبين المعتمدين.[4]
- **مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة:** تمّ تأسيس هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 1992/01/13 المعدل والمتمّم بالمرسوم التنفيذي رقم 458/97 في 1997/12/01،[5] وتتمثّل مهامه في حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضاء النقابة وتمثيلها أمام السلطات العمومية والمنظمات الأجنبية

---

[1] **الموقع الالكتروني لمجلس المحاسبة:** www.ccomptes.org.dz تمّ الاطلاع عليه يوم 12-05-2018.

[2] **الموقع الالكتروني للمجلس الوطني للمحاسبة:** www.cnc.dz تمّ الاطلاع عليه يوم 12-05-2018.

[3] براق محمد، قمان عمر، **مرجع سابق**، ص 07.

[4] **نفس المرجع**، ص 05.

[5] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 03، السنة التاسعة والعشرون، المؤرخة في 15 يناير سنة 1992م، المرسوم التنفيذي 92-20، المادة 01، ص 82.

المماثلة وتحصيل الاشتراكات التي تقرها الجمعية وتحديد المطالب العادية للتدقيق إلى جانب إبداء الرأي في المسائل التي تفرضها عليها السلطات المختصة في ميدان التقييس المحاسبي والمالي وغيرها من المهام التي تنظم المحاسبة وتسعى إلى تطويرها.

هذا وقد تضمنت الإصلاحات تعديلات جديدة في مهنة المحاسبة تمثلت في إحداث ثلاث مجالس وطنية ذات علاقة مباشرة مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت رعاية وزارة المالية وهي:

- **المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبيين:** والذي تمّ إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 2011/01/27 حيث حدّد تشكيلة هذا المجلس وصلاحيته وقواعد سيره، وتتمثل مهام هذا المجلس في إدارة الأملاك المنقولة والغير منقولة التابعة للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين وتسييرها وكذا تحصيل الاشتراكات المهنية المقرّرة من طرف الجمعية إلى جانب تنظيم ملتقيات تكون لها علاقة بمصالح المهنة.[1]
- **المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:** تمّ إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 2011/01/27، ويمكن حصر أبرز مهامه في إدارة الأملاك المنقولة والغير منقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها وكذا إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كلّ سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية إلى جانب ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطّيه المهنة.[2]
- **المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:** أنشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 2011/01/27، وقد حدّدت مهام هذا المجلس في إدارة الأملاك المنقولة والغير منقولة التابعة له وإقفال الحسابات السنوية عند نهاية كلّ سنة حالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية وتحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة للمصف وبعض الوظائف الأخرى المتعلقة بالمهنة.[3]

من خلال ما سبق نستنتج بأن الإصلاح المحاسبي في الجزائر لم يقتصر على تبني النظام المحاسبي المالي فقط بل شمل حتّى المنظمات حيث تمّ إحداث تغيرات هيكلية على مستواها لمسايرة هذه الإصلاحات.

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 07، السنة الثامنة والأربعون، المؤرخة في 02 فبراير 2011م، المرسوم التنفيذي 11-25، من المادة 01 إلى المادة 04، ص 08.

[2] **نفس المرجع**، المرسوم التنفيذي 11-26، من المادة 01 إلى المادة 05، ص 11.

[3] **نفس المرجع** ، المرسوم التنفيذي 11-27، من المادة 01 إلى المادة 04، ص ص 13-14.

2.1. مسايرة تطبيق النظام المحاسبي المالي.

يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث حاولت تقريب المحاسبة الوطنية من المحاسبة الدولية لتحقيق الاندماج الاقتصادي العالمي وتسهيل مهام المستثمر الأجنبي من خلال إعطاء إطار تصوري للمحاسبة المالية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية وفق مبادئ المحاسبة المعمول بها على المستوى الدولي، والتفصيل في طرق تقييم وإدراج الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتوجات والأعباء في الحسابات مع إعطاء مفاهيم لها.

إذن فقد شمل الإطار التصوري لهذا النظام مجال تطبيق المحاسبة المالية وكذا المبادئ والاتفاقيات المحاسبية ومفاهيم حول الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء،[1] وقد جاء هذا النظام المحاسبي المالي في محاولة منه لزيادة جودة الكشوف المالية من خلال الأخذ بعين الاعتبار نظرة المستثمر وربط مبدأ الملاءمة بالموضوعية حيث يجب أن تلاءم المعلومات في القوائم المالية حاجات صنّاع القرار، كما يسعى هذا النظام إلى تحقيق السهولة في الإفصاح وإرساء الشفافية في الكشوف المالية، حيث يسعى النظام المحاسبي المالي إلى حماية جميع الأطراف المتعاملة بالمحاسبة سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتعزيز مصداقية المعلومات المالية والوصول إليها بأقل التكاليف، هذا ما يخلق فضاء للمساءلة والإفصاح ويسهّل عملية المقارنة في الكشوف المالية وبالتالي الحدّ من التلاعبات المرتبطة بمهنة المحاسبة سواءً الخروقات الخاصة بالمهنيين أو الخروقات الخاصة بالمؤسسات والعمل على إرساء قواعد أخلاقيات المهنية.

يمكننا القول أنّ أهداف النظام المحاسبي المالي تتلخّص في السعي إلى إعطاء صورة صادقة عن تغيّرات الوضعية المالية وموقع الكيان من الأداء، كما يعمل على المساعدة على نمو مردودية الكيانات من خلال إبراز الآليات الاقتصادية التي تحقّق النوعيّة، الكفاءة والعقلانية في التسيير ، كما يهدف بصورة عامة إلى تطوير النظام المحاسبي الجزائري لما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وجعل الكشوف المالية قابلة للمقارنة سواءً على مستوى الكيانات والمستوى الوطني والدولي.

مما سبق نستخلص بأنّ النظام المحاسبي المالي جاء ليعمل على ضمان إعداد كشوف مالية تعكس الصورة الصادقة لوضعية الكيانات من خلال تحديد المبادئ التي يجب إتباعها عند عملية التسجيل المحاسبي

[1] علي سماي، خلف الله بن يوسف، **مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، مارس 2016، ص 177.

للمعاملات وتقييمها، وهذا من أجل توفير معلومات مناسبة تلاءم متطلبات متخذي القرار لتسهيل عولمة الاقتصاديات.

1.2.1. ماهية النظام المحاسبي المالي:

كما سبق وتمّ الإشارة إليه فإن تبني النظام المحاسبي المالي كإصلاح للمنظومة المحاسبية بالجزائر أعطى معايير محاسبة جديدة للكيانات والمستوحاة إلى حدّ كبير من المعايير المحاسبية الدولية وجعلها إلزامية التطبيق ابتداءً من 01-01-2010 ، ويتمّ تنفيذ هذه المعايير استنادا إلى العديد من اللوائح التنظيمية والتشريعية.[1]

وقد عُرّف النظام المالي المحاسبي أو المحاسبة المالية كما جاء في المادة 02 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 على أنّها نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزنته في نهاية السنة المالية،[2] وهو نفس التعريف الذي جاء به المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي عرّف المحاسبة على أنّها نظام ينظم المعلومات المالية التي تسمح بتسجيل وحفظ المعطيات على أساس رقمي لتعطي معلومات مالية مفيدة بعد معالجتها تفيد مختلف المستفيدين المهتمين.[3]

وقد ألزم المشرّع الجزائري كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية على تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمّن النظام المحاسبي المالي، وقد حدّدت الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفقا للمادة 04 من القانون 07-11 كما يلي:[4]

- **الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري:** حصر المشرّع الجزائري الشركات التجارية الخاضعة للنظام المحاسبي المالي بموجب المادة 544 من القانون التجاري الجزائري في شركة التضامن، شركة التوصية (البسيطة أو بالأسهم)، الشركة ذات المسؤولية المحدودة بما فيها شركة الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة أيضا وفي الأخير شركة المساهمة.
- **التعاونيات:** تمّ إدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي دون تعريفها أو تحديد أنواعها والحالات التي تلتزم فيها بمسك محاسبة مالية، وهذا ما دفع بالبحث إلى تحديد مفهوم التعاونية والحالات التي

---

[1] BEN SABEUR SLIMANE Asmaa, **Les déterminants des choix de méthodes comptables dans les entreprises algérienne lors de l'adoption du SCF**, Thèse du doctorat, 2015-2016, Université tlemcen, P 70.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 74، السنة الرابعة والأربعون، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007م، القانون 07-11، المادة 02، ص 03.

[3] LASSEGUE Pierre**, Gestion de l'entreprise et comptabilité**, Dallas, 11eme édition, 1996, P 18.

[4] بشنودة رفيق، محمد الحبيب مرحوم، **السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي**، مجلة رماح، العدد 16، ديسمبر 2015، ص 143.

يستلزم عليها فيها تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، ومن بين هذه التعاونيات نذكر التعاونيات الفلاحية، تعاونيات التأمين، التعاونية العقارية وتعاونيات الاستهلاك التابعة للخدمات الاجتماعية على مستوى الكيانات الوطنية.

- **الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون:** حيث أنّه على كلّ شخص طبيعي أو معنوي ينتج سلع أو يقدم خدمات تجارية ويزاول نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكرّرة حتّى ولو لم تكن تجارية فإنّه ملزم بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- **الأشخاص الخاضعون للنظام المحاسبي المالي بموجب نص تنظيم أو قانونها:** لقد وسّع المشرع الجزائري مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ليشمل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يدخلون ضمن الفئات التي سبق ذكرها، ليلزموا بمسك محاسبة مالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي كمثال على ذلك نذكر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

إستثنى المشرع الجزائري من مجال تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية وذلك وفقا لأحكام المادة 25 من القانون 07-11، كما يمكن للكيانات الجدّ صغيرة وفقا لأحكام القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الاستغناء عن المحاسبة المالية والاكتفاء بمسك محاسبة مالية مبسطة تبنى على أساس الخزينة وليس فرضية الالتزام وتسمى بمحاسبة الخزينة.

هذا وقد حدّد النظام المحاسبي المالي مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات التي تحويها الكشوف المالية حتّى تكون أكثر ملائمة لمستعمليها والمتمثلين في المستثمرين، المسيرون، الهيآت الإدارية، البنوك والمساهمون، إدارة الضرائب إلى جانب عملاء آخرين كالزبائن، الموردون، الأجراء وغيرهم، ويمكننا حصر هذه الخصائص في:

- **الملائمة:** أي أن تكون المعلومات ملائمة للمستخدمين تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية وحتّى المستقبلية وتصحيح التقييمات الماضية وذلك من أجل اتخاذ القرار المناسب.
- **الدقّة والموثوقية:** أي أن تخلو هذه المعلومات من الأخطاء والانحرافات ويمكن للمستخدمين أن يثقوا فيها.
- **القابلية للمقارنة:** أي أن تسمح الكشوف المالية للمستخدمين بالقيام بمقارنات ذات معنى سواءً مقارنات زمنية و التي تستوجب أن تكون هنالك استمرارية الطرق المحاسبية حتّى يمكن أن تكون المقارنة أكثر دقّة، أو ما بين الكيانات التي يكون هناك تجانس الطرق المحاسبية بينها.

• **الوضوح وسهولة الفهم**: أي أن تسمح المعلومات المالية لمستخدميها بأخذ رؤية واضحة على الكيانات ونشاطاتها وحساباتها من خلال تسهيل الفهم لهذه المعلومات وجعلها أكثر وضوحا.

ولتحقيق هذه المجموعة من الخصائص، جاء الإصلاح المحاسبي بمجموعة من المبادئ يقوم عليها النظام المحاسبي المالي والتي يمكن حصرها في:

• **محاسبة التعهد**: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الحقوق الناتجة عن الصفقات وفقا لقاعدة الاعتراف بالحقوق في الوقت الذي تحدث فيه بغض النظر عن تدفقها النقدي، وتظهر في الكشوف المالية ضمن النشاط المرتبط به.

• **استمرارية الاستغلال**: أي أن تعد الكشوف المالية على أساس أنّ الكيانات ستزاول نشاطها باستمرار في المستقبل.

•**قابلية الفهم**: أي جعل المعلومات قابلة للفهم من طرف المستخدمين بافتراض توفير مستوى مقبول من المعرفة لديهم.

• **المصداقية**: أي أن تعكس الكشوف المالية الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتقديم صورة صادقة عنها، حيث يجب أن تعبّر المعلومات بصدق عن العمليات التي تمثّلها حتّى وإن لم يكن تماما فبشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.

• **التكلفة التاريخية**: أي أن تسجل عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات ضمن مختلف الكشوف المالية بقيمتها التاريخية أي كلفة الحصول عليها.

• **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني**: حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس الظاهر القانوني، كمثال على ذلك تسجيل استثمارات قرض الإيجار في الميزانية.

• **مبدأ الأهمية النسبية**: أي أن تبرز الكشوف المالية كلّ معلومة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه الكيانات.

إلى جانب هذه المبادئ هنالك مبادئ أخرى نحصرها في:[1]

• **استقلالية الدورات المالية**: أي أنّ كلّ دورة مستقلة عن الدورة التي سبقتها والدورة التي تليها.

[1] لبوز نوح، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد**، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبة، الجزء الأول، الجزائر، 2009، ص ص 05-07.

• **استقلالية الذمّة المالية:** أي أن الكيان وحدة مستقلة عن ملاّكه، حيث يجب الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وإيرادات الكيان كوحدة اقتصادية قانونية قائمة بذاتها، منفصلة عن الذمة المالية الخاصة بالمساهمين أو الشركاء فيها.

• **الدورية:** أي أنّ المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من اثني عشر شهرا وتُعرف بالسنة المالية، تبدأ من 01 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة.

• **وحدة العملة النقدية:** يفرض على كل محاسبة تقوم داخل الجزائر أن تكون مقيّمة بالعملة الوطنية حتّى وإن كان هنالك معاملات تمّت بعملات أخرى وجب تحويلها إلى الدينار الجزائري.

• **الحيطة والحذر:** يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها، في المقابل لا تسجل توقعات الإيرادات إلاّ إذا تمت فعلا.

• **ثبات الطرق المحاسبية:** وذلك من أجل ضمان الدّقة والوضوح في الكشوف المالية وجعلها سهلة المقارنة.

• **مبدأ عدم المقاصة:** أي حتّى تكون الكشوف المالية صادقة وواضحة يجب تسجيل كل العمليات التي تمّت بصورة مستقلة دون مقاصتها مع بعضها البعض، إلاّ إذا كانت مسموحة قانونا.

يمكننا أن نستخلص بأنّ النظام المحاسبي المالي جاء ليبيّن الإطار التصوري للمحاسبة المالية والمبادئ التي يجب احترامها عند مسك المحاسبة وذلك لتنظيمها من خلال إعطاء تعاريف وتحديد مجالات التطبيق، وكذا التقديرات والطرق المحاسبية الواجب اتباعها عند إعداد الكشوف المالية وما بين الحسابات المجمعة والمدمجة، ويمكننا التعبير عمّا قلناه في الشّكل التالي:

الشّكل III.1: مكوّنات النظام المحاسبي المالي.

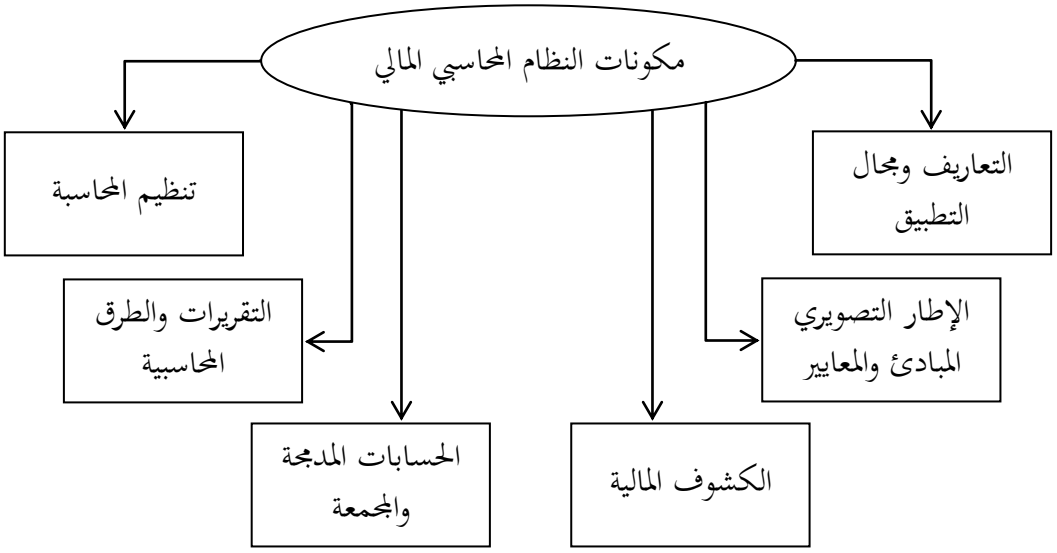

المصدر: مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير عادل**، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 209.

2.2.1. إستراتيجية تبنّي النظام المحاسبي المالية وفق الإطار النظري الدولي:

إنّ سعي الجزائر إلى توحيد نظامها المحاسبي مع النظام المحاسبي الدولي يشترط عليها الالتزام بمجموعة من الشروط الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 01 الذي يضع شروطا ومبادئ واستثناءات للانتقال، كما أنّ تطبيق المعايير الدولية لأول مرة يعتبر تغيّرا في الطرق المحاسبية وفقا لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 " السياسات المحاسبية والتغيّر في التقديرات المحاسبية والأخطاء" والذي يطبّق بطريقة رجعية في معالجة المعطيات المحاسبية للسنوات السابقة من أجل المحافظة على تجانس المعلومات المالية عند مقارنتها.

ومن الأهداف التي تمّ من أجلها إصدار المعيار رقم 01 "تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرّة الأولى" لإعداد التقارير المالية محاولة ضمان نوعية عالية للمعلومات المالية المحتواة في الكشوف المالية المعدّة لأول مرة حسب المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية لتكون أكثر وضوحا للمستخدمين ومقارنة خلال كافة الفترات، هذا ويمثل المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 1 نقطة بداية مناسبة للمحاسبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،[1] ويتمّ تطبيق هذا المعيار على كلّ الكيانات التي تعرض بياناتها

[1] Collection les codes RF, **Code IFRS - Normes et interprétation**, 4eme édition, Paris, 2009, P 541.

المالية لأول مرة بناءً على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،[1] أو في إعداد تقارير مالية مرحلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية".

كما تلتزم الكيانات عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة بضرورة الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات وفق ما هو مطلوب بموجب هذه المعايير، كما عليها أن تعيد تصنيف البنود التي تمّ الاعتراف بها كنوع واحد من الأصول أو الالتزامات أو أحد مكونات حقوق الملكية وذلك بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموما، أمّا بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فتصنف كنوع مختلف، ويتمّ تقييم كافة الأصول والالتزامات وفقا لهذه المعايير.[2]

وبهدف إنجاح مشروع تبني النظام المحاسبي المالي تمّ وضع مجموعة من المراحل التي يجب على الكيانات احترامها لضمان انتقال جديد من النظام القديم إلى النظام الجديد، حيث تمّ تشكيل فوج عمل لتسيير ومتابعة المرحلة الانتقالية لتحقيق المشروع، وتتكون هذه اللجنة من جميع الأطراف الفاعلة على مستوى الكيان وعلى رأسها المدير العام إضافة إلى المسؤولين على الوظائف وكذا جميع الكفاءات الداخلية ذات الاختصاص مستعينين في ذلك على الخبرات الأجنبية في مجال معايير المحاسبة الدولية لتسيير مشروع الانتقال، وبعد ذلك تمّ إعداد استراتيجية للانتقال مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الكيان ووضع جدول زمني لتنفيذ مختلف المراحل، وحتّى يكون تطبيق النظام المحاسبي المالي على أحسن صورة تقوم الكيانات بتدريب وتكوين المستخدمين كخطوة ثالثة من طرف خبير في معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي حتّى يكون الكيان متدرّب على المبادئ والقواعد المسيرة للنظام الجديد، وبما أن المحاسبة المالية يجب أن تكون ممسوكة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي سعت الكيانات كمرحلة أخرى إلى تقييم وتحديث نظام إعلامها الآلي فإذا كان يراعي للشروط المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي يتمّ الاحتفاظ به أمّ إذا كان هنالك تطابق جزئي يتم تعديله، وفي حالة إذا ما كان لا يراعي الشروط فيتمّ الاستغناء عنه واستبداله، وكمرحلة أخيرة يتمّ إعداد مخطط حسابات داخلي حيث يتمّ تحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتمّ بالوحدة المحاسبية وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطاء رموز وأرقام مميزة لها.

يتمّ تنفيذ هذه المراحل من خلال تطبيق العديد من الإجراءات والتي نحصرها في:[3]

---

[1] DFEG Collection, ANDFCG, Normes IAS/IFRS, Que faut-il faire ? comment s'y prendre ? édition d'organisation, 2eme édition, Paris, 2004-2005, P 540.

[2] STEPHAN .B, **Les normes comptables internationales**, Gualino édition, Paris 2006, P 83.

[3] لصنوبي حفيظة، **واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبابق، ص ص 157-159.

- **إدراج بعض حسابات الأصول والخصوم:** حيث يتمّ تحويل مصاريف التطوير الثابتة إلى حـ/203 "مصاريف التطوير الثابتة" لتُدرج ضمن حسابات التثبيتات المعنوية أي صنف 02 بدل من الصنف 06 المتعلق بالمصاريف، كما يتم تسجيل مصارف الإيجار المتعلقة بعملية الإيجار التمويلي في حساب التثبيتات المالية المعنية بالأصل المستأجر مع جعل حساب "قروض مالية" مدينا في الخصوم، كما يتم تكوين مؤونة التزامات التقاعد إن وجدت وتسجيل الضرائب المؤجلة في جانب الأصول، كما يتمّ إدماج جميع الأصول والخصوم التي تتوفر فيها الشروط وفق معايير الإدماج.
- **إلغاء بعض الأصول والخصوم:** في مقابل الإجراء الأول فإنه يتم حذف المصاريف الإعدادية من الأصول وكذا "مؤونات الإصلاحات الكبيرة" التي أصبحت تُعالج ضمن عناصر "التفتيش والمراجعات الكبيرة"، كما أصبحت هنالك شروط مهنية لإدراج مؤونات الخسائر الأخرى الغير مقبولة كمؤونات التكاليف ضمن عناصر الميزانية.
- **المعالجة المحاسبية للتعديلات الحاصلة سابقا:** حيث أنّ التعديلات الناتجة عن تغيّر الطرق المحاسبية يتم تسجيلها في حساب فرعي للحساب رقم 11 "الترحيل من جديد"، فيتم ترحيل المصاريف الإعدادية باستخدام جدول المطابقة ويرصّد إطفاء المصاريف الإعدادية الحساب 20 باستبداله بالحساب 11 "الترحيل من جديد" وجعله مدينا، أيضا يتم إلغاء "مؤونات التكاليف الواجب توزيعها على عدّة سنوات مالية" في نهاية السنة المالية 2009 من خلال ترحيلها إلى حساب "الترحيل من جديد"، فيجب على الكيان القيام بعملية تطهير لجميع حساباته من بينها إلغاء الحساب 469 "حقوق خارج الإستغلال" والحساب 579 "مقبوضات رهن التحميل" اللذان يعتبران من حسابات ميزانية المخطط المحاسبي الوطني.
- **إجراء تعديلات على الميزانية الختامية من أجل المطابقة:** يجب على الكيانات إعادة معالجة معطياتها وفق قواعد النظام المحاسبي المالي لإعطاء إمكانية دراسة تطور الحسابات.
- **إعداد ميزان المراجعة 2009 وفق النظامين (المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي):** وذلك من أجل إجراء مقارنة بغرض التأكد من تساوي المجاميع والأرصدة للنظامين، وتصنيف الحسابات وفق مجموعة حسابات خاصة بها مع إعداد كشوف مالية لسنة 2009 وفق النظامين.
- **إقفال حسابات الميزانية الافتتاحية لسنة 2010:** بعد القيام بجميع التعديلات والمطابقة بين الحسابات، يتم ترصيد حسابات الميزانية والتسيير ونقلها إلى السجلات المحاسبية الجديدة المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي وإقفال السنة المالية 2009 وفق المخطط المحاسبي الوطني.

- **إعداد الميزانية الافتتاحية لـ 2010**: وذلك بإعادة فتح الميزانية الختامية لسنة 2009 وفق قواعد النظام المحاسبي المالي والتي يجب أن تكون تحوي الحساب 11 "الترحيل من جديد" والحساب 12 "نتيجة السنة المالية" ضمن رؤوس الأموال الخاصة.

ويمكننا إجمال كلّ ما قلناه حول مراحل وإجراءات الانتقال في الشّكل الموالي:

الشّكل III.2: مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.

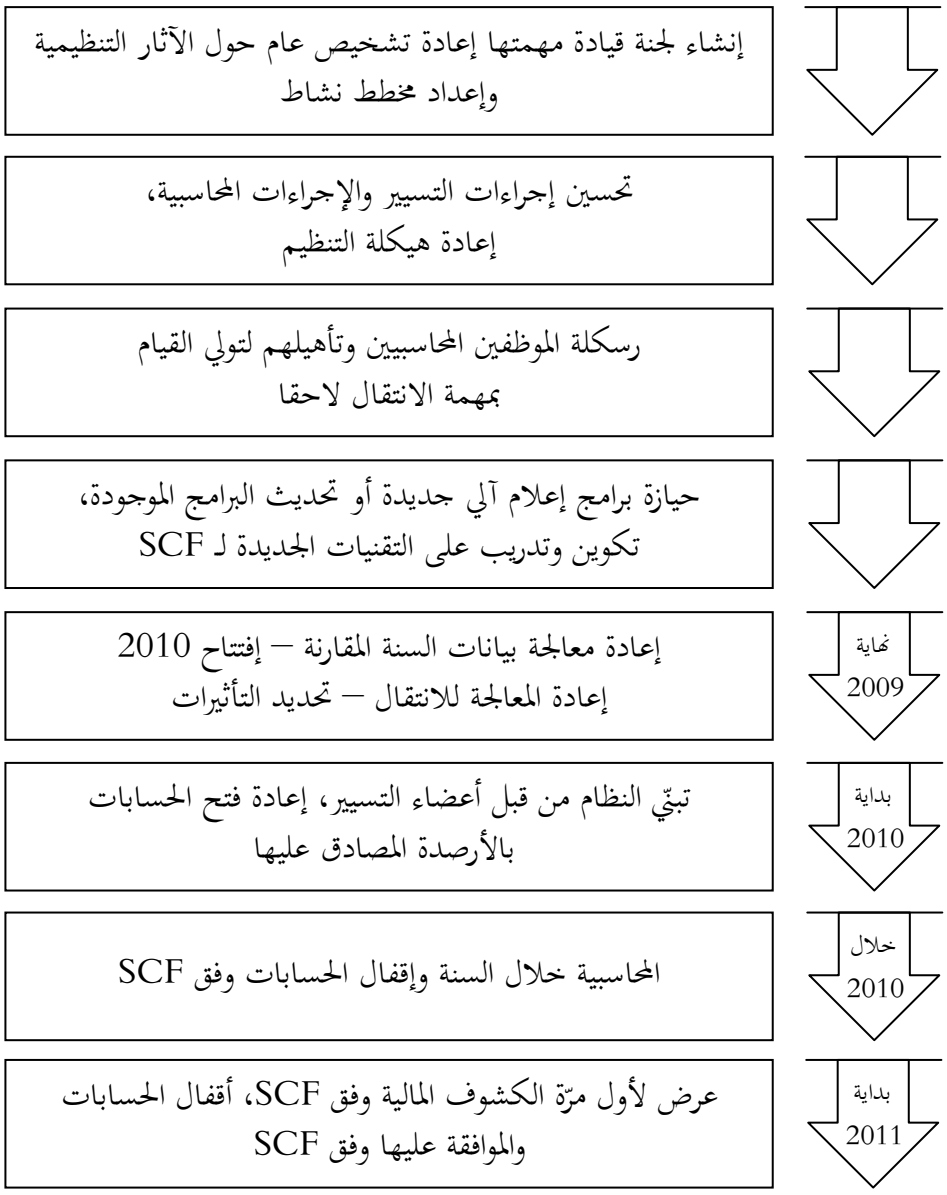

المصدر: كمال رزيق، مزرشي طارق، رابحي مختار، **النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسات وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عيّنة من محافظي الحسابات**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة البليدة، ص 09.

3.1. إنعكاسات النظام المحاسبي المالي وآفاقه.

لقد كان لتطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرّة على مستوى الكيانات الاقتصادية انعكاسات على البيئة المحاسبية الجزائرية والتي مسّت كلّ الجوانب السياسية والقانونية والتربوية والاقتصادية،[1] حيث أن بناء النظام المحاسبي المالي على أساس معايير المحاسبة الدولية هو بداية لتطبيق منهج محاسبي جديد، ولهذا من الممكن أن يُحدّث في كلّ مرّة بعد تقييمه حتى يتماشى مع متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية والبيئة المحاسبية الدولية على حدّ سواء.

1.3.1. إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالية على البيئة المحاسبية الجزائرية.

شملت انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على البيئة المحاسبية بالجزائر انعكاسات كلية وأخرى جزئية والمتمثلة في:[2]

- **الانعكاسات الكلية:** وهي الانعكاسات التي مسّت الجوانب السياسية، القانونية، التربوية والاقتصادية، حيث تمثلت الانعكاسات السياسية في قيام الجزائر بنقل قواعد أجنبية تعتمد على معايير محاسبية دولية، فبالرّغم من أنّ هذه المعاير تصدر عن هيئة مهنية غير حكومية (لجنة المحاسبة الدولية) إلاّ أنّ نقلها وتطبيقها في الجزائر كان من خلال قوانين ومراسيم وقرارات وطنية صدرت في الجريدة الرسمية والتي مثّلت الإطار النظري والتشريعي للنظام المحاسبي المالي وبيّنت القواعد والنظم التي يجب التقيّد بها عند مسك المحاسبة المالية.

أمّا الانعكاسات القانونية، فكانت كنتيجة لتبنّي الجزائر لهذا النظام وفق نصوص تشريعية وتنظيمية والتي اعتبرت كقاعدة للقانون المحاسبي الجديد، ومن أجل مسايرته كان لابدّ من تحديث وتعديل التشريعات الأخرى ومن أهمها القانون الجبائي والقانون التجاري، فمثلا خلال المخطط المحاسبي الوطني كانت الجباية مرتبطة بالمحاسبة بينما في النظام المحاسبي المالي يفرض استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي ما ينتج عنه الفصل بين المحاسبة والجباية، ولذلك كان لابد من تشكيل لجان تقنية تختص بإعادة النظر في مختلف التشريعات التي لها صلة بالقانون المحاسبي المالي والذي بحد ذاته يحتاج إلى مراجعة مستمرّة ودائمة لجعله يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية.

---

[1] كتّوش عاشور، **النظام المحاسبي المالي بين اتجاهاته ومتطلبات تطبيقه في ظلّ المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية**، كتاب الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IASPS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، يومي 25 و26 نوفمبر 2014، جامعة ورقلة، ص 280.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 280-281.

كما كان لتبنّي النظام المحاسبي المالي انعكاسات تربوية، حيث كان من اللاّزم على مهنيّي المحاسبة والأساتذة المدرسين لهذه المادة أن يقوموا بتعلّم القواعد الجديدة التي تضمّنها هذا النظام، ليس هذا وفقط بل كان على الكيانات التربوية في الجزائر على رأسها الجامعات الجزائرية تعديل محتوى برنامج تدريس المحاسبة، حيث يجب تأهيل المكونين وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي، فمثلا يجب إدخال بعض المفاهيم كمفهوم القيمة العادلة وتقييم الإيرادات بطريقة نسبة تقدّم الأشغال، هذا في مجال المحاسبة العامة، أمّا في مجال المحاسبة المعمّقة فيجب تكييفها مع متطلبات المبادئ والمعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي، كما يجب إدخال بعض التغييرات على محتوى برنامج مقياس التحليل المالي بإدراج تحليل الكشوف المالية، ولهذا وبهدف نشر الثقافة المحاسبية الجديدة كان لابدّ من إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات الجزائرية للبحث في المستجدات التي تشهدها المحاسبة الدولية وكيفية إسقاطها على النظام المحاسبي المالي.

وكانعكاسات اقتصادية فإنّ اعتماد النظام المحاسبي المالي على مبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة كان من شأنه أن يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية والسماح للكيانات الوطنية بالدخول إلى أسواق رأس المال المحلية والأجنبية، كما أنّ إعداد كشوف مالية موحدة للشركات المتعدّدة الجنسيات يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية.

- **الانعكاسات الجزئية:** وهي الانعكاسات التي حدثت على مستوى الكيانات الاقتصادية والتي يجب عليها التأقلم مع متطلبات المرجعية المحاسبية الجديدة من خلال تأهيل المحاسبين من خلال تدريبهم وتكوينهم على مستوى الكيانات الاقتصادية بالشّكل الذي يتوافق مع متطلبات سوق عمل المحاسبين، كما يجب على المحاسب أن يكون على معرفة بمبادئ مواد أخرى التي لها علاقة بالمحاسبة كالإحصاء مثلا، إلى جانب تحكمه في تحرير البيانات الوصفية التي يجب إدراجها في ملحق الكشوف المالية.

وبما أنّ النظام المحاسبي المالي جاء بضرورة مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي فإنّه كان من الضروري على الكيانات مراجعة أنظمة إعلامها الآلي وتحديثها أو استبدالها، وهذا ما يحمّل الكيان كلفة اقتناء برنامج إعلام آلي جديد ومصاريف التدريب، كما على الكيان أن يرفق الكشوف المالية بدليل السياسات المحاسبية المعتمد في تسيير الكيانات الذي يوضّح الخيارات المحاسبية التفضيلية والبديلة المقترحة من طرف النظام المحاسبي المالي.

كما يتطلب تطبيق النظام المحاسبي المالي إعداد استراتيجية والتي تتطلب مصاريف، سواءً مصاريف متعلقة بالاستعانة بخبير خارجي مختص في معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، أو أعباء متعلقة بتأهيل

وتكوين المحاسبين والمستخدمين المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، وهذا ما يؤثر على الوضعية المالية للكيانات.

2.3.1. تقييم النظام المحاسبي المالي وآفاقه المستقبلية.

يتم تقييم مدى حسن تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال تقييم العديد من العناصر، والتي يمكننا حصر أهمها في:[1]

- **تقييم المدّة المستغرقة:** غالبا ما تخضع عمليات الإصلاح لبرامج زمنية محدّدة وتكون فيها الإجراءات متواصلة وفق خطط مدروسة، والمتبّع لعملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر يرى بأنّها استغرقت فترة زمنية طويلة حيث أنّ انطلاق برنامج الإصلاح كان منذ سنة 1999 من خلال القيام بتقييم المخطط المحاسبي الوطني، إلاّ أنّ التجسيد الفعلي فقد كان بعد 10 سنوات أي بداية السنة 2010، هذا وقد شهد الإصلاح تأجيل لمدّة سنة حيث كان من المفترض أن يجسّد سنة 2009.
- **تقييم ملائمة واستعداد البيئة المحاسبية:** حيث يجب توافر مجموعة من الشروط التي يجب على الدولة توفيرها في البيئة المحاسبية، فأوّلا يجب العمل على التطبيق أو الإدخال التدريجي للنظام المحاسبي المالي والتكفّل بتكوين الإطارات والمختصين والمهنيين، كما يجب أيضا تحديد مختلف التشريعات والتنظيمات التي تتعلق بهذا القانون وكذا الانخراط في البرامج التي تنظمها الجمعيات المحاسبية الدولية،[2] والمراقِب لهذه الشروط يرى بأنّه كان هنالك نوع من التماطل في إصدار القوانين والتشريعات المتعلّقة بهذا النظام، حيث ومنذ سنتي 1999 و2000 أين بدأ الحديث عن إصلاح المنظومة المحاسبية لم يتم إصدار القوانين حتّى سنة 2007، كما نرى بأنّ التكوين كان محتشما وعاما، فعلى عكس الكيانات الاقتصادية الكبرى في الجزائر وخاصة الكيانات العمومية لا نجد كيانات تحتوي مهنيين مكوَّنين على مبادئ وأسس النظام المحاسبي المالي وهذا ما يشكّل عائق حتّى بعد 8 سنوات من تبنّي النظام، فكان يجب تكوين المهنيين قبل إحلال النظام المحاسبي المالي مكان المخطط المحاسبي الوطني، وحتّى هذا الإحلال لم يكن بشكل تدريجي.

---

[1] سفاحلو رشيد، **أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (IAS) في ظل تبنّيه للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS)**، أطروحة دكتوراه، 2016-2017، جامعة شلف، ص ص 151-154.

[2] جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، ديسمبر 2009، ص 84.

- **تقييم الهيآت التي أوكلت إليها عملية متابعة سير النظام المحاسبي المالي:** وربّما هنا أين ظهرت عوائق كثيرة، فحسب المختصين فإنّه كان من الخطأ عدم إشراك إدارة الضرائب ومهنيّي المحاسبة في عملية الإصلاح خاصة وأنّهم من الأطراف الفاعلة في البيئة المحاسبية، كما أنّه كان من المفترض على الكيانات التي أوكلت إليها عملية الإشراف على الإصلاح وتنفيذ إجراءاته الاعتماد على الشفافية والوضوح، إلاّ أن القرارات التي تمّ اتخاذها كانت متأخرة حيث تمّ إصدار مذكرة منهجية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في 29-10-2010 أي بعد إحدى عشر شهرا من تطبيق النظام، كما تمّ إعداد مرسوم تنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27-01-2011 وتمّ إصداره في 02-02-2011 أي سنة بعد تطبيق النظام.
- **طريقة تبنّي الجزائر لهذا النظام:** إعتمدت الجزائر في تبنّي معايير المحاسبة الدولية على المدخل السياسي البحث، والذي تعيبه عدّة نقائص حيث يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة ولذلك كان هنالك بطئ في تبنّي النظام نظرا لأنّ تغيير القوانين للاستجابة للتطورات الجديدة وفق هذا النظام يستغرق وقتا طويلا، كما يرتكز على العموميات دون المفردات أو المكونات.
- **تقييم ارتباط النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الفرنسي:** حاولت فرنسا تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال التنسيق التدريجي للمخطط المحاسبي العام نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولذلك لم يلاحظ هنالك إجبار أو ترك الاختيار لعرض الحسابات الفردية، فهذا التوافق ذو الطبيعة العملية يتكون من تغيير القواعد المحاسبية المطابقة لكل الحسابات الفردية والحسابات المجمعة، والنظام المحاسبي ما هو إلاّ نسخة عن المخطط المحاسبي الفرنسي مع بعض الاختلافات فقط، لذلك تحاول الجزائر إسقاط التجربة الفرنسية بالجزائر، إلاّ أنّ المحاسبة في فرنسا هي محاسبة تحفظية وغير متطورة مقارنة بالمحاسبة في البلدان الأنغلوساكسونية التي هي امتداد وأرضية بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية.
- **تقييم علاقة الجزائر بمجلس معايير المحاسبة الدولية:** يُلاحظ غياب علاقة الدّولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية حيث أنّ صناعة المعايير الدولية تختلف بحسب توجه الدولة نحو المعايير الدولية وحجم البنية المحاسبية لدى تلك الدولة، فهنالك دول تساهم في صياغة المعايير وأخرى في إصدارها كما تكون لها حق التصويت داخل المجلس ودول أخرى تعرض رؤيتها في أي معيار، إلاّ أنّ غياب المجلس الوطني للمحاسبة بالجزائر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يجعلها تلتزم بتطبيق المعايير وهذا ما يؤثر سلبا على المحاسبة بالجزائر.

- **تقييم برنامج الإعلام الآلي:** إقتصر دور وزارة المالية في إصدار المرسوم التنفيذي رقم 09-11 المؤرخ في 27-04-2009 والمتعلّق بمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي، لتبقى الإشاعات في السوق حول ضرورة اعتماد هذا البرنامج دون سواه لأنّه معتمد من طرف الوزارة تؤثر على المهتمين باقتناء هذا البرنامج.[1]

ويُنتظر من النظام المحاسبي أن يؤدّي إلى توحيد التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي والوصول إلى مستوى عالي من الإفصاح والشفافية، حيث أنّ الالتزام بتطبيق مبادئ الإفصاح سيلغي فكرة التحفّظ والسرية في نشر المعلومات وبالتالي تصبح هنالك ثقة في المعلومات التي تنتجها الأنظمة المحاسبية ما يزيد من الفرص الاستثمارية والتمويلية، كما ستعطي الكشوف المالية صورة حقيقية عن وضعية الكيانات نظرا أنّ معايير المحاسبة الدولية ترتكز على فلسفة القيمة العادلة وهذا ما يختلف عن الحال الذي كان عليه المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يعتمد على المفاهيم القانونية والجبائية، ولهذا على الكيانات بناء نظام معلومات يتمتع بتقنيات عالية مع تكوين العاملين وتكييفهم بسرعة للحصول على معلومات صحيحة وصادقة من شأنها أن تعزّز مبادئ الحوكمة لزيادة ثقة المستثمرين ومنه إنعاش بورصة الجزائر وتفعيلها، ذلك أنّ المستثمر الأجنبي سيحفَّز للاستثمار داخل الجزائر كون المعلومات المقدمة إليه ذات جودة، حيث أنّ النظام المحاسبي المالي كخلاصة سيسعى إلى تنشيط وتفعيل السوق المالي من خلال تقديم معلومات صادقة قابلة للمقارنة في أي زمان ومكان.

2. التقييم المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم وحسابات النتيجة وانعكاساته.

في ظل الاتجاه المتزايد نحو انسجام وتوافق التطبيقات المحاسبية وتحقيق ضمان الفهم الجيد والقراءة الموحّدة للكشوفات المالية لمختلف الكيانات على المستوى الدولي، تسعى الجزائر إلى تكييف أنظمتها المحاسبية لما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق محتوى هذه المعايير في عملية التقييم المحاسبي لممتلكات الكيان وعناصره، هذا من شأنه أن يؤثّر على مختلف باقي الأنظمة المعلوماتية، ولهذا سنحاول إبراز قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات وانعكاسات ذلك على مختلف الأنظمة المعلوماتية خاصة المتعلقة بالنظام الجبائي.

[1] مداني بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، ص 11.

1.2. القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات.

وفقا للقانون المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي، فإنّه يجب أن تقيّد جميع المعاملات في المحاسبة سواءً كانت متعلقة بالأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة أو الأعباء، فلا يمكن تبرير عدم إدراجها أو تصحيحها بمعلومات سردية أو عددية ذات طبيعة أخرى، ويتمّ إدراج أي عنصر من الأصول أو الخصوم، الأعباء أو المنتوجات في الحسابات عندما يكون من المتوقع أن تعود منه أو إليه أيّة منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان أو يكون لهذا العنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة، ويشترط من منتوجات الأنشطة العادية الناتجة عن بيع سلع مدرجة في الحسابات أن يكون الكيان قد حول للمشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع وليس له دخل في تسليمها أو مراقبتها، كما يجب أن يكون من الممكن تقييم مبلغ الأنشطة والتكاليف التي يتحمّلها الكيان بصورة صادقة، ويتمّ تقييم المنتجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات أخرى وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم تاريخ إبرام المعاملة، وفي المقابل يترتّب عن الأعباء المتوقع حدوثها تكوين احتياطات والتي في حالة ما إذا لم تقع يتمّ تحويلها إلى نتائج، كما يتمّ إدراج أيّ عبئ في حسابات النتائج بمجرد توقّف أيّ نفقة عن إنتاج منفعة اقتصادية مستقبلية أو كانت هذه المنافع لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل، أمّا في حالة افتراض حدث له علاقة سببية مباشرة ومرجّحة مع وضعية مدونة عند تاريخ اقفال حسابات السنة المالية فإنّه يربط بالأعباء والمنتوجات المالية للسنة المالية المقفلة إذا تمّ حدوثه فعلا.[1]

هذا وترتكز طريقة تقييم العناصر المقيّدة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية التكلفة التاريخية والتي تحسب بعد خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغيرها من العناصر المماثلة من تكلفة السلع والممتلكات المقيّدة، كما يتمّ الاعتماد في تقييم بعض العناصر على القيمة الحقيقية، وقيمة الإنجاز وكذا القيمة المحيّنة أو كما تعرف بقيمة المنفعة، وهذا ما يوضحه الشّكل التالي:

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، السنة السادسة والأربعون، الصادرة المؤرخة في 25 مارس سنة 2009م، مبادئ عامة: من الفقرة 111-1 إلى الفقرة 111-6، ص 6.

الشّكل III–3: إدراج السلع والممتلكات المقيّدة في أصول الميزانية وفق اتفاقية التكلفة التاريخية.

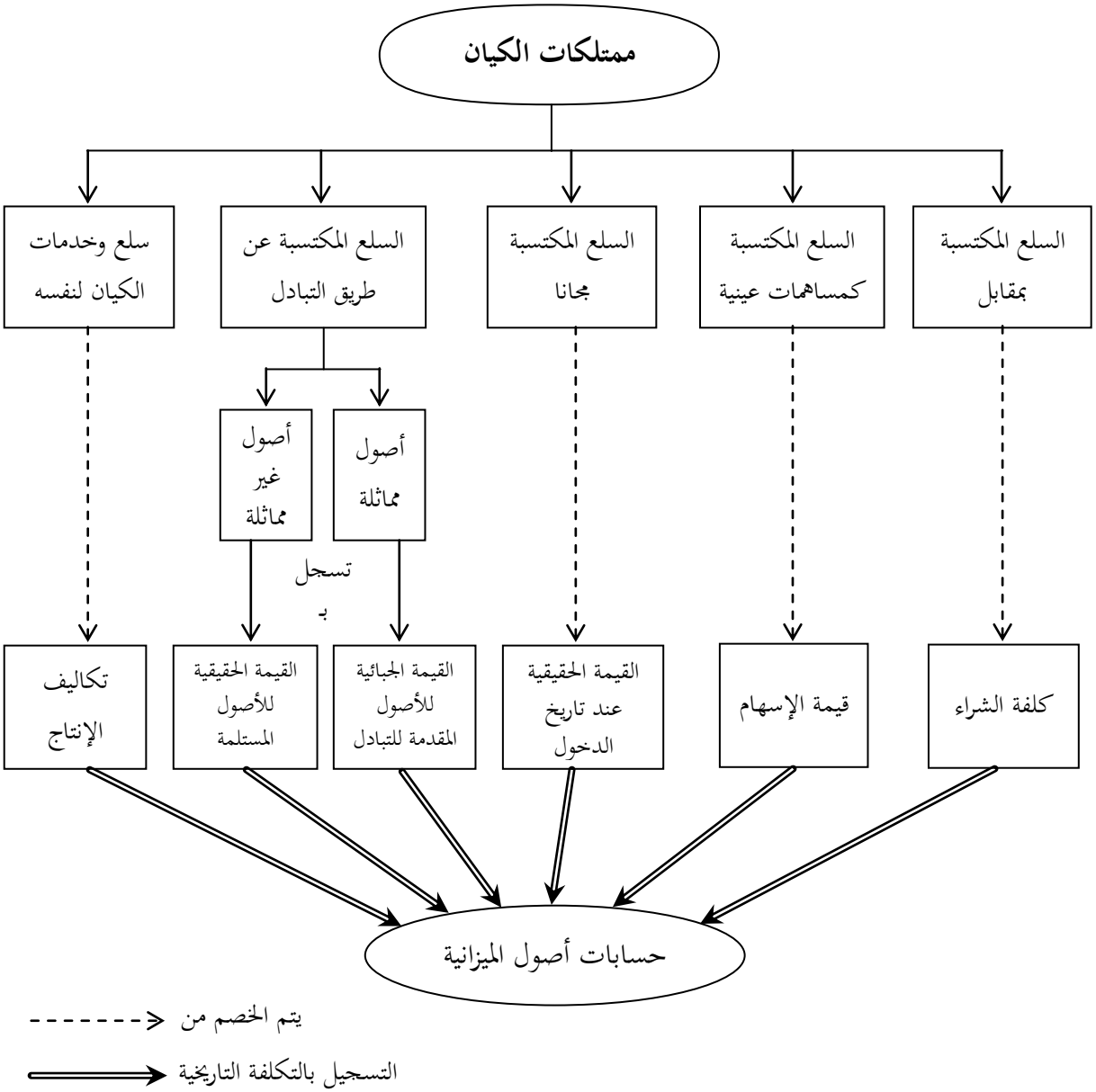

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الفقرة 112-2 من القانون المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

ويقوم الكيان عند تاريخ إقفال الحسابات إلى التأكّد من أنّ كل الأصول المالية لم تفقد قيمتها، فإذا ثبت عكس ذلك فعلى الكيان تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية، وفي حالة استحالة تحديد سعر البيع الصافي لأي أصل فإنّ القيمة القابلة للتحصيل تقدّر على أنّها مساوية للقيمة النفعة.

1.1.2. قواعد تقييم التثبيتات العينية والمعنوية ومعالجات أخرى مرخص بها.

تعتبر عملية تقييم التثبيتات المادية والمعنوية من أهم العمليات التي يقوم بها المحاسبون داخل الكيان لما لها من تأثير كبير على القرارات الحالية والمستقبلية للمؤسسة، لذلك جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من القواعد لتقييم هذه التثبيتات وفق معايير المحاسبة الدولية من أجل توحيد نظرة الأطراف الفاعلة في عملية التقييم وجعلها عادلة لفترة زمنية معتبرة، وسنقوم فيما يلي بعرض أهم قواعد تقييم التثبيتات سواءً العينية أو المعنوية، كما سنتطرق إلى معالجات أخرى مرخص بها.

• **التثبيتات العينية:** تعرّف التثبيتات العينية حسب معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا بأنّها جميع الأصول الثابتة التي يحتفظ بها الكيان بهدف الحصول على إيراد وليس بقصد بيعها أثناء النشاط العادي للمؤسسة، أمّا النظام المحاسبي المالي فلم يبتعد عن هذا التعريف كثيرا حين عرف التثبيت العيني على أنّه أصل مادي يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقديم خدمات، الإيجار أو الاستعمال في أغراض إدارية والتي يفترض أن تمتد مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية،[1] كما يجب أن يكون من الممكن تقييم كلفة التثبيت بصورة صادقة حتّى يتمّ إدراجه في حسابات الأصول.

وقد جاء النظام المحاسبي المالي بقواعد لتقييم التثبيتات العينية للتأكّد من أنّ التثبيتات غير مدرجة بمبلغ أكبر من قيمتها القابلة للاسترجاع وهذا تماشيا مع ما جاء به معيار المحاسبة الدولي IAS 36 "إنخفاض قيمة الموجودات"، حيث أنّه وبعد فحص مؤشرات تدني قيمة التثبيتات يتم تقدير قيمتها القابلة للاسترداد ومقارنتها مع القيمة المحاسبية الصافية لتحديد خسارة القيمة وإدراجها إن وجدت، وهذا ما يوضحه الشّكل التالي:

[1] صافي هدى، الحاج عامر، **المعالجة المحاسبية لإعادة تقييم التثبيتات العينية "مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMS وحدة: تصدير واستيراد"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017، ص ص 360-361.

الشّكل III-4: منهجية اختبار تدني قيمة التثبيتات وفق المعيار الدولي IAS 36.

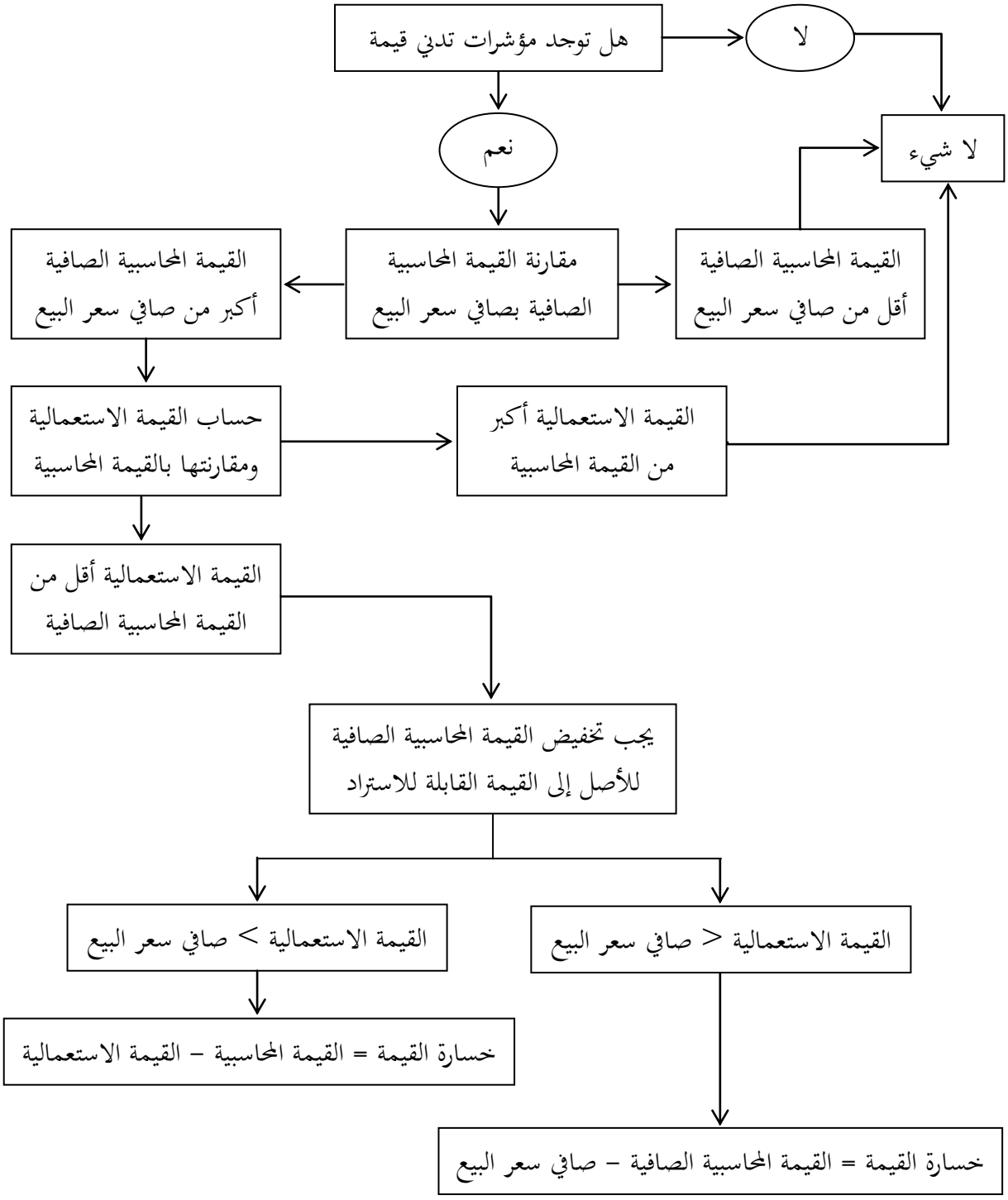

المصدر: كيموش بلال، **تدني قيمة التثبيتات وفق المعيار الدولي المحاسبي IAS 36**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02، 2014، ص 293.

ويتمّ عند تقييم، الأصول العينية اعتبار العناصر المكونة له ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي استخدمت فيها وعليه لا تدرج في الحسابات على شكل تثبيتات، أمّ التثبيتات العينية التي لها تكلفة ذات دلالة نسبية بالنسبة إلى التكلفة الكلّية للأصل فإنّه يتمّ معالجة مكوّنات هذا الأصل كما لو كانت عناصر منفصلة ويتمّ تسجيلها منفردة ضمن الأصول كما يتمّ إدراج تكلفة التبديل لعنصر يمثل جزء من التجهيز معها، بينما يتمّ تسجيل القيمة المحاسبية الصافية للمكون المستبدل (المستهلك) ضمن الأعباء، أمّا التكاليف اللاّحقة المرتبطة بتثبيت مسجل سابقا لا تحسب إلاّ إذا استوفت للشروط العامة لتسجيل الأصل كتثبيت مادي، وكل الأعباء اللاّحقة الأخرى تسجل محاسبيا ضمن أعباء الفترة التي نشأت فيها،[1] وحسب معيار IAS 16 "الممتلكات والتجهيزات والمعدّات" فإنّ النفقات اللاّحقة المرتبطة بالتثبيتات تسجّل ضمن أعباء الفترة التي تمتد فيها إذا كان الغرض منها الإصلاح أو الصيانة، أمّا إذا كانت بهدف زيادة القيمة المحاسبية للأصل فإنّها تسجل ضمن التثبيتات.

هذا ويقوم الكيان بعد إدراج التثبيتات العينية كأصول بتقييم لاحق لهذه التثبيتات إمّا بالاعتماد على طريقة التكلفة أو طريقة إعادة التقييم، حيث أنّه وحسب المعالجة المرجعية المنصوص عليها في النقطة 121-5 من القانون المؤرخ في 26 جويلية 2008 فإنّه يتمّ إدراج أي تثبيت عيني في الحسابات عقب إدراجه الأوّل باعتباره أصلا بتكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة،[2] إذن القيمة المحاسبية تحسب كالآتي:

القيمة المحاسبية = التكلفة – تراكم الاهتلاكات – تراكم خسائر القيم.

أمّا فيما يخص طريقة إعادة التقييم فإنها تعتمد على القيمة الحقيقية حيث يتمّ تسجيل التثبيتات بالمبلغ المقدّر الجديد،[3] ويتمّ حساب القيمة المحاسبية كالآتي:

القيمة المحاسبية = القيمة الحقيقية بعد إعادة التقييم – تراكم الاهتلاكات – تراكم خسائر القيم.

ووفقا للقواعد المنظمة لعملية إعادة التقييم وفق النظام المحاسبي المالي والتي جاء بها القانون المؤرّخ في

[1] شناي عبد الكريم، عقاري مصطفى، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيتات المادية والمعنوية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، أفريل 2017، ص 75.

[2] صافي هدى، الحاج عامر، **مرجع سابق**، ص 363.

[3] Catherine maillet, Anne le manh, **Normes comptables international IAS/IFRS**, Berti Edition, Paris, 2006, p 52.

26 جويلية 2008، فإنّ الكيان ملزم بأن يتقيّد بمجموعة من القواعد لإعادة تقييم تثبيتاته والتي كانت كالآتي:[1]

– تتمّ عملية إعادة تقييم بانتظامية كافية حتّى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعنية اختلافا كبيرا من القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال؛

– القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يُجريه مقوّمون محترفون ومؤهلون؛

– القيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدّل على قيمتها في السوق (منشأة متخصصة) فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الاهتلاك، وبعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها؛

– إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه، فإنّ الزيادة تقيّد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم"؛

– إذا أبرزت عملية إعادة التقييم وجود خسارة في القيمة فإنّها تنسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة التقييم سبق إدراجه في الحسابات كرؤوس أموال خاصة في هذا الأصل نفسه، ويقيّد الرصيد المحتمل كعبئ من الأعباء؛

– تعالج كل خسارة قيمة أصل أُعيد تقييمه كإعادة تقييم سلبية، وتنتج إذن عن انخفاض لاحتياطي إعادة التقييم بما يناسب هذه الأخيرة، ويسجل كما لو كان إعادة تقييم عندما يكون إثبات الخسارة في القيمة قد ثبت تسجيله كإعادة تقييم سلبية؛

– آخراً يتمّ حذف أي تثبيت عيني من الميزانية عند خروجه من الكيان أو عندما يكون خارج الاستعمال بصورة مستمرة ولا يعود على الكيان بأيّة منافع اقتصادية لا من استعماله ولا من خروجه لاحقا.

• **التثبيتات المعنوية:** تُعرّف التثبيتات المعنوية على أنّها مجموعة الأصول اللاّنقدية واللاّمادية فهي أصول غير ملموسة إنّما قابلة للتحديد تستعمل في إطار الأنشطة العادية للكيان كالعلامات التجارية ورخص الاستغلال وغيرها، وعلى عكس المخطط المحاسبي الوطني فقد أَدرج النظام المحاسبي المالي نفقات الدراسات والأبحاث ضمن الأصول المعنوية في الميزانية بدلا من إدراجها في قائمة الأعباء الجارية في نهاية الدورة.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، مرجع سابق، مبادئ عامة: من الفقرة 121-21 إلى الفقرة 121-27، ص ص 10-11.

ويتمّ التقييم الأولي للتثبيت المعنوي على أساس التكلفة التي تشتمل على ثمن الشراء بما فيه حقوق الجمارك والرسوم الغير مترجمة وإنقاص التخفيضات التجارية والتكاليف المباشرة المخصصة لتحضير الأصل، هذه التكاليف يجب أن تحيّن إذا كانت ستدفع لاحقا،[1] وحسب النظام المحاسبي المالي فإنّه لا يجب أن تتجاوز المدّة النفعية لأي تثبيت معنوي 20 عاما، فإذا تجاوز ذلك أي أنّ الاهتلاك يكون على مدّة طويلة فمن الواجب تقديم المعلومات الخاصة بذلك في الملحق، وإذا ما حاولنا إسقاط محتوى معيار المحاسبة الدولي IAS 38 "الموجودات الغير ملموسة" على قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالتقييم اللاّحق للتسجيل الأولي للتثبيتات المعنوية فإنّنا نجد بأنّ كلاهما يعتمدان على طريقتين محاسبيتين، نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم، حيث أنّ وفق طريقة التكلفة فإنّه يجب تسجيل التثبيت المعنوي بتكلفته مطروحا منها الاهتلاكات وخسائر القيمة مع افتراض أنّ القيمة المتبقية للأصل منعدمة إذا ما كان هنالك التزام مع طرف ثالث لشراءه الأصل في نهاية عمره الإنتاجي، أمّا الطريقة الثانية وهي إعادة التقييم فإنّه يسمح بتسجيل التثبيت المعنوي بمبلغه الحقيقي أو القيمة العادلة في الفترة الزمنية التي أعيد فيها تقييمه مطروحا منه مجموع تراكم الاهتلاكات وخسائر القيم.

أما فيما يخص تثبيت شهرة المحل فإنّه لابد من مقارنة قيمة الأصول الملموسة والغير ملموسة التي يمكن تعيينها مع سعر شراء الوحدة المقتناة والفرق يمثل قيمة شهرة المحل، فمن الصعب تحديد سعر شراء الكيان والشهرة الناتجة عنه ففي مقابل إمكانية تحديد القيمة العادلة للأصول لا يمكن تحديد قيمة العناصر الغير ملموسة، ومن الطرق الكثيرة لتقييم شهرة المحل طريقة الأرباح الغير عادية المتمثلة في الأرباح التي يحققها الكيان مقارنةً مع الأرباح العادية التي تحققها الكيانات الأخرى بشرط تحديد معدّل العائد العادي ومعدّل الخصم الذي سيستخدم في تحديد القيمة الحالية في الفترة التي يتمّ فيها خصم الأرباح الغير عادية، وفي حالة العكس أي عندما تكون شهرة المحل سالبة كون القيمة العادلة للأصول المقتناة أكبر من سعر شراءها فمن الأفضل للكيان أن يبيع الأصول منفردة.[2]

• **التثبيتات المالية (أصول مالية غير جارية) – سندات وحسابات دائنة –:** تتمثل التثبيتات المالية في الأصول المالية التي يمتلكها الكيان والتي لم يتمّ ذكرها في شكل أصول مالية جارية، فهي تظهر على شكل أصول مالية غير جارية، وحسب الفقرة 122-1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتعلق بالنظام

[1] شناي عبد الكريم، عقاري مصطفى، **مرجع سابق**، ص 79.

[2] **نفس المرجع**، ص 80.

المحاسبي المالي فإنّه يتمّ إدراج هذه الأصول في الحسابات تبعاً لنفعيتها أو لسبب اقتناءها أو عند تغيير وجهتها في إحدى الفئات الأربعة، وقد تمّ حصر الفئة الأولى في سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعود امتلاكها بمنفعة اقتصادية على الكيان كما تسمح للكيان على أن يكون له سلطة على الشركة المصدرة لهذه السندات، أمّا الفئة الثانية فقد حدّدت في السندات المثبتة لنشاط المحفظة والتي تعود بمنفعة مرضية على المدى الطويل دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمّت حيازة سنداتها، بينما جاءت في الفئة الثالثة السندات المثبتة الأخرى المتمثلة في أقساط رأس المال أو توظيفات طويلة الأجل على الكيان الاحتفاظ بها إلى غاية حلول تاريخ استحقاقها، ووفي الآخر جاءت الفئة الرابعة محصورة في القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان ولا يمكنه بيعها في الأجل القصير، هذا ويتمّ إدراج هذه الأصول في الحسابات بتكلفة دخولها ضمن أصول الكيان.

ويخضع تقييم التثبيتات المالية لمجموعة من القواعد نحصرها في:[1]

– يتمّ تسجيل المشاركات التي تمّ حيازتها بهدف التنازل عنها في المستقبل القريب بقيمة التكلفة المهتلكة في الحساب الدائن المرتبط بهذه المشاركات، وتخضع عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص القيمة من أجل تحديد ما إذا كانت هنالك أي خسائر محتملة في القيمة؛

– تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمّت حيازتها بهدف التنازل عنها لاحقا وكذا السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع ويتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي تحسب بالنسبة للسندات التي تمّ تسعيرها بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية، أمّا السندات التي لم يتمّ تسعيرها فتقيّم بقيمتها التفاوضية المحتملة؛

– فوارق التقييم المستخرجة تعود إلى وجود انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة، فالمبالغ التي تثبت على هذا النحو في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية عندما يكون الأصل المالي مبيعا، محصلا أو محولا أو إذا تبيّن أن هنالك تناقص في قمة الأصل فيسجل كخسارة قيمة في نتيجة السنة المالية؛

– يتمّ تقييم التوظيفات المالية التي يحوزها الكيان إلى غاية أجل استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان ولم تتمّ حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة، وتخضع لاختبار تناقص في القيمة عند اقفال كل سنة مالية للتأكد إن كان هنالك أي خسائر محتملة في القيمة؛

[1] بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، **مرجع سابق**، ص ص 146-147.

– القيم الفائضة والناقصة الناتجة عن التنازل عن تثبيتات مالية تدرج في الحسابات كمنتوجات أو أعباء عملياتية، أمّا إذا تمّ التنازل عن جزء من التوظيف المالي الخاص فإنّ قيمة دخول الجزء المحتفظ به يقدّر بتكلفة الشراء المتوسطة المرجحة، كما يجب على الكيان إبراز طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات وطريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة إلى التوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق في ملحق المعلومات.

2.1.2. قواعد تقييم المخزونات، الإعانات، مؤونات الأخطار والأعباء، القروض والخصوم المالية الأخرى والأعباء والمنتوجات المالية.

يحتاج الكيان لممارسة نشاطه لمجموعة من العناصر، حيث يتحمّل مجموعة من الأعباء يتمّ تمويلها بطرق مختلفة كحاجته لمواد أولية، وفي بعض الأحيان تكون هاذه الأعباء مالية، كما يعترض نشاط الكيانات مجموعة من الأخطار أثناء تنفيذ عملها ما يستوجب عليها دائما تكوين مؤونات للإحتياط من الأخطار المستقبلية، لذلك سنحاول دراسة قواعد تقييم المخزونات والإعانات ومؤونات الأخطار والأعباء بالإضافة إلى قواعد تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى والأعباء والمنتوجات المالية.

- **المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ:** يُعرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية المخزونات من خلال المعيار المحاسبي الدولي IAS 2 "المخزونات" على أنّها مجموعة أصول يتمّ اقتناؤها والاحتفاظ بها بغرض إعادة بيعها خلال النشاط العادي للكيان، ويمكن أن تكون على شكل منتوجات جارية أو قيد التنفيذ التي يتم استهلاكها خلال العملية الإنتاجية أو تقديم الخدمات،[1] أمّا النظام المحاسبي المالي فقد عرّف المخزونات على أنّها أصول يمتلكها الكيان الغرض منها بيعها في إطار الاستغلال الجاري، والتي يمكن أن تكون قيد الإنتاج بقصد مماثل، فهي مواد أولية ولوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج، وفي حالة تقديم الخدمات فإنّ كلفة الخدمات التي لم يقم الكيان بعد باحتساب المنتوجات المناسبة له تمثل قيمة المخزونات،[2] ويصنف الأصل في شكل مخزونات (أصول جارية) أو في شكل تثبيتات (أصول غير جارية) على أساس وجهة الأصل واستعماله في إطار نشاط الكيان وليس على أساس نوعه، ويتمّ تقييم هذه المخزونات بالقيمة الأقل بين التكلفة والقيمة المحاسبية الصافية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 2،[3] والمقصود بالتكلفة كل التكاليف المتعلقة بحيازة أو إنجاز المخزون

[1] Robert Obert, **Pratique des Normes IAS/IFRS, Comparaison avec les régles françaises et les US.GAAP**, Paris, 2003, P 217.

[2] سبتي إسماعيل، شريط صلاح الدين، **معالجة المخزون بين النظام المحاسبي المالي SCFوالمعيار المحاسبي الدولي رقم 2 IAS**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، جوان 2018، ص ص 44-45.

[3] Catherine Maillet, Anne le Manh, **Op.Cit**, P 67.

مضافا إليها مصاريف تحويل وتوصيل هذه المخزونات إلى أماكن التخزين، أمّا القيمة الصافية للإنجاز تمثل سعر البيع المقدّر في إطار النشاط العادي مطروحا منه التكاليف المقدّرة المتعلقة بالإتمام وكذا التكاليف الضرورية المقدرة لتحقيق عملية البيع.[1]

وتحدّد تكلفة المخزونات باستعمال طريقة الوارد أولا الصادر أولا والطريقة الوسيطة المرجحة والتي تنقسم إلى التكلفة الوسيطة المرجحة بعد كل إدخال، وكذا التكلفة الوسيطة المرجحة في نهاية المدّة، إضافةً إلى التمييز المحدد أو ما يسمى بالحصر الفعلي، وقد ألغى كل من النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا كونها تظلل مستخدمي الكشوف المالية ولا تناسب التدفق الحقيقي للوحدات وبالتالي فهي لا تعبّر عن الأرباح الحقيقية الخاصة بالفترة،[2] حيث يتمّ حساب التكاليف على أساس التكاليف الحقيقية أو التكاليف المحدّدة مسبقا، أمّا في حالة استحالة تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم فإنّه يتمّ تقييم كلفة هذه المخزونات بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ شراء وإنتاج الأصول المذكورة، وفي حالة ما إذا كان التقييم على أساس التكاليف تنجر عنه قيود بالغة في الإفراط أو غير قابلة للإنجاز، فإنّ الأصول في شكل مخزونات (من غير التموينات) يتمّ تقييمها بتطبيق تخفيض يناسب هامش الربح الذي يطبقه الكيان في كل فئة من فئات الأصول على سعر البيع عند حلول تاريخ إقفال السنة المالية، ويتمّ إدراج أي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبئ في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون.[3]

أمّا المنتوجات الزراعية فإنّها تقيّم بقيمتها الحقيقية عند إدراجها الأولي في الحسابات وعند تاريخ إقفال كل سنة مالية منقوصا منها التكاليف التقديرية للبيع، ويتمّ إثبات الخسارة أو الربح المتأتيين في تغير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية.

• **الإعانات:** وفقا لما جاء في فقرات القسم 4 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 واستنادا إلى معيار المحاسبة الدولي IAS 20 "المحاسبة عن المنح الحكومية" فإنّ الإعانات العمومية هي عمليات تحويل موارد

---

[1] عمور جمال، **المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، ماي 2013، ص ص 210-211.

[2] روابحي عبد الناصر، طبيب أسامة، **مشكلات تقييم المخزونات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تعدد بدائل التقييم وآثارها على القوائم المحاسبية –دراسة تطبيقية لمؤسسة Rapide Oil**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017، ص 351.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، مرجع سابق، مبادئ عامة: من الفقرة 123-3 إلى الفقرة 123-6، ص ص 12-13.

عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي تحمّلها أو سيتحمّلها المستفيد من هذه الإعانة وذلك لاحترامه لشروط مرتبطة بنشاطه، وتدرج هذه الإعانات في حساب النتائج كمنتوجات في سنة مالية أو عدّة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تلحق والتي يفترض فيها تعويضها، أمّا الأصول القابلة للاهتلاك المحتسب فهي تشكل عند عرضها في الميزانية منتوجات مؤجلة، وتدرج أيضا في الحسابات الإعانة الموجهة لتغطية أعباء أو خسائر وقعت، كما يؤخذ من جديد بالإعانة التي تموّل تثبيتا غير قابل للإهتلاك وتقسّم على المدى الذي يكون فيه التثبيت غير قابل للتصرف، فيعاد تسجيل الإعانة من جديد في شكل نتيجة على مدّة عشر سنوات بطريقة خطية إذا لم يكن هنالك أيضا شرط عدم قابلية التصرف، ولا يتمّ إدراج الإعانات العمومية بما فيها النقدية إلاّ إذا توفر الكيان على الشروط الملحقة بالإعانات والتأكّد من أنّ الإعانات ستستلم، أمّا إذا اضطر الكيان إلى تسديد إعانة كحالة استثنائية فإنّه يتم إرجاع التسديد في المقام الأول إلى كل منتوج مؤجل غير مهتلك مرتبط بالإعانة ويدرج الفائض كعبئ من الأعباء.

• **مؤونات المخاطر والأعباء:** تُعرّف المؤونات بأنّها تقديرات محاسبية لخسائر أو أعباء مستقبلية من المحتمل حدوثها تكون محددة الهدف والطبيعة، غير أنّ مبلغها غير معروف بصفة نهائية وناتجة عن أحداث نشأت أثناء الجرد، وحسب النظام المحاسبي المالي فإنّ مؤونات الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، ويتمّ إدراجها في الحسابات وتقييمها كالآتي:[1]

– تدرج في الحسابات عندما يكون للكيان التزام راهن ناتج عن حدث مهني أو عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام، كما يتمّ إدراجها في الحسابات عندما يكون من الممكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

– يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات تحمّل حتّى تلاشي الالتزام المعني وتكون المؤونات محلا لتقدير جديد عند إقفال كل سنة مالية، ولا تكون الخسائر العملياتية المستقبلية محلا لمؤونات الأعباء.

– لا يتمّ استعمال أي مؤونة للأعباء إلاّ في النفقات التي من أجلها تمّ إدراجه أصلا في الحسابات.

• **القروض والخصوم المالية الأخرى:** طبقاً للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 وفي فقرته 126-1 فإنّه يتحدّد تقييم القروض والخصوم المالية التي تمّت حيازتها من أجل معاملات تجارية على أساس القيمة الحقيقية،

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، مرجع سابق، من الفقرة 125-1 إلى الفقرة 125-4، ص 14.

أمّا الخصوم المالية الأخرى فتقوّم بعد اقتناءها بمبلغها الذي تمّ تقييمها به عند إدراجها في الحسابات منقوصا منه التسديدات الرئيسية مضافا، منقوصا من الاهتلاك المجمع لكل فارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه، كما يجب أن تدرج في تكاليف القرض الموزعة بصورة حسابية على مدى مدّة القرض، الفوائد المترتبة على المكشوفات المصرفية والقروض، اهتلاك علاوات الإصدار أو التسديد المتعلقة بالقروض والتكاليف الملحقة المترتبة عن تنفيذ القروض إضافة إلى الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار التمويلي وأيضا فوارق الصرف الناتجة عن القروض بالعملات الأجنبية إذا كانت مماثلة لتكاليف الفوائد، وتدرج هذه التكاليف كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إذا لم يكن تمّ إدراجها في كلفة الأصل، فالنظام المحاسبي المالي يرخّص للكيان إدماج تكاليف الاقتراض المنسوبة مباشرة أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدّة طويلة من التحضير تفوق الإثني عشر شهرا قبل أن يستعمل أو يباع في كلفة هذا الأصل وذلك وفقا لما جاء معيار المحاسبة الدولي IAS 23 "تكاليف الاقتراض"، وفي حالة انقطاع نشاط إنتاج الأصل فإنّه يتم إيقاف إدماج تكاليف الاقتراض، كما يجب أن يكون المبلغ المدمج في تكلفة الأصل يناسب تكاليف الاقتراض.

• **الأعباء والمنتوجات المالية:** تؤخذ الأعباء والمنتوجات المالية في الحسبان على أساس الزمن الذي تنقضي فيه وتلحق بالسنة المالية التي تترتب الفوائد خلالها، ويتمّ إدراج العمليات التي تمّ الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منع هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل، أمّا الفارق بين القيمة الإسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتوجات مالية في حسابات البائع.[1]

2.2. الكيفيات الخاصة للتقييم والمحاسبة.

كما سبق وتمّ الإشارة إليه فإنّ سعي الجزائر نحو تبني معايير المحاسبة الدولية كان هدفه توحيد القراءة المحاسبية لمختلف الكشوف المالية لأيّ كيان وذلك لتسهيل فهمها للمستخدمين وتمكينهم من معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة، إلاّ أنّ الأمر لم يقتصر على هذا فقط وإنّما كان الهدف أيضا مساعدة الكيانات في المعالجة المحاسبية للعمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير وكذا إدماج الحسابات لتقييم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة لمجموعة كيانات كما لو تعلّق الأمر بكيان واحد حتىّ ولو كانت العمليات المنجزة

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، مرجع سابق، الفقرة 127-1، ص 14.

بعملات أجنبية، لذلك يهدف النظام المحاسبي المالي من خلال تسجيل جميع المعاملات بالدينار الجزائري إلى توحيد الكشوف المالية و تسهيل مقارنتها.

1.2.2. المعاملات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير والممارسة المحاسبية للتجميع.

يقوم الاقتصاد المعاصر على مبدأ الانفتاح نحو الخارج ولذلك غالبا ما نجد معاملات الكيانات تقوم إمّا على أساس صورة مشتركة أو على مبدأ تقديم الخدمات والقيام بعمليات لحساب الغير، فنجد ثلاث حالات، شركات المساهمة والتي تقوم على مبدأ القيام بعمليات بصورة مشتركة، والمرفق العمومي والذي يعتمد على مبدأ تقديم الامتيازات، أمّا الثالثة فتتمثل في العمليات المنجزة لحسابات الغير.

ينتج عن تشارك الكيانات في القيام بالعمليات كشوف مالية متعدّدة، وهذا ما لا يتوافق مع احتياجات المستثمرين فيما يخص الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص الكيان الأم وذلك بهدف إجراء مقارنات يتمّ على أساسها اتخاذ القرارات، لذلك كان لابدّ من إدماج حسابات الفروع وتجميع الكيانات المشاركة.

• **العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير**: تتمثّل العمليات التي تتمّ بصورة مشتركة في شركات المساهَمة والتي تقوم على أساس إبرام اتّفاق تعاقدي يتفق فيه طرفان أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة، ويقوم كل واحد من الشركاء المساهمين بتسجيل قسط النتيجة الخاصة به في شكل منتوجات أو أعباء إذا كانت حسابات العمليات المنجزة بصورة مشتركة ممسوكة من طرف مسيّر واحد وهو المكلّف قانونا من طرف الغير والذي تمثل أعباؤه ومنتوجاته أعباء ومنتوجات العمليات المنجزة بصورة مشتركة، أمّا إذا اقتضت هذه العمليات مراقبة وملكية مشتركة لأصل واحد أو عدّة أصول فإنّه يجب على كل واحد من الشركاء المساهمين أن يدرج في الحسابات قسط من الأصول والخصوم زيادة على حصته من المنتوجات والأعباء، وإذا كانت العمليات المنجزة بصورة مشتركة تقوم في إطار كيان منفصل يحوز فيه كل من المشاركين مساهمة فإنّه يجب على كل واحد منهم أن يدرج في الحسابات القسط الذي يعود إليه في الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وتدفقات الخزينة في الكيان المشترك.

وإذا ما انتقلنا إلى امتيازات المرفق العمومي، فإنّ الأصول التي يضعها المتنازِل أو المتنازَل له في الامتياز تسجّل في أصل ميزانية الكيان صاحب الامتياز، ويتمّ تكوين مؤونات تكفل المستوى المطلوب من المرفق العمومي للطاقة الإنتاجية الخاصة بالمنشآت المتنازَل عنها عند اهتلاكها أو انقضاء عمرها الإنتاجي.

أمّا العمليات المنجزة لحساب الغير المقّدمة لأطراف أخرى بصفة وكيل فإنّه يتمّ إدراج هذه العمليات في الأجر الذي يتقاضاه فقط، وإذا كانت العمليات التي يعالجها الكيان لحساب الغير باسم الكيان حسب نوعه فإنّها تدرج في أعباء الكيان ومنتوجاته.

• **الممارسة المحاسبية للتجميع وفق النظام المحاسبي المالي(الإدماج، تجميع الكيانات، الحسابات المدمجة)**: فرض النظام المحاسبي المالي على الكيانات التي تراقب كيانات أخرى إعداد وتقديم الكشوف المالية المجمّعة من خلال الفقرة 132-2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والتي تنصّ على أنّه يتوجب على كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدّة كيانات أن يعدّ وينشر كلّ سنة كشوف مالية مجمعة لكل الكيانات، حيث يكون إعداد ونشر البيانات المجمعة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجمّع الذي يعرف بالكيان المدمج (الكيان الأم) أو على عاتق الهيئة التي تتولىّ قيادته ومراقبته ويتمّ إعفاء كل الكيانات المهيمنة من إعداد كشوف مالية مجمعة إذا كانت مملوكة بنسبة % 90 من حقوق التصويت من طرف كيان آخر، كما أعطى النظام المحاسبي المالي تعريف لموضوع السيطرة ومحيط التجميع بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي IAS 27 "البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات" حيث عرّفها على أنّها سلطة توجيه السياسات المالية والعملياتية لكيان بغية الحصول على منافع من أنشطته، ويفترض وجود السيطرة في حالة الامتلاك المباشر أو غير المباشر لأغلبية حقوق التصويت في كيان آخر وكذا السلطة على أكثر من 50 % من حقوق التصويت والسلطة على تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر وتحديد السياسات المالية العملياتية للكيان بموجب القانون الأساس أو بموجب عقد.[1]

عندما تقوم الكيانات المراقِبة بإعداد حساباتها المدمجة يتمّ الأخذ بعناصر ممتلكات الكيان المدمج فيها عدا سندات الكيانات المدمجة عند إعداد الميزانية، أمّا في حساب النتائج فيتمّ إحلال العمليات المنجزة من قبل المجموع المدمج محل عمليات الشركة المدمجة مع استبعاد العمليات المعالجة فيما بينها من قبل الكيانات التي هي جزء من هذا المجموع، ويتمّ تحويل الكشوف المالية للكيانات الأجنبية إلى العملة الوطنية من خلال تحويل الأصول والخصوم على أساس سعر الانتقال، أمّ المنتوجات والأعباء فعلى حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء التحويلات.

[1] خليل طيار، باديس بن عيشة، **تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص ص 227-228.

لا يختلف إدماج الكيانات المشاركة عمّا سبق والتي عرّفها النظام المحاسبي المالي على أنّها الكيانات التي يمارِس فيها الكيان المدمج نفوذا ملحوظا وهي ليست بكيانات فرعية أو كيانات أنشئت في إطار عمليات تمّت بصورة مشتركة، فيفترض وجود النفوذ الملحوظ من خلال حيازة 20 % كأدنى حد من حقوق التصويت أو من خلال المشاركة في أجهزة التسيير ووضع الخطط والاستراتيجيات، كما أنّ وجود معاملات تجارية ذات أهمية بالغة بين الكيان المدمج والخاضع للإدماج يعتبر من أشكال النفوذ الملحوظ، ويتمّ إدراج المساهمات في الكيانات المشاركة في إطار إعداد الحسابات المدمجة حسب طريقة المعادلة وهذا وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي IAS28 "الاستثمارات في الشركات الزميلة" والتي تتمّ كما يلي:[1]

- **على مستوى الأصول للميزانية المدمجة:** يقوم الكيان بإحلال الحصة التي تمثّلها السندات في رؤوس الأموال الخاصة ونتيجة الكيان المشارك محل القيمة المحاسبية لتلك السندات مع احتساب الفائض من حصة الكيان المشارك ضمن حسابات النتائج المدمجة.
- **على مستوى حساب النتائج المدمج:** يقدّم تحت عنوان خاص حصة المجمع في نتيجة الكيان المشارك ويتمّ الأخذ في الحسبان النتيجة المدمجة كحصة للمجمع في حساب نتيجة الكيان المشارك.

تقوم الكيانات التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس المركز الاستراتيجي لاتخاذ القرارات سواءً داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن تكون بينها روابط قانونية بإعداد وتقديم حسابات مركبة كما لو أنّها كيان واحد، ومن بين هاته الكيانات التي تقوم بإعداد وتقديم حسابات مركبة نذكر الكيانات التي يسيرها شخص معنوي أو مجموعة من الأشخاص لهم مصالح مشتركة وكذلك الكيانات التي تنتمي إلى قطاع التعاونيات والتعاضديات تكون ذات قيادة واستراتيجية مشتركة، بالإضافة إلى الكيانات التي تمثل جزء من مجموع غير ملحق قانونا بالشركة المشرفة، وأيضا تلك التي لها هياكل مشتركة فيما بينها أو علاقات تعاقدية واسعة وتلك التي ترتبط فيما بينها باتفاق تقاسم النتيجة.

2.2.2. كيفيات تقييم العقود، الامتيازات الممنوحة للمستخدمين، الضرائب المؤجلة وعناصر أخرى.

تقوم الكيانات أثناء القيام بنشاطها بإبرام عقود مع أطراف أخرى فنجد عقود طويلة الأجل وعقود إيجار التمويل وغيرها من العقود الأخرى التي قد تكون بمدّة قصيرة كإبرام عقد لشراء سلعة لمرّة واحدة فقط، كما تلتزم الكيانات بتقديم امتيازات للمستخدمين نظير قيامهم بعملهم، ومن المعروف أنّ كل كيان يمارس

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، مرجع سابق، الفقرة 132-12، ص 16.

نشاط اقتصادي بهدف تحقيق الربح تفرض عليه ضرائب باستثناء تلك المعفاة قانونا من بعضها، إلاّ أنّه وفي بعض الأحيان يتمّ تحميل السنوات المالية ضرائب لا تتعلق بها، لذلك جاء النظام المحاسبي المالي في المادة 134-1 المتعلق بعنصر الضرائب المؤجلة بمعالجات محاسبية جديدة من شانها أن تسوّي هذا الخلل بتحميل السنوات المالية بالأعباء والنواتج المتعلقة بها فقط.

كما تمّ التطرق أيضا في القانون المؤرخ في 26 جويلية 2008 إلى تغيّر التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النّسيان من أجل نفس الهدف، كما كان هنالك مشكل آخر يقف عائقا أمام إعداد كشوف مالية صادقة وهو المعاملات التي كانت تتمّ بالعملات الأجنبية ولذلك جاء هذا القانون أيضا بكيفيات تقييم العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى كل عنصر من العناصر التي سبق الإشارة إليها:

• **العقود طويلة الأجل وعقود الإيجار التمويلي:** وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي فإنّ العقود طويلة الأجل هي عقود تتضمن إنجاز سلعة أو خدمة يكون تاريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة كعقود البناء مثلا، وعقود إصلاح أصل أو تهيئة بيئة وكذا عقود تقديم بعض الخدمات التي تكون لفترات زمنية طويلة، ويتمّ إدراجها في حسابات الأعباء والمنتوجات حسب طريقة التقدم أي أنّه يجب في كل مرّة تحرير نتيجة محاسبية بمقياس إنجاز العملية، أمّا إذا كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة أو طبيعة العقد لا يسمحان بتطبيق الإدراج في الحسابات حسب التقدّم فإنّه يتمّ تطبيق طريقة الإتمام أي أنّه لا يسجل كمنتوجات إلاّ مبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا، وفي حالة ما إذا كان من المتوقع أنّ مجموع تكاليف العقد سيفوق مجموع منتجات العقد فإنّه يتمّ تكوين رصيد يفوق الخسارة الإجمالية للعقد والغير موضّحة بعد في التسجيلات.

أمّا عقد التمويل فقد ظهر في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض رقم 10/90 إلاّ أنّه لم يطبّق من طرف البنوك التجارية الجزائرية إلاّ إلى غاية صدور الأمر 09/96 المؤرخ في 10 جانفي 1996،[1] وقبل التطرق إلى عقد الإيجار التمويلي وجب الإشارة إلى مفهوم عقد الإيجار والذي عُرّف بأنّه عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محدّدة عن حق استعمال أصل ما مقابل دفع واحد أو عدّة دفوعات،[2] وعليه

[1] بوادي مخطار، **تقييم سوق الإيجار التمويلي في الجزائر للفترة 2007-2013**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، مارس 2016، ص 114.

[2] عبد الرزاق جليل، نعيمة عبدي، **قرض الإيجار في الجزائر في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد**، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، العدد الثاني، 2011، ص 09.

عُرّف عقد الإيجار التمويلي بأنّه عقد إيجار يترتب عليه تحويل شبه كلّي للمخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية الأصل إلى المستأجر، ويتمّ عند انتهاء مدّة العقد تحويل الملكية أو عدم تحويلها مع الإشارة إلى أنّ عقود إيجار كل من الأراضي والمباني لا تؤدي إلى نقل الملكية للمستأجر في نهاية مدّة التأجير وبالتالي لا تعتبر عقود إيجار التمويل، وكل أصل يكون محل عقد إيجار تمويل يتمّ إدراجه في الحسابات ابتداءً من تاريخ دخول العقد حيّز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني وفقا لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "محاسبة عقود الإيجار"، ويدرج المؤجر الأصل المستأجَر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية، وفي حالة ما إذا كانت القيمة المحيّنة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار أقل ثمنا فإنّه يتمّ تسجيله بها ويدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم المسجل في الميزانية.

ويكون الأصل المستأجَر موضع إهتلاك في حسابات المستأجِر حسب القواعد العامة التي تخص التثبيتات، كما يدرج في الحسابات عقد التنازل المقترن بعقد إيجار تمويل كما لو كان الأمر معاملة تجارية واحدة ويتمّ توزيع منتوجات التنازل على مدى مدّة عقد الإيجار.

• **الامتيازات الممنوحة للمستخدمين:** تقوم الكيانات عند قيام موظّف بتقديم خدمة مقابل منافع الموظفين التي ستقوم بدفعها لهم في المستقبل بالاعتراف بالتزام عليها بمنحها منافع للمستخدمين وذلك وفقا لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 19 "منافع الموظفين"، والذي حدّد خمس فئات لمنافع الموظفين كما هو موضح في الشّكل التالي:

الشّكل III.5: فئات منافع الموظفين وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 19.

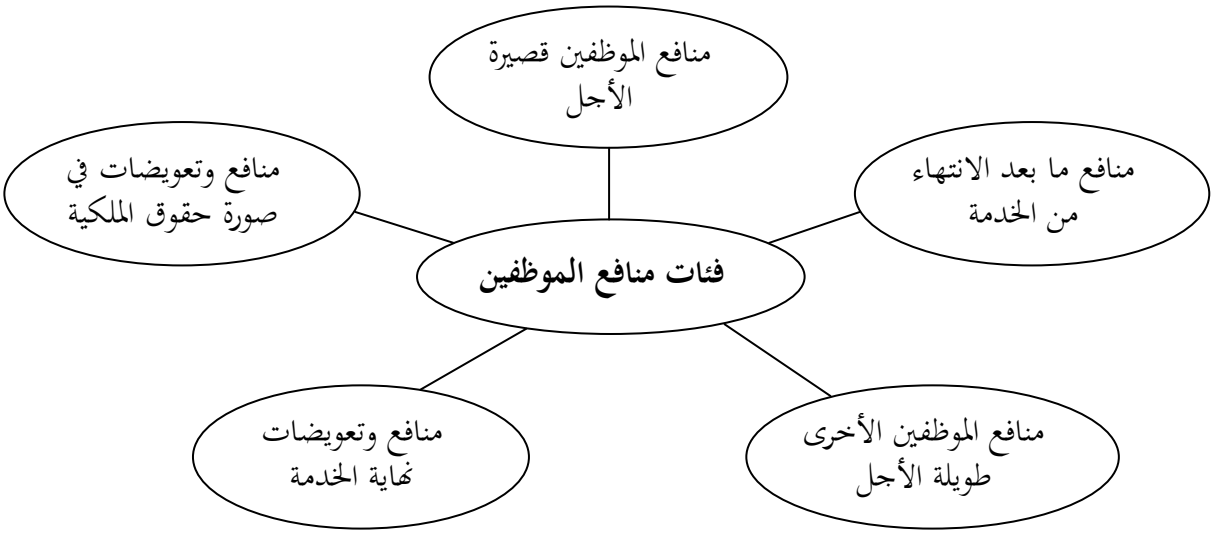

المصدر: حمزة العربي، **المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي 19 منافع الموظفين**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلّد 04، العدد 02، ديسمبر 2013، ص ص 55-56.

ويتمّ في كل عملية إقفال لحسابات السنة المالية إثبات في شكل أرصدة مبلغ التزامات الكيان في مجال المعاش وتكميلات التقاعد وتعويضات مقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد أو منافع مماثلة ممنوحة لأفراد المستخدمين لديه ولشركائه ووكلائه في شكل أرصدة، وتحدّد هذه الأرصدة على أساس القيمة المحيّنة لمجموع التزامات الكيان حيال المستخدمين لديها باستعمال فرضيات وطرق محاسبية ملائمة.[1]

• **الضرائب المؤجلة:** لقد طَرحت فكرة الضريبة المؤجّلة العديد من التساؤلات لدى المحاسبيين والمحللين الاقتصاديين حول تقنيات تحليلها من الناحية المالية وإعطاء مقاربة ما بين الجانب النظري والتطبيقي لهما، فهي طريقة محاسبة جديدة جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي يتمّ من خلالها إدراج الضرائب على النتيجة العملياتية المتعلقة بالسنة المالية التي تمّت فيها العمليات للحصول على رؤية اقتصادية صادقة،[2] وحسب النظام المحاسبي المالي فإنّ الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابلة للدفع أو التحصيل خلال سنوات مالية مستقبلية، ويتمّ تسجيلها في الميزانية وحسابات النتائج لوجود اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج أو عبئ ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة، أو وجود عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور وكذا في حالة إقصاء وإعادة معالجة تمّت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة، ويتمّ مراجعة الضرائب المؤجلة عند إقفال كل سنة مالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به عند إقفال السنة المالية.

• **العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية:** يتمّ تسجيل المعاملات التي تتمّ بالعملات الأجنبية عند الاعتراف الأوليّ بها بالعملة الوطنية، حيث يتمّ تحويل الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية استنادا إلى سعر الصرف المعمول به يوم إتمام العملية وتبقى هذه القيمة إلى غاية التنازل أو زوال الأصل، أمّا الحسابات الدائنة والدّيون المحرّرة بالعملات الأجنبية فيتمّ تحويلها استنادا إلى سعر الصرف في تاريخ اتّفاق الأطراف إذا تعلّق الأمر بالمعاملات التجارية، أمّا المعاملات المالية فيتمّ الاستناد إلى سعر الصرف تاريخ وضع العملة تحت التصرّف.

وحسب الفقرة 131-3 من القانون رقم 11/07 فإنّه عندما يتمّ نشوء وتسوية حسابات دائنة أو ديون في السنة المالية نفسها، فإنّ الفوارق المثبتة قياسا على قيم الدخول بسبب تقلبات سعر الصرف تشكّل خسائر أو أرباح في الصرف يجب تسجيلها حسب الحالة في الأعباء أو المنتوجات المالية للسنة، أمّا إذا بقيت

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، مرجع سابق، الفقرة 136-1 والفقرة 136-2 ، ص 20.

[2] AZOUAMI nacer, SAIHI youcef, **Le risqué financier lié au processus de la constatation des impôts diffères dans les group Algériens**, Revue AL-IJTIHED, N °3, Janvier 2013, P P 308-309.

عناصر نقدية محررة بالعملات الأجنبية في الميزانية حتّى اقفال السنة المالية، فإنّ تسجيلها الأولي حسب الفقرة 137-4 من القانون 11/07 يصحّح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ، ويتمّ دفع أو إنقاص المبالغ الأصلية بقيمة الفوارق بين القيم المسجّلة أصلا في الحسابات، هذه الفوارق تشكّل أعباء مالية أو منتوجات مالية للسنة المالية، أمّا في حالة غياب التّسوية عند الجرد فإنّ الحسابات الدائنة تشكّل دائما جزء من الذمة المالية للكيان ويسجل فرق الصرف في الأعباء أو المنتوجات المالية.[1]

ويمكننا توضيح معالجة فروق أسعار الصرف من خلال الشّكل التالي استنادا إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 "آثار التغيرات في أسعار الصرف":

الشّكل III.6: معالجة فروق الأسعار وفق IAS 21معيار المحاسبة الدولي رقم 21.

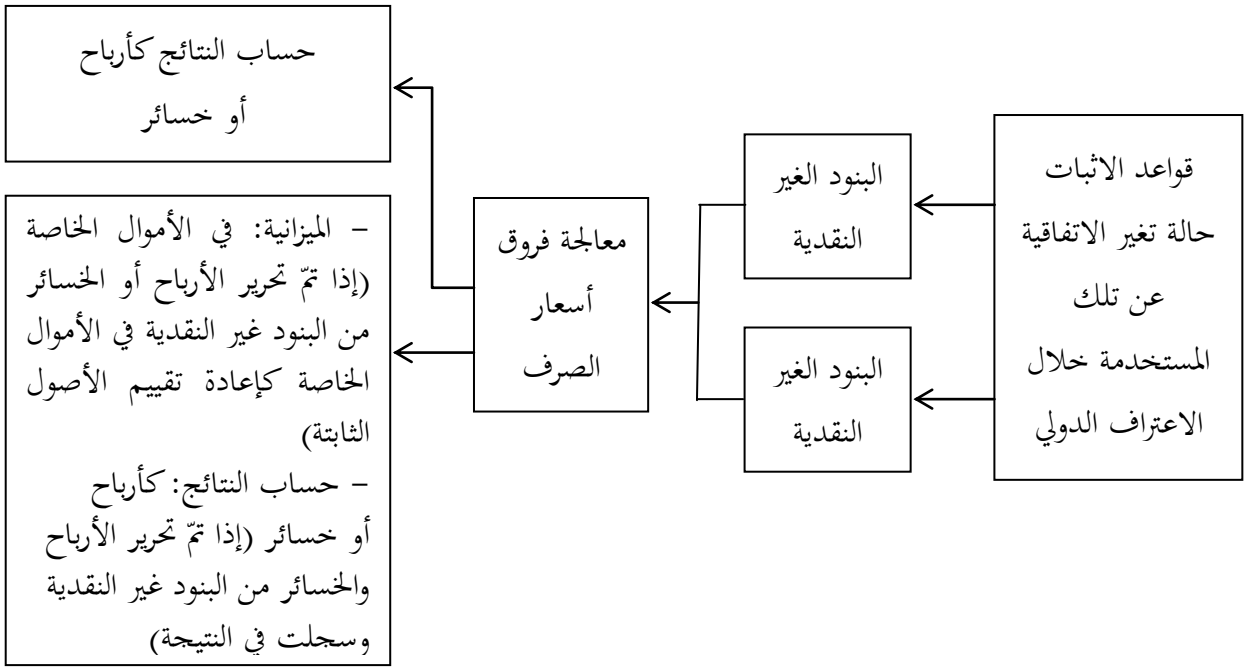

المصدر: تيجاني بالرقي، أمين راشدي، **أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2017، ص161.

• **تغير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان**: وفقا لما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 فإنّ تغيّرات التقديرات المحاسبية المبنية على معلومات جديدة تدرج في النتيجة الصافية

[1] تيجاني بالرقي، أمين راشدي، **أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2017، ص ص 161-162.

للسنة المالية الجارية أو السنوات المالية المستقبلية إذا كانت التغيرات تؤثر فيها أيضا وتمسّ تغيّرات الطرق المحاسبية المبادئ، الأسس والاتفاقيات، القواعد والممارسات الخصوصية التي يعتمدها الكيان عند إعداده الكشوف المالية، بحيث يمكن تعديلها إن كانت تسمح بالحصول على إعلام أفضل، وإن كان هنالك أي تأثير ناجم عن تغيير الطريقة المحاسبية على نتائج السنوات المالية السابقة فإنّه يعمد إلى تكييف معلومات هذه السنوات بفرض ضمان على مستوى الكشوف المالية لإمكانية المقارنة بين الفترات، أمّا إذا كان هذا التغيير لتصحيح رصيد الافتتاح لا يمكن أن يتمّ بصورة جيّدة فيجب تقديم توضيحات غياب هذا التصحيح في الملحق، كما يتمّ إثبات تأثير تغييرات التوجّهات الجبائية المناسبة للسنة المالية الجارية في نتيجة السنة.

• **الحالة الخاصة بالكيانات الصغيرة:** إنّ الكيانات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض الشروط المتعلقة برقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المحدّدة من طرف وزارة المالية تخضع لمحاسبة الخزينة والتي ترتكز على إعداد دفتر يبيّن التدفّق الصّافي للأموال بحث يجب عليها أن تراعي تغيّرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تمّ جردها خلال السنة المالية عند إعداد وضعياتها المالية.

3.2. إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي والأنظمة الأخرى.

لم يراعي النظام المحاسبي المالي خصوصية النظام الضريبي وفصل المحاسبة عن الجباية، حيث لم تصبح المحاسبة إلاّ عبارة عن معلومات مالية تساعد على اتخاذ القرار وليس على المحاسب أن يكون مختصا في المسائل الجبائية على عكس المحاسبة في المخطط المحاسبي الوطني التي كانت تعتبر وسيلة لتحديد ربح الكيانات الخاضع للضريبة ولا تتمّ أي معالجة محاسبية إلاّ وفقا لما ينص عليه النظام الجبائي، فأصبح تحديد النتيجة المحاسبية بعد الإصلاحات يتمّ انطلاقا من قواعد القانون رقم 11/07 الصادر بالجريدة الرسمية المؤرخة في 2007/11/25، وأصبحت القواعد الجبائية الموجودة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تحدّد النتيجة الضريبية فقط، كما أنّ قواعد وطرق التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي أثّرت على مختلف نظم معلومات وظائف الكيان ليجد نفسه مجبرا على دراسة استراتيجياته وخطط مزاولة نشاطه لتتماشى مع المتغيرات الجديدة.

1.3.2. إنعكاسات نظام المحاسبية المالية على النظام الجبائي.

إنّ الاستقلالية التي يتمتع بها النظام المحاسبي المالي أدّت إلى إحداث الكثير من التغيرات التي تتعلق بالمعالجة المحاسبية لبعض العمليات ما دفع بالمشرّع الجبائي إلى القيام بجملة من التعديلات لتسهيل تطبيق هذا

النظام الجديد، إلاّ أنّه لاحظنا أنّ هذه التعديلات لم تكن بالحجم المطلوب فكانت مجرّد تعديلات سطحية في الحين الذي كان من المنتظر أن تكون التعديلات جوهرية خاصة فيما يتعلق بعناصر تحديد الضريبة على أرباح شركات المساهمة، فقد واجهت الكيانات صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي والوفاء بالضرائب اتجاه الإدارة الجبائية وهذا راجع لعدم اشتراك المديرية العامة للضرائب في عملية تبني النظام المحاسبي المالي ما أدّى إلى وجود العديد من الاختلافات بين قواعد هذا النظام والقواعد الجبائية، وسنحاول إبراز أهم هذه الاختلافات في الجدول الآتي:

الجدول III.3: الاختلافات بين قواعد هذا النظام والقواعد الجبائية.

البيان	النظام المحاسبي المالي	النظام الضريبي
إطفاء المصاريف الإعدادية	لا يتمّ الأخذ بعين الاعتبار إطفاء المصاريف الإعدادية، ويتمّ تسجيلها ضمن الأعباء، ماعدا مصاريف التطوير.	تحديد مدّة إطفاء المصاريف الإعدادية بـ 5 سنوات كحد أقصى، بالإضافة إلى تسجيلها في حسابات الصنف 06 حسب طبيعتها، مما يؤدي إلى تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة.
تاريخ إدخال الأصل في الضريبة	تسجل الأصول عند تاريخ تحويل المنافع والأخطار.	ترتكز على تحقق تحويل الأصل، أي ملكية الكيان له، ويدخل في هذا الإطار الأصول المؤجرة خاصة القابلة للإهتلاك.
عقود إيجار التمويل	يسمح بتسجيل التثبيتات وفق عقد الإيجار كأصل، بالإضافة تسجل الإهتلاكات الخاصة به.	لا يعترف إلاّ بملكية الأصل، وهذا يكون له أثر واضح على الوعاء الخاضع للضريبة.
نفقات: البحث والتطوير	– تشكل النفقات الناتجة عن البحث لمشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما يتحملها الكيان ولا يمكن تثبيتها. – تصنف ضمن التثبيتات المعنوية باعتبارها تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية وعليه يمكن توزيعها على عدّة سنوات حسب قسط الإهتلاك السنوي.	– تعتبر نفقات البحث أعباء قابلة للخصم بمجرد تحملها. – تعتبرها نفقات قابلة للخصم وليست تثبيتات معنوية، وعليها فإنّها تخصم مرّة واحدة وهذا ما يؤثر على الوعاء الخاضع للضريبة.
العناصر ذات القيمة المنخفضة	للكيان خيار في اعتبار بعض القيم المنخفضة على أنّها تثبيتات ويتم اهتلاكها وفق مخطط الإهتلاك أو اعتبارها عبئ ويتمّ خصمه فورا بمجرد تحمله.	يعتمد على طريقة التكلفة التاريخية هذا ما يزيد من صعوبة الإدارة الجبائية في التأكد من صحة التقييم.
إدراج القيمة العادلة كأداة للتقييم	في نهاية الدورة المالية يقيّم الكيان بعض الأصول والخصوم بالقيمة العادلة، وإذا كان هنالك فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية يتمّ تسجيله محاسبيا كإيراد أو عبئ رغم عدم تحققه وهذا ما سيؤثر على الوعاء الخاضع للضريبة.	يعتمد على طريقة وحيدة متمثلة في طريقة التكلفة التاريخية وهذا ما يزيد من صعوبات الإدارة الجبائية في التأكد من صحة التقييم.
تقدير تكلفة اقتناء التثبيتات	يعتمد على تحميل تكلفة اقتناء أو أنتاج تثبيت ما تكاليف مستقبلية لم يتحملها الكيان فعلا ويتمّ اهتلاكها فعلا ضمن	إدماج تقدير مسبق لتكاليف التفكيك أو التجديد وهو مفهوم جديد يتمّ اعتماده محاسبيا

	مبلغ التثبيت قبل أن يتمّ إنفاقها بعد عدّة سنوات.	ولكنه غير وارد في القواعد الجبائي
المعالجة المحاسبية للعناصر المكونة للتثبيت	يمكن إهتلاك كل عنصر بصفة منفصلة وحسب المدّة النفعية له.	الكيانات هي التي تقدّر ما مدى قابلية فصل التثبيت إلى عدّة مكونات، وعليه المدد التي تستخدمها الإدارة الجبائية تتعارض مع مدد الاستخدام المعتمد محاسبيا.
طرق حساب الاهتلاك	طرق الاهتلاك تعكس تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي درجها ذلك الأصل وتتمثل في الطريقة الخطية، الطريقة التناقصية وطريقة وحدات الإنتاج.	تعتمد على الطريقة الخطية والتناقصية والمتصاعدة، أمّا طريقة وحدات الإنتاج فهي غير معتمدة جبائيا.
قاعدة حساب الاهتلاك للتثبيتات غير المركبة	– القيمة المتبقية: المبلغ القابل للاهتلاك هو المبلغ الإجمالي لاقتناء الأصل مطروحا منه القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل. – خسارة القيمة المتعلقة بالتثبيتات: قاعدة حساب الاهتلاك يجب أن تأخذ بعن الاعتبار خسارة القيمة التي تمّ تسجيلها محاسبيا وبالتالي انخفاض المبلغ القابل للاهتلاك.	– القيمة المتبقية: حساب الاهتلاك من خلال حساب تكلفة اقتناء الأصل دون الأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية. – خسارة القيمة المتعلقة بالتثبيتات: قاعدة حساب الاهتلاك هي التكلفة الإجمالية لاقتناء الأصل والتي لا تسمح بتخفيض خسارة القيمة.
مراجعة مخطط الاهتلاك	يمكن مراجعة مخطط الاهتلاك.	لا يمكن مراجعة مخطط الاهتلاك.
مدّة إهتلاك التثبيتات	– يؤخذ بالمدّة الفعلية النفعية للأصل وليس المدّة العادية للاستخدام المتعارف عليها في حالة التثبيتات غير المركبة. – أمّا التثبيتات المركبة فالعناصر المنفصلة المكونة لتثبيت واحد تهتلك في الواقع حسب المدّة المتوقعة لاستخدامها إلى غاية استبدالها بعنصر بديل، غير أنّه عندما تكون المدّة الفعلية لاستخدام أحد العناصر المكونة للتثبيتات أطول من المدّة العادية لاستخدام هيكل التثبيت فإنّ العناصر الجزئية تهتلك حسب مدّة استخدام الهيكل.	يؤخذ بالمدّة العادية للاستخدام والتي تحدّدها الإدارة الجبائية حسب نوعية التثبيتات في حالة التثبيتات غير المركبة. – العناصر المنفصلة المكونة للأصل هي مفهوم جديد تمّ اعتمادها محاسبيا ولكنّه غير وارد في القواعد الجبائية وبالتالي كل ما هو متعلق بها من مدّة استخدام والمبالغ القابلة للاهتلاك يتطلب إعادة النظر فيها إذا ما اعتمدت جبائيا.
تكلفة الاقتراض	الفوائد المحتملة بمناسبة الحصول على قرض من أجل اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل تدمج في تكلفته.	لا يتمّ أخذها بعين الاعتبار في تحديد تكلفة الأصل وتعتبر مصاريف مالية تخفض من الوعاء الخاضع للضريبة.
فرق إعادة التقييم	يتمّ معالجة فوائد القيمة الناتجة عن إعادة تقييم بعض التثبيتات مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة في نهاية كل سنة مالية.	تفرض عملية إعادة التقييم في فترات محدّدة وليس بصفة حرّة كما هو معتمد محاسبيا.

تقييم العناصر النقدية المحرّرة بالعملات الأجنبية	يسمح بتسجيل الآثار الناتجة عن تقييم عناصر النقدية بمختلف أشكالها والمحرّرة بعملة أجنبية في نهاية كل سنة مالية ضمن جانبين أعباء ونواتج، ويتمّ تقييمها على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ.	تسمح للكيانات بتسجيل الأعباء فقط في نهاية كل دورة مالية، ويتمّ تقييم عناصر النقدية حسب سعر الصرف المعمول به عند تسجيلها في الميزانية.
تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء	كل التغيرات والتصحيحات الناتجة عن الدورات السابقة والتي علق عليها في الملاحق، تدرج مباشرة على مستوى الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية دون أن تسجل في حساب النتائج.	التغيرات والتصحيحات الناتجة عن الدورات السابقة هي مفهوم جديد، تمّ اعتمادها محاسبيا ولكنّه غير وارد في القواعد الجبائية الجزائرية وبالتالي فإنّ كل ما هو متعلق بها يتطلب إعادة النظر فيه إذا ما اعتمد جبائيا.
الضرائب المؤجلة	يعتمد على مفهوم التكاليف المقترضة التي تكون إلى حدّ كبير مندمجة في النتيجة.	تمتاز بالتحقق الفعلي للتكاليف لكي تدمج في النتيجة الخاضعة للضريبة، وبالتالي ليس للضرائب المؤجلة أي أثر على الوعاء الضريبي.
المؤونات	لا يمكن تشكيل مؤونة لتكاليف مستقبلية منتظرة.	تسمح بتكوين مؤونات لأعمال الإصلاح والصيانة الكبرى ولكن حسب SCF يجب حذفها.
المؤونات المخصصة للمعاشات والالتزامات المماثلة	يمكن للكيان عند إقفال أي سنة مالية تشكيل مؤونات مخصصة لمواجهة التزامات المعاشات وغيرها، وتحدد هذه المخصصات على شكل أساس القيمة المحيّنة لمجموعة الالتزامات السابقة.	لا تسمح بتشكيل مؤونات لالتزامات التقاعد ومنافع ما بعد انتهاء الخدمة لأنها تنقص من الوعاء الضريبي.
خسائر القيمة	عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي عنصر من أصول الميزانية أقل من قيمته المحاسبية فإنّه يتمّ إثبات خسارة القيمة عن طريق إدراجها كعبئ في الحسابات.	الخسائر في القيمة عنصر جديد لم تتطرق إليه القواعد الجبائية.
الخدمات المقدمة في إطار عقود طويلة الأجل	يترك للكا الخيار في اعتماد طريقة التقادم أو الإتمام بالنسبة للعقود التي تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة.	لم تتوقع القواعد الجبائية أي شيء فيما يخص هذه العقود.
الضريبة على الأرباح	تعالج الضريبة على الأرباح على أنها عبئ وتسجل حسب طبيعتها في الأعباء وتحسب على أساس النتيجة العادية.	تعتبر توزيع على الأرباح، أي أنّ الدولة شريك له حق، وتسجل في حسابات النتائج وتحسب على أساس النتيجة الإجمالية.

المصدر: عبد الكريم فرحات، صالح مرزاقة، **إشكالية التوافق بين النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 42، ديسمبر 2014، ص ص 44-51.

نظرا للاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي تقرّر تأجيل تطبيقه إلى غاية 2010/01/01 بدلا من 2009/01/01، وذلك لمحاولة احتواء الوضع خلال تلك الفترة حيث تمّ اتخاذ العديد من التدابير الجبائية لمرافقة النظام المحاسبي المالي، والتي تمثلت في القوانين المالية السنوية والتكميلية لـ 2008، 2009 و2010.

• **التدابير الجبائية المستحدثة في قانون المالية السنوي وقانون المالية التكميلي لسنة 2008:** في محاولة منها لمسايرة التغيّرات الجذرية لتبني النظام المحاسبي المالي بدل المخطط المحاسبي الوطني قامت الإدارة الجبائية بإعداد برنامج طموح لتكوين وتحسين مستوى موظّفي الإدارة الجبائية في المجال المحاسبي، فشرعت باتخاذ بعض التدابير التي لم ترق إلى المستوى المطلوب ونذكر من بينها:[1]

– فرض نظام ضريبي جديد ضمن نظام الربح الحقيقي يسمى النظام المبسّط، حيث يجب على المكلّفين بالضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم 000 000 3 دج ويقلّ عن 000 000 10 دج اكتتاب تصريح سنوي قبل 04/01 من السنة الموالية يتضمن مبلغ الربح الخاضع للضريبة وذلك وفقا للمادة 03 من قانون المالية السنوي 2008؛

– خصم الفوائد وأرباح الصرف وغيرها من المصاريف المالية المتعلقة بالاقتراضات المبرمة خارج الجزائر وكذلك الأتاوى المستحقة عن البراءات ورخص الاستعمال وعلامات الصنع والأتعاب المدفوعة بعملة أجنبية، وذلك مرهون باعتماد التّحويل الذي تسلّمه السلطات المالية المختصة وفقا لما جاء في نص المادة 08 من قانون المالية السنوي 2008؛

– تطبيق الإهتلاك المالي الخطيّ على كل التثبيتات والترخيص للبنوك والكيانات المالية لعمليات القرض الإيجاري من تطبيق الاهتلاك الجبائي بالنسبة للأملاك المقتناة في إطار القرض الإيجاري ومسايرتها للاهتلاك المالي للقرض، هذا ما جاء به نص المادة 11 من القانون المالي السنوي 2008؛

– الترخيص بإمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة العينية الواردة في الميزانية المقفلة في 2007/12/31 للبنوك والكيانات المالية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر بعد إصدار الأمر المتعلق بذلك مع إعفاء فوائض القيم الناتجة عن هذه العملية من الضريبة وتسجيلها في حساب إعادة فرق التقييم في خصوم الميزانية، وذلك وفقا لما جاء في نص المادة 45 من قانون المالية التكميلي 2008.

[1] بن توتة قندز، حكيم براضية، **دراسة تحليلية لمدى مسايرة النظام الجبائي الجزائري للنظام المحاسبي المالي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 18، ديسمبر 2015، ص ص 341-342.

• **التدابير الجبائية المستحدثة في قانون المالية السنوي والتكميلي 2009**: بعد النقائص التي شهدتها المنظومة الجبائية بعد التعديلات التي مسّتها من خلال قانون المالية السنوي والتكميلي لسنة 2008، تمّ اتخاذ بعض الإجراءات في قانون المالية السنوي والتكميلي لسنة 2009، وتمثلت أهم هذه الإصلاحات في:[1]

– يمكن للكيانات التي يسمح قانونها الأساسي باعتماد جمعية اتخاذ قرارات أن تقوم بإعداد تصريح تصحيحي بشأن الحسابات وذلك في أجل أقصاه 21 يوما بعد انقضاء الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التجاري لانعقاد الجمعية العامة، مع إرفاق هذه التصحيحات بالوثائق القانونية؛

– كل حدث له صلة مباشرة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال السنة المالية ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ إقفال المصادقة على حسابات هذه السنة المالية يجب أن يلحق بالسنة المالية المقفلة شرط أن يتوفّر عنصر التأثير على الأصول والخصوم؛

– يحدَّد الربح الخاضع للضريبة للعقود طويلة الأجل المتعلقة بإنجاز المواد أو الخدمات والممتد تنفيذها لفترتين محاسبيتين على الأقل وفقا لطريقة التقادم حسب نص المادة 04 من قانون المالية التكميلي 2009؛

– تقيّد العناصر ذات القيمة الضعيفة التي لا يتجاوز مبلغها 000 30 دج خارج الرسم كأعباء قابلة للخصم من السنة المالية المتّصلة بها وفقا لنص المادة 05 من قانون المالية التكميلي 2009، وحسب نفس المادة فإنّه تمّ قبول مبدأ تكوين الأرصدة المشكّلة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر قيم متعلقة بالمخزونات أو الغير التي يتوقع حدوثها بشكل واضح بسبب الأحداث الجارية بحيث يتمّ تسجيلها في السنة المالية وتعرض في الجدول الخاص بكشف المؤونات؛

– إلزام الكيانات على احترام التعاريف الواردة في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية وذلك وفقا لنص المادة 06 من قانون المالية التكميلي 2009؛

– يتمّ خصم المصاريف الأولية المسجلة في المحاسبة قبل بداية سريان النظام المحاسبي المالي من النتيجة الجبائية تبعا لمخطط الإطفاء الأصلي، وفقا لنص المادة 08 من قانون المالية التكميلي 2009؛

– يتمّ خصم مصاريف البحث والتطوير من الربح الخاضع للضريبة إلى غاية 10 % من مبلغ هذا الربح بشرط إعادة استثماره وفقا لنص المادة 09 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009؛

[1] عبد الكريم فرحات، صالح مرازقة، **مرجع سابق**، ص ص 51-52.

– يتمّ إدماج فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه 05 سنوات من تاريخ دخول النظام المحاسبي المالي حيّز التطبيق، كما يتمّ قيد فائض مخصّصات الإهتلاك المتأتي من إعادة التقييم في نتيجة السنة وفقا لنص المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2009.

• **التدابير الجبائية المستحدثة في قانون المالية السنوي 2010**: تضمّن قانون المالية السنوي لسنة 2010 مجموعة من المواد القانونية المتعلقة بالتكيّف مع مضمون النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال ما يلي:[1]

– يسمح في إطار عمليات الإيجار للمستأجر حق تسجيل العنصر المستأجر في مكان المالك الأصلي، ويتمّ حساب الإهتلاك على أساس مدّة عقد القرض الإيجاري، وتمّ تحديد الأقساط السنوية لاهتلاك السيارات السياحية من خلال تحديد قيمة شراء السيارة بـ 000 000 1 دج بدلا من 000 800 دج وذلك من أجل مواكبة الواقع الاقتصادي، هذا ما جاء في نص المادة 08 من قانون المالية السنوي 2010؛

– وفقا لنص المادة 09 من هذا القانون، فإنّ إعانات الاستغلال والموازنة المحصّلة تدخل ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها؛

– في حالة تسجيل عجز في الميزانية، فإنّ العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز وذلك طبقا لما جاء به نص المادة 10 من قانون المالية لسنة 2010، وقد تمّ تخفيض المدّة من خمس سنوات إلى أربع بهدف التحكم أكثر في النتيجة الجبائية؛

– يتمّ خصم المصاريف الأولية تبعا لمخطط الامتصاص الأولي من خلال التصريح الجبائي السنوي الموافق.

هذه هي أهم الإصلاحات التي مسّت المنظومة الجبائية لتسهيل تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحقيق التوافق بينهما، وعلى ضوء ما سبق فإنّه يمكننا اقتراح بعض الحلول لتحقيق الانسجام بين النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي فيما يلي:

– وضع إطار تصوّري للنظام الضريبي يقوم على مبادئ مقاربة للنظام المحاسبي المالي من أجل الاحتفاظ بالارتباط بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية؛

– استغناء الإدارة الجبائية عن قاعدتها في حساب الإهتلاك القائمة على أساس قيمة الأصل بدون طرح خسائر القيم، فعلى الإدارة الجبائية أن تعترف بخسائر قيم التثبيتات الغير قابلة للإهتلاك؛

[1] ناصر مراد، **واقع النظام الضريبي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات جبائية**، المجلد 05، العدد 01، جوان 2016، ص ص 63-64.

– إستخدام المدّة الحقيقية في حساب اهتلاك الأصول فالمدد العادية عادةً ما تكون أقل من القيم الحقيقية المستعملة محاسبيا؛

– إصدار نص جبائي يسمح باستخدام القيمة العادلة كأداة للتقييم لتتوافق مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي ومحاولة تهيئة الأرضية لهذه الطريقة خاصة في ظل غياب سوق حر مؤهل لتقدير القيمة الحقيقية للأصول؛

– إستبعاد التقدير المسبق لتكلفة التفكيك أو تكلفة تجديد موقع وإدراجها ضمن تكلفة الأصل والأخذ بها كأعباء حيث يتمّ إنفاقها خلال السنة المالية المتعلقة بها؛

– تعديل الإدارة الجبائية لنصوصها فيما يخص تقييم عناصر النقدية المحررة بالعملات الأجنبية، لأنّها لم تتطرق إلى الفروق الموجبة المرتبطة بتغيرات سعر الصرف؛

–ضرورة اتخاذ الإدارة الجبائية موقف بخصوص المفاهيم الجديدة خاصة فيما يتعلق بخسائر القيمة المتعلقة بالتثبيتات والخدمات المقدمة في إطار العقود الطويلة؛

– إعتماد الضرائب المؤجلة كمقاربة لتقليص الفوارق بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية وإدراج طريقة الإهتلاك حسب عدد وحدات الإنتاج.

2.3.2. إنعكاسات نظام المحاسبية المالية على الأنظمة الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سعى العديد من الباحثين والهيآت إلى بناء نموذج مخطط أعمال خاص بالكيانات الصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدتها على إعداد خطط عمل تتماشى مع خصائصها وإمكانياتها، وفعلا توصّل مجموعة المحاسبون المحترفون في لجنة العمل التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بعرض النموذج التالي:

الشّكل III.7: هيكل مخطط الأعمال في الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

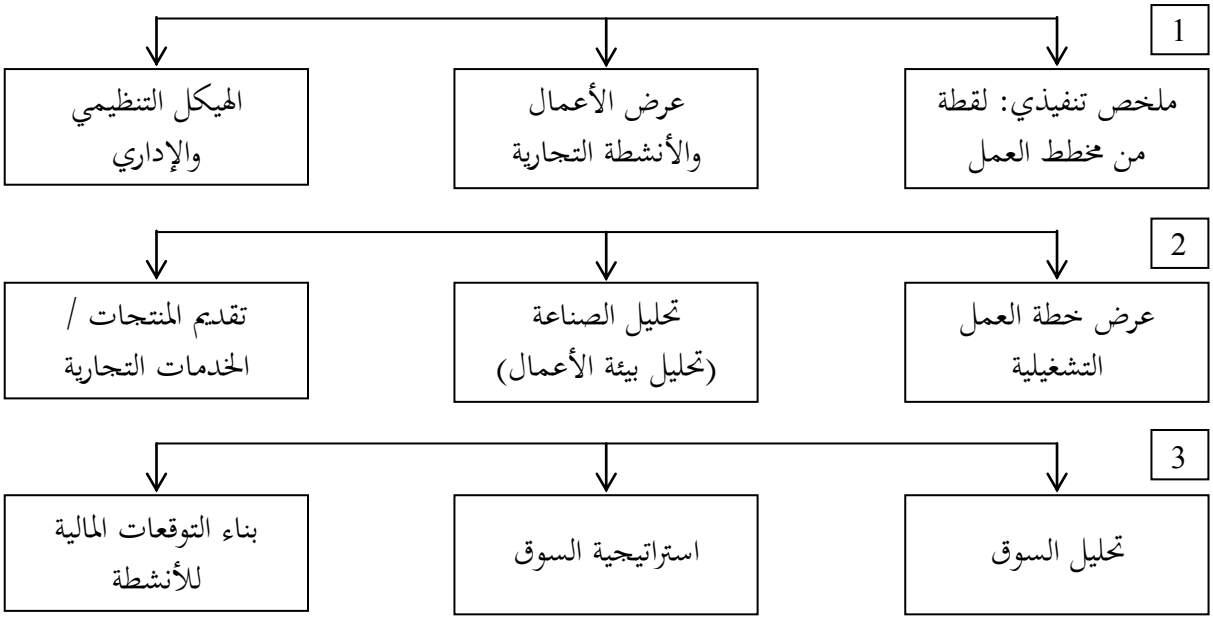

المصدر: مواعي بحرية، **التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المحاسبة الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، 2017/2016، ص 140.

لقد كان الهدف من وراء عرض هذا النموذج هو تقديم توجيهات عملية تساعد الكيانات على فهم قطاع الصناعة وتقييم أفضل للإمكانيات التجارية والمخاطر المرتبطة بها، والملاحظ أنّ هذا المخطط شمل مجموعة من الوظائف التي يرتكز قيامها على جملة من العوامل، وحتى يحقّق الكيان هدفه المنشود فإنّه لابد له أن يسعى إلى الحصول على المعلومات التي تجعله على معرفة بالتغيّرات الواقعة بمحيطه، كما عليه عرض معلومات صادقة حول أنشطته بهدف استقطاب المستثمرين وبالتالي الحصول على مصادر جديدة للتمويل، ولذلك جاء النظام المحاسبي المالي من خلال تبنّيه للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي بأسس وقواعد من شأنها أن تنظّم المعلومة المالية وتجعلها موحّدة على المستوى الدولي وسهلة المقروئية والمقارنة، وحتىّ يتحقّق ذلك لا بد أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بأيّ نشاط في الكيان بغض النظر عن موقع تواجده مقيّمة ومدرجة في الكشوف المالية بنفس الطرق، وهذا ما سيؤثّر على مختلف أنظمة الكيان وطريقة إدراج وعرض المعلومات المتعلّقة بها، ويمكننا إبراز أثر المعايير على كل وظيفة من خلال الجدول التالي:

الجدول III.4: الوظائف المعينة لمعايير إعداد التقارير المالية.

	نظام الإدارة العامة	النّظام القانوني	نظام الإنتاج	نظام التسويق والعمليات التجارية	نظام إدارة الموارد البشرية	نظام الإعلام الآلي	نظام المالية	نظام المحاسبة	نظام مراقبة التسيير
IFRS 5	×	×				×		×	×
IFRS 3	×	×				×		×	
IFRS 2	×	×			×	×	×	×	
IFRS 1	×	×				×	×	×	
40	×	×				×		×	
IAS 32-39	×	×				×	×	×	
IAS 38	×	×	×	×		×		×	×
IAS 37	×	×	×	×	×	×		×	
IAS 36	×		×	×		×	×	×	×
IAS 34	×					×	×	×	×
IAS 33						×		×	
IAS 31		×				×		×	
IAS 29						×		×	
IAS 28						×	×	×	
IAS 27						×		×	
IAS 24		×		×		×		×	
IAS 23			×			×	×	×	
IAS 21						×	×	×	
IAS 20		×				×		×	
IAS 19		×			×	×		×	
IAS 18		×	×	×		×		×	
IAS 17	×	×				×		×	
IAS 16			×			×		×	×
IAS 14	×		×	×		×		×	×
IAS 12						×		×	
IAS 11	×	×	×	×		×		×	
IAS 10		×				×		×	
IAS 8	×					×		×	
IAS 7	×					×	×	×	×
IAS 2				×		×		×	×
IAS 1	×					×	×	×	×

Source : STEPHAN.B, **Guide d'application des Normes IAS/IFRS**, Berti Editions, Algérie, 2011, p 76.

الملاحظ من هذا الجدول بأنّ كل معايير المحاسبة الدولية مسّت الجانب المحاسبي في الكيانات ونظام إعلامها الآلي، وهذا أمر مسلّم به كون هذه المعايير جاءت لتوحيد الممارسة المحاسبية معتمدة في ذلك على مسك المحاسبة المالية بواسطة نظام الإعلام الآلي، أمّا ما سنحاول دراسته هو إبراز ما على الكيان فعله على مستوى كلّ وظيفة كويفية تكييفه لأنظمته المعلوماتية بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات تبنيّ هذه المعايير ما يسهّل تطبيق النظام المحاسبي المالي على أكمل وجه وتحقيق التوحيد.

• **النظام الإداري أو الإدارة العامة:** حتّى يحقّق الكيان هدفه ويكون البيع محتمل إلى درجة كبيرة يجب على الإدارة أن تصل إلى المستوى الملائم من خلال إعداد خطة لبيع أصل وفق برنامج فعال تحدّد من خلاله المشتري وتسوّق الأصل، كما عليها في حالة اندماج الأعمال تطبيق طريقة الاستهلاك بتحديد أحد الأطراف على أنّه المشتري والآخر هو الكيان المشتري مع ضرورة الاعتراف بمعاملات الدفع على أساس الأسهم في كشوفها المالية وكذا معاملات نقل أدوات حقوق الملكية للكيان الأم أو لكيان آخر في نفس المجموعة، كما يجب عليها تطبيق نموذج القيمة العادلة في تقييم العقارات الاستثمارية مع الاعتراف بالالتزام المالي أو الأصل في بيان المركز المالي فقط إذا كان الكيان طرفا في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة، كما يجب على الإدارة أيضا تحديد الإجراءات المعتمدة في تسجيل الأصول ووصف مبادئ الاعتراف والقياس في الكشوف المالية الكاملة أو الموجزة ووصف سياسات المحاسبة المتعلّقة بعقود الإيجار و توضيح الطرق المحاسبية لتصحيحات الأخطاء وتوفير معلومات عن التغييرات عن النقد والنقد المعادل للكيان وذلك من أجل عرض بيانات مالية يسهل فهمها من طرف جميع المستخدمين.

• **النظام القانوني:** لا يختلف النظام القانوني كثيرا عن النظام الإداري كون القرارات الصادرة في الكيان تكون من طرف الإدارة والتي تعمل على تطبيق قوانين الدولة، ولذلك فإنّه يتعيّن على الكيان من الناحية القانونية إذا تشارك في مشروع أن يعترف بحصّته في الكيان الخاضع لسيطرة مشتركة باستخدام التوحيد المحاسبي كطريقة أولى من خلال دمج حصته في جميع الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف للكيان الخاضع لسيطرة مشتركة مع البنود المتشابهة في البيانات المالية التابعة للمشارك في المشروع المشترك أو يتمّ الإبلاغ عنها وكأنها بنود منفصلة في الكشوف المالية، أمّا الطريقة الثانية فتكون من خلال حقوق الملكية حيث يتم تسجيل الحصة في الكيان الخاضع لسيطرة مشتركة بسعر التكلفة ويتمّ تعديله لاحقا، كما أنّه في بعض الأحيان يتأثر المركز المالي لوجود أطراف أخرى فيجب الإفصاح عن هذه الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة مع هذه الأطراف، وفي مقابل ذلك غالبا ما تتحصل الكيانات على منح حكومية ألزمت المعايير المحاسبية الدولية

ضرورة الاعتراف بها كذمم مدينة مع ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بعرض المنح الحكومية في الكشوف المالية وما هي الشروط التي لم يتمّ الوفاء بها المتعلقة بالمساعدات الحكومية المعترف بها.

كما يجب على الكيان أيضا الاعتراف بالإيراد بشكل منفصل على كل معاملة، يكون الاعتراف على المكونات القابلة للتحديد بشكل منفصل للمعاملة المنفردة ليعكس جوهر المعاملة حيث يتمّ قياسه بالقيمة العادلة للمقابل المالي المقبوض أو المستلم، أمّا فيما يخص التزامات الكيان اتجاه المستخدمين فيجب على كل الكيانات أن تقوم بالاعتراف بالمبالغ الغير مخصومة لمنافع الموظفين على أنّه التزام بعد خصم أي مبلغ وعلى أنّها مصروف، أمّا تلك الالتزامات الناتجة عن عقد الإيجار فيتمّ الاعتراف بدفعات عقد الإيجار التشغيلي كمصاريف على أساس القسط الثابت، وكأصول والتزامات بمبالغ مساوية للقيمة العادلة في حالة عقود الإيجار التمويلية.

• **نظام الإنتاج:** يتعين على الكيان دائما تحليل مدى مستوى تقادم وسائل الإنتاج وكذا تطابقها مع المعايير الأمنية والبيئية، إضافة إلى تحديد الممتلكات الغير مستخدمة وتلك التي يحتمل التنازل عنها، كما يجب تحديد الفرق بين مخصصات الاهتلاك واحتياجات تجديد الأصول المحدّدة من طرف الكيان وعليه فإنّه من الواجب الأخذ بالأصول الغير ملموسة كونها أصل نقدي يستعمل في العملية الإنتاجية ويتمّ قياسها بسعر التكلفة، أمّا بعد الاعتراف بها فيكون الكيان مخيّرا ما بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم.

كما يجب الاعتراف أيضا بالمخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة كونها موجهة للعملية الإنتاجية والمتولّدة عن أحداث سابقة، كما أنّ استخدام أي أصل لمدة زمنية يؤدي إلى انخفاض قيمته وعليه فعلى الكيان في نهاية كل فترة إعداد التقارير أن يتأكد إن كان هنالك أي إشارة قد تخفض قيمة أصل ما، كما عليه أيضا الاعتراف بتكلفة الممتلكات والمصانع والمعدّات كأصل إذا كان من المرجح تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بها أو كان من الممكن قياس تكلفتها بشكل موثوق، أمّا المخزونات فيتمّ قياسها على أساس صافي القيمة المتحققة أو بتكلفتها.

في بعض الأحيان فإنّ الكيانات تقوم باللّجوء إلى الاقتراض لممارسة عملياتها الإنتاجية وعليه فإنّ الكيان ملزم برسملة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى الاستهلاك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل كجزء من تكلفة ذلك الأصل في رأس المال.

• **التسويق والعمليات التجارية:** على المكلّف بوظيفة التسويق والعمليات التجارية مراعاة معايير المحاسبة الدولية لإعطاء معلومات صادقة حول المنتجات والقطاع الذي ينشط فيه الكيان وغيرها، ولذلك على الكيان

تحديد السوق النشط لها وهو السوق الذي يمكن الرجوع إليه في حالة إعادة التقييم والذي تكون فيه السلع المتداولة متجانسة ويكون فيه عدد كبير من البائعين والمشترين كما يجب أن تكون فيه الأسعار متاحة للعامة، وفي حالة بحث الكيان عن كيان آخر للاندماج فإنّه سيسعى لأكثر شهرة لترويج منتجاته، أمّا في حالة انخفاض قيمة الموجودات فإنّه يترتب إجراء إفصاحات عن عواقب ذلك في إلحاق خسائر بالقطاعات، كما يتمّ الإفصاح عن العلاقات بين الكيانات الأم والكيانات التابعة لها.

في حالة بيع المخزون، فإنه يتم الاعتراف بالقيمة المسجلة كمخزون على أنّه مصروف في الفترة التي يتمّ فيها الاعتراف بالإيرادات المتعلقة به.

• **نظام إدارة الموارد البشرية:** فيما يخص المعاملات التي تتمّ مع الموظفين، فإنّه يتوجب على الكيان قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة، ويجب على الكيان الاعتراف بالمبلغ الغير مخصوم للموظفين قصير الأجل المتوقع دفعها مقابل خدمة يقدّمها الموظف، كما هنالك منافع ما بعد التوظيف وهي منافع مستحقة وواجبة الدفع بعد انتهاء فترة العمل، ويوجد أيضا خطط منافع ما بعد التوظيف وتصنف إلى خطط مساهمات محددة أو خطط منافع محددة حسب الجوهر الاقتصادي للخطة، والمقصود بخطط المساهمات المحددة تلك الخطط التي يدفعها الكيان بموجبها مساهمات لكيان منفصل (الصندوق) ولا يترتب عنها أي التزام قانوني بحيث يقتصر التزام على المبلغ الذي يوافق الكيان على دفعه في الصندوق ولذلك على الموظف أن يتوقع أن تكون المنافع أقل مما يتصوّر وأنّ الأصول المستثمرة غير كافية لاستيقاء المنافع المتوقعة، أمّا خطط المنافع المحدّدة فهي على عكس خطط المساهمات المحددة فإنّ الكيان يلتزم بتقديم المنافع المتفق عليها مع الموظفين وهو من يتحمل المخاطر الاستثمارية والمخاطر الإكتوارية.

فيما يخص منافع الموظفين طويلة الأجل فهي لا تكون مستحقة الدفع بالكامل بعد اثني عشر شهرا من انتهاء فترة تقديم الموظفين للخدمة ويلتزم الكيان بالاعتراف بالأرباح والخسائر الإكتوارية وغيرها، كما يجب على الكيان في حالة إنهاء خدمة أحد الموظفين قبل تاريخ التقاعد الاعتيادي أو تقديم منافع نهاية الخدمة نتيجة عرض مقدم للتشجيع على الاستقالة الاعتراف بمنافع نهاية الخدمة.

• **نظام المالية:** على الكشوف المالية للكيانات أن تعرض وفق معايير المحاسبة الدولية وتقوم إدارة الكيان بتقييم مدى إمكانية استمراره، بحث يجب على الكيان الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات المالية في بيان مركزه المالي عندما يصبح طرفا في الأحكام التعاقدية له ويتمّ استبعادها عندما يتمّ تسديدها ويكون الاعتراف بالقيمة العادلة، ومراعاة للوقت والتكلفة وبهدف تجنب التكرار في الإبلاغ عن المعلومات يمكن أن يتمّ إلزام أو

تخيير الكيان بأن يقدم معلومات أقل في تواريخ مرحلية مقارنة مع كشوفه المالية السنوية بشرط أن يحتوي التقرير المالي المرحلي على بيان موجز للمركز المالي وآخر للدخل الشامل، وكذلك بيان موجز للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية وتقديم ملاحظات إيضاحية ويتمّ رسملة تكاليف الاقتراض إن وجدت كجزء من الأصل.

في حالة الاستثمارات في الكيانات الزميلة، يتمّ إعداد الكشوف المنفصلة حول الاستثمارات في الكيانات التابعة والمنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة والكيانات الزميلة المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع إمّا على أساس سعر التكلفة أو القيمة العادلة، أمّا في حالة إعداد التقارير عن معاملات العملة الأجنبية فإنّه يجب في نهاية كل فترة ترجمة وحدات العملة الأجنبية النقدية بسعر الإقفال والغير نقدية بسعر الصرف عند تارخ العملية، كما يجب أيضا على الكيانات تقديم تقارير عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية بصورة صادقة.

• **نظام مراقبة التسيير**: تعتبر مراقبة التسيير من الوظائف الهامة بالكيان، حيث تساعد على متابعة حسن سير العملية الإنتاجية وكذا تقييم حالة أصول الكيان، لذلك يجب على المستثمرين مراقبة ومتابعة الموجودات بصورة مستمرّة سواءً تعلق الأمر بالممتلكات والمصانع والمعدات أو المخزونات وباقي الأصول، حيث يجب على الكيان الاعتراف بجميع الممتلكات والمعدات التي من المتوقع أن تدّر منافع اقتصادية أو يمكن قياس كلفتها على أنّها أصول، بعد الاعتراف يمكن إعادة تقييم هذه الممتلكات وتسجيلها بالمبلغ المعاد تقييمه ويتمّ إدراج الربح أو الخسارة لقيمتها في فارق إعادة التقييم، كما يتمّ تخصيص مبالغ لاهتلاك الأصل وفقا لعمره الإنتاجي وتسجيلها، كما يجب أيضا تقييم الأصول الغير ملموسة بعد الاعتراف بها بسعر التكلفة، أمّا الشهرة المولدة داخليا فلا يتمّ الاعتراف بها كأصل على عكس الأصل الغير ملموس الناشئ عن التطوير، أمّا الناشئ عن البحث فلا يتمّ الاعتراف به كأصل بل يتمّ الاعتراف بالمصاريف المدفوعة على البحث على أنّها نفقات.

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع يتمّ عرضها بشكل منفصل في بيان المركز المالي أمّا العمليات الأخرى المتوقّفة فيتمّ عرضها في بيان الدخل الشامل، ويقوم الكيان بتصنيف أصل غير متداول محتفظ به برسم البيع إذا كان سيتمّ استرداد مبلغها المسجّل بشكل رئيسي من خلال معاملة البيع بدلا من استخدامه المستمر.

كما يلتزم الكيان في نهاية كل فترة إلى تحديد ما إذا كان من المحتمل أن يكون هنالك أي نقص في قيمة أصل ما وقياس قيمة المبالغ القابلة للاسترداد، كما يجب الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة وقياسها.

إذن هذه هي أهمّ الإجراءات التي على الكيان تطبيقها واتباعها حتّى يتكيف مع النظام المحاسبي المالي.

3. أسس إعداد وعرض الكشوف المالية للإفصاح بجودة عن المعلومات.

تتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية، فنظرا لسياسة انفتاح السوق وتعاظم دور أسواق رأس المال كان لزاما على أي مستثمر أو شخص آخر له علاقة مع كيان ما أن يسترشد في اتخاذ قراراته على المعلومات والمؤشرات المالية المتعلقة بهذا الكيان والتي يتمّ الحصول عليها من خلال الكشوف المالية المعروضة من طرفه، ولذلك جاء النظام المحاسبي المالي بضرورة إعداد هذه الكشوف وعرضها بصفة عمومية فلا يجب أن تكون متحيّزة لفئة معيّنة على حساب فئات أخرى، وحتى يتحقق هذا المبدأ فلابد من تطبيق قواعد وأسس متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي عند عرض الكشوف المالية وهذا لا يتحقّق إلاّ من خلال حوكمة فعالّة في الكيان تضمن تطبيق هذه القواعد لتحقيق جودة المعلومات المالية.

1.3. عموميات حول عملية الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية.

يعدّ الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها الكشوف المالية من المواضيع الحديثة الهامة التي دفعت بالهيآت الدولية بالبحث في موضوع الإفصاح المحاسبي وتطويره وفق متطلبات البيئة المحاسبية الدولية، وذلك لما للإفصاح المحاسبي من أهمية كبيرة في التعبير عن مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في الكشوف المالية والتي من شأنها أن تساعد مستخدميها في اتّخاذ قراراتهم حيث أن هذه الكشوف تمثل عرضا هيكليا ذو طابع مالي لمركز الكيان المالي وما مدى نجاعته.

1.1.3. ماهية الكشوف المالية وأهميتها.

تعتبر الكشوف المالية ذات فائدة كبيرة كونها توضّح مدى نجاح الكيان أو فشله في استغلال الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفه، هذا بالنسبة لإدارة الكيان أمّا بالنسبة للأطراف الأخرى فإنّها تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية فهي تبين المركز المالي للكيان في وقت محدّد من خلال تلخيصها لعملياته عن فترات

زمنية معيّنة كما توضّح نتائج النشاط التي أدّت إلى الوصول إلى هذا المركز المالي،[1] ويمكن توضيح ما قلناه من خلال الشّكل التالي:

الشّكل III.8: أهمية الكشوف المالية.

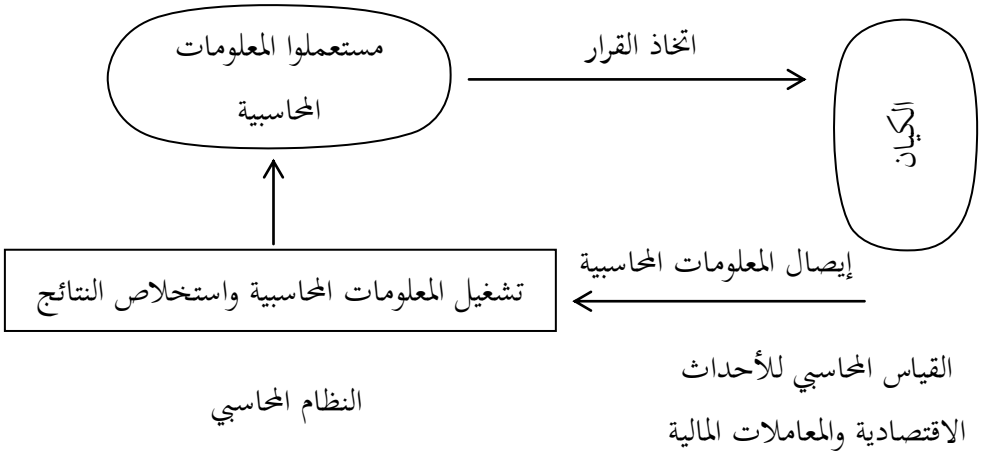

المصدر: كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 299.

وعليه فقد عرّفت الكشوف المالية بأنّها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن الكيان، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنّها تقتبس المركز المالي للكيان وأدائه المالي والتدفقات النقدية، كما يمكن من خلالها التعرّف على التغييرات في المركز المالي وحقوق المليكة، فهي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات الكيان وحقوق ملكيته ولذلك فهي أداة مهمة لاتّخاذ القرار، هذا التعريف لا يبتعد كثيرا عما جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 الذي بيّن بأنّ الكشوف المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للكيان والعمليات التي يقوم بها، والهدف من ذلك تقديم المعلومات لأغراض عامّة من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما تبين هذه الكشوف نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكّلة لها.[2]

وتتمثل هذه الكشوف المالية فيما يلي:

- **قائمة الميزانية**: حيث تحدّد بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم، ويتمّ الفصل في عرض الأصول والخصوم بين العناصر الجارية والعناصر الغير جارية.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، **تحليل القوائم المالية**، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، 2006، ص 28.

[2] سعيدي عبد الحكيم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، 2014-2015، جامعة بسكرة، ص ص 02-03.

• **قائمة حسابات النتائج:** حيث يعدّ جدول حساب النتائج كصورة ملخصة للأعباء والمنتوجات المحقّقة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويتم إظهار النتيجة الصافية من خلال طرح الأعباء من المنتوجات.

• **جدول سيولة الخزينة:** يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة.

• **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثّرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

• **الملاحق:** تتضمن الملاحق بالكشوف المالية معلومات تشرح العمليات الواردة في هذه الكشوف على أن تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منتظم، مع إحالة كل قسم من أقسام العناصر السابقة ذكرها إلى المعلومات الموافقة في الملاحظات الملحقة.

وحتى يمكن الوفاء بالمعلومات الملائمة التي تفي بالاحتياجات العامة لمستخدمي الكشوف المالية ينبغي أولا تحديد المفاهيم الأساسية لعناصر الكشوف المالية، وذلك على النحو التالي:[1]

• **الأصول (الموجودات):** وهي الموارد التي يسيّرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لتوفير منافع مستقبلية، وهي تنقسم إلى قسمين، الأصول الغير جارية وهي تلك الأصول المحتجزة لغايات استثمارية طويلة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى تلك التي لا ترغب الكيانات أو لا تستطيع تحقيقها خلال 12 شهرا التالية لنهاية السنة المالية، أمّا القسم الثاني فيتمثل في الأصول المتداولة والتي تشكّل موضوع عمل الكيانات والتي تنتظر منها إمكانية التحقق (بيعها أو استهلاكها) ضمن إطار الدورة الاستغلالية العادية.

• **الخصوم (الالتزامات):** وهي عبارة عن التزام حالي للمؤسسة ناتج عن أحداث ماضية يجب تسويته بخروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، أي هي عبارة عن مجموعة التزامات الكيان اتجاه أصوله.[2]

• **حقوق الملكية أو رؤوس الأموال الخاصة:** وهي التزامات الكيان اتّجاه ملاّكه أي الحق المتبقي في أصول الكيان بعد خصم التزاماته.

---

[1] محمد طيفور أمينة، **الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظلIAS/IFRS**، أطروحة دكتوراه، 2016-2017،جامعة شلف، ص ص 113-114.

[2] محمد فيصل مايده، جمال خنشور، **قياس عناصر قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، 2017، ص 317.

• **الاستثمارات بواسطة الملاك**: وهي الزيادة في أصول الكيان الناتجة عن تحويل الملاك لعناصر إنتاج بهدف الحصول أو زيادة حقوق الملكية فيها.

• **توزيعات الملاك**: وهي مقدار النقص في صافي أصول الكيان نتيجة تحويله للملاك أصول أو تحمل التزامات اتجاههم.

• **الدخل الشامل**: وهو التغير في صافي أصول الكيان خلال فترة زمنية معيّنة نتيجة لعمليات أو أحداث أخرى دون تلك التغيرات الناتجة عن استثمارات الملاك والتوزيعات لهم.

• **الإيرادات (المنتوجات)**: وتتمثل في زيادة المنافع الاقتصادية خلال سنة مالية نظرا لتحصيلات أو زيادة في الأصول أو تناقص في الخصوم، وتؤدي إلى زيادة رؤوس الأموال الخاصة عدا تلك المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات.

• **الأعباء (التكاليف)**: وتتمثل في تناقص المنافع الاقتصادية خلال السنة المالية نتيجة قيام الكيان بتسديدات أو تناقص في الأصول أو زيادة في الخصوم، وتترتب عنها تناقص في رؤوس الأموال الخاصة عدا تلك التناقصات المتعلقة بالتوزيعات الممنوحة للمساهمين.

ويمكننا توضيح ما قلناه من خلال الشّكل التالي:

الشّكل III.9: عناصر الكشوف المالية.

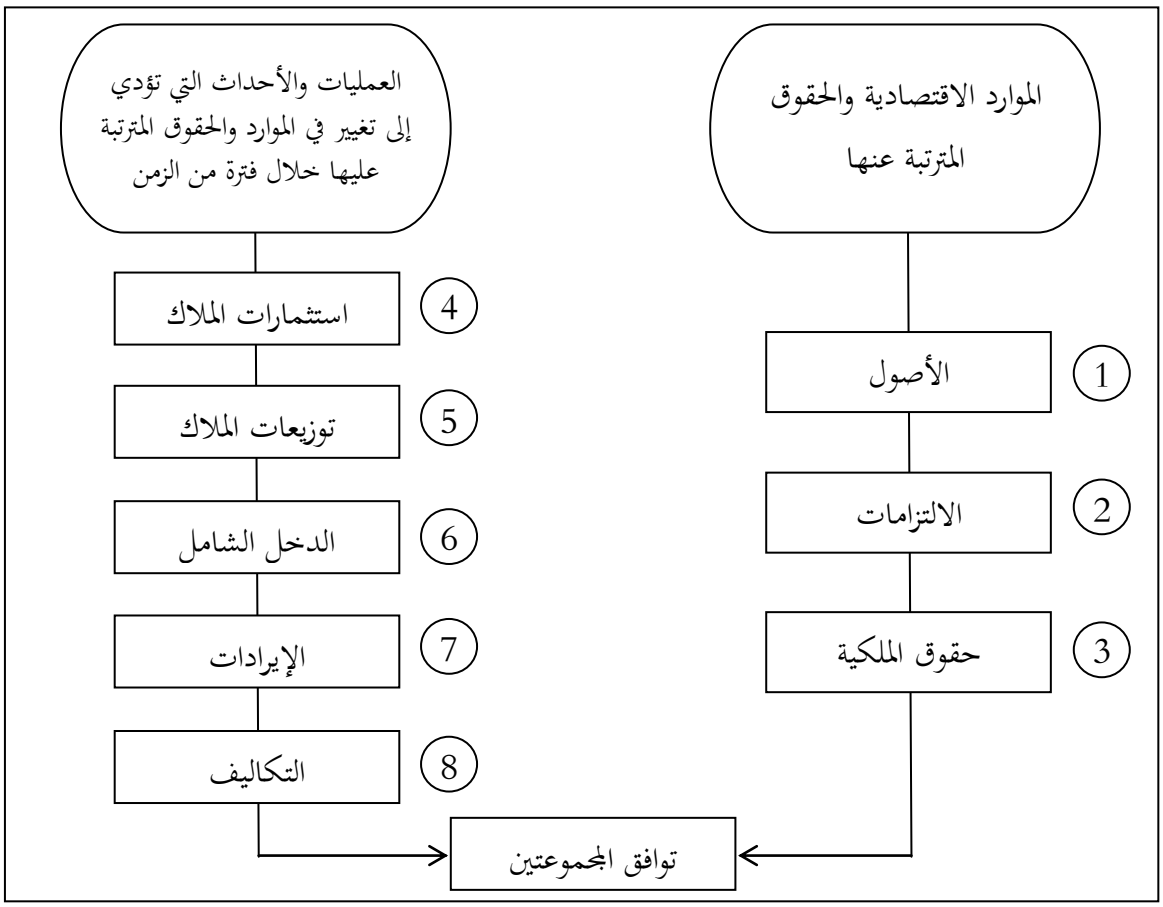

المصدر: محمد طيفور أمينة، **مرجع سابق**، ص 115.

وكما تمّ الإشارة إليه سابقا، فإنّ هذه الكشوف المالية تهدف إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء الكيان والتغيرات في المركز المالي التي تساعد مستخدمي الكشوف المالية في عملية اتخاذ القرار، بحيث تمكّنهم من التنبّؤ بالتطوّرات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للكيان وقدرته على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماته وتوزيع الأرباح على المستخدمين، وكذا تقييم قدرة الكيان على استخدام أمواله وتحقيق أهدافه وتقييم كفاءة الإدارة بمدى نجاحها في القيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، وعلى حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية فإنّ أهداف الكشوف المالية ليست جامدة و إنّما تتأثر بعدة عوامل اقتصادية وقانونية وسياسية لتناسب المجتمع الذي تعدّ فيه هذه الكشوف، وعليه فقد حصرت أهدافها في توفير معلومات تلائم المستثمرين الدائنين والمحتملين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية وكذا توفير المعلومات لأغراض التنبؤ، المقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة

بهذه التدفقات، لذلك يجب على هذه الكشوف أن تبرز كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير أو أيّة التزامات أخرى وكل العوامل التي قد تؤدي إلى التغيرات النقدية في الكيان،[1] ويمكننا إبراز أهم ما قلناه من خلال الشّكل التالي:

الشّكل III.10: أهداف الكشوف المالية.

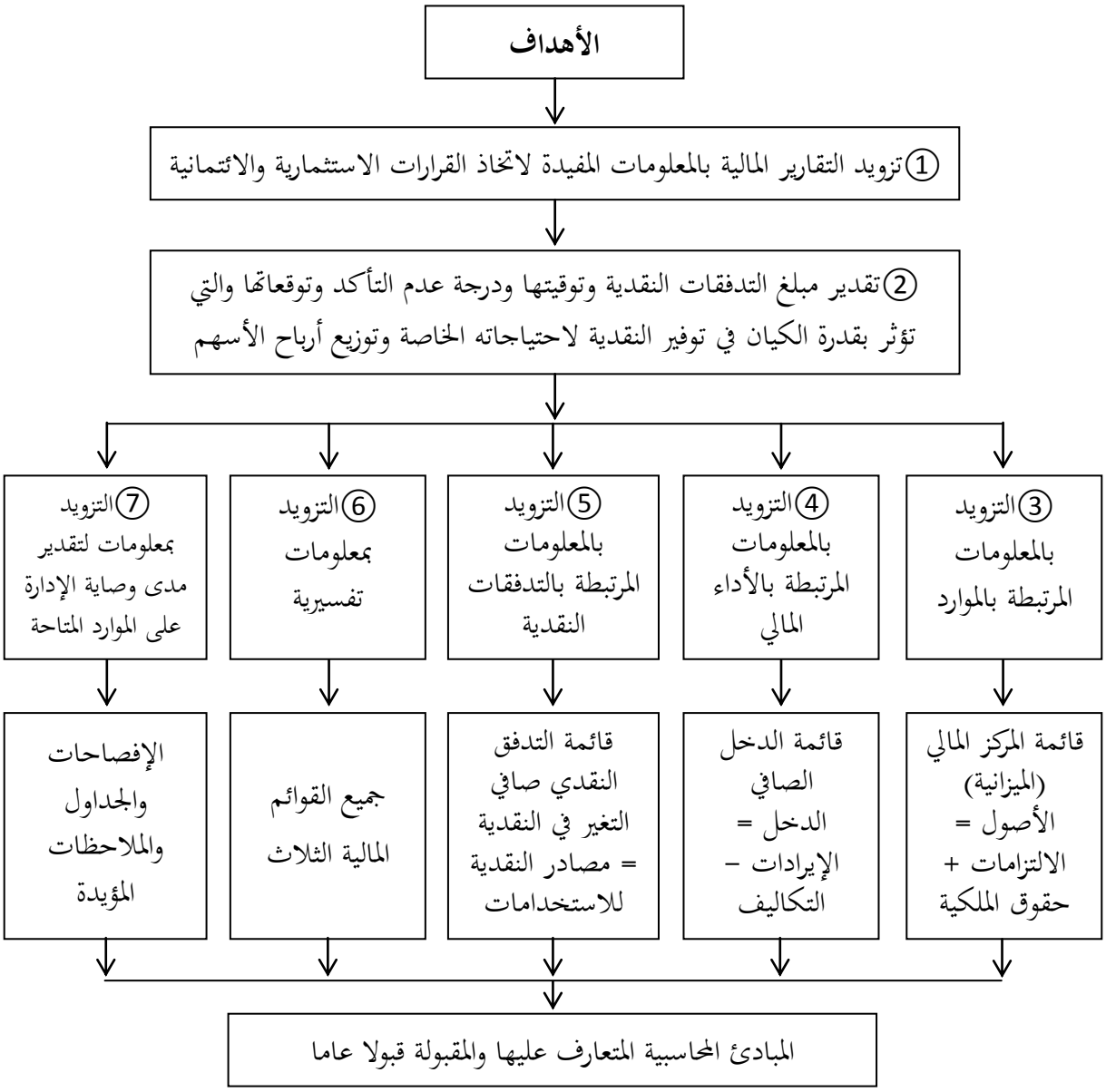

المصدر: حيدر محمد على بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 94.

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، 2013-2014، جامعة سطيف، ص ص 57-59.

2.1.3. الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية.

ولّد انفصال الملكية عن الإدارة بعدا بين المساهمين المالكين للمشروع (الكيان) والأرقام المحاسبية التي تترجم مركز المشروع المالي ونتائجه خلال فترة زمنية معيّنة، لذلك زاد الاهتمام بالإفصاحات المحاسبية ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في الكشوف المالية.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية الرئيسية التي تلزم بموجبه الكيانات بعرض المعلومات الملائمة على النشاطات الاقتصادية كافة أو بالشّكل الذي يمكّن مستخدمي المعلومات من اتّخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة،[1] فقد عُرّف الإفصاح بأنّه عرض للمعلومات المحاسبية المتعلقة بالكيان سواءً كانت كمية أو نوعية، وذلك من أجل مساعدة الأطراف ذات العلاقة في اتّخاذ قراراتهم من خلال تخفيض حالة عدم التأكّد لديهم عن الأحداث الإقتصادية في المستقبل، فهو إذا عرض للمعلومات بطريقة تمكن المستثمرين والمرتقبين من التنبؤ بمقدرة الكيان على تحقيق أرباح مستقبلية.[2]

• **مستويات الإفصاح:** يعتبر عرض المعلومات في الكشوف المالية أمرا صعبا، بحيث لا يمكن من خلالها عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات ومتغيّرات واجهت الكيان، ولذلك تتم الإشارة لبعض الأمور من خلال الملاحق، فكثرة التفاصيل في الكشوف المالية من شأنها أن تظلّل مستخدم هذه الكشوف بحيث يصعب عليه فهمها خاصة إذا كان ذو مستوى محدود من المعرفة، ووفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" فإنّه حتى يكون عرض المعلومات عادلا فلابد أن يكون صادقا لأثر المعاملات والأحداث والظروف الأخرى للأصول والالتزامات وأن يكون بصورة تتماشى والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وانطلاقا من هذا المنطلق فإنّنا نميّز بين ثلاث مستويات للإفصاح وهي:

– **الإفصاح الكافي:** يتطلب هذا المستوى من الإفصاح أن تحتوي الكشوف المالية على الحدّ الأدنى من المعلومات الواجب عرضها ويختلف مفهوم الحدّ الأدنى حسب الاحتياجات والمصالح كونه يؤثّر في عملية اتخاذ القرار، كما يتبع أيضا بخبرة المستفيد.

– **الإفصاح الكامل (الشامل):** يتطلب هذا المستوى من الإفصاح عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر على سلوك مستخدمي الكشوف المالية بحيث يجب أن تكون المعلومات المعروضة

---

[1] مفتاح صالح، مصارفي فريدة، **متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية**، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 184.

[2] هادي أحمد محمد صيّاد، **أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللاّزمة لمتخذي القرارات المالية – دراسة ميدانية لعينة من الوحدات الاقتصادية في اليمن**، أطروحة دكتوراه، 2010، جامعة الجزائر، ص 60.

تعكس بدقّة جميع الأحداث والتغيّرات الجوهرية التي تَأثّر بها الكيان خلال فترة زمنية معيّنة، ويعتبر هذا الأسلوب الأفضل في عملية الإفصاح من وجهة النظر الاقتصادية وذلك بمقارنة التكلفة مع العائد.[1]

– **الإفصاح العادل:** يهتم هذا المستوى بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، أي إعداد الكشوف المالية لخدمة كافة الأطراف المعنية وعدم الانحياز لفئة معيّنة.

• **أنواع الإفصاح:** يتمّ حصر أنواع الإفصاح بالاستناد إلى عاملين أساسيين، حيث تصنّف حسب الإلزامية وحسب الغرض وفقا لما يلي:[2]

– **الإفصاح من حيث الإلزامية:** استنادا إلى هذا النوع هنالك اتجاهين للإفصاح، حيث يرى الاتجاه الأوّل بأنّ الإفصاح يجب أن يكون إجباري من خلال القوانين، فنظرا لوجود تضارب في مصالح الأطراف المختلفة لمستخدمي المعلومات المالية سعت الجهات الرّسمية والمنظمات المهنية إلى إصدار معايير محاسبية تحكم إعداد التقارير المالية حتّى يتمّ توزيع موارد الكيان بعدل بين الأطراف المختلفة وأيضا منح الثقة في سوق رأس المال، أمّا الاتجاه الثاني فيرى بأنّ الكيان يفصح في كشوفه المالية عن معلومات محاسبية معيّنة تخدم بعض المستخدمين فقط دون أي إلزام، وقد تحجّج هذا الاتجاه بأنّ نشر المعلومات قد يضر بالمركز التنافسي للكيان.

– **الإفصاح من حيث الغرض:** ينقسم هذا النوع بدوره إلى اتجاهين أيضا، فهنالك اتجاه تقليدي يهتم بالمستخدم متوسط الفطنة واتجاه معاصر يهدف إلى تقديم معلومات لمساعدة المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم، فالاتّجاه الأول هو إفصاح وقائي يهدف لحماية رجال الأعمال والمجتمع المالي بصفة عامة ويهتمّ بالمستثمر العادي ذو الدراية المحدودة لتحليل المعلومات في الكشوف المالية حيث يتطلب هذا الأسلوب من الإفصاح إيضاح السياسات المحاسبية المتبعة من طرف إدارة الكيان عند إعداد وعرض الكشوف المالية وكذا إبراز التغيرات المحاسبية (سواءً فيما يتعلق بالمبادئ أو التقديرات المحاسبية أو تغير في الوحدة المحاسبية كما يجب الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية)، كما يجب وفق هذا الاتجاه الإفصاح عن الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاّحقة وأيضا عن البنود المشروطة والارتباطات إلى جانب الإفصاح عن الصفقات مع أطراف مرتبطة بالكيان.

أمّا الاتجاه الثاني فهو عبارة عن إفصاح إعلامي يبرز المعلومات الملائمة لاتّخاذ القرار ويوجّه للأطراف ذات المعرفة النسبية بقراءة وتحليل محتوى الكشوف المالية للقيام بمقارنات وتقدير التنبؤات، ليتحول بعد ذلك

[1] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية: القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المالية**، دار الثقافة، الجزء الثاني، 2009، ص 37.

[2] هادي أحمد محمد الصيّاد، **مرجع سابق**، ص ص 64-73.

من الكشوف المالية ذات الغرض العام إلى تقارير مالية من خلال إعداد التقارير والكشوف المالية وفق المستوى العام للأسعار وكذا إعداد تقارير مرحيلة مؤقتة عن نتائج نشاط الكيان ومركزه المالي وإعداد تقارير قطاعية على أساس المنتجات أو خطوط الإنتاج أو المناطق الجغرافية فيما يتعلق بالكيانات المتنوعة وأيضا التقرير عن التنبؤات المالية، كما يجب الإفصاح عن الطرق المستخدمة في ترجمة العملات الأجنبية في حالة الكيانات متعددة الجنسيات، ويمكننا تلخيص كل ما قلناه حول أنواع الإفصاحات من خلال الشّكل التالي:

الشّكل III-11: أنواع الإفصاح.

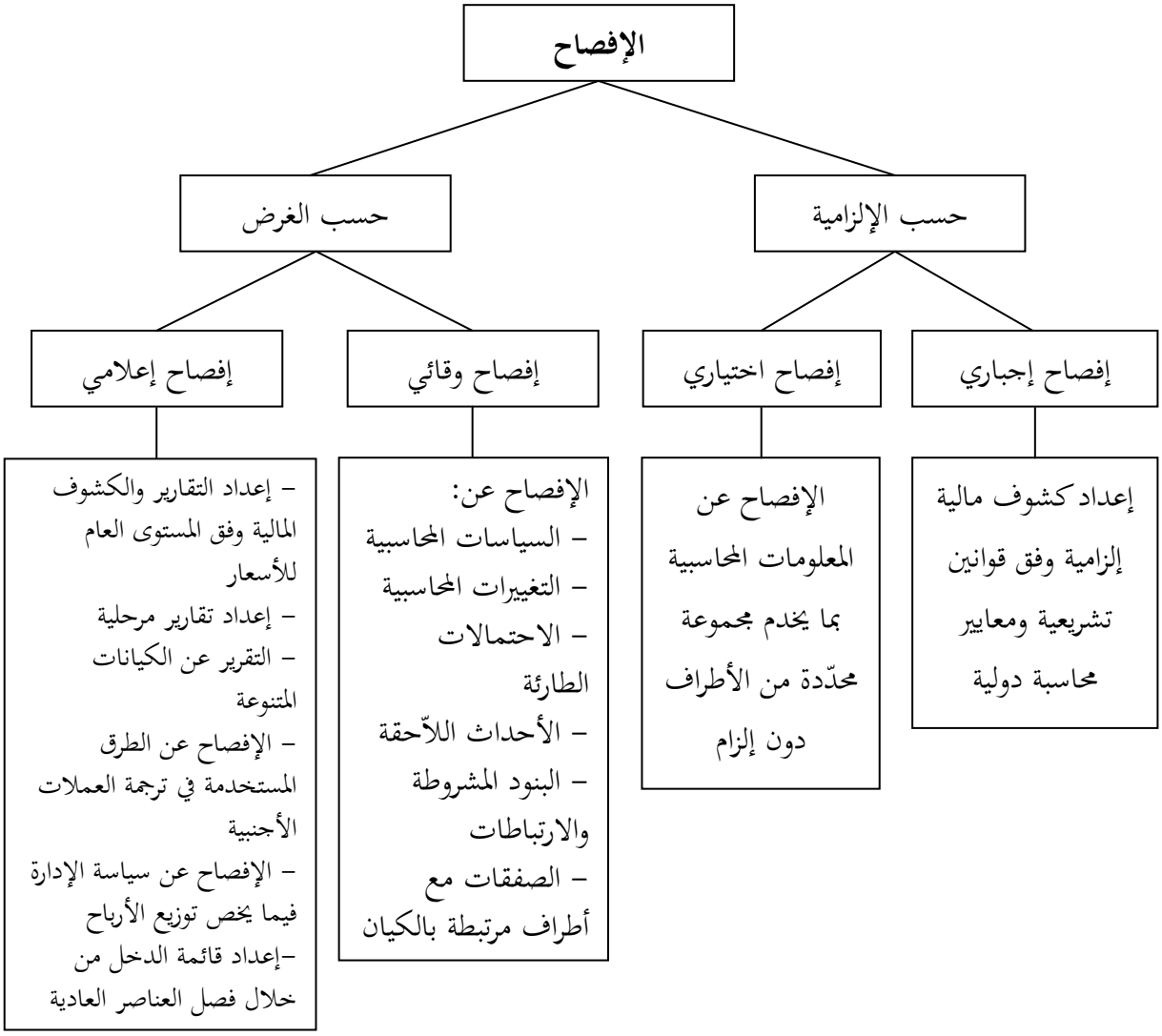

المصدر: هادي أحمد محمد الصيّاد، **مرجع سابق**، ص ص 64-73.

• **مقومات الإفصاح المحاسبي:** من المقوّمات الرئيسية التي يرتكز عليها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الكشوف المالية ما يلي:[1]

– **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** بحيث تختلف الفئات المستخدمة للمعلومات المعروضة في الكشوف المالية، كما أنّ البعض يستخدمها بصورة مباشرة والبعض الآخر بصورة غير مباشرة.

– **أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب أن تكون المعلومات ملائمة من أجل الغرض الذي أعدّت من أجله، فالمعلومة الملائمة لمستخدم معيّن وغرض معيّن قد لا تكون بالضرورة ملائمة لمستخدم آخر أو غرض آخر.

– **طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** يتمّ إعداد الكشوف المالية لعرض المعلومات المحاسبية وفقا لمجموعة من المفاهيم المتعلّقة بالإفصاح كمفهوم النّسبية ومفهوم الحيطة والحذر، لذلك يجب فهم هذه المبادئ جيّدا حتّى يتمّ الإفصاح عن المعلومات المحدّدة بشكل جيّد يتناسب مع طبيعة ونوع هذه المعلومات.

– **أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومة المحاسبية:** توجد العديد من أساليب الإفصاح المكمّلة لبعضها البعض واستخدام هذه الأساليب متوقّف على نوعية وأهمية المعلومات، ومن بين أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام طريقة الإفصاح من خلال الكشوف المالية حيث يتمّ إظهار المعلومات الأساسية في صلب الكشوف المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه الكشوف، كما يمكن استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها، فممّا لا شكّ فيه أنّ استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب الكشوف المالية لذلك يجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبّر عن المعنى الدقيق والمعروف جيّدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير، ومن بين الأساليب طريقة إدراج المعلومات بين الأقواس في صلب الكشوف المالية فبعض البنود يتعذر فهمها من خلال عناوينها فقط لذلك يمكن شرحها كملاحظات مختصرة بين أقواس، كما يمكن إدراج ملاحظات وهوامش في صلب الكشوف المالية إلاّ أنّه يجب أن لا يعتمد عليها كثيرا في عملية الإفصاح، ومن الأساليب والطرق الأخرى أيضا استخدام التقارير والجداول الملحقة كوسيلة إظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يستحيل إظهارها في صلب الكشوف المالية، كما يتمّ اعتماد تقرير رئيس مجلس

[1] خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1**، مجلة جامعة دمشق، المجلّد 18، العدد 02، 2002، ص 155.

الإدارة كمتمّم للكشوف المالية والذي يصعب من دونه تفسير الكثير من المعلومات المحتواة في الكشوف المالية إلى جانب تقرير المراجع الخارجي الذي يبرز الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وتقييم المخاطر وتقييم العرض العادل للكشوف المالية.[1]

– **توقيت الإفصاح عن المعلومة المحاسبية:** يجب إظهار المعلومة في وقتها المحدّد وإلاّ أصبحت غير ملائمة وفقدت صلاحيتها وأهميتها.

من خلال ما سبق، يمكننا القول بأنّ الإفصاح المحاسبي يلعب دورا هاما في توجيه المستثمرين نحو اتّخاذ قراراتهم ومساعدة جميع الأطراف ذات العلاقة بالحصول على معلومات تجعلها على دراية تامّة بوضع الكيان ومركزه المالي وتغيراته النقدية، فالإفصاح المحاسبي يؤدّي إلى تخفيض عدم التأكّد فيما يتعلق بالاستثمار وجذب المدّخرين لاستثمار أموالهم، فيزيد حجم سوق رأس المال نظرا للزيادة في التعامل في الأسهم، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشّكل التالي:

الشّكل III–12: أهمية الإفصاح المحاسبي.

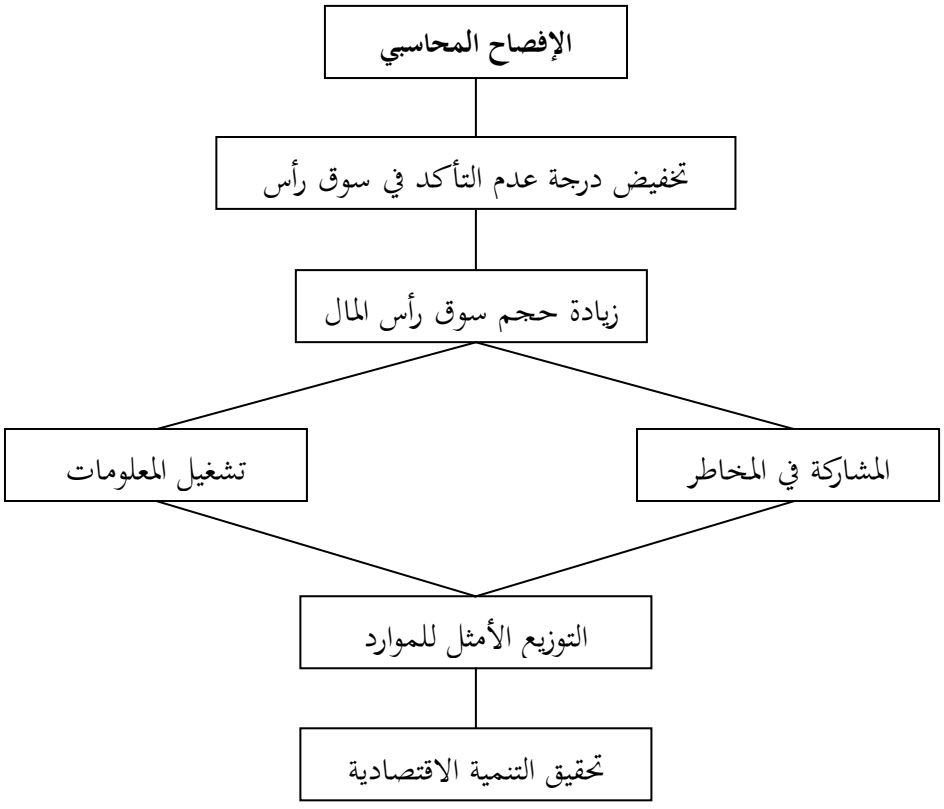

المصدر: محمد طيفور أمينة، **مرجع سابق**، ص 140.

[1] سعيد عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص ص 182-124.

2.3.آليات تحقيق جودة الكشوف المالية.

لقد قادت المشاكل المالية التي مسّت كبرى كيانات دول العالم بالحكومات والمنظمات الدولية بالبحث عن آليات لمعالجة هذه الاختلالات وحماية جميع الأطراف ذات المصالح، فتمّ استحداث معايير المحاسبة الدولية والتي صاحبها العودة من جديد إلى التركيز على تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها حتّى يكون نظام إدارة الكيانات بشكل مسؤول وحماية أموال المستثمرين فيها، فحوكمة الكيانات تعزّز القيم الأساسية الخاصة باقتصاد السوق من خلال ضمان تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في عرض الكشوف المالية، هذا ما يساعد مستخدمي هذه الكشوف في اتّخاذ أفضل القرارات بما يضمن مصالحهم بعيدا عن التضليل والفساد.

1.2.3. ماهية الحوكمة ومحدّداتها.

يمكن اعتبار الحوكمة بأنّها النظام الذي يتمّ من خلاله توجيه أعمال المنظّمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية،[1] فهي مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضمان قيام الإدارة باستخدام أصول الكيان المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين وتمكينهم مع غيرهم من ذوي المصالح من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم[2]من خلال تحديد هيكل أهداف الكيان والإجراءات المستخدمة لتحقيق ذلك ومتابعة سير النتائج من أجل ضمان تعزيز الإفصاح والمساءلة بالكيان وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى المختلفة.

إذن يمكننا القول بأنّ حوكمة الكيانات تقوم على مجموعة من الخصائص نلخصها في:[3]

- **الإنضباط**: أي اتباع سلوك أخلاقي مناسب؛
- **الشفافية**: أي تقديم صورة صادقة وواضحة لما يحدث؛
- **الاستقلالية**: ليس هنالك تأثيرات وضغوطات تعيق العمل؛
- **المسؤولية**: تحمل المسؤولية اتجاه جميع الأطراف ذوي المصلحة في الكيان؛

---

[1] طارق عبد العال صماد، **حوكمة الشركات – المفاهيم، المبادئ، التجارب – وتطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 03.

[2] بلعادي عمار، **حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة – واقع، رهانات وآفاق – جامعة أم البواقي، يومي 07 و08 ديسمبر 2010، ص 05.

[3] عيشور ذهيبة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية**، مجلة آفاق العلوم، المجلد 03، العدد 06، مارس 2018، ص 353.

– **المساءلة:** أي إمكانية تقييم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

– **العدالة:** الالتزام لاحترام جميع حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة بالكيان؛

– **المسؤولية الاجتماعية:** اعتبار الكيان شخص واحد.

• **المبادئ الأساسية للحوكمة:**حاولت العديد من الهيآت المهنية وضع مبادئ للحوكمة، إلاّ أنّ المبادئ التي لقت قبولا واهتماما أكبر هي تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "DECD" التي أُعيد صياغتها سنة 2004 والتي تميّزت بمضمون عالمي ومرونة في تطبيق الحوكمة وفق المبادئ التالية:[1]

– **ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الكيانات:** إذ لابدّ من وجود إطار عام للحوكمة يحقّق الإفصاح والشفافية عن كلّ المعلومات لجميع الأطراف، يكون متناسقا مع أحكام القانون وموضحا لتقسيم المسؤوليات، كما يجب أن تتميز الجهات الاستشرافية بالنزاهة والموضوعية.

– **حماية حقوق المساهمين:** بحيث يجب أن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين المتمثلة في حق ملكية السهم، حق اختيار أعضاء مجلس الإدارة وحق التصويت في الجمعيات العمومية وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.

– **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** أي المساواة بين حَمَلة الأسهم داخل كلّ فئة وتجنّب التحيّز ضدّ أي فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم والاطّلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

– **إحترام حقوق أصحاب المصالح:** بحيث يجب الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة وفقا لما حدّده القانون والعدل على تسهيل الاتّصال بين الكيان وأصحاب المصالح في مجال خلق الثّروة وفرص العمل والاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

– **الإفصاح والشفافية:** يجب أن يضمن إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة في التوقيت المناسب بشكل دقيق وموثوق، ويتناول الإفصاح عن ملكية أغلبية الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكل المعلومات الهامة.

– **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يتيح إطار حوكمة الكيانات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لهيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

[1] بلعادي عمار، **مرجع سابق**، ص ص 03-04.

ويمكننا تلخيص هذه الأهداف من خلال الشّكل التالي:

الشّكل III.13: مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الدولية.

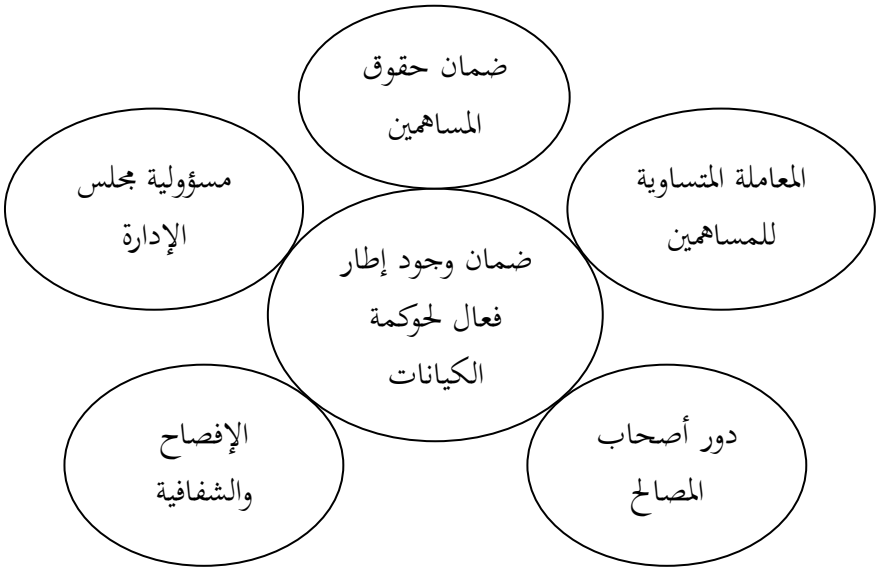

المصدر: شريف إبراهيم، **درجة مصداقية المعلومة المالية في الكيانات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات**، أطروحة دكتوراه، 2017-2018، جامعة بلعباس، ص 117.

وتبرز أهمية هذه المبادئ في تجنيب الكيانات حالات الفشل الإداري والتعرّض للثّغرات المالية أو الإفلاس ومساعدتها لها على تعظيم قيمتها في السوق وتحديد مصيرها خاصة في ظل اقتصاد العولمة بحيث أنّ الالتزام بقواعد الحوكمة يخلق سوق ممتازة تتّسم بالشفافية كون المعلومات المفصح عنها تخدم الغرض العام كونها تتّسم بالوضوح والدّقة وهذا ما يجذب الاستثمارات الأجنبية ويحدّ من هروب رؤوس الأموال وبالتالي رفع فرص التمويل.

• **محدّدات الحوكمة:** هنالك مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق لمبادئ الحوكمة، ونميّز في هذا الصدد بين مجموعتين من المحددات، المحددات الداخلية والمحددات الخارجية وهي كالآتي:[1]

– المحددات الداخلية: تضمّ المحدّدات الداخلية كافة القواعد والأسس التي تحدّد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الكيان من خلال وضع هيكل إداري سليم من أجل توفيق العلاقة بين كل من الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتّى لا يكون هنالك تعارض في المصالح بين مختلف الأطراف بل تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

[1] شريف إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 119-120.

– المحددات الخارجية: وتشمل هذه المحدّدات مختلف القوانين المنظّمة للنشاط الاقتصادي وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللاّزم للكيان وأيضا كفاءة الهيآت والأجهزة الرقابية مثل هيآت السوق المالي والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرّقابة على الكيانات والتحقّق من دقّة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، بالإضافة إلى وضع العقوبة المناسبة وتسليطها في حالة مخالفة الكيانات للقواعد المعمول بها، دون أن ننسى دور الكيانات غير الحكومية في ضمان التزام أعضاءها بالنواحي السلوكية، المهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتتجسّد أهمية المحددات الخارجية في أنّ وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الكيان.

ويمكن توضيح كل ما قلناه من خلال الشّكل التالي:

الشّكل III.14: المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الكيانات.

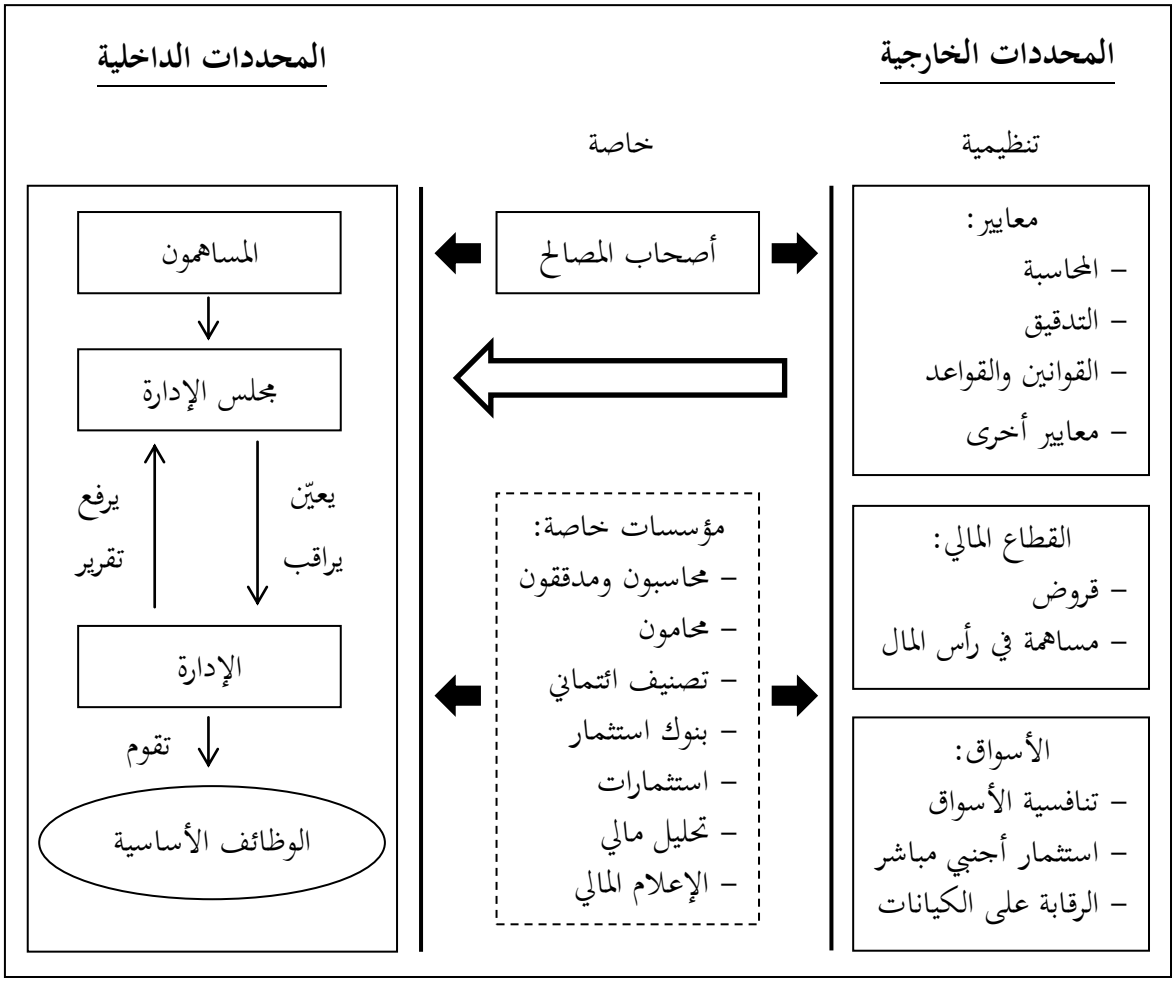

المصدر: بشرى عبد الوهاب محمد حسن، **دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 22، 2012، ص 205.

2.2.3. إنعكاسات الآليات الرقابية لحوكمة الكيانات على جودة الكشوف المالية.

المقصود بالآليات الرقابية لحوكمة الكيانات مجموعة الوسائل التي تسمح بممارسة رقابة ناجعة ومتكاملة لتحقيق أهداف الكيانات، وتنحصر هذه الآليات في لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الرقابة الداخلة والتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية وسيتم التطرق إليها فيما يلي:

• **لجنة التدقيق**: تتشكل لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة المستقلّين فهي عبارة عن لجنة فرعية له وهي أداة رقابية جدّ هامة بالكيان نظرا للدور الذي تلعبه في زيادة مصداقية وموثوقية الكشوف المالية التي تعدّها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، لمساعدة الإدارة العليا على القيام بمهامها بكفاءة تضمن الاستقلالية لكل من المدقّق الدّاخلي والخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق،[1] وتكمن أهمية لجنة التدقيق في حماية مصالح المساهمين كونها هي التي تشرف على إعداد التقارير المالية كما تخفّف من مشكلة المعلومات الغير متماثلة بين الإدارة ومجلس الإدارة والحدّ من التلاعبات القانونية في التصرفات المالية.

• **التدقيق الداخلي**: يحظى التدقيق الداخلي بأهمية بالغة كونه أداة رقابة فعّالة تحفظ حقوق المساهمين وكافة المتعاملين مع الكيان، و تكمن وظيفته في تقييم نظم الضبط الداخلي أو الحسابي وكذا تقييم الخطط والإجراءات بالإضافة إلى حماية أموال الكيان ومراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة والتحقّق من صحة البيانات المحاسبية والإحصائية.[2]

• **التدقيق الخارجي**: لقد أصبح دور التدقيق الخارجي جوهريا وفعّالا في مجال الحوكمة نتيجة لما يقوم به المدقّق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية حيث أنّه يبدي رأيه في حسابات الكيان بصدق فهو شخص مستقل عن الكيان، ويمكن تلخيص أهم المهام التي يقوم بها في مراقبة أعمال الكيان وحضور اجتماعات الهيآت العامة للكيان والتبليغ عن أي مخالفة، كما يقوم بالتدقيق في حسابات الكيان وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والقواعد المتعارف عليها ومن ثمّ إبداء رأيه في صحة الكشوف المالية للكيان والمطالبة بالتعديل فيها إن كانت هنالك أخطاء تؤثّ"ر على صحتها، كما يعمل على فحص الأنظمة الإدارية والمالية للكيان وأنظمة الرقابة الداخلية.

---

[1] مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وآثارها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد 02، 2009، ص 19.

[2] عيشور ذهيبة، **مرجع سابق**، ص ص 355-356.

• **الرقابة الداخلية:** تعتبر الرقابة الداخلية من بين أهم الوسائل المساهمة في حوكمة الكيانات، بحيث تركّز التشريعات عليها كثيرا وتعطي لها أهمية كبيرة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في الحوكمة الجيّدة للكيانات، كما ركّزت هذه التشريعات على الارتباط الذي يكون بينها وبين محافظة الحسابات لما له من دور في تفعيل الرقابة الداخلية بما يتناسب وحوكمة الكيانات.[1]

• **التقارير المالية ومعايير المحاسبة والتدقيق:** يلعب التطبيق الصحيح لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق دورا هاما في تفعيل آلية تطبيق حوكمة الكيانات، حيث أنّ هذه المعايير قد جاءت بقواعد وأسس تضبط الأعمال والإجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية والتدقيق الدوري المستقّل لما يفيد صالح الكيان ككلّ وأصحاب المصالح به، كما تمّ التركيز أيضا على أن تكون الكشوف المالية معدّة وفق آليات إفصاح وشفافية فعّالة، حيث تعتبر التقارير المالية مصدرا مهما وأساسيا للعديد من المؤشّرات اللاّزمة لتحقيق الرقابة والمساءلة، إذ أنّ غياب النزاهة والشفافية في التقارير المالية يؤدّي إلى الإفصاح عن بيانات مالية مظللة وغير مطابقة للواقع.

• **مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:** وفقا لما جاء به المبدأ السادس الخاص بحوكمة الكيانات والمتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة فإنّه على هذا المجلس أن يضمن نزاهة حسابات الكيان ونظم إعداد قوائمه المالية وتوفير الاستقلالية للمدقق الخارجي وضرورة وجود نظام سليم للرقابة الداخلية والرقابة على العمليات والالتزام بالقانون، وبالتّالي يمكننا القول أنّ حوكمة الكيانات تلعب دورا هاما في تفعيل مجلس الإدارة خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها ممّا يزيد من مصداقية وعدالة تلك التقارير، ذلك بأنّ مراعاة والتزام مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات وتوفيره للدعم والحماية للجان التدقيق سواءً الداخلي والخارجي يسهّل اتصال هذه الجهات الرقابية بالمجلس ويضمن سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية، كما أنّ إصدار تشريعات بعقوبات وجزاءات مشدّدة على كل من يثبت تورطه من أعضاء مجلس الإدارة في أي مخالفات مالية أو إدارية أو تعمّد تقديم معلومات مغلوطة من شأنه أن يحدّ من هذه الممارسات اللاّأخلاقية ويزيد من مصداقية وشفافية الإفصاح في الكشوف المالية، على مجلس الإدارة أن يكون ممثل من خلال أعضاء مستقلين لا تربطهم مصلحة أو منفعة مالية للكيان حتّى تتمّ مراقبة أداء الشركة المالي، الإداري والأخلاقي على

[1] شريف إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 122.

أكمل وجه،[1] أمّا الإدارة التنفيذية فتتولّى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية وفق الصلاحيات المخوّلة لها من مجلس الإدارة من خلال تحديد متطلّبات البيئة الخارجية ومقابلتها بمعطيات البيئة الداخلية وتوجيه المستويات الإدارية لتحقيق الأهداف المطلوبة في ضوء توجيهات مجلس الإدارة.[2]

إذن يمكننا القول بأنّ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحوكمة وذلك لتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة، لذلك تلتزم الكيانات المدرجة في السوق المالية بوضع سياسات وإجراءات الإفصاح وأنظمتها الإشرافية مكتوبة،[3] حيث هنالك ارتباط وثيق بين تطبيق الحوكمة وجودة المعلومات المالية إذ أنّ تطبيقها يتطلب ضرورة توافر الإجراءات القانونية اللاّزمة لحماية المساهمين مع ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق بالتدقيق، وهذا ما يقود إلى إعداد كشوف مالية صادقة تحوي معلومات محاسبية موثوقة، فكلّما كان تطبيق مبادئ الحوكمة أكثر كلّما كان الإفصاح أمثل، فتحقيق مزايا ومنافع الحوكمة متوقف عن إفصاح الكيانات لممارسات الحوكمة ما يزيد من مصداقية الكيان أمام جمهور المتعاملين واكتسابها مكانة بسوق المال ككل،كون الكشوف المالية قد تمّ إعدادها وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية المنصوص عليها وفقا لمبادئ الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية.

3.3. عرض الكشوف المالية وفق متطلبات الإفصاح.

تقوم الكيانات في نهاية كل دورة محاسبية بعرض كشوف مالية تعبّر عن نشاط الكيان خلال تلك الفترة ومركزه المالي بصدق لتلبية احتياجات مستخدمي هذه الكشوف ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم، إلاّ أنّه رغم تشابه طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالكيان فإنّ الاختلافات في احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالكيان تستدعي إعداد مجموعة من الكشوف المالية المختلفة حتّى تلبّي كلّ منها احتياجات فئة معيّنة على أن يتمّ إعداد هذه الكشوف وفق متطلبات الإفصاح.

[1] جميل أحمد، سفير محمد، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012، ص 11.

[2] عيشور ذهيبة، **مرجع سابق**، ص 355.

[3] رشام كهينة، شدري معمر سعاد، **انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، جوان 2016، ص 151.

1.3.3. متطلبات الإفصاح بالنسبة لقائمة الميزانية وحساب النتائج.

تَعرِض كل قائمة من الكشوف المالية رؤية مختلفة للمؤسسة ويجب أن يُنظر إلى كل قائمة من هذه الكشوف على أنّها بدائل لبعضها البعض، فيُعدّ الكيان قائمة الميزانية لتوفير رؤية واضحة عن المركز المالي والجوانب المالية للكيان، ويُعد كشف حساب النتائج لتفسير التغيرات الهامة التي حدثت خلال الفترة.

• **متطلبات الإفصاح لقائمة الميزانية (المركز المالي)**: تعتبر قائمة الميزانية أو قائمة المركز المالي كما هو معروف بأنّها كشف شامل لأصول وخصوم الكيانات مقوّم بالقيمة الحقيقية ليعبّر عن المركز المالي للكيان بتاريخ معيّن،[1] بحيث عرّفت الميزانية على أنّها قائمة توفّر معلومات متعلقة بطبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول الكيان وأيضا التزاماته لدائنيه وحق الملاك على صافي أصوله، حيث أنّ المركز المالي للكيان يتمثل فيما له من أصول وما عليه من خصوم أو التزامات اتجاه الغير في آخر الدورة المحاسبية.[2]

هذا وتقوم الميزانية على مبدأ تساوي الأصول والخصوم، حيث أنّه وبعد إعداد الحسابات الختامية ومعرفة صافي نتيجة النشاط من ربح أو خسارة وهي تتضمن جميع الحسابات التي لم تزل مفتوحة في الحسابات الختامية، يتمّ إعداد الميزانية المتكوّنة من جانبين، الجانب الأيمن وتسجّل فيه جميع أصول الكيان وحقوقه على الغير، والجانب الأيسر تدرج فيه جميع الخصوم والالتزامات تجاه الغير على أن يتساوى الجانبين، أمّا وفق النظام المحاسبي المالي فأصبح يسجل جانب الأصول في الأعلى وجانب الخصوم أسفله.

يجب أن تميّز الميزانيات بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة والأصول الغير متداولة والالتزامات الغير متداولة حيث أنّ الأصول المتداولة تتمثّل في النقد والبنود الأخرى التي يحتمل تحويلها إلى نقد أو بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التشغيلية للكيان أو السنة المحاسبية (الفترة الأطول)، أمّا الغير متداولة فتشمل الاستثمارات طويلة الأجل والممتلكات كالأراضي وكذا المعدّات بالإضافة إلى الموجودات الغير ملموسة، وبالنسبة للخصوم فإنّ الالتزامات المتداولة هي تلك التي على الكيان للغير ومن المتوقّع تسديدها خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة أو خلال الفترة المالية القادمة أيّهما أطول، أمّا الالتزامات الغير متداولة فهي تلك الالتزامات التي لا يتوقع تسديدها خلال الدورة العادة للنشاط وإنّما يحل أجلها إلى فترة لاحقة لتلك الدورة.[3]

---

[1] ضيف الله محمد الهادي، **أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليةIAS/IFRS**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2013، ص 93.

[2] جعفر عبد الإله، **المحاسبة المالية: مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، الأردن، 2003، الطبعة الأولى، ص 266.

[3] ضيف الله محمد الهادي، **مرجع سابق**، ص 93.

– **عرض عناصر الميزانية:** وفقا لما جاء في الفقرة 220-1 فإنّ الميزانية تعرض كل من عناصر الأصول والخصوم بصورة منفصلة، حيث يتمّ عرض كل من التثبيتات (العينية والمعنوية والمالية)، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة وكذا حسابات الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة سلفا) بالإضافة إلى خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية في جانب الأصول، أمّا جانب الخصوم فيتمّ عرض رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقرّرة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياجات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، وكذا يتمّ عرض الخصوم غير الجارية التي تتضمّن فائدة بالإضافة إلى حسابات الموردون والدائنون الآخرون وخصوم الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة) والمخصصات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا) وخزينة الأموال السّلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

أمّا في حالة الميزانيات المدمجة فإنّه يتمّ الإدماج عن طريق جمع حسابات في ميزانية الكيان الأم، وتضُم الميزانية المدمجة إضافة إلى ما سبق المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة بالإضافة إلى الفوائد ذات الأولوية،[1] كما هنالك معلومات أخرى تدرج في الميزانية أو الملحق.

أمّا الميزانية في حالة الكيانات المالية، فانطلاقا من التنظيمات المتعلقة بهذا القطاع من النشاط يجب أن يُظهر هذا الكيان في ميزانيته على الأقل ما يلي:[2]

عرض الأصول	عرض الخصوم
– وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي – مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي – سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف – التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى – التوظيفات النقدية الأخرى – سندات التوظيف	– الودائع المستلمة من البنوك الأخرى – الودائع مستلمة الأخرى للسوق النقدية – المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين – شهادات إثبات الودائع – السندات لأمر، السفتجة، والخصوم المثبتة في سلف – أموال أخرى مقترضة

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، مرجع سابق، الفقرة 220-1، ص 23.

[2] بلعروسي أحمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص 172.

– الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لقائمة الميزانية: هنالك جملة من القواعد التي يجب احترامها عند التحضير لعرض الميزانية، سواءً تعلّق الأمر بالأمور العامة الواجب الإفصاح عنها أو كل نوع من أنواع الحسابات المدرجة في الميزانية، فالأمور العامة التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في القيود على ملكية الأصول والمرهونات كتأمين مقابل الالتزام وكذا الالتزامات التعاقدية والالتزامات والأصول المحتملة، أمّا بالنسبة للإفصاح عن بنود المركز المالي فيجب على كل كيان أن يعرض الأصول والالتزامات كفئات منفصلة في الميزانية إلاّ إذا كان العرض حسب درجة السيولة ممّا يقدم معلومات أكثر ملائمة.[1]

فمثلا في الأصول الثابتة طويلة الأجل يجب الإفصاح عن كل بند على حدة، فوفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي IAS 16 "الأصول الثابتة" فإنّه يجب الإفصاح عن الأراضي والمباني والآلات والمعدّات والأصول الثابتة الأخرى وعن طرق الاهتلاك المطبّقة والعمر الإنتاجي المقدّر للأصل وكذا الاهتلاك المتراكم، كما يجب في حالة إعادة تقييم الأصول الثابتة الإفصاح عن التاريخ الفعلي لإعادة التقييم مع الإشارة إلى القيمة الدفترية التي كان من المحتمل الاعتراف بها وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، كما يجب أيضا الإفصاح عن القيمة الدفترية المعدّلة للأصول المؤقتة وإجمالي القيم الدفترية للبنود القابلة للاهتلاك الكامل والقيم العادلة للأصول الثابتة عندما يكون هنالك اختلاف بين هذه القيم والقيم الدفترية المعدّلة.[2]

أمّا بالنسبة للأصول الثابتة الغير ملموسة ووفقا لما جاء في معيار المحاسبة الدولي IAS 38 "الأصول الغير ملموسة" فإنّه يجب الإفصاح عن إجمالي القيم الدفترية المعدّلة لكل الأصول الغير ملموسة بما فيها المضمونة منها وكذا وصف القيم الدفترية المعدّلة وفترة الاهتلاك المتبقية، كما يجب الإفصاح عن الأصول الغير ملموسة الممنوحة من طرف الحكومة في شكل منح بالقيمة العادلة والقيمة الدفترية، ويشترط أيضا الإفصاح عن التعهّدات الرأس مالية للحصول على بنود غير ملموسة والتسويات المفصّلة لها، إلى جانب هذا يتمّ الإفصاح أيضا عن القيمة الدفترية المعدّلة لكل مجموعة من الأصول الغير ملموسة والتاريخ الفعلي لإعادة التقييم والتأكد من ترحيلها في الكشوف المالية على أساس التكلفة التاريخية وتسوية الرصيد الخاص بفائض إعادة التقدير، كما يجب أيضا الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي 28 " الكيانات الزميلة" على الأصول المستثمرة في الشركات الزميلة، والتي تكون عبارة عن أصول طويلة الأجل ليس الغرض منها إنتاج السلع أو تقديم الخدمات إنما هدفها استثمار جزء من الأموال للسيطرة على كيانات أخرى.

---

[1] سعيد عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص ص 215-216.

[2] LIONEL Eseffre, ETERIC Tort**, Les normes comptables internationales**, Gualino, France, 2006, P P 92-115.

• **متطلبات الإفصاح بالنسبة لحساب النتائج:** يتطلب إعداد كشف حساب النتائج إدراج كافة المداخيل والمصاريف حتّى يتكّهن مستخدمو الكشوف المالية من تقييم الأداء المالي للشركة وتقدير الأداء المستقبلي، حيث يعتبر كشف حساب النتائج والإفصاح عنه بمثابة مقياس لمساهمة الكيان في المجتمع، فإذا كان هذا الكيان يمتلك إدارة جيّدة ويستطيع أن يقدّم منفعة للمجتمع فهذا يعني أنّه يحقّق ربحا وهذا ما سيكشفه لنا جدول حساب النتائج، كما يعتبر أيضا قاعدة للتنبّؤ بالتدفقات النقدية ولهذا يركّز المستثمرون عليه كثيرا في اتّخاذ قراراتهم الاستشارية، كما يمثّل أيضا همزة وصل بين الماضي والمستقبل حيث يعتمد مستخدمو الكشوف المالية في صنع قراراتهم المستقبلية على دخل الكيان الحاضر والماضي حتّى ولو كان الدخل المحقّق لا يساعد المستخدمين حاليا إلاّ أنّه يمكنهم من تكوين تصوّر حول الوضع المالي المستقبلي.[1]

وحسب ما جاء في مضمون النظام المحاسبي المالي فإنّ حساب النتائج عبارة عن جدول تلخيص للأعباء والنواتج التي حقّقها الكيان خلال السنة المالية ويبرز النتيجة الصافية لها أكانت ربحا من خلال طرح الأعباء من المنتوجات أو خسارة.

والمقصود بالأعباء ذلك النقصان في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل خروج أو استنفاذ قيم الأصول أو حدوث التزامات تؤدّي إلى نقصان الأموال الخاصة باستثناء توزيعات الأرباح على المساهمين، أمّا النواتج فهي زيادة في المنافع الاقتصادية خلال الدورة من خلال إدراج أصول جديدة أو تزايد في قيمة أصول الكيان والتي تؤدّي إلى زيادة رؤوس الأموال الخاصة، يستثنى من ذلك الزيادة في المساهمات.

– **عرض عناصر حساب النتائج:** وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي، فإنّه يجب أن يُظهر جدول حساب النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية وأن يحتوي في صلبه على تحليل الأعباء حسب طبيعتها من أجل السماح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال) وكذا منتجات الأنشطة العادية والمنتجات والأعباء المالية وأعباء المستخدمين إلى جانب الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، كما يتمّ أيضا إدراج مخصصات الإهتلاك وخسائر القيم التي تخصّ التثبيتات الغير مادية، ثم يتمّ عرض نتيجة الأنشطة العادية وبعد ذلك تدرج العناصر الغير عادية (منتوجات أو أعباء) لتضاف أو تخصم للحصول على النتيجة الصافية قبل التوزيع، كما يتمّ إظهار النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

[1] فادي جمعان، **مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة**، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، 2014، جامعة دمشق، ص ص 03-05.

أمّا بالنسبة للكيانات المدمجة فإنّه إضافةً لما سبق يتمّ إضافة حصة الكيانات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية إضافةً إلى حصة الفوائد ذات الأولوية في النتيجة الصافية، كما يتمّ إدراج معلومات أخرى في حساب النتائج، أو الملاحق والمتمثلة في معلومات حول تحليل الأنشطة العادية ومبلغ الحصص في الأسهم مصوّتاً عليها والنتيجة الصافية لكلّ سهم بالنسبة لشركات المساهمة.

هنالك طريقتان لإعداد جدول حساب النتائج، إمّا عن طريق توزيع النفقات حسب الطبيعة وإمّا تجميعها حسب الوظيفة،

أمّا في حالة الكيانات المالية فإنّه يتمّ عرض منتجات وأعباء الفوائد وما شابهها والحصص المستلمة والأتعاب والعمولات المقبوضة والمدفوعة إلى جانب المنتجات الصافية الناجمة عن بيع السندات حسب كل فئة منها وأيضا الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف ومنتجات الاستغلال الأخرى، كما تعرض خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة والغير قابلة للاسترداد وأعباء الإدارة العامة والاستغلال الأخرى.

– الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لجدول حساب النتائج: تتمثل متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول حساب النتائج في ضرورة الإفصاح عن أي توقيف تقرّه الإدارة بالنسبة للأنشطة الغير مستمرة وعن آثاره المرتقبة دون انتظار، ويكون ذلك من خلال الإيضاحات المرفقة بكشف حساب النتائج وكذلك يجب الإفصاح بالنسبة للبنود الغير عادية عن طبيعة وقيمة كل بند عادي إفصاحا مفصّلا ضمن الإيضاحات المرفقة بجدول حساب النتائج، أمّا الإفصاح عن عائد الأسهم فيتمّ استخدام سعر السهم لتقدير أسعار أسهم الكيان وتحديد الفترة الكسبية والقدرة على سداد التوزيعات، ويتمّ الإفصاح عن ذلك بصفة مستقلّة، ويتحدّد عائد السهم بقسمة صافي الربح من البنود المختلفة على عدد الأسهم العادية المصدرة للكيان ويتم إدراج ذلك لاحقا.[1]

2.3.3. متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.

يتمّ إعداد هذه الكشوف المالية لمساعدة مستخدميها على التعرف على الكيفية التي يعتمدها الكيان في توليد واستخدام النقدية ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية موجبة، وكذا تحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للكيان أثناء القيام بنشاطه، أمّا الملاحق فتهدف إلى تقديم إيضاحات وتفسيرات لبعض المعلومات المالية الواردة في الكشوف.

[1] سعيدي عبد الحليم، **مرجع سابق**، ص 224.

• **متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة:** يهدف جدول التدفقات النقدية أو كما يعرف بجدول سيولة الخزينة إلى إعطاء مستخدمي الكشوف المالية قاعدة لتقييم قدرة الكيان على تسيير خزينته وتزويدهم بمعلومات حول استعمال هذه التدفقات، فهو أداة تحليل هامة تتجاوز نقائص التحليل الكمّي وتقوم على منظور ديناميكي تبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ونتائجها المستقبلية،[1] بحيث يمكن من خلال جدول سيولة الخزينة الحصول على المعلومات المتعلّقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي بالشّكل الذي يسمح بتقييم قدرة الكيان على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار ومتطلبات سداد الالتزامات، كما يتمّ من خلاله تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.[2]

ويتضمن جدول سيولة الخزينة العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية والمصنّفة وفق ثلاثة أنشطة، الأنشطة التشغيلية وهي التي تعتبر أهم الأنشطة المنتِجة لإيرادات الكيان، الأنشطة الاستثمارية والتي تضمّ الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات الكيان المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال السنة المالية أو المستقبل، والفئة الثالثة هي الأنشطة التمويلية والتي تتضمن كل التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للكيان والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية والخارجية أي الأنشطة التي تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض،[3] ويمكننا تلخيص ما قلناه حول مكوّنات جدول سيولة الخزينة في الشّكل التالي:

الشّكل III.15: مكونات جدول سيولة الخزينة.

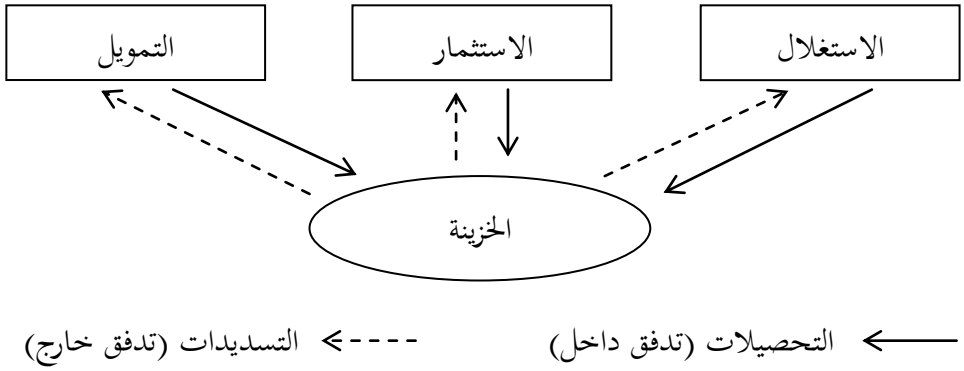

المصدر: إلياس بني ساسي وآخرون، **الإدارة المالية**، دار وائل، الطبعة الثانية، الأردن، 2012، ص 127.

[1] BARRAEU.J, DELHAYE.J, **Gestion financière**, 9eme édition, Dumod, Paris, 2001, P 240.

[2] صيودة إناس، **دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة: تحليل جدول تدفقات الخزينة للجزائرية للمياه**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2017، ص ص 155-156.

[3] Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolides normes IFRS,** Dumod, 2eme édition, Paris, 2009, P 86.

• **عرض جدول سيولة الخزينة:** لقد حَدّد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي المالي طريقتين في عرض جدول التدفقات النقدية أو جدول سيولة الخزينة، وهما الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة.

إنّ الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب) قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعيّنة، ويحوي جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يتعلق بتدفقات الخزينة المتأتّية من أنشطة الاستغلال أي أنشطة العمليات العادية التي تنشأ منها منتجات الكيانات وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة بالاستثمار والتمويل، أمّا الجزء الثاني فيتعلق بتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار وهي عمليات تسديد الأموال من أجل اقتناء استثمار أو تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل، أمّا الجزء الثالث فيتعلّق بتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل،[1] ويتمّ بموجب هذه الطريقة التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلية من النشاط التشغيلي وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجية من النشاط التشغيلي، ثمّ تحديد الفرق بينهما.[2]

أمّا الطريقة الغير مباشرة أو كما تسمى بطريقة التسوية، فبموجبها تبدأ قائمة سيولة الخزينة بصافي الدخل والذي يمكن الحصول عليه مباشرة من قائمة الدخل، ثم يضاف إليه أو يخصم منه بنود الإيرادات والمصروفات غير المؤثرة على النقدية ويرتكز جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة على التغيّرات في مكوّنات معظم الأصول والخصوم المتداولة، ولذلك يجب إضافة العناصر الغير نقدية التي تمّ طرحها لتحديد صافي الدخل من أجل تحديد صافي التدفق النقدي وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات الغير نقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل يجب طرحها لتحديد صافي التدفق النقدي.[3]

• **الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لجدول سيولة الخزينة:** يتطلب التحضير لعرض جدول سيولة الخزينة إدراج عدّة بنود والإفصاح عنها ومن أهمها الإفصاح عن النقدية سواءً كانت متاحة للاستخدام أو غير متاحة، والمبلغ الكلّي للتدفّقات النقدية المتعلّقة بالتشغيل، الاستثمار والتمويل، كما يتمّ الإفصاح أيضا على مقدار التسهيلات للقروض غير المسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل في المستقبل وتسوية الالتزامات الرأس

---

[1] سماي علي، خلف الله بن يوسف، **تحليل سيولة جدول تدفقات الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الوطنية للأنابيب**، مجلة معارف، العدد 20، جوان 2016، ص ص 80-82.

[2] سعيدي عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص 228.

[3] **نفس المرجع**، ص ص 229-230.

المالية، أيضا يتمّ الإفصاح عن مقدار التدفق لكلّ الأنشطة في حالة الكيانات ذات عدّة فروع، كما يتمّ إدراج معلومات متعلقة بالعمليات الغير نقدية المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار.[1]

• **متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة:** يشكّل جدول تغيّر الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثّرت في كل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال سنة مالية، فهو بيان ملخص يعرض نتيجة الفترة وكذلك الأعباء والنواتج التي تحمّل مباشرة في الأموال الخاصة، حيث يتمّ من خلاله عرض الأرباح المحتجزة وحصص تغيرات رأس المال وهذا من شأنه أن يسمح بالقيام بمقارنة بين القيم المحاسبية لفئات رأس المال عند بداية ونهاية الفترة وكذا الاحتياطات،[2] حيث يشتمل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة على التغيرات في حقوق الملكية بين تاريخ إغلاق السنة المالية السابقة وتاريخ إقفال السنة المالية الحالية، وهو يوفّر معلومات عن مبالغ المعاملات مع مالكي الكيان على سبيل المثال إصدار الأسهم أو زيادة رأس المال أو توزيع أرباح الأسهم وغيرها، ويجب أن يتضمن جدول تغير رؤوس الأموال المعلومات التالية:[3]

– إجمالي الدخل الشامل للفترة والذي يظهر بشكل مفصّل إجمالي المبالغ العائدة لمالكي الكيان الأم والحقوق الغير مسيطرة أو ما يعرف باسم حصص الأولية؛

– المعلومات المتعلقة بتطبيق الأثر الرجعي لأي عنصر من عناصر حقوق الملكية، وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي IAS 8 "السياسات المحاسبية والتغير في التقديرات المحاسبية"؛

– المعلومات المتعلقة بتسوية القيمة الدفترية التشغيلية، وتظهر بشكل مفصل في النتيجة الصافية، عناصر أخرى من الدخل الكلي والمعاملات مع المساهمين حيث يجب الإفصاح بشكل مفصل عن مساهمات المالكين وتوزيعها عليهم والتغيرات في حصص الملكية في الكيانات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة؛

– يجب على الكيان أيضا سواءً في جدول تغير الأموال الخاصة أو ملحق تحليل بنود الأخرى للدخل الشامل ولإفصاح عن مبلغ لتوزيعات الأرباح المعترف بها كتوزيعات لمالكيها خلال الفترة، بالإضافة إلى المبلغ المقابل لأرباح كل سهم من الأسهم.

– كما يجب أيضا الإفصاح عن صافي الربح أو الخسارة الخاص بالفترة وكذا الدخل، المصاريف، المكاسب والخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية.

---

[1] ROBERT Obert**, Pratique des normes IAS/IFRS 40 cas d'application**, Dumod, Paris, 2005, P P 12-14.
[2] OULD AMER Smail, **Op.Cit**, P 37.
[3] BOUKSSESSA Sohila Kheira, **Présentation des états financières selon le référentiel IAS/IFRS, Revue algérienne d'économie et gestion**, Volume 10, Numéro 03, Decembre 2016, P P 110-111.

• **متطلبات الإفصاح بالنسبة للملاحق:** يعرّف ملحق الكشوف المالية بأنّه وثيقة ملخّصة تحتوي على معلومات مفيدة لفهم العمليات المدرجة في الكشوف المالية، وتحدّد المعلومات التي تدرج في الملحق حسب طبيعة الخصائص المتعلقة بالمعلومات وأهميتها النسبية، بحيث يجب أن يتضمن الملحق المعلومات الهامة فقط التي يمكن أن تؤثر على الحكم للمستفيدين من هذه المعلومات خاصة فيما يتعلق بممتلكات الكيان ووضعيته المالية ونتائجه، حيث يشتمل الملحق على الأوصاف السردية أو تحليل أكثر تفصيل للمبالغ الظاهرة في صلب الكشوف المالية، كما يحتوي على معلومات أخرى لازمة لتحقيق العرض العادل والصورة الصادقة لحال الكيان تماشيا مع ما جاء في معايير المحاسبة الدولية ويكون هذا الإفصاح عن المعلومات وفق عدّة طرق كاستخدام الأقواس مثلا أو الهوامش أو قوائم وجداول متمّمة، أو على شكل خطابات لحملة الأسهم، تقارير المديرين، تقارير محافظي الحسابات وخطابات مجلس الإدارة وغيرها،[1] إذن توفّر الملاحق معلومات تبيّن معايير التقييم المستخدمة في إعداد الكشوف المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة لقراءة البيانات المالية وفهمها.

يجب على الكيان عند إدراج الملاحظات حول الكشوف المالية في الملاحق ما يلي:[2]

– عرض المعلومات الحالية على أساس إعداد الكشوف المالية وإبراز أساليب المحاسبية المحددة المختارة، مثلا تكلفة الإقراض في الأصول وعقود البناء والإيجارات وتكاليف التطوير؛

– الإشارة إلى المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية ولم تقدّم في أي قسم من الكشوف المالية، حيث يتم عرض جداول توضيحية ومفصلة لبنود الميزانية كبيان للمدينين، بيان الديون، جدول الأصول الرأسمالية، جدول الاهتلاك؛

– تقديم معلومات إضافية غير مقدّمة في الكشوف المالية، ولكنها ضرورية لعرض عادل للكيان؛

– تقديم معلومات على أساس التقييم المستخدم لإعداد الكشوف المالية، والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة للفهم الصحيح للكشوف المالية.

ووفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي، فإنّ الأحداث التي طرأت عقب تاريخ إقفال السنة المالية ولم تؤثّر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة للفترة السابقة للإقفال فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح، إلاّ أنّه يجب على هذه الحوادث أن تكون موضع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية نسبية من شأنها أن تؤثّر على متخذي القرار المستعملين لهذه الكشوف، فإذا كانت كذلك وجب الإعلام بطبيعة الحادث وتقدير التأثير

[1] سعيدي عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص 255.

[2] BOUKSSESSA Sohila Kheira, **Op.Cit**, P 113.

المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره، كما على الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي أن توفر معلومات خصوصية ضرورية لمستعملي الكشوف المالية لتمكينهم من تقييم الأخطار ومردودية الكيان من خلال تقديم مختلف أنماط منتوجاتها والخدمات التابعة لنشاطها وكذا مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها.[1]

[1] بلعروسي أحمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص ص 178-179.

خلاصة الفصل:

هدفَ النظام المحاسبي المالي إلى تقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة العالمية من حيث الاعتماد في العمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر وذلك لجعل مخرجات هذا النظام تستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية والتي تمكّنهم من إجراء المقارنات واتّخاذ القرارات، حيث يجب أن تكون المعلومات المالية منسجمة ومقروءة ومتجانسة على المستوى الدولي، وبما أنّ النظام المحاسبي المالي جاء بقواعد تقييم وتنظيم الممارسات المحاسبية لمختلف أنشطة الكيان فإنّه كان لزاما على هذا الأخير أن يكيّف مختلف أنظمته المعلوماتية بالطريقة التي تسهّل تطبيق النظام المحاسبي المالي حتّى يمكنه التواصل مع التغيّرات العديدة التي تحصل في بيئة الأعمال الحديثة ويساهم في تحقيق أهداف الكيان الاقتصادية من جهة وأهداف المستثمرين وأصحاب العلاقة من جهة أخرى، ولذلك يجب دائما العمل على تطوير نظام المعلومات المحاسبي ومواكبة مختلف التطورات الاقتصادية الدولية خاصة فيما يخص تبنّي معايير إعداد التقارير المالية التي تصدر وتعدّل في كل مرّة.

إضافة إلى ذلك، لابدّ من الاهتمام بتطبيق آليات الحوكمة حتّى يكون الإفصاح عن الكشوف المالية ذو جودة عالية، كما يجب أيضا الاهتمام بمواصلة التعليم المحاسبي من قبل القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية ومحاولة تقليل الفوارق بينه وبين النظام الضريبي من خلال تبنّي مختلف التقنيات الحديثة والتحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي وفقا لمتطلبات بيئة الأعمال خاصة تلك المتعلقة بالتحديثات التي تجريها اللجان الدولية المحاسبية.

الفصل الرابع:

واقع تكييف الكيانات الصغيرة والمتوسطة لأنظمتها المعلوماتية وفق متطلبات التوحيد

تمهيد:

بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة في دراستنا هذه، ارتأينا تدعيم الفصول السابقة بدراسة ميدانية تمثّلت في إعداد استمارة إستبيان وتوجيهها لعيّنة من الكيانات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم، وقد تمّ اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية لإعطاء نتائج أكثر شمولية حيث أنّه نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة لا يمكن إجراء دراسة تطبيقية في كيان واحد، كما قمنا بإجراء مقابلات مع رؤساء مختلف الأقسام وموظفي مصلحة المحاسبة والمالية على مستوى الكيانات محل الدراسة كون إستمارات الاستبيان موجّهة إليهم بصفتهم المسؤولين الأوليّين عن تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي وقواعده، وذلك من أجل توضيح العبارات التي تضمنتها الاستمارة حتى تكون الإجابات أكثر قربا للواقع ومناقشة الأسباب التي تدفعهم إلى العمل بمعايير المحاسبة الدولية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي من عدمه، حيث سيتم بناءً على ذلك تحليل عبارات استمارة الاستبيان للتعرف على النقائص الموجودة ومحاولة اقتراح الحلول، ومن ثمّ إثبات صحة فرضيات هذه الدراسة أو نفيها. وقد جاءت أقسام هذا الفصل كالآتي:

1. مدخل عام حول الكيانات الصغيرة والمتوسطة؛
2. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية؛
3. تحليل مجالات الدراسة.

1. مدخل عام حول الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر توجّه الجزائر نحو اقتصاد السوق عامل أساسي وسبب رئيسي في الإهتمام بالكيانات الصغيرة والمتوسطة لدّورها الكبير في تحقيق التنمية المحلية وكذا التنمية المستدامة على الأمد البعيد، هذالذلك سعت الجزائر إلى إعداد برامج بمختلف الصيغ لتنميتها وتدعيمها كإنشاء وكالات خاصة ترافقها خاصة من الجانب المادي، التشريعي والتنظيمي كون هذه الكيانات ليس لها خبرة في مجال انفتاح الأسواق وكذا صعوبة واشتداد المنافسة في بيئة متغيرة وغير مستقرة، خاصة مع الإصلاحات المحاسبية الأخيرة ومحاولة توحيد ممارساتها المحاسبية مع الممارسات الدولية.

1.1. ماهية الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تعدّدت التعاريف واختلفت حول تحديد مفهوم موحّد للكيانات الصغيرة والمتوسطة، حيث عّرفت بأنها مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة وتتّبع أسلوب الإنتاج الحديث، وهي ذات قدرات محدودة مقارنة بالكيانات الكبيرة سواء من حيث رأس المال المستثمر، عدد العمال المستخدمين، ورقم الأعمال،[1] وقد كانت أولى محاولات إبراز دور هذا القطاع الهام وفق التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والذي عرّفها بأنها كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دينار جزائري واستثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دج وتأخذ الأشكال التالية:

- الكيانات التابعة للجماعات المحلية؛
- الكيانات المختلطة؛ الكيانات المسيّرة ذاتيا؛
- الكيانات الخاصة.

كما تمّ تعريفها من قبل الكيان الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل كيان يشغّل أقل من 200 عامل ويحقّق رقم أعمال أقل من 10 مليون

[1] لحسن جديدن، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص ص127-128.

دينار جزائري، كما تمّ اعتبارها أيضا بأنّها كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل كيان خاص أو كيان عام محلّي،[1]

أمّا البنك الدولي فقسّمها إلى ثلاثة كيانات، حيث اعتبر أن الكيانات المصغّرة يقل عدد عمالها عن 10 وأصولها المالية أقل من 100000 دولار أمريكي، أما الكيانات الصغيرة فهي تضم أقل من 50 عامل وبمبلغ أصول 3 مليون دولار أمريكي، في حين الكيانات المتوسطة لا يتعدّى عدد عمالها 300 موظف وأصولها أقل من 15 مليون دولار أمريكي، في حين عرّفها الإتّحاد الأوروبي بأنّها كل كيان يضم أقل من 250 عاملا ورقم أعماله أقل من 40 مليون أورو أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون أورو، والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25 بالمئة من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير،[2]ويكن توضيح تصنيف الاتحاد الأوروبي لها في الجدول التالي:

الجدول 1.IV: تعريف الاتحاد الأوروبي للكيانات الصغيرة والمتوسطة.

نوع الكيان	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	-	-
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر: سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، جوان 2011، ص79

من خلال ما سبق نستنتج أنّ هناك اختلاف كبير حول إعطاء تعريف موحد للكيانات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لعدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي:[3]

[1] خوني رابح، حساني رقية، **آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003، ص6.

[2] شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص129.

[3] بركان حنان، سويسي صلاح الدين، **حاضنات الأعمال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي 6-7 ديسمبر 2017، ص2.

- **اختلاف مستويات النمو**: فهي في الدول المتقدمة مثل ألمانيا تعتبر كيانات من الحجم الكبير على عكس الجزائر أو أي دولة نامية أخرى.
- **تنوّع الأنشطة**: هناك اختلاف في تحديد الكيانات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للأنشطة والفروع الإقتصادية، خاصة في القطاع الزراعي تختلف عن باقي القطاعات الأخرى كالصناعي أو الخدماتي.
- **درجة تقسيم العمل**: أي أنه كلما كانت درجة التقسيم في العمل كبيرة كلما كانت معايير تصنيف هذه الكيانات تميل إلى الصّغر والعكس صحيح.

1.1.1. تصنيفات الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

هنالك مجموعة من المعايير التي يمكن على أساسها تصنيف الكيانات والمتمثّلة في:[1]

- **المعايير الكمية**: هناك مجموعة من المعايير الكمية التي تصنف على أساسها الكيانات الصغيرة والمتوسطة وهي:

– **معيار عدد العمال**: حيث يعتبر من المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم الكيان بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في الكيانات، وفي هذا المجال يوجد كيانات مصغّرة تستخدم من 01 إلى 09 عمال، كيانات صغيرة تضم من 10 عمال إلى 199 عامل، في حين تعتمد الكيانات المتوسطة على 200 عامل حتّى 499 عامل، في حين تعتبر الكيانات كبيرة باستخدامها لعدة آلاف من العمال وعملاقة لاحتوائها على مئات الآلاف من العمال.

– **معيار رقم الأعمال**: يعتبر هذا المعيار من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية الكيانات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنّف الكيانات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن الكيانات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالكيانات الصناعية غير أنه تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء الكيان نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعماله ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور ادائه، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي.

[1] السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، نوفمبر 2007، ص ص61-62.

– **معيار رأس المال:** يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم الكيان لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للكيان، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية فإن حجم رأسمال الكيانات الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار، بينما لا بعض الدول بمعيار واحد وإنما تجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا.

- **المعايير النوعية:** هي مجموعة من المؤشرات التي يتم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة تفصل بين إذا ما كانت الكيانات صغيرة، متوسطة أو كبيرة، وليس من الضروري توافرها جميعا، وهي تتمثل فيما يلي:

– **معيار المسؤولية:** من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في الكيانات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ونهائية للمالك، بحيث هو صاحب القرارات داخل الكيان له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة ويجمع بين عدة وظائف في آن واحد.

– **معيار الملكية:** ملكية الكيانات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية.

– **معيار السوق:** غالبا ما تتميز الكيانات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير والتي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير.

– **معيار طبيعة الصناعة:** يتوقف حجم الكيان على استخدام الآلات في الإنتاج فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل، ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماما.

– **معيار درجة الاستقلالية المالية:** لنسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم الكيان، فالكيان المستقل هو الكيان الذي لا تكون نسبة 25 بالمئة أو أكثر من رأسماله أو حقوق الانتخاب في حوزة كيان آخر أو مشتركة بين عدة كيانات لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالكيانات الصغيرة والمتوسطة، فالفروع التي تتكون من أقل من 500 عامل للكيانات الكبيرة لا تصنف ككيانات متوسطة.

2.1.1. خصائص الكيانات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

للكيانات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميّزات التي تميّزها في البيئة الاقتصادية عن غيرها من الكيانات، ويمكن حصرها فيمايلي:[1]

– تتميز الكيانات الصغيرة والمتوسطة بدرجة مخاطرة قليلة وضعيفة مقارنة بالكيانات الكبيرة خاصة مخاطر السوق، ويختلف الأمر عن الكيانات الكبيرة نظراً لحجم استثمارها وحجم حصتها في السوق؛

– تتّجه الكيانات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام الكيانات الكبيرة؛

– تستعمل الكيانات الصغيرة والمتوسطة طرق تسيير غير معقدة وبسيطة، فرئيس الكيان يتدخل في كل ميادين التسيير ويمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير، وهو ما يعطي الكيانات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير بدون تعقيد؛

– أغلب الحالات التي تنشط فيها الكيانات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل، وهو ما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال؛

– تتميز الكيانات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته؛

– تتميز هذه الكيانات بسهولة الدخول والخروج إلى الأسواق وذلك لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في اغلب الأحيان؛

– لا تعتمد الكيانات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد البيروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما نجده في الكيانات الكبيرة والذي يكون عنصر معرقل للسير الحسن للتنظيم.

– تتميز هذه الكيانات بسرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومات داخلها ما يمكّنها من التكيفّ بسهولة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئة المحيطة بيها.

ولا يخفى على أحد اليوم الدور الكبير الذي تلعبه الكيانات الصغيرة والمتوسطة في أي مجتمع كان و في أي دولة كانت، سواء من ناحية الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي، حيث باتت تؤثّر بشكل كبير على

[1] كتوش عاشور، طرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجمّع الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18أفريل،2006 جامعة الشلف، ص ص 1034- 1035 .

التنمية المحلية، وعليه سنوضح أهمية هذه الكيانات فيمايلي:[1]

– **في خلق الثروة:** للكيانات الصغيرة والمتوسطة دور فعال وأساسي في خلق القيمة المضافة والرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال العمل على توفير السلع والخدمات للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار بالإضافة إلى أنها تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني نتيجة زيادة سرعة دورة المبيعات مما يقلّل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على تخفيض التكلفة، وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشموله العديد من المنتجات.

– **في تعبئة الادخار:** تعتبر الكيانات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدّخرات الخاصة بالأفراد لتشغّلها داخل الاقتصاد الوطني، وهي تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدّخرات لدى صغار المدّخرين من الأصدقاء والعائلة وتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها، أي أن الكيانات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في تمويل التنمية والتخفيض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

– **في الاستثمار:** يعتمد نشاط الكيانات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة المدخرات الفردية والعائلية وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية وخدمية تساهم في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل بدل توجيه تلك الموارد المالية إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج أو الاكتناز أو توجيهها إلى المضاربة في أسواق رؤوس الأموال، وذلك لما تتميز به هذه الكيانات من ارتفاع في معدل دوران رأس المال والذي يعود ذلك أساسا إلى اعتمادها على الخامات المحلية والتقنيات البسيطة التي تحد من ظاهرة الاستيراد والتبعية للأسواق الخارجية ومن ثم تحمّل تكاليف تحويل التكنولوجيا التي تحتاج إلى خبرات ومهارات عالية تستدعي تدريبا طويلا ومكلف في ذات الوقت بالإضافة إلى التخفيف من مشاكل النقد والتغيّرات الحاصلة في أسعار الصرف.

– **في التجديد التكنولوجي:** تلعب الكيانات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في التجديد التكنولوجي نظرا لكونها لا تهمل أهمية التحسينات الصغيرة والتحديدات الطفيفة ولا تقلل من شأنها وهي بذلك تسهم إسهاما عظيما في عملية الإنتاج والتصنيف وبالتالي التنمية بصفة عامة وذلك لمجموعة من الأسباب التي تجعل لها دور

[1] ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2000-2010، جامعة بومرداس، 18و19 ماي 2011، ص ص 14- 15.

في التجديد التكنولوجي خاصة أنها تدار من قبل مقاول في تفحص البيئة واكتشاف الفرص فيها ومن ثم انتهازها، في حين أن الكيانات الكبيرة تدار من المديرين الذين هم أكثر ارتباطا بالحالة القائمة ومزاياها، إضافة لبساطة هيكلها وتوجهها نحو النشاط الأساسي (كمنتج جديد أو محسن، خدمة جديدة أو محسنة)، على خلاف الكيانات الكبيرة التي عادة ما تنشئ وظائف كثيرة تتقاسم الاهتمام مع النشاط الأساسي مما يحرمها فرصة التركيز للموارد والمواهب والاهتمام.[1]

2.1. أهداف وتحديات الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

نظرا لما تحظى به الكيانات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أهمية في الوقت الراهن ونظرا لدورها الحيوي في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية المسطرة وكذا مختلف برامج الدعم فقد تمّ تعزيز الثقة في هذا النوع من الكيانات التي تسعى لتحقيق جملة من الأهداف.

1.2.1. أهداف الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف الكيانات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن حصرها فيمايلي:[2]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي الكيانات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرّحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض الكيانات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصوصية وهو ما يدعم إمكانية التعويض؛
- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة؛

---

[1] سميرة سطو طاح، **تحديات التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الأبحاث والدراسات، العدد الثاني، جانفي2018، ص ص 12- 13.

[2] عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل**، الملتقى الدولي استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18و19أفريل2012، ص ص 3- 4.

– إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها الكيانات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي؛

– يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي الكيانات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛

– تشكّل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتصاديات والضرائب المختلفة؛

– تشكل الكيانات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛

– يمكن لهذه الكيانات أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

2.2.1. تحديات الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ التسارع في التغيّرات الإقتصادية واشتداد المنافسة العالمية والمحلية بين الكيانات ومع الاستثمارات الخارجية أدّى إلى تغيّر في السياسات والتوجّهات العالمية مما أدى إلى التغير المستمر في البيئة وأكسبها صبغة الديناميكية، وأمام هذا الوضع وجدت الكيانات الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام تحديات وواقع يلزمها بالتأقلم لتحقيق التقدّم أو التقادم، وفي ظل هذه الظروف يمكن حصر مختلف التحدّيات التي تواجه الكيانات الصغيرة والمتوسطة اليوم فيما يلي:

- **التطور التكنولوجي السريع**: الذي ساهم تسهيل عملية الإتّصال وأداء المعاملات الاقتصادية الدولية بسرعة وتقريب أنماط الاستهلاك في العالم ، كما أدّى إلى تنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية مما يحسّن ويدعم المزايا التنافسية بين مختلف الكيانات، وهذا ما يشكّل تحدّي للكيانات الصغيرة والمتوسطة لكونها دائما ما تواجه مشكلة الإمكانيات المالية والكفاءات العالية للتجاوب معها.
- **ثورة المعلومات**: التي ميّزت النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأصبحت تمثل الأساس المادي له، حيث أصبحت المعلومات تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزاءه إلا أنّ هنالك مشاكل تواجه الكيانات الصغيرة والمتوسطة للحصول على المعلومات ولعلّ أبرزها تعدّد مصادر المعلومات وعدم موثوقيتها إلى جانب التكلفة المرتفعة للحصول عليها.
- **عالمية الاتصال**: حيث أدّى التقدم في مجالات التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات إلى جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الكيانات تعمل في بيئة عالمية شديدة

التنافس حيث أصبح لمجرّد ظهور منتج في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع الأسواق العالمية، لذلك على الكيانات الصغيرة والمتوسطة التلاؤم مع هذه التغيرات والتماشي معها خاصة وأنّ أسوقها محدودة.

- **عالمية التجارة** لقد نتج عن سعي الدّول إلى توسيع دائرة التجارة بهدف تشجيع أسواقها إلى ظهور عدة اتفاقيات من أجل ذلك و لعلّ أهمّها الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، والتي تهدف إلى خلق وصنع تنافس دولي يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد إلى جانب تعظيم الدخل الوطني ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدّلات النمو الداخلي الحقيقي، وهذا ما يمثّل تحدّي أمامها خاصة في تسويق منتجاتها مقارنة بالمنتجات الدولية التي تلتقي في سوق واحدة، فكيف يمكنها منافسة هذه المنتوج.

إضافة إلى هذه التحدّيات فإنّ هنالك مشاكل أخرى تتعلق بمحيط الكيان سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي تتمثل في:[1]

- **مشاكل اقتصادية:** وتتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما له صلة بالكيان، إضافة للمنافسة فيما بينها؛
- **مشاكل تسويقية:** وتتضمن عدم الاهتمام بدراسة السوق لتصريف المنتجات نظرا لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية للعاملين؛
- **مشاكل إدارية:** تنجم غالبا بسبب مركزية اتخاذ القرارات حيث يضطلع عادة شخص واحد بمسؤولية جميع المهام الإدارية، واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف فضلا عن عدم وجود تنظيم واضح ولوائح ونظم داخلية؛
- **مشاكل تمويلية:** هناك العديد من التحديات والمشاكل التي تعيق وتحد من عمل الكيانات خاصة في الجانب التمويلي الذي يعتبر على رأس أولويات أصحاب هذه الكيانات ومن بين هذه المشاكل والتحديات ما يلي:[2]

– غياب سوق مالي منوّع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل؛

– غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل الكيانات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني؛

---

[1] الشريف ريحان، ريم بونوالة،**حاضنات الاعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة**، الملتقى الدولي استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 18-19أفريل2012، ص4.

[2] أبوبكر بوسالم وآخرون،**تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، 6و7 ديسمبر2017، ص12.

– غياب صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع الكيانات الصغيرة والمتوسطة؛

– استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية الكيان وموضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية والمستقبلية والمكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب؛

– غياب تام لتقنيات تغطية مخاطر الائتمان للكيانات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى التخطيط والحذر الكبير من طرف البنوك في منح الائتمان لهذه الكيانات؛

– إكتفاء البنوك الجزائرية بالأساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة وأنه تم تجاوز الأساليب والتقنيات الكلاسيكية لدى الدول المتقدمة؛

– غياب سياسة مالية ديناميكية لترقية الكيانات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وهو أكبر تحدي تواجهه.

3.1. الكيانات الصغيرة والمتوسطة كتوجه للكيانات المتعلمة.

نظراً للأهمية الكبيرة للكيانات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد أي دولة وما تساهم به على كافة المجالات فإنّه لم تبقى تلك النظرة التقليدية لها، ولذلك يجب أن تطوّر نفسها وتواكب ما يحدث في مختلف بلدان العالم على جميع الأصعدة خاصة فيما يخص إدخال عنصر التكنولوجيا الحديثة مستفيدة في ذلك من الثورة المعلوماتية حتى تتعلم وتتكون فتتحسن من كل الجوانب، وهذا التعلّم المستمر يجعلها في خانة الكيانات المتعلمة والمشجعة على الإبداع والابتكار ومواكبة جل التغيرات التي تطرأ على الكيانات في العصر الجديد.

1.3.1.مفهوم الكيانات المتعلمة وخصائصها.

تُعرّف الكيانات المتعلمة بأنها كيانات تعمل على تسهيل التعلّم لجميع أعضائها بالشكل الذي يمكّنها من التحولّ الذاتي بشكل مستمر وامتلاك قدرة على التوسع بشكل مستمر في خلق نتائج مرغوبة حقاً كما توفر المجال للطموح الجماعي، وهي بذلك تمكّن الناس من تعلّم كيفية التعلّم من بعضهم البعض، ويتم على مستواها رعاية أنماط التفكير الجديدة والممتدة، وهي بذلك تعمل على خلق المعرفة واكتسابها ونقلها وتعديل سلوكها من أجل إيجاد معارف جديدة، وهناك مجموعة من العناصر الأساسية للمنظمة المتعلمة متمثلة في:[1]

[1] محمد مفضي الكساسبة وآخرون،**دور وظائف ادارة الموارد البشرية في المنظمة المتعلمة**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد6، العدد الأول، 2010، ص169.

- **النماذج العقلية**: وتعني التخلي عن الأساليب القديمة في التفكير والتوجه إلى الأساليب الابداعية؛
- **الحذق الشخصي**: ويشمل التمتع بالوعي الذاتي والانفتاح على الآخرين؛
- **التفكير بمنطق النظم**: وهو أن يعرف الجميع كيف تعمل المنظمة كنظام متكامل؛
- **الفريق المتعلم**: وتعني العمل الجماعي و إنشاء فرق عمل منظمة لإنجاز الخطط.

ما يمكن قوله أنّ الكيانات المتعلمة هي كيانات تعتمد على الأسلوب الجماعي للتعلم وتعمل إدارتها باستمرار على تحسين قدرتها على إدارة واستخدام المعرفة وتمكين الأفراد من التعلم داخل وخارج المنظمة إلى جانب استخدام التقنية المناسبة لتنظيم التعلم والإنتاج، إذا فهي كيانات تمتلك مهارات تنظيمية تمكّنها من اكتساب المعرفة الجديدة ونقلها بالشكل الذي يساهم في إحداث تغيير جذري بها حيث تمكّن كل فرد من أعضائها من الإسهام في تحديد وحل المشكلات، فهي تتيح لجميع العاملين في الكيان فهم وإدراك القيم والأفكار التي تجعل التنظيم التنظيم من يتفاعل بدرجة عالية مع بيئته مما يكسبها القدرة على امتلاك التبصر والفهم من خلال تحليل ما تمر به من تجارب وخبرات والإسفادة منها سواء كانت تلك التجارب ذات نتائج إيجابية أم نتائج سلبية.[1]

وتتميز الكيانات المتعلمة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الكيانات التقليدية حيث يعدّ التعلم نموذجا تنظيميا مبنياً على وعود تحريرية مؤكدة مثل تمكين العاملين والتحول في دور المسيرين من اور الرّقابي إلى دور المسهّل وخلق رؤية مشتركة وشاملة للكيان وفرق العمل متنوعة المجالات من خلال التوجّه نحو الرؤية العالمية والهيكل التنظيمي المسطح والفرص الأكثر للتعلم، ولهذا توصف الكيانات المتعلمة بأنها الكيانات التي تتجاوز أهداف تعظيم الربحية قصيرة المدى، كما تتميز بشعور العاملين فيها بأنهم يقدمون عملا لصالحهم وللصالح العام، كما يشعر كل فرد فيها أنه معني بطريقة أو بأخرى بالنمو والتقدم وبتحسين قدراته الإبداعية، ويتم التركيز على فرق العمل لأن عمل الأفراد كمجموعة أكثر ذكاء من عملهم منفصلين، وتعتمد المنظمة على قاعدة المعرفة من خلال تخزينها للمعارف وخاصة الضمنية منها وتستمد الرؤية المشتركة من المستويات الإدارية جميعها، و يعامل كل فرد الآخرين كزملاء في إطار من الاحترام والثقة فيما يقوله ويفعله، ويمتلك الحرية

[1] صلاح عبد القادر، باسم فيصل، **دور عمليات ادارة المعرفة في بناء المنظمة المتعلمة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012، ص ص174-175.

لإجراء التجربة واتخاذ المخاطرة والوصول إلى النتائج بانفتاح ودون أيّ خوف من أن ينتهي عمله في الكيان جراء خطأ يرتكبه، كما تميّز الكيانات المتعلمة مجموعة من العناصر متفاعلة تفاعلاً شبكياً تتمثل في:[1]

- **القيادة:** وتعنى بالأدوار الجديدة غير التقليدية للمدير كالأدوار المعلوماتية والتفاعلية والقرارية؛
- **الشبكية:** وتعني الشبكية أن المعلومات وعناصر المعرفة يصبح من السهل الوصول إليها وتدويرها ليس فقط بتأثير تكنولوجيا المعلومات وإنما أيضاً بسبب التنظيم الشبكي القائم على الفرق المدارة ذاتياً؛
- **الثقافة:** لا بد أن تتبنى كيانات التعلم ثقافة تنظيمية جديدة تقوم على تقاسم المعرفة والانفتاح والشفافية والتحسين المستمر الذي يرتكز على التعلم المستمر؛
- **التعلم الاستراتيجي:** تتسم كيانات اليوم بالتعلم الاستراتيجي الذي يجعل الاستراتيجية مرنة بشكل غير مسبوق؛
- **الطلب على المعرفة:** تتسم كيانات التعلم بأنها تميل أكثر فأكثر إلى أن تكون ذات ميزة تنافسية تقوم على المعرفة سواء في اكتشاف المعرفة من البيئة الخارجية أو توليد المعرفة من داخل الشركة.

ولعل أبرز ما يميز الكيانات المتعلمة هو التوافق الحقيقي بين الصفات الشخصية للأفراد في الكيان، وما لديهم من قيم ودوافع وأهداف مع الخصائص الوظيفية له، حيث يتجه الموظف إلى الكيانات المتعلمة التي لديها وظائف وأنظمة تتفق مع اهتماماته وقيمه ودوافعه، كما أنها تجذب إليها كل من يتفق معها في بيئتها المتعلمة، كما تتميز بقدرتها على تصميم الوظائف بأساليب تمكنها من التطور في الوقت الذي تتوفر لديها القدرة على الاستجابة والتفاعل مع التغيرات البيئية.[2]

وحتى تنجح الكيانات المتعلمة وتصل لتحقيق أهدافها لا بد من تظافر كل الجهود من جميع الأطراف المنتمية إليها ، إلى جانب وجوب توفر مجموعة المتطلبات تتمثل فيما يلي:[3]

---

[1] محمد مفضي الكساسبة، **تأثير ثقافة التمكين والقيادة التحويلية على المنظمة المتعلمة**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد5، العدد الأول، 2009، ص ص25-26.

[2] محمد نايف محمد الرفاعي وآخرون، **مستوى تطبيق المنظمة المتعلمة ومعوقاتها كما يراها العاملون في المؤسسات العامة الأردنية في محافظة إربد**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد الأول، 2013، ص126.

[3] جهاد صياح بنب هاني، **أساسيات بناء المنظمة المتعلمة في الشركات الصناعية الأردنية دراسة ميدانية على شركات صناعة البرمجيات في الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد الرابع، 2007، ص5.

- **القوى المحركة:** وهي تمثل القاعدة الأساسية في بناء الكيانات المتعلمة التي تتطلب أن توفر كل الظروف التي تساعد المورد البشري فيها على تعلم ما هو مفيد لتحقيق غايات وأهداف الكيان، وأن تسعى نحو الاستفادة من الخبرة التي يحملها العاملين والموظفين كانطلاقة في بناء هذه القاعدة؛
- **إيجاد الغرض:** إن توفر القاعدة الأساسية للتعلم بدفع الموظفين نحو البحث الذاتي عن تحقيق مقاصد الكيان التي يسعى الموظفون فيها نحو إيجاد غرض الكيان فيندفعون لإنجاز أعمالهم عن طريق تعلم أشياء جديدة؛
- **الاستفهام:** حيث يأخذ الموظفون بالتحرك في كل الاتجاهات عبر الوسائل المختلفة للاتصال وذلك بغية الاستطلاع والاستفهام من أجل تحقيق غرض الكيان؛
- **التمكين:** إن زيادة إدراك الموظفين لرؤية ورسالة الكيان وما ينبثق عنها من أهداف واستراتيجيات يتطلب منها أن تتصف بالمرونة وأن تمنح الموظفين درجة أكبر من الاستقلالية والمشاركة في اتخاذ القرارات عن طريق تفويض الصلاحيات وتبني مفهوم تنظيم الفريق، مما يتطلب من كل عضو داخل الكيان من أن يشارك في اتخاذ القرار الذي يخدم المصلحة العامة للمؤسسة؛
- **التقويم:** من خلاله يتم وضع معايير للنجاح وتقييم نتائج الأعمال، وهذا يحفز الموظفين إلى التعرف على المشكلات التي يواجهها الكيان ضمن بيئتها الداخلية أو الخارجية والعمل على حلها عن طريق التواصل المستمر مع الإدارة العليا في الكيان من خلال عقد الاجتماعات وتبادل المعلومات والمعرفة.

2.3.1. الهيئات الداعمة للكيانات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات نجاحها.

قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات والقيام بمختلف البرامج كاستراتيجية لدعم ومرافقة الكيانات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعمها ونجاحها من أجل تحقيق أهداف الدولة الجزائرية وراء خلق هذه الكيانات لدعم الاقتصاد الوطني وتنويعه، ومن بين الهيآت والوكالات الدّاعمة للكيانات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** كانت تسمى بموجب القانون الاستثماري 1993 بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمار "APSI" ليتم تعويضها في قانون الاستثمار لأوت 2001 بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 من قانون الإستثمار والذي حدّد دورها في ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها وكذا استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع ومنح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار وتسيير صندوق دعم الاستثمارات.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ"**: وقد أنشأت في 8 سبتمبر 1996 وكان الهدف منها القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع وكذلك تقديم الاستشارة لهم ومرافقتهم في تطبيق مشاريعهم، وتزويدهم بمختلف المعلومات حول البنوك والقروض ومختلف الكيانات المالية.[1]
- **صندوق ضمان القروض للكيانات الصغيرة والمتوسطة**: والهدف منه تسهيل عملية الحصول على القروض متوسطة الأجل وتوفير الدعم المالي لإنشاء كيانات صغيرة ومتوسطة أو توسيع نشاطها وتجديد تجهيزاتها،

حيث يقدم الصندوق الضمانات اللازمة للمستثمرين والمطلوبة من طرف البنوك لمنح القروض للمستثمرين.[2]

إذن ومن خلال ما سبق، يمكننا القول بأنّ الكيانات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تمثّل أساس نمو وتطوّر إقتصاديات مختلف دول العالم نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية وزيادة الناتج الوطني، ونظرا لذلك أولت العديد من البلدان ومن بينها الجزائر أهمية كبيرة لهذا النوع من الكيانات حيث قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية صاحبتها العديد من الإصلاحات المحاسبية والتي تمثلت في تبني النظام المحاسبي المالي وذلك بغية الإندماج في الإقتصاد العالمي، وحتّى يتحقق ذلك بالشكل الأمثل كان لزاما على جميع الكيانات تكييف أنظمتها المعلوماتية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي الذي جاء كاستجابة للتوحيد المحاسبي الدولي، ولذلك سنحاول فيما يلي دراسة واقع مسايرة الكيانات الصغيرة والمتوسطة لأنظمتها المعلوماتية وفق متطلبات التوحيد المحاسبي من خلال دراسة مدى تطبيقها للمبادئ والقواعد المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وكيفية إفصاحها عن المعلومات المالية.

2. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

بعدما تمّ التطرق إلى ماهية الكيانات الصغيرة والمتوسطة في بداية هذا الفصل سنحاول فيما يلي دراسة واقع تكييفها لأنظمتها المعلوماتية وفق قواعد النظام المحاسبي المالي الذي جاء يحوي بشكل ضمني معايير المحاسبة الدولية ومدى مراعاتها لمتطلبات الإفصاح في الكشوف المالية، وما دور تطبيق آليات الحوكمة في ذلك، وسنحاول إبراز هذا من خلال إعداد إستمارة إستبيان وتوزيعها على مجموعة من الكيانات بولاية مستغانم،

[1] محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، **المرافقة في انشاء المشاريع الصغيرة**، الملتقى الدولي استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة يومي 18و19أفريل2012، ص12.

[2] بركة حنان، سويسي صلاح الدين، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017، ص6.

حيث سنحاول من خلال الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية أن نبيّن المنهجية التي تم بها إعداد ونشر الإستبيان بعد التأكّد من صحته وموثوقيته، إلى جانب تحديد مجتمع وعينة الدراسة وأساليب وأدوات الدراسة، كما سنقوم بوصف الخصائص الديمغرافية لعيّنة الدراسة.

2 .1 أساليب وأدوات الدراسة.

سنحاول فيما يلي تحديد مجتمع وعينة الدراسة، كما سيتم التعرف على أداة الدراسة ومراحل تصميمها والتأكد من صدقها وثباتها، كما سنتطرق إلى مختلف الإجراءات المتبعة في تطبيقها إضافة إلى تحديد مختلف الأساليب الإحصائية التي سيتم الاعتماد عليها في تحليل البيانات إحصائيا.

1.1.2. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.

مما هو متعارف عليه أن مجتمع الدراسة يمثل مجموع الأفراد المكونين لمشكلة الدراسة أو مجموعة من الكيانات، واعتمادا على مضمون الإشكالية فإن مجتمع هذه الدراسة يتمثل في مجموع الكيانات الصغيرة والمتوسطة لولاية مستغانم، ولعدم القدرة على القيام بالمسح الشامل لمجتمع الدراسة فقد وجب علينا اعتماد أسلوب العينات، لذا تم اختيار عينة عشوائية قدرها 25 مؤسسة تمّ توزيع إستمارتي استبيان (02) على كل كيان، والجدول(IV-2) يوضّح عدد الاستبيانات الموزّعة والصالحة للدراسة فيما يلي:

الجدول IV.2: عدد الاستبيانات الموزعة والصالحة للدراسة.

الاستبيانات	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات الصالحة للدراسة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المجموع الكلي	50	100	45	90	37	74

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى عملية توزيع واسترجاع إستمارات الإستبيان.

2.1.2. أساليب جمع البيانات.

إعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب والأدوات لجمع البيانات مجتمعة في:

- **أداة الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على أداة الإستبيان باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تخدم هذه الدراسة من جهة واللازمة لجمع المعلومات ومحاولة الوصول إلى حقائق من جهة أخرى، وقد تمّ الاعتماد للوصول إلى الإستبيان النهائي الموضح في الملحق رقم (IV -1) على:

- على الدراسات السابقة؛
- الكتب المتعلقة بالتخصص لصياغة مجالات وعبارات الدراسة؛
- القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي.

وقد تضمن الإستبيان في صورته الأولية قبل صيغته بالشكل النهائي للتحكيم على ما يلي:

– الجزء الأول: وقد شمل على المتغيرات الديمغرافية التي تمثل (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية) لغرض وصف عينة الدراسة.

– الجزء الثاني: تضمن هذا الجزء 72 عبارة تمحورت حول النظام المحاسبي المالي وتكييف الأنظمة المعلوماتية وعرض الكشوف المالية، وقد تمّ تقسيمها على 15 مجال كان شامل لمتغيرات الدراسة.

- **مقياس الدراسة:** لقد اعتمدت هذه الدراسة على مقياس ليكرث الخماسي كما هو موضح في الجدول (IV-3) حيث تعطي الدرجة (5) لموافق تماماً والدرجة (1) لغير موافق تماماً كما يلي:

الجدول IV.3: مقياس ليكرث الخماسي.

التقييم	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى دراسات سابقة.

وقد تم تقسيم مقياس ليكرث الخماسي حسب تحديد المدى والمجالات موضحة في الجدول (IV-4) كما يلي: طول الفئة = $\frac{1-5}{3}$ = 1.33 وعليه يتم تحديد درجة الموافقة (منخفض، متوسط، مرتفع).

الجدول IV.4: درجة الأهمية بالنسبة للفقرات.

المجال	**مستوى الأهمية**
[1-2.33]	منخفض
[2.34-3.66]	متوسط
[3.67- 5]	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى بن حجوبة حميد، علاقة إدارة المعرفة بالأداء البشري في المؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة مؤسسة سونطراك DRIZ"،أطروحة دكتوراه، 2018/2017، جامعة مستغانم، ص159

- **صدق الأداة:** حتى تكون للدراسة أهمية يجب تحكيم استبانة البحث من طرف ذوي الاختصاص، وهو ماقمنا به من خلال عرضها على أَساتذة في التخصص من أجل تصحيحها وتمحيصها وإبداء مختلف الملاحظات، كما تمّ قياس ثبات الأداة باعتماد معامل الثبات ألفا كرومباخ.

– صدق المحكمين: قمنا بعرض الإستبيان في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة وأهل الاختصاص، بعد تقديم الاقتراحات والتصحيحات وتسجيل الملاحظات حول الفقرات توصلنا إلى:

– موافقة المحكمين بالأغلبية على صدق المجالات؛

– حذف وإعادة صياغة بعض الأسئلة في المجالات كانت كما يلي:

- تغيير العبارة 1 من المجال الأول بعبارة أخرى؛
- تغيير صيغة العبارة 2 و3 من المجال الثاني؛
- تغيير صيغة العبارة 4 من المجال الثالث وحذف العبارة 6؛
- الاحتفاظ بجميع عبارات المجال الرابع؛
- حذف العبارة الأولى من المجال الخامس؛
- تغيير العبارة 3 و2 من المجال السادس؛
- إعادة صياغة العبارة رقم 5 و1 من المجال السابع؛
- حذف العبارة 3 من المجال الثامن ؛
- تغيير صيغة العبارة 4 من المجال التاسع؛
- تغيير صيغة العبارة 5 من المجال العاشر؛
- تغيير صيغة العبارة 1 و5 من المجال الحادي عشر؛
- استبدال العبارة 4 من المجال الثاني عشر؛
- استبدال العبارة 3 من المجال الثالث عشر؛
- إعادة صياغة العبارة رقم 5 من المجال الرابع عشر.

وقد تحصلنا في الأخير على الإستبيان الذي سنوضحه حسب عدد العبارات لكل مجال فيما يلي:

الجدول IV.5: يوضح توزيع وعدد الفقرات حسب كل مجال.

الرقم	المجال	عدد العبارات في كل مجال
1	النظام المحاسبي المالي	6
2	نظام الإدارة العامة	5
3	النظام القانوني	5
4	نظام الإنتاج	4
5	نظام التسويق	4
6	نظام إدارة الموارد البشرية	5
7	نظام مراقبة التسيير	4
8	نظام الإعلام الآلي	7
9	النظام الضريبي	7
10	حوكمة الكيانات	6
11	كشف الميزانية	4
12	كشف حساب النتائج	4
13	كشف سيولة الخزينة	4
14	كشف تغير الأموال الخاصة	4
15	الملاحق	4
	المجموع الكلي للعبارات	**69**

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الإستبيان وصدق المحكمين.

– ثبات أداة الدراسة: من أجل التحقّق من ثبات أداة الدراسة استخدمنا معادلة "ألفا كرومباخ" لحساب الثبات، حيث تعتبر القيمة ($Alpha \geq 0.60$) مقبولة تطبيقياً في العلوم الإنسانية والجدول (IV-6) يوضّح لنا معامل ثبات الاتساق الداخلي:

الجدول (IV.6): معامل الثبات (ألفا كرومباخ).

عدد العبارات	قيمة ألفا كرومباخ الكلية
69 عبارة	0.795

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى نتائج الإستبيان ومخرجات spss20.

يبيّن الجدول السابق والملحق (IV-2) معامل الثبات الكلّي ألفا كرومباخ، والذي بلغت قيمته (0.79) وهو أكبر من القيمة الطبيعية في العلوم الإنسانية (0.60) ممّا يدل على أن الإستبيان الخاص بهذه الدراسة يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويؤكد صلاحية استخدامه لهذه الدراسة.

- **الأساليب الإحصائية المستعملة:** لقد تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss 20 لتحليل البيانات ومجموعة من الأساليب الإحصائية نذكرها في:

- المتوسطات الحسابية لمعرفة درجة أهمية إجابات عينة الدراسة وكذا ترتيب العبارات؛
- الانحرافات المعيارية لمعرفة مدى انحراف الإجابات بانسجام أو تشتت العبارة؛
- إضافة إلى التوزيعات التكرارية والنسب المؤوية.

2.2. وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

سيتم التطرق لمختلف الخصائص المتعلقة بعيّنة الدراسة بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "spss" ذات الإصدار 20 في توزيعات عيّنة الدراسة.

1.2.2. توزيع عينة الدراسة حسب الجنس والسن.

قد كان توزيع عيّنة الدراسة حسب الجنس والسن كما يلي.

– حسب الجنس: يبين الجدول رقم (IV-7) خصائص عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول 7.IV: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

أفراد العينة / المستوى العلمي	التكرار	النسبة %
ذكر	25	67.6
أنثى	12	32.4
المجموع الكلي	37	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج الإستبيان ومخرجات spss20.

ويمكننا توضيح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشّكل1.IV: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

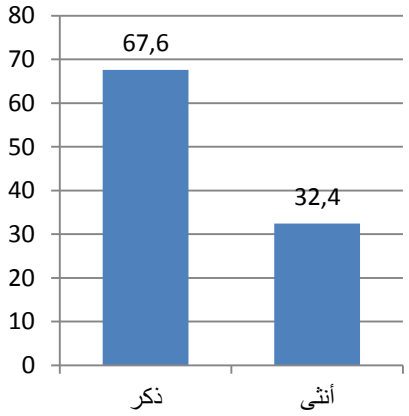

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج الإستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبته 67.6% ذكور و 32.4% إناث وهذا يدلّ على أن عيّنة الدراسة تعتمد على الذكور أكثر من الإناث، خاصة في المناصب ذات المسؤولية الكبيرة لقدرتهم على تحمل الضغوط والعوامل المؤثرة سواء الداخلية أو الخارجية (الملحقIV – 3).

– **حسب السن**: يبين الجدول (IV-8) خصائص عيّنة الدراسة حسب السن حيث تم توزيعها على أربع فئات:

الجدول IV.8: توزيع عينة الدراسة حسب السن.

أفراد العينة / المستوى العلمي	التكرار	النسبة %
ما بين 20 إلى 29	5	13.5
ما بين 30 إلى 39	13	35.1
ما بين 40 إلى 49	11	29.7
51 فما فوق	8	21.6
المجموع الكلي	37	100

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى نتائج الإستبيان ومخرجات spss20.

ويمكننا توضيح توزيع عينة الدراسة حسب السّن أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشّكل IV.2: توزيع عيّنة الدراسة حسب السّن.

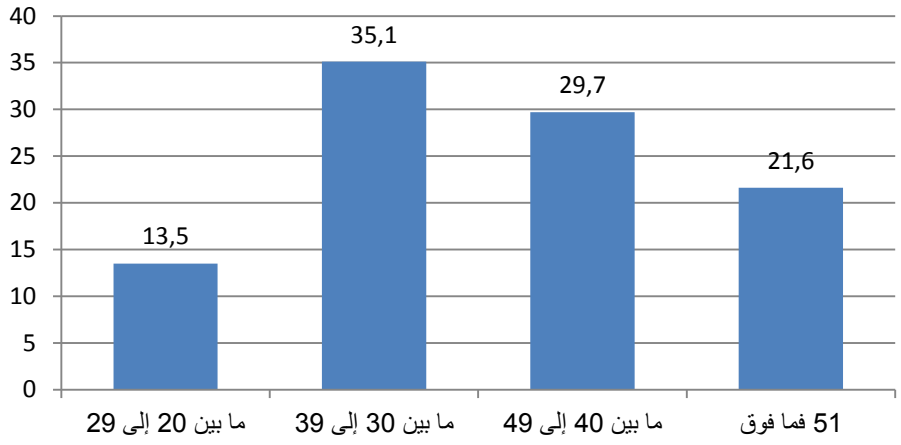

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى نتائج الإستبيان ومخرجات spss20.

نلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبته 35.1 % تمثل الفئة ما بين 30 سنة إلى غاية 39 سنة وهي فئة تتميز بالخبرة وكذا التمتع بالنشاط والقدرة على تأدية المهام، في حين أن ما نسبته 29.7 % سنهم ما بين 40 إلى 49 سنة وتمثل الفئة الثانية بعدة الأولى، وتدل على اعتماد الكيان على عامل الخبرة في تسيير

أعمالها، في حين جاءت في الأخير ما نسبته 13.5من الفترة العمرية 20 إلى غاية 29 سنة والتي تمثل فئة العنصر الشاب الذي يتواجد بنسبة قليلة حسب اتجاه إجابات عينة الدراسة (الملحقIV -4).

2.2.2.توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي والخبرة.

لقد جاءت توزيعات عيّنة الدراسة حسب المستوى العلمي والخبرة كما يلي.

– حسب المستوى العلمي: يبين الجدول(IV-9) المستوى العلمي لأفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول IV.9:توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.

أفراد العينة / المستوى العلمي	التكرار	النسبة %
ماجستير	**11**	**29.7**
ليسانس	**21**	**56.8**
ماستر	**5**	**13.5**
المجموع الكلي	**37**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج الإستبيان ومخرجات spss20.

ويمكننا توضيح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشّكلIV.3: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.

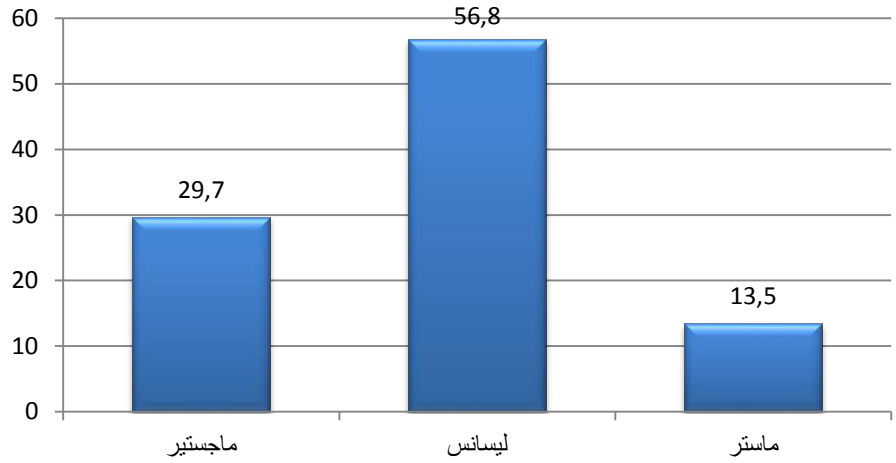

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى نتائج الإستبيان ومخرجات spss20.

تبيّن نتائج ومعطيات الجدول أن جميع عينة الدراسة ذات مستوى جامعي، وما نسبته 56.8% متحصّلين على شهادة الليسانس، ومن جهة أخرى نلاحظ أن ما نسبته 29.7 % من عينة الدراسة مهندسين، في حين كانت ما نسبته 13.5 % من عينة الدراسة في المرتبة الأخيرة ماستر (الملحقIV -5).

– حسب الخبرة المهنية: يبين الجدول التالي الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة حيث سيتم توضيحا فيما يلي:

الجدول IV.10: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

أفراد العينة / المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أقل من 5سنوات	**6**	**16.2**
من 6 سنوات إلى 15 سنة	**14**	**37.8**
من 16 سنة إلى 25 سنة	**10**	**27.0**
أكثر من 25 سنة	**7**	**18.9**
المجموع الكلي	**37**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى نتائج الإستبيان ومخرجات spss20.

ويمكننا توضيح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشكلIV.4: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

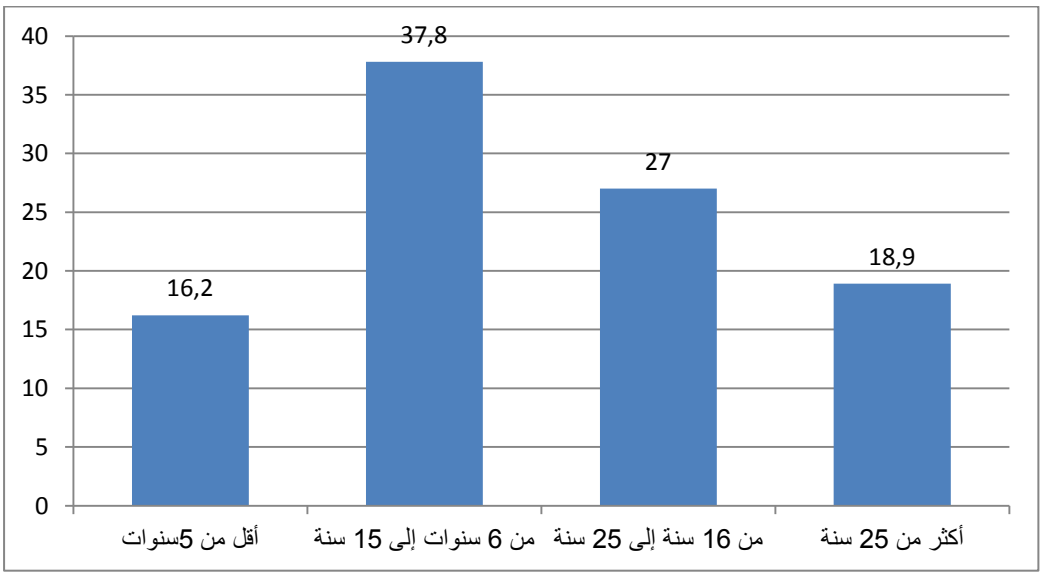

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج الإستبيان ومخرجات spss20.

تبيّن نتائج الجدول أن الفئة التي تتراوح عدد سنوات الخبرة فيها أقل من 5 سنوات تمثل النسبة 16.2% في المرتبة الأخيرة، وما نسبته 37.8 % تمثل الفئة ما بين 6سنوات إلى 15 سنة، أما الفئة من 16 سنة إلى غاية 25 سنة بنسبة توافق 27 %، فبالرغم من تفاوت نسب وعدد سنوات الخبرة إلى أنه تبقى عينة الدراسة تحوي عامل الخبرة الذي يعتبر مهم جدا في تحقيق البقاء والنمو والاستمرارية على المدى الطويل لنشاط الكيانات (الملحقIV -6).

3. تحليل مجالات الدراسة.

سيتم فيما يلي تحليل أبعاد ومجالات الدراسة التي تغطي مختلف جوانب إشكالية الموضوع في محاولة منا لمعرفة واقع تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق مسار التوحيد المحاسبي بالكيانات الصغيرة والمتوسطة لولاية مستغانم.

1.3. واقع تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي وتكييف الأنظمة المعلوماتية الأخرى وفقا له.

لقد بيّنت مختلف الدراسات السابقة أنّ تبني النظام المحاسبي المالي شكّل تحدّي كبير أمام الكيانات نظرا لعدّة عوائق واجهت تطبيقه ولعلّ أهمها عدم فعالية الأنظمة المعلوماتية بالكيانات خاصة الكيانات الصغيرة والمتوسطة، لذلك سنحاول من خلال تحليل نتائج الإستبيان معرفة واقع تطبيق هذه الكيانات لقواعد النظام المحاسبي المالي ومدى تكييف أنظمتها المعلوماتية لما يتماشى مع متطلبات التوحيد المحاسبي.

1.1.3.البعد المتعلق بالتبني الفعلي للنظام المحاسبي المالي.

سنحاول من خلال تحليل هذا البعد دراسة مدى تطبيق الكيانات الصغيرة والمتوسطة لقواعد النظام المحاسبي المالي.

الجدول IV.11: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد النظام المحاسبي المالي.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يتم التعامل مع الاحداث الاقتصادية في الكيان حسب الواقع المالي وليس المظهر القانوني	2,83	1,32	**متوسط**	**2**
2	يتم تسجيل عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والايرادات بتكلفة الحصول عليها(القيمة التاريخية)	2,56	1,25	**متوسط**	**5**
3	يتم الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وايرادات الكيان كوحدة اقتصادية قائمة بذاتها والذمة المالية الخاصة بالملاك	2,70	1,26	**متوسط**	**4**
4	في حالة المعاملات بالعملة الأجنبية يتم ترجمة وحدات عند إعداد التقارير المالية	2,45	1,30	**متوسط**	**6**
5	يعتمد الكيان في ممارساته المحاسبية على طرق محاسبية ثابتة	3,32	1,37	**متوسط**	**1**
6	تعكس مخرجات النظام المحاسبي المالي بالكيان الوضعية الحقيقية له وتقدم صورة صادقة عنه	2,78	1,35	**متوسط**	**3**
	المجموع الكلي	**2.77**	**1.12**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والملحق(IV -7) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,83 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,32 ما يدل على تشتّت اتجاه إجابات عينة الدّراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول التعامل مع الأحداث الاقتصادية في الكيان حسب الواقع المالي وليس المظهر القانوني، وقد لاحظنا أنّه لايزال لم يتم العمل بهذا المبدأ حيث لا يتم تغليب شكلها القانوني في كثير من الكيانات، فمثلا كثير منها لا يتم فيها تسجيل قروض الإيجار التمويلي في عناصر الميزانية وذلك للغموض الواقع بالنسبة لعقود التقاول من الباطن أو عقود تأجير المعدات، لذلك على الإدارة الجبائية إعادة تحديث مفاهيمها فيما يتعلق بتغليب الجوهر الاقتصادي على المظهر القانوني وما يترتب عنها من انعكاسات على الوعاء الضريبي، وقد لاحظنا أيضا أنّ هنالك نوع من التخوف من العمل بهذا المبدأ في ظل غياب وجود سوق حرّ يضمن تقدير قيمة الأصول.

– **العبارة الثانية:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,56 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,25 ما يدل على تشتّت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول واقع تسجيل عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات بتكلفة الحصول عليها، والملاحظ هنا أنّ هناك تعارض حول استخدام هذا المبدأ، حيث أنّ مجموعة من الكيانات اتجهت إلى اعتماد مبدأ القيمة العادلة كأساس للتسجيل وذلك نظرا للانتقادات التي وجهت لمبدأ التكلفة التاريخية، فبالرغم من سهولة التحقّق من صحتها وموضوعيتها كون الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عن تاريخ نشوء الحدث الاقتصادي، إلاّ أنّ العمل بهذا المبدأ غير واقعي خاصة في حالة التضخم، حيث تصبح القيم التاريخية لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي للكيان وهذا ما يصعّب المقارنة بين المراكز المالية خلال عدّة سنوات مالية متتالية.

– **العبارة الثالثة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,70 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,26 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول فرض استقلالية الوحدة المحاسبية بالكيانات، وقد لاحظنا أنّه في العديد من الكيانات يكون هنالك تداخل بين الذمة المالية لعناصر الكيان والذمة المالية لمالكيه، حيث لا يتم الفصل بين أصول وخصوم الكيان كوحدة اقتصادية مستقلة وأصول وخصوم مالك الكيان كون معظم الكيانات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم هي كيانات خاصة وغالبا ما يكون مدير الكيان هو أحد مالكيه لذلك لا يكون هناك فصل بين صافي أصول الكيان وصافي أصول مالكي هذا الكيان.

– **العبارة الرابعة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,45 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,30 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عيّنة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول وحدة القياس المحاسبية لمعرفة إذا ما كانت الكيانات تقوم عند إعدادها لكشوفها المالية بترجمة العملات الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس التكلفة التاريخية المعدّلة بوحدة النقد الثابتة، والملاحظ في الجزائر أنّ هنالك انخفاض للقدرة الشرائية للنقود وارتفاع عام لمستو الأسعار وهذا ما يعيق المقارنة بين الكشوف المالية المعدّة بوحدات نقدية مختلفة، لذلك اهتمت الكيانات بأثر تغيرات الأسعار على وحدة القياس المحاسبي، ولاحظنا في هذا الصدد أنّ مجموعة كبيرة من الكيانات انتهجت الطريقة التجارية في القياس المحاسبي بدلا من الطريقة التاريخية والتخلّي عن تعديل وحدة النقد أو تعديل الأساس.

– **العبارة الخامسة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,32 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,37 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى الثبات والتناسق في استخدام نفس الطرق المحاسبية وقد لاحظنا أن هنالك اختلاف بين الآراء حول استعمال هذا المبدأ، ويرجع السبب إلى ضعف الاطّلاع على مضمون النظام المحاسبي المالي ومبادئه، حيث أنّ كثير من الكيانات خاصة الصغيرة دائما ما تغيّر في سياساتها وطرقها المحاسبية وهذا ما يعيق إجراء مقارنة صحيحة بين كشوفها المالية.

– **العبارة السادسة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,78 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,35 يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى اعتماد الكيانات على مبادئ النظام المحاسبي المالي لمسك دفاترها المالية وإعداد كشوف مالية تعكس الصورة الصادقة لوضعية الكيان، وقد لاحظنا أنّ المؤسسات لا تطبق كل مبادئ النظام المحاسبي المالي وهذا ما ينعكس سلبا على جودة الكشوف المالية حيث أنّها غالبا ما تكون منحازة لصالح أصحاب مصالح الكيان فقط ولهذا لا يمكن للمستخدمين الآخرين للكشوف المالية الاعتماد عليها كثيرا في اتخاذ القرارات.

لقد بلغ في الأخير المتوسط الحسابي الكلي للبعد الأول النظام المحاسبي المالي القيمة **2.77** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.12** يفسّر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول مدى مسايرة الكيانات للإصلاحات المحاسبية وتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي، وقد تبيّن بأنّ هنالك ضعف في استعداد الكيانات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق هذا النظام وذلك راجع لعدة أسباب ولعلّ أبرزها هو غياب الوعي المحاسبي إلى جانب تعارض القواعد الجبائية مع قواعد النظام المحاسبي المالي وكذا غياب سوق نشطة يمكن الرجوع إليها في حالة إعادة تقييم عناصر الكيان.

2.1.3. الأبعاد المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية الأخرى.

سنحاول فيما يلي دراسة مدى تكييف الكيانات الصغيرة والمتوسطة لأنظمتها المعلوماتية التي تتعلق بمختلف وظافها لمبادئ وقواعد النظام المحاسبي الدولي ومدى مسايرتها في ذلك لمتطلبات التوحيد المحاسبي.

- **البعد المتعلق بنظام معلومات الإدارة العامة**: تلعب الإدارة العامة دورا هاما في تحقيق أهداف الكيانات من خلال ترتيب عوامل الإنتاج وجمع وتنظيم الموارد ودمجها بطريقة فعالة، لذلك كان من اللازم على نظام الإدارة العامة أن يفصح عن المعلومات التي يعتمدها الكيان في إدارته له.

الجدول IV.12: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام معلومات الإدارة العامة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	تقوم الإدارة بعد إعادة تقييم الأصول وارتفاع قيمتها بالإعتراف بالزيادة وإدراجها في حسابات رؤوس الأموال الخاصة	2,94	1,26	**متوسط**	**1**
2	توفر الإدارة معلومات حول التغيرات عند النقد والنقد المعادل	2,79	1,33	**متوسط**	**2**
3	تقوم الإدارة بالاعتراف بمعاملات الدفع على أساس الأسهم في كشوفها المالية وكذا أدوات حقوق الملكية للكيان الأم أو لكيان آخر في نفس المجموعة	2,51	1,23	**متوسط**	**5**
4	تقوم الإدارة بتطبيق نموذج القيمة المعادلة في تقييم العقارات الاستثمارية	2,56	1,30	**متوسط**	**4**
5	تعترف الإدارة بالالتزام المالي أو الأصل في الميزانية فقط إذا كان الكيان طرفا في الأحكام التعاقدية الخاصة	2,78	1,37	**متوسط**	**3**
	المجموع الكلي	**2.71**	**1.30**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والملحق(IV -8) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,94 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,26 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عيّنة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كانت الإدارة تعترف بالزيادة في قيمة الأصل وإدراجه في حسابات رؤوس الأموال الخاصة إذا ارتفعت قيمته بعد إعادة تقييمه، والملاحظ أنّ متوسط مجموع الكيانات محلّ الدّراسة لا تقوم بإدراج فارق إعادة التقييم ضمن حسابات رأس المال، ولعلّ من أبرز الأسباب التي حالت دون ذلك هو عدم توافر سوق مالي نشط تثق فيه الكيانات عند إعادة تقييم أصولها، أمّا الكيانات الأخرى فتسعى جاهدة لتطبيق هذا المبدأ حتّى تكون المعلومات المفصح عنها من طرف الإدارة أكثر مصداقية لواقع الكيان وتترجم الصورة الحقيقية له.

– **العبارة الثانية**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,79 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,33 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى توفير الإدارة للمعلومات المتعلقة بالنقد والنقد المعادل، والملاحظ في إجابات عيّنة الدراسة أن مجموعة كبيرة من الكيانات تتحفّظ فيما يخص عرض هذا النوع من المعلومات خاصة وأنّها تبيّن مدى القوة والضعف في سيولة الكيان حيث تبيّن هذه المعلومات مصادر الحصول على النقد إذا كان محصّل عليه من خلال أرباح الكيان أو من مصادر أخرى وهذا ما يساعد المستثمرين والدائنين في تقييم قدرة الكيان على إدارة النقدية ومدى نجاعته في تحقيق تدفقات نقدية في المستقبل، كذلك تحتكر الكيانات هذا النوع من المعلومات بالشكل الذي يخدم مصلحتها وتتجنب عرضه للآخرين حتى لا يتم الإفصاح بشكل مباشر عن تقييم التغيرات التي تحدث في صافي أصول الكيان وفي هيكلها المالي بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على سداد ديونها والتأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية بالشكل الذي يسمح بالتكيف مع الظروف والفرص المتغيّرة.

– **العبارة الثالثة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,51 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.23 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى اعتراف الإدارة بمعاملات الدفع على أساس الأسهم في كشوفها المالية وكذا أدوات حقوق الملكية للكيان الأم أو لكيان آخر في نفس المجموعة، والملاحظ أنّ هذه العبارة جاءت في الترتيب الخامس وهذا راجع إلى أنّ أغلب الكيانات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم هي كيانات خاصة ومستقلة لا تخضع لشراكة مع كيانات أخرى أو تتبع كيانات أخرى باستثناء البعض منها، والملاحظ أيضا أنّه حتى الكيانات الخاضعة لكيان أُم أو لكيانات أخرى في نفس المجموعة فإنّها تعرض أدوات حقوق الملكية بشكل مستقل عن بعضها البعض فنادرا ما يتم التعامل بالدفع على أساس الأسهم.

– **العبارة الرابعة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,56 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,30 يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى تطبيق الإدارة لنموذج القيمة العادلة في تقييم العقارات الاستثمارية، والمستنتج من الإجابات عن هذه العبارة أنّ هنالك تخوّف كبير من الكيانات حول استعمال هذا النموذج، حيث أنّه في حالة ما إذا تم اختيار تطبيقه فإنّه يجب أن تكون القيم العادلة تعكس أحوال السوق عند تاريخ إعداد الميزانية وهذا الأمر غير مضمون دائما، حيث أنّه يمكن أن تكون التقييمات التي تمّ إجراؤها قبل تاريخ الميزانية مختلفة تماما عن أحوال السوق بتاريخ إعداد

الميزانية وهذا غير مقبول كما أنّه لا يمكن دائما تحديد القيمة العادلة بموثوقية على أساس مستمر أين يجد الكيان نفسه مضطرا إلى الاعتماد على نموذج القيمة العادلة في تقييم العقارات الاستثمارية حتّى لو أصبح الحصول على البيانات المتعلقة بالسوق أصعب وغير ممكن، ولهذا تلجأ الكيانات إلى الاعتماد على سعر التكلفة.

– **العبارة الخامسة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,78 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1,37 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول اعتراف الإدارة بالالتزامات المالية والأصول المالية وفقا لمبدأ القيمة العادلة في حالة ما إذا كان الكيان طرفا في الأحكام التعاقدية لها، إلاّ أنّه نظرا لعدم تطوّر الكيانات الصغيرة والمتوسطة إلى المستوى المرغوب فيه في التعامل بالأدوات المالية نلاحظ بأنّ هنالك عزوف كبير من طرف العديد من الكيانات في الاعتراف بالمشتقات المالية كونها جزء من الموجودات المالية، وحتّى إن تم الاعتراف بها فلا يتم تطبيق مبدأ القيمة العادلة لقياسها وهذا ما يعاكس تماما ما جاءت به معايير إعداد التقارير المالية، بينما تحاول بعض الكيانات الأخرى تحقيق هذا المبدأ من خلال تحديث أنظمتها الإدارية بما يتوافق مع متطلبات التوحيد المحاسبي.

لقد بلغ في الأخير المتوسط الحسابي الكلي لبعد الإدارة العامة القيمة **2.71** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.30** يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول مدى احترام الإدارة العامة للكيانات لتطبيق مبادئ معايير المحاسبة الدولية فيما يخص تقييم عناصرها لعرض معلومات موحدة ومتجانسة وفق متطلبات الإبلاغ المالي الدولي، والمستنتج أنّ نظام الإدارة العامة لا يزال لم يساير متطلبات التوحيد المحاسبي كونه لم يُحدّث وفق قواعد النظام المحاسبي المالي الذي تضمن في محتواه بشكل ضمني قواعد المعايير المحاسبية الدولية وهذا بسبب نقص تكوين الإطارات التي تستوعب أهمية هذا النظام وكيفية تطبيقه من جهة، ومن جهة أخرى لم يصاحب هذا النظام تعديلات في القانون التجاري الذي كان من المفترض أن يستحدث، حيث هنالك فراغ في العديد من النصوص القانونية التي تنظم العلاقات المالية الدائرية.

- **البعد المتعلق بنظام معلومات الإنتاج**: يقوم نظام معلومات الإنتاج بتزويد إدارة الإنتاج والإدارة العليا بمختلف المعلومات والحقائق المتنوعة المتعلّقة بتصميم المنتج وتخطيط وتنفيذ ومراقبة العمليات الإنتاجية ومراقبة الجودة بالشكل الذي يساعد على اتخاذ القرارات، ولا بد أن يكون الإفصاح عن هذه المعلومات بكفاءة عالية تستجيب لمتطلبات التوحيد المحاسبي.

الجدول IV-13: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد نظام معلومات الإنتاج.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يقوم الكيان دائما بتحليل مدى مستوى تقادم وسائل الإنتاج ومدى تطابقها مع المعايير الأمنية البيئية	2,86	1,31	**متوسط**	**2**
2	يقوم الكيان بالفصل بين مخططات الإهتلاك واحتياجات تجديد الأصول المحتملة من طرفه	2,45	1,28	**متوسط**	**5**
3	يتم الأخذ بعين الاعتبار الأصول الغير ملموسة في العملية الإنتاجية وقياسها بسعر التكلفة	2,72	1,23	**متوسط**	**3**
4	يتم الاختيار بين طريقتين في تقييم المخزونات إما عن طريق صافي القيمة المحققة أو بتكلفتها	2,54	1,30	**متوسط**	**4**
5	يقوم الكيان برسملة تكاليف الاقتراض الموجهة لإنشاء وإنتاج أصل مؤجل كجزء من تكلفة ذلك الأصل في رأس المال	3,18	1,31	**متوسط**	**1**
	المجموع الكلي	**2.75**	**1.28**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والملحق(IV -9) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,86 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,31 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول قيام الكيان بتحليل مدى مستوى تقادم وسائل الإنتاج ومدى تطابقها مع المعايير الأمنية البيئية، والملاحظ في هذا الصدد أنّ الكيانات تقوم بالمتابعة والمراقبة التقنية للآلات لضمان السير الحسن لعملياتها الإنتاجية وضمان استمرارية نشاطها لبلوغ هدفها المنشود، أمّا فيما يتعلق بالأمن البيئي فلا تولي لذلك أهميّة كبيرة حيث كان مستوى أهمية هذه العبارة متوسط وهذا راجع لعدم تطبيق القوانين الدولية التي تمنع مثل هذه الممارسات السلبية التي تؤثر سلبا على البيئة، وكذا عدم العمل بمعايير المحاسبة الدولية التي تصر على ملائمة وسائل الإنتاج للمعايير الأمنية البيئية.

– **العبارة الثانية**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,45 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,28 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول قيام الكيان بالفصل بين مخططات الإهتلاك واحتياجات تجديد الأصول المحتملة من طرفه وفقا لما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، إلاّ أنّ الواقع بيّن عكس ذلك حيث أنّ متوسط الكيانات محل الدراسة تقوم بربط مخططات الإهتلاك باحتياجات تجديد الأصول، حيث يتم إعداد مخطط الإهتلاك ليتناسب مع الفترة المتوقعة للحصول على أصل جديد والعكس، فغالبا ما يتم تحديد الحاجة لأصل جديد ليعوض أصلا تمّ إهتلاكه وهذا ما يؤثر سلبا على عمل الكيان ويحدّ من مردوديته.

– **العبارة الثالثة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,72 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,23 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كانت الكيانات تأخذ بعين الاعتبار الأصول الغير ملموسة في العملية الإنتاجية وتقيسها بسعر التكلفة، وقد تبين لنا من خلال الدراسة الإحصائية أن متوسط عيّنة الدراسة لا يدرجون الأصول الغير ملموسة في عناصر العملية الإنتاجية حيث يعتبرون الأصول الغير ملموسة تلك الأصول التي لا يمكن فصلها بذاتها عن كيان فقط مثل شهرة الكيان أو علامته التجارية، أمّا ما تبقى من العناصر الغير ملموسة فلا يتم تداولها كثيرا لدى هذه الكيانات باستثناء مصاريف تطوير برامج المعلوماتية.

– **العبارة الرابعة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,54 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,30 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول الطرق المعتمدة في تقييم المخزونات وقد تبيّن لنا من خلال الإجابات عن هذه العبارة أنّه لا يزال العمل بمبدأ التكلفة في تقييم المخزونات لدى العديد من الكيانات وذلك لعدم فهمهم الجيّد لمضمون معايير المحاسبة الدولية، حيث تبيّن لنا أنّ معظمهم يتخوفون من تقييم المخزونات وفق صافي القيمة المحقّقة ظنا منهم أن اختيار هذه الطريقة ستنقص من ربحية الكيان إذا ما كانت القيمة الحقيقية أثناء إهتلاك المخزونات أكبر من قيمة الحصول عليها، حيث يجهلون أنّه يتم الاختيار بين قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيّهما أقل، فمن غير المعقول تحميل المخزون أكثر من كلفته.

– **العبارة الخامسة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,18 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1,31 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول رسملة تكاليف

الاقتراض الموجهة لإنشاء وإنتاج أصل مؤجل كجزء من تكلفة ذلك الأصل في رأس المال، وقد تبيّن لنا أن هنالك عدد كبير من الكيانات تقوم بإدراج تكاليف الاقتراض في أعباء الحصول على الأصل وفي مقابل ذلك هنالك بعض الكيانات التي لا تقوم باعتبار تكاليف الاقتراض كجزء من قيمة الأصل ولا يتم إدراجها ضمن حسابات رأس المال وهذا ما يقدم معلومات خاطئة حول رأس مال الأصول الإنتاجية للكيان.

لقد بلغ في الأخير المتوسط الحسابي الكلي لبعد نظام الإنتاج القيمة **2.75** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.28** يفسّر تشتّت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول تكييف مصلحة الإنتاج لسياساتها ونظم معلوماتها بالشكل الذي يستجيب لقواعد النظام المحاسبي المالي، وقد تبيّن لنا بأنّ الكيانات الصغيرة والمتوسطة لم تقم بأيّة تعديلات واضحة من شأنها أن تجعل نظام معلومات الإنتاج يتماشى مع متطلبات التوحيد المحاسبي، وذلك لعدم إدراكها بأنّ تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي لا يقتصر على قسم المحاسبة وفقط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الغموض والإبهام الذي اكتنف قواعد هذا النظام حال دون فهمها ممّا صعّب تطبيقها.

- **البعد المتعلق بنظام معلومات التسويق:** يعتبر نظام المعلومات التسويقية مجموعة مهيكلة ومتفاعلة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات التي تهدف إلى إنتاج تدفق منتظم من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التسويقية سواءا كانت هذه المعلومات محصل عليها من مصادر داخلية أو خارجية، وحتى تكون هذه المعلومات ذات جودة أكبر وأكثر خدمة لمتخذي القرار وجب تكييف هذا النظام مع التغيّرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والذي تطبيقها سيؤدي إلى توحيد الممارسة المحاسبية للأنشطة التسويقية ما يجعل مقارنة مدى نجاعتها بين الكيانات أسهل وأشمل.

الجدول IV.14:المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد نظام معلومات التسويق.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يقوم الكيان بتسويق منتوجاته من خلال برنامج فعال يحدد المشتري ويسوّق الأصل	2,94	1,24	**متوسط**	**2**
2	يحدّد الكيان السوق النشط الذي يمكن الرجوع إليه في حالة إعادة التقييم	2,86	1,27	**متوسط**	**4**
3	في حالة انخفاض قيمة الموجودات، يتم الإفصاح عن عواقب ذلك في إلحاق الخسائر بالقطاعات	3,02	1,18	**متوسط**	**1**
4	في حالة بيع المخزون، يتم الاعتراف بالقيمة المسجلة له على أنها مصروف متعلق بالفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات المتعلقة به	2,89	1,34	**متوسط**	**3**
	المجموع الكلي	**2.92**	**1.25**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والملحق(IV -10) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,94 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,24 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى إعداد الكيان لبرامج فعالة يحدد من خلالها المشتري ويقوم بتسويق الأصل، والمستنتج أنّ متوسط مجموع الكيانات محل الدراسة تتعامل مع نفس الزبائن وليس هنالك خطط فعّالة تقوم بالتشهير والإعلان عن المنتجات من أجل اقتحام أسواق جديدة وتسويق المنتجات.

– العبارة الثانية: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,86 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,27 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى اعتماد الكيان على سوق نشط يتم الرجوع إليه حالة إعادة التقييم، وقد تبيّن بأنّ المؤسسات تقوم بتحديد أسعار

المنتجات بناءً على تكاليف الإنتاج، أمّا في حالة إعادة تقييم أصل ما فيتم تقييمه على أساس تكلفة اقتناءه منقوصا منه قيمة الإهتلاك دون الرجوع إلى سوق نشطة.

– **العبارة الثالثة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,02 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,18 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان انخفاض قيمة الموجودات يتم الإفصاح عن عواقب ذلك في إلحاق الخسائر بالقطاعات، وتوصلنا إلى أنّ هنالك عدد محدود من الكيانات التي تقوم بذلك، لتبقى أغلبية الكيانات تقوم بتسجيل قيمة انخفاض الموجودات كخسائر وعدم الإفصاح عن ما قد ينعكس من ذلك على السوق والتأثير على مختلف القطاعات.

– **العبارة الرابعة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,89 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,34 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان يتم الاعتراف في حالة بيع المخزون بالقيمة المسجلة له على أنّها مصروف متعلق بالفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات المتعلقة به، والملاحظ أنّ هذه الفكرة محل عمل بعض الكيانات فقط، حيث يتم الاعتراف بالقيمة المسجلة للمخزونات كمصروفات تتعلق بالدورة التي تم إنتاج المخزون فيها أو الحصول عليه.

لقد بلغفي الأخير المتوسط الحسابي الكلي لبعد نظام التسويق القيمة **2.92** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.25** يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول تكييف الكيان لنظام معلوماته التسويقي من أجل تسهيل تطبيق النظام المحاسبي المالي والاستجابة للتوحيد، وقد استنتجنا من خلال تحليل عبارات هذا البعد بأنّ مثله مثل البعد الذي سبقه، حيث لم تولي الكيانات أي أهمية لتطوير وتحديث أنظمة التسويق والبحث في السياسات الجديدة التي تعكس الصورة الصادقة للعمليات التجارية التي يقوم بها الكيان، حيث يتطلب تطبيق النظام المحاسبي المالي الاستناد إلى سوق نشط يمكن الاعتماد عليه في حالة إعادة التقييم مثلا، إلاّ أنّ عدم كفاءة هذا الأخير حال دون تطبيق الكيانات لهذا المبدأ.

- **البعد المتعلق بنظام معلومات إدارة الموارد البشرية**: يشمل نظام معلومات إدارة الموارد البشرية كل المعلومات المتعلقة بالعمال والمرتبات والإشتراكات الإجتماعية وغيرها.

الجدول IV.15: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد نظام معلومات إدارة الموارد البشرية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يقوم الكيان بقياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة فيما يخص المعاملات التي تتم مع الموظفين	2,92	1,36	**متوسط**	**1**
2	يقوم الكيان بالاعتراف بالمبالغ الغير مخصومة للموظفين قصيرة الأجل المتوقع دفعها مقابل تقديمه خدمة	2,59	1,27	**متوسط**	**3**
3	يلتزم الكيان بالاعتراف بالأرباح والخسائر الإكتوارية (التأمين) فيما يخص منافع الموظفين طويلة الأجل	2,37	1,13	**متوسط**	**4**
4	في حالة انتهاء خدمة أحد الموظفين قبل تاريخ التقاعد الاعتيادي يعترف الكيان بمنافع نهاية الخدمة	2,67	1,29	**متوسط**	**2**
	المجموع الكلي	**2.64**	**1.26**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول والملحق(IV -11) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,92 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,36 ما يدل على تشتّت اتجّاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول قيام الكيان بقياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة فيما يخص المعاملات التي تتم مع الموظفين، والمستنتج أن استخدام هذا المعيار لايزال محدودا جدا رغم أهميته على إبراز الوضع المالي الواقعي للكيانات.

– العبارة الثانية: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,59 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,27 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول قيام الكيان بالاعتراف بالمبالغ الغير مخصومة للموظفين قصيرة الأجل المتوقع دفعها مقابل تقديم خدمة والملاحظ في هذا

الصدد بأنّ الكيانات لا تقوم بالاعتراف بالمبالغ المخصومة التي تدفع للموظفين وهذا ما يتعارض مع معيار المحاسبي الدولي المتعلق بالدفع على أساس الأسهم.

– **العبارة الثالثة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,37 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,13 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى التزام الكيان بالاعتراف بالأرباح والخسائر الإكتوارية فيما يخص منافع الموظفين طويلة الأجل، ونلاحظ أنّ هنالك بعض الكيانات التي تطبق هذا المبدأ لتبقى أغلبيتها بعيدة عنه حيث لا تقوم الكيانات بالاعتراف بأرباح وخسائر التأمين طويلة الأجل.

– **العبارة الرابعة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,67 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,29 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول اعتراف الكيان بمنافع نهاية الخدمة في حالة انتهاء خدمة أحد الموظفين قبل تاريخ التقاعد، والملاحظ أن أغلبية الكيانات لا تقوم بالاعتراف بذلك إذ ليس هنالك ثقافة إنهاء الخدمة قبل تاريخ التقاعد على مستوى الكيانات.

في الأخير، لقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبعد نظام الموارد البشري القيمة **2.64** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.26** يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول تكييف الكيان لنظام إدارة الموارد البشرية، وقد توصلنا إلى أنّ الكيانات لم تقم بتغييرات أيضا في هذا الجانب، حيث لا زالت نفس السياسات السابقة التي تنظم علاقة الكيان مع الموظفين، وهذا ما يحد من مصداقية المعلومات التي ستعرض، فمثلا في حالة عدم اعتراف الكيان بالأرباح أو الخسائر الاكتوارية فيما يخص منافع الموظفين طويلة الأجل فإنّ ذلك لا يسمح بالتقييم الصحيح لحالة الكيان.

- **البعد المتعلق بنظام مراقبة التسيير:** تحتاج عملية مراقبة التسيير إلى مجموعة من المعلومات عن سير أنشطة الكيان خاصة فيما يتعلق بالإعتراف بموارد الكيان وتوجيهها نحو الإستغلال الأمثل لها، وحتى يكون ذلك بأعلى كفاءة لابدّ من السعي لعرض معلومات تتوافق مع متطلبات التوحيد المحاسبي.

الجدول16.IV: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد مراقبة التسيير.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يسمح الكيان الاعتراف بممتلكاته بإعادة تقسيمها وتسجيلها بالمبلغ الجديد وإدراج الربح أو الخسارة في فارق إعادة التقييم	2,70	1,30	**متوسط**	**3**
2	يقوم الكيان بتخفيض مبالغ الاهتلاك الأصل وفقا لعمره الإنتاجي ويتم تسجيلها	2,45	1,16	**متوسط**	**4**
3	يتم الاعتراف بالأصول الغير ملموسة وتقييمها بسعر التكلفة	2,48	1,34	**متوسط**	**5**
4	يتم عرض الأصول الغير متداولة المحتفظ بها برسم البيع في الميزانية إما العمليات الأخرى المتوقفة يتم عرضها في جدول حساب النتائج	2,91	1,34	**متوسط**	**2**
5	يلتزم الكيان في نهاية كل فترة بتوقع إذا ما كان سيكون هنالك نقص في قيمة أصل ما وقياس المبالغ القابلة للاستيراد	3,00	1,49	**متوسط**	**1**
	المجموع الكلي	**2.70**	**1.32**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول والملحق(IV -12) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,70 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,30 ما يدل على تشتّت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى اعتراف الكيان بممتلكاته لإعادة تقييمها وتسجيلها بالمبلغ الجديد وإدراج الربح أو الخسارة في فارق إعادة التقييم، وقد توصلنا إلى أنّ هنالك تباين بين الكيانات في كيفية الإعتراف حيث هنالك بعض الكيانات التي لا زالت تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية حيث يرون بأنّها تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل وأنّها أكثر موضوعية وموثوقية لاستنادها على وثائق ثبوتية، بينما اتّجهت بعض الكيانات الأخرى إلى مبدأ التكلفة التاريخية المعدّلة حيث يتم إعادة تقييم وحدة النقد على أساس القوة الشرائية وعلى هذا الأساس يتم إعداد الكشوف المالية، ويبقى استخدام القيمة العادلة محدودا كونهم يرون بأنّها تقدم نظرة قصيرة الأجل وأنّه ليس

هنالك أسس موحدة يتم على أساسها إعادة التقييم فهي تخضع للحكم الشخصي خاصة في عدم توافر سوق نشطة يتم الرجوع إليها في حالة إعادة التقييم ما يجعل الحصول على المعلومات يتميّز بتكاليف مرتفعة.

– **العبارة الثانية**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,45 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,16 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان الكيان يقوم بتخفيض مبالغ إهتلاك الأصل وفقا لعمره الإنتاجي ويتم تسجيلها، وقد توصلنا إلى أنّ هنالك بعض الكيانات التي لا تخصّص أي مبالغ للإهتلاك بل يتم تسجيل الأصل بقيمته حتى نهاية عمره الإنتاجي دون تسجيل نقص في قيمته الدفترية، حيث يسجل دائما بمبلغه الأصلي حتى يهتلك كلّيا.

– **العبارة الثالثة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,48 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,34 ما يدل على تشتّت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول الاعتراف بالأصول الغير ملموسة وتقييمها بسعر التكلفة، والملاحظ من أنّ غالبية الكيانات لا تعترف بالأصول الغير ملموسة ولا تعطي أهمية عند إعادة تقييم أصولها.

– **العبارة الرابعة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,91 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,34 ما يدل على تشتت اتّجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان يتم عرض الأصول الغير متداولة المحتفظ بها برسم البيع في الميزانية وعرض العمليات الأخرى المتوقفة في جدول حسابات النتائج وقد توصلنا إلى أنّ الكيانات لا تقوم بعرض العمليات المتوقفة إطلاقا وهذا ما يقدم معلومات مغلوطة لمراقب التسيير.

– **العبارة الخامسة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,00 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1,49 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول قيام الكيان بتوقّعات حول نقصان قيمة الأصول وقياس المبالغ القابلة للاسترداد، وقد تبيّن أن مجموعة كبيرة من الكيانات لا تخصّص مؤونات للخسائر المتوقعة أو لنقصان قيمة الأصول حتّى تاريخ تحقّق الخسارة، وفي المقابل لا يتم تسجيل المبالغ القابلة للاسترداد حتّى يتحقّق ذلك.

لقد بلغ في الأخير المتوسط الحسابي الكلي لبعد مراقبة التسيير القيمة **2.70** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.32** يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول تكييف أنظمة مراقبة التسيير

داخل الكيان بالشكل الذي يسمح بالاستجابة لمتطلبات التوحيد، وبما أنّ مراقبة التسيير ترتبط بشكل كبير بالعملية الإنتاجية من حيث مراقبة التسيير العملي من جهة ومراقبة التسيير الاستراتيجي من جهة أخرى، فإنّ عدم تكييف هذين الأخيرين وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي فإنّ نظام مراقبة التسيير سيبقى عاجزا هو الآخر عن مسايرة قواعد معايير المحاسبة الدولية.

- **البعد المتعلّق بنظام الإعلام الآلي:** لقد ألزم النظام المحاسبي المالي على ضرورة مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي وسنحاول إبراز مدى تطبيق الكيانات الصغيرة والمتوسطة لذلك.

الجدول IV.17: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد نظام الإعلام الآلي.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يتم مسك المحاسبة المالية في الكيان عن طريق نظام الإعلام الآلي فقط	2,67	1,31	**متوسط**	**2**
2	يحوي الكيان على برامج إعلام آلي تخص كل وظيفة على حدى	2,56	1,25	**متوسط**	**3**
3	يسمح نظام الإعلام الآلي للكيان بإنشاء كشوف مالية مبرمجة	2,18	1,12	**متوسط**	**4**
4	يتم تسجيل العمليات في دفتر اليومية وفقا لآلية ترميز الحسابات التي تسمح للبرنامج بالتمييز بين نوع وطبيع الحسابات	2,94	1,22	**متوسط**	**1**
	المجموع الكلي	**2.59**	**1.22**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والملحق(IV -13) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.67 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.31 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى اعتماد الكيانات على نظام الإعلام الآلي في مسك المحاسبة المالية وقد تبيّن لنا أنّ هنالك مجموعة من الكيانات لم تثق بعد في مسك المحاسبة عن طريق نظم الإعلام الآلي بل لا زالت تعتمد على التسجيل في الدفاتر، حيث نرى بأنّه على الرغم من كبر حجم المكان الذي يتطلبه حفظ الوثائق المحاسبية إلاّ أنّ ذلك أضمن من تسجيل

العمليات المحاسبية عن طريق نظام الإعلام الآلي خوفا من تلف أجهزة الإعلام الآلي أو وجود خطأ في البرامج التي قد تؤدي إلى نتائج مغلوطة كليّا.

– **العبارة الثانية:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.56 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.25 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى اعتماد الكيان على برامج مخصصة لكل وظيفة، والمستنتج أنّ ارتفاع تكلفة الحصول على برامج إعلام آلي مبرمجة لكل وظيفة حال دون ذلك، وأغلبية الكيانات تعتمد على تطبيق المجدول في تسجيل عملياتها المختلفة.

– **العبارة الثالثة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.18 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.12 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إنتاج نظام الإعلام الآلي بالكيانات لكشوف مالية مبرمجة، وقد توصلنا في هذا الشأن أنّه لايزال ذلك غير متحقق في العديد من الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

– **العبارة الرابعة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.94 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.22 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول تسجيل العمليات اليومية وفقا لآلية ترميز الحسابات التي تسمح للبرنامج بالتمييز بين نوع وطبيعة الحساب، وقد رأينا بأنّ ذلك محقق في بعض الكيانات إلاّ أنّه في كيانات أخرى فإنّ المحاسب هو من يقوم بتحديد طبيعة ونوع الحساب والبرنامج يقوم بجميع الحسابات وإظهار النتيجة فقط.

وفي الأخير لقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبعد النظام المحاسبي المالي القيمة **2.59** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.22** يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول مدى الاعتماد على نظام الإعلام الآلي في مسك المحاسبة المالية، وقد أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لذلك، إلاّ أنّه لا تزال العديد من الكيانات لم تصل إلى المستوى المطلوب من جعل مسك المحاسبة يتم بطريقة آلية، فالعديد منها تمسك المحاسبة من خلال التسجيل في الدفاتر بطريقة يدوية ثم بعد ذلك يتم إدخالها إلى نظام الإعلام الآلي كما لا توجد برامج مخصصة لكل وظيفة على حدى وهذا راجع لارتفاع تكلفة الحصول على البرمجيات، لكن في المقابل لوحظ أنّ هنالك عدد محدود من الكيانات التي حققت قفزة في مجال الاعتماد على نظام الإعلام الآلي في تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بكل وظائف الكيان.

● **البعد المتعلّق بالنظام الضريبي:** لابد على الكيانات أن تكون على إطلاع دائم حول كل ما يتعلق بالقوانين والأنظمة الضريبية وتكييف نظامها المعلوماتي المتعلّق بعرض المعلومات التي تتطلبها الإدارة الضريبية مع ذلك من أجل إعطاء شفافية أكبر ومصداقية أكثر للكيان، وكذا عرض كلّ المعلومات المتعلقة بالضرائب المفروضة على الكيان، لذلك سنحاول من خلال هذا البعد توضيح الممارسات المحاسبي التي يجب تطبيقها لعرض معلومات ضريبية صحيحة ومدلى مراعاة الكيانات الصغيرة والمتوسطة لذلك.

الجدول IV.18: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد النظام الضريبي.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يحدد الربح الخاضع للضريبة للعقود طويلة الأجل الممتدة تنفيذها لفترتين محاسبيتين على الأقل وفقا لطريقة المحاسبة بالتسبيق	3,32	1,37	متوسط	1
2	يقوم الكيان باحترام التعاريف الواردة في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية	2,59	1,18	متوسط	5
3	يتم خصم مصاريف البحث والتطوير بنسبة تصل حتى 10 بالمئة من الربح الخاضع للضريبة ويعاد استثمارها وفق لنص المادة 9 من قانو المالية التكميلي 2009	2,67	1,24	متوسط	4
4	يتم إدماج فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات في النتيجة الجبائية	2,43	1,34	متوسط	6
5	يتم تسجيل العناصر المستأجرة في ممتلكات الكيان في مكان المالك الأصلي ويتم حساب امتلاكهما على أساس مدة عقد القرض الإيجاري	2,75	1,38	متوسط	3
6	تدخل إعانات الاستغلال والموازنة المحصلة ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية	2,91	1,25	متوسط	2
7	في حالة عجز الميزانية ينتقل العجز الزائد إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز	2,37	1,08	متوسط	7
	المجموع الكلي	**2.72**	**1.26**	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول والملحق(IV -14) أنه:

– **العبارة الأولى**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.32 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1.37 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان تحديد الربح الخاضع للضريبة للعقود طويلة الأجل الممتدة لأكثر من فترتين محاسبيتين يتم وفقا لطريقة المحاسبة بالتسبيق، وقد توصلنا إلى أنّ مجموعة من الكيانات لم تكن قادرة على ذلك نظرا لما يتطلبه الأمر من معلومات تسييرية وتنظيم ومتابعة للملفات.

– **العبارة الثانية**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.59 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1.18 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى قيام الكيان باحترام التعاريف الواردة في النظام المحاسبي المالي وعدم تعارضها مع القواعد الجبائية، وقد توصلنا إلى أنّه نظرا لوجود اختلافات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي، فإنّ احترام الكيانات للتعاريف الواردة للنظام المحاسبي المالي كان محدودا، ففي الحالات التي يكون فيها تعارض بين هذه التعاريف ونصوص القوانين الضريبية فإنّ الكيان يسعى لتطبيق ما جاء به النظام الضريبي.

– **العبارة الثالثة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.67 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.24 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول ما إذا كانت الكيانات تقوم بخصم 10 % من مصاريف البحث والتطوير من الربح الخاضع للضريبة وإعادة استثمارها، والملاحظ في هذا الأمر أنّ تعارض النظام المحاسبي المالي مع النظام الضريبي فيما يخص مصاريف البحث والتطوير حال دون تطبيق الكيانات لهذه القاعدة، حيث أنّ النظام المحاسبي المالي يَعتبر مصاريف البحث أعباءً ومصاريف التطوير تثبيتات معنوية يتم استثمارها بينما النظام الضريبي يعتبر مصاريف البحث والتطوير أعباءً قابلة للخصم، وهنا واجهت الكيانات صعوبة في الفصل بين مصاريف البحث ومصاريف التطوير.

– **العبارة الرابعة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.43 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.34 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إعادة إدماج فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات في النتيجة الجبائية، والملاحظ أنّ الكيانات تتهرب بشكل كبير من التصريح بفوائض قيمة إعادة تقييم التثبيتات حتّى لا يتم إدراجها في النتيجة الجبائية.

– **العبارة الخامسة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.75 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.38 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول قيام الكيانات بتسجيل العناصر المستأجرة في ممتلكات الكيان بدلا من المالك الأصلي وحساب اهتلاكها على أساس مدّة عقد القرض الإيجاري، والملاحظ أنّ الكيانات لازالت تسجل العناصر المستأجرة المتأتية عن القرض الإيجاري كأعباء وهنا يتعارض مع النظام المحاسبي المالي والتعديل الذي جاء به النظام الضريبي في قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

– **العبارة السادسة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.91 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.25 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إدراج إعانات الاستغلال والموازنة المحصلة ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية، والملاحظ أنّ هنالك مجموعة من الكيانات لا تقوم بذلك.

– **العبارة السابعة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.37 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.08 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول أنّه وفي في حالة عجز الميزانية فإنّه العجز الزائد ينقل إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز، والملاحظ أنّ بعض الكيانات لا تنقل العجز بل تربطه بسنة العجز فقط وتعتبره خسارة لا يمكن المقاصة فيها بين فوائض قيمة تلك السنة المالية والسنوات المالية التي تليها، وبعض الكيانات تنقل العجز لأكثر من 4 سنوات مالية وهذا ما يعيق عمل الإدارة الضريبية في التحكم في النتيجة الجبائية.

وقد بلغ في الأخير المتوسط الحسابي الكلّي لبعد النظام الضريبي القيمة **2.72** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.26** يفسّر تشتّت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول مدى احترام الكيان لقواعد التصريح الضريبي التي تضمنها النظام المحاسبي المالي من خلال عرض المعلومات اللاّزمة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحديد الدقيق لمبلغ الضريبة واجبة الدفع، وقد توصلنا في هذا الشأن أنّ التهرب الضريبي المستمر للكيانات جعلها تغتنم الفراغ القانوني الذي أحدثته الفجوة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي، حيث أنّ الكيانات تتلاعب بطرق قانونية من أجل عدم الإفصاح عن كامل العناصر المفروض التصريح بها وذلك من أجل تخفيض الضرائب.

2.3.مدى مساهمة آليات الحوكمة في زيادة جودة الإفصاح وفق متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

تلعب الحوكمة دورا أساسيا في تعزيز الرقابة والمساءلة بالكيانات كونها تقوم على مبدأ الإفصاح والشفافية، وهي لذلك تدعم متطلبات الإفصاح التي جاءت بها المعايير الدولية للإبلاغ المالي، لذلك حاولنا من خلال هذا البعد إبراز أهمية تطبيق المفهوم الحديث للحوكمة في زيادة جودة المخرجات من المعلومات المالية، وحاولنا فيما بعد إبراز واقع عرض الكشوف المالية بالكيانات الصغيرة والمتوسطة ومدى مراعاتها لمتطلبات التوحيد المحاسبي.

1.2.3. البعد المتعلق بحوكمة الكيانات. سنحاول فيما يلي إبراز مدى تفعيل الكيانات الصغيرة والمتوسطة لآليات الحوكمة لتعزيز الرقابة والمساءلة وزيادة جودة الإفصاح

الجدول IV.19: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد حوكمة الكيانات.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	تساهم لجنة التدقيق بالكيان في الحد من مشكلة المعلومات الغير متماثلة بين الإدارة ومجلس الإدارة والحد من التلاعبات القانونية في التصرفات المالية	3,32	1,37	متوسط	7
2	يحكم التدقيق الداخلي من تقييم نظام الضبط الداخلي ومدى التزام الموظفين بالسياسات المرسومة والتحقق من صحة البيانات المحاسبية والاحصائية	2,64	1,25	متوسط	3
3	يعمل التدقيق الخارجي على فحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الرقابة الداخلية كما يطالب بتعديل الكشوف المالية إن كان يحوي اخطاء تؤثر على صحتها	2,86	1,29	متوسط	2
4	يساعد الارتباط الموجود بين الرقابة الداخلية ومحافظة الحسابات على حماية أموال الكيان وتقديم معلومات مالية صادقة حول التسيير	2,45	1,14	متوسط	6
5	يتم تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق لإعداد كشوف مالية وفق آليات إفصاح فعالة وشفافة	2,94	1,39	متوسط	1
6	توفر التقارير المالية بالكيان مصدرا مهما وأساسيا للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة	2,54	1,19	متوسط	4
7	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات التي تضمن استقلالية لجان التدقيق ويقوم بمناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها	12,4	1,30	متوسط	5
	المجموع الكلي	**2.74**	**1.27**	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول والملحق(IV -15) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.32 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.37 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول دور لجنة التدقيق

بالكيان في الحد من مشكلة المعلومات المتماثلة بين الإدارة ومجلس الإدارة والحد من التلاعبات القانونية في التصرفات المالية، والملاحظ أن هناك مجموعة من الكيانات أنشأت لجان تدقيق فعالة انعكس ذلك إيجابيا على جودة المعلومات وزيادة ثقة المستثمر فيها، والحد من الفساد المالي والإداري وفي المقابل هناك كيانات لا تزال بعيدة عن تطبيق المفهوم الحديث للحوكمة حيث أن المدير هو من يتولى كل شيء فيما يتعلق بالمراقبة والتدقيق حول ما يدور في الكيان.

– **العبارة الثانية:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.64 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1.25 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول تمكين التدقيق الداخلي من تقييم نظام الضبط الداخلي ومدى التزام الموظفين بالسياسات المرسومة والتحقق من صحة البيانات المحاسبية والإحصائية، وهنا وجدنا أن بعض الكيانات التي تضم مجموعة من المحاسبين ذوي الخبرة يقومون بعملية التدقيق بكفاءة، أما بعض الكيانات تقوم بالاعتماد على المدقق الخارجي بحيث ترى بأن هنالك غرائز شخصية تحول دون إفصاح المدقق عن كامل ما يدور في الكيان كونه عضو من الجماعة وهذا ما يجعله يتستر عن الأخطاء الموجودة ما يعيق تحقيق أهداف الكيان.

– **العبارة الثالثة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.86 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1.29 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول دور التدقيق الخارجي في الفحص عن الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الرقابة الداخلية وتعديل الكشوف المالية التي تحوي على أخطاء، وقد كان هناك تباين في الإجابات حيث أن بعض الكيانات وافقت على هذه العبارة وترى بأن التدقيق الخارجي أكثر فعالية وضمان لتحقيق الشفافية والمصداقية كون ليس هنالك أسباب شخصية تدفع بالمدقق الخارجي على التستر عن النقائص أو الأخطاء وفي المقابل فان بعض الكيانات ترى أن التدقيق الخارجي يؤدي إلى ضغوط على الإدارة وعدم الشعور بالراحة والخوف أثناء أداء العمل فيكون هنالك تكتم عن المعلومات.

– **العبارة الرابعة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.45 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1.14 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى مساهمة الارتباط الموجود بين الرقابة الداخلية ومحافظة الحسابات على حماية أموال الكيان وتقديم معلومات مالية صادقة حول التسيير وقد كانت هناك تفاوت في الإجابة عن درجة المصادقة والملاحظ بأن بعض الكيانات تقوم

بالتنسيق ما بين نظام المراقبة الداخلية ومحافظة الحسابات وهذا ما ينعكس إيجابا على الكيان من خلال حماية أموال الكيان العام وعدم إهدارها وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارده المتاحة، أما في المقابل فهناك بعض الكيانات التي لا تعتمد إطلاقا على محافظي الحسابات، فعدد معتبر من الكيانات خاصة العائلية نجد فيها بأن مدير الكيان هو نفسه المالك والمحاسب في نفس الوقت وهو من يقوم بالمراقبة الداخلية للكيان.

– **العبارة الخامسة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.94 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.39 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى مطابقة الكشوف المالية لمعايير المحاسبة والتدقيق وقد لا حظنا أن أغلبية الكيانات تقوم بالاعتماد على نظام محاسبة الخزينة المبسط الذي يمكنهم من معرفة النتيجة ووضعية الكيان فقط، وبالتالي فإن أغلب معايير الإفصاح الدولية غير متوفرة في هذه الكشوف.

– **العبارة السادسة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.54 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.19 يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى اعتماد الكيان على التقارير المالية كمؤشر لتحقيق الرقابة والمسؤولية توصلنا إلى أنه مضمون هذه العبارة مطبق في بعض الكيانات دون غيرها حيث أن هناك كيانات التي سبق وأن قلنا بأنها تعتمد على التدقيق الخارجي بشكل كبير وبالتالي فهي تتخذ التقارير المالية المعتمدة من طرفه كأداة للرقابة والمساءلة، أما بعض الكيانات فلا تعتمد كثيرا على التقارير المالية كونها ترى بأنها فيها ترهيب للمدراء وغياب للثقة في الإدارة والمساهمين.

– **العبارة السابعة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.45 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.30 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى التزام الإدارة بالقوانين والتشريعات التي تضمن استقلالية لجان التدقيق ويقوم بمناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها، حيث يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في تقييم نظام الرقابة الداخلية تطبيق السياسات المحاسبية وفقا للقوانين والتشريعات وذلك من أجل مبادلة الإدارات التنفيذي عن أي قصور في الكيانات إلا أن الإجابات بينت بأن الكيانات لم تصل إلى المستوى المطلوب في ذلك.

وقد بلغ في الأخير المتوسط الحسابي الكلي لبعد حوكمة الكيانات القيمة **2.74** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.27** يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول مدى مساهمة آليات

الحوكمة في تحقيق جودة الإفصاح، وقد توصلنا إلى أنّ الكيانات لم تولي أهمية كبيرة لذلك، فمن دون المدقق الداخلي الذي يتم الاعتماد عليه في أغلب الكيانات لا نجد آليات أخرى مطبقة تضمن تحقيق الشفافية على مستوى الكيان وهذا راجع لعدم القدرة على التكيف مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتدقيق وكذا ارتفاع كلفة الاستعانة بمدقق خارجي إضافة إلى أنّ أغلب الكيانات لا تضم مجلي إدارة حيث أنّ المالك هو نفسه المدير، ولذلك فإنّ الحوكمة لم تحقّق هدفها المنشود على مستوى الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

2.2.3.عرض الكشوف المالية وفق متطلبات الإفصاح الدولية.

يتطلب الإفصاح عن المعلومات وعرض الكشوف المالية تطبيق مجموعة من القواعد والإجراءات مراعاةً لمتطلبات التوحيد المحاسبي التي جاءت بضرورة عرض معلومات مالية موحّدة ومتجانسة على المستوى الدولي حتّى يمكن لجميع مستخدمي الكشوف المالية معرفة الوضع الحقيقي للكيان وتقييمه، ولذلك سنحاول إبراز مدى مسايرة الكيانات لمتطلبات التوحيد المحاسبي من خلال دراسة مدى تطبيقها بقواعد النظام المحاسبي في عرض الكشوف المالية.

- **البعد المتعلق بإعداد الميزانية:**

الجدول IV.20: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد عرض عناصر الكيان في الميزانية وفق متطلبات الإفصاح.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن المرهونات كتأمين مقابل للالتزامات المالية	3,13	1,08	متوسط	2
2	يقوم الكيان بالإفصاح عن الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك المتراكم وفقا لما جاء في المعيار IAS16 "الأصول الثابتة"	3,21	1,18	متوسط	1
3	يفصح الكيان عند التاريخ الفعلي لإعادة تقييم الأصول الثابتة والقيمة الدفترية التي كان من المحتمل الاعتراف بها	2,70	1,15	متوسط	4
4	يتم الإفصاح عن إجمالي القيم الدفترية المعدلة لكل الأصول الغير ملموسة	2,67	1,15	متوسط	5
5	يتم الإفصاح عن التعهدات الرأسمالية للحصول على بنود غير ملموسة والمستويات المفصلة لها	2,72	1,37	متوسط	3
6	يتم الإفصاح في الميزانية عن الأصول المستثمرة في كيانات أخرى	2,62	1,36	متوسط	6
	المجموع الكلي	**2.84**	**1.21**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والملحق(IV -16) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.13 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1.08 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول الإفصاح عن المرهونات كتأمين مقابل للالتزامات المالية والملاحظ أن أغلبية الكيانات تحتفظ حول هذا الشأن حيث أن معظمها، لا تقوم بالإفصاح عن المرهونات حتى لا يتم إظهار أن الكيان عليه التزامات اتجاه الغير وأنه في وضعية جيدة.

– **العبارة الثانية:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.21 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1.18 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حولقيام الكيان بالإفصاح عن الأصول الثابتة كل سنة على حدى وقد لاحظنا أن جل المؤسسات تقوم بذلك، أما طرق الاهتلاكات المطبقة فهناك مجموعة من الكيانات التي لا تظهر ذلك وهذا ما يتعارض مع معيار المحاسبة الدولية IAS16 "الأصول الثابتة".

– **العبارة الثالثة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.70 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1.15 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان الكيان يقوم بالإفصاح عن التاريخ الفعلي لإعادة تقسيم الأصول الثابتة والقيم الدفترية التي كان من المحتمل الاعتراف بها وقد لاحظنا سابقا أن غالبية الكيانات تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول وبالتالي فإن الإفصاح عن القيم المعادلة عند تاريخ التقييم غير محقق.

– **العبارة الرابعة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.67 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.15 يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول واقع الإفصاح عن إجمالية القيم الدفترية المعدلة لكل الأصول الغير ملموسة وهذا لما جاء به المعيار IAS 38 الأصول غير الملموس وقد لاحظنا بأن الكيانات لا تعترف بكل الأصول الغير ملموسة فالغالبية منها تعترف برمجيات المعلومات أما الشهرة أو المحل فلا يتم الاعتراف بهم كثيرا.

– **العبارة الخامسة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.72 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.37 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول الإفصاح عن الالتزامات التعاقدية والأصول المحتملة والملاحظ أن معظم المؤسسات لم تكن تفهم معنى هذا المصطلحات ولا تطبيقها على أرض الواقع باستثناء بعض الكيانات فقط التي تقوم بالاعتراف بالأصول التي من الممكن الحصول عليها.

– **العبارة السادسة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة2.62 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.36 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حولالإفصاح عن

الأصول المستثمرة في كيانات أخرى ولا حظنا بأن هذا المبدأ غير مطبق كثيرا وذلك لنقص استثمارات كيان في كيان آخر أو الانضمام له والإنتاج معه.

وقد بلغ في الأخير المتوسط الحسابي الكلي لبعد الملاحق القيمة **2.84** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.21** يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول احترام الكيانات للمعايير الدولية للإبلاغ المالي عند إعدادها للميزانية والملاحظ حول هذا الأمر أنّه لم يتم لحدّ اليوم ومنذ تبنّي النظام المحاسبي المالي العمل بكل قواعد الإفصاح التي تضمنها كونها لا تلائم البيئة الاقتصادية المالية وهذا ما شكلّ عائقا أمام الكيانات.

- **البعد المتعلق بجدول حساب النتائج:**

الجدول IV.21: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد جدول حساب النتائج.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يظهر جدول النتائج النتيجة الصافية الحقيقية للسنة المالية	2,78	1,13	**متوسط**	**2**
2	يتم الإفصاح عن أي توقيف تقره الإدارة للأنشطة غير مستمرة من خلال الإيضاحات المرفقة بجدول حسابات النتائج	92,7	1,43	**متوسط**	**1**
3	يتم الإفصاح عن البنود الغير عادية إفصاحا مفصلا ضمن الإيضاحات المرفقة بجدول حساب النتائج	2,32	1,29	**متوسط**	**4**
4	يتم الإفصاح عن عائد الأسهم بصفة مستقلة ويتم تقدير سعر أسهم الكيان من خلال عائد السهم	92,5	1,21	**متوسط**	**3**
	المجموع الكلي	**2.62**	**1.26**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول والملحق(IV -17) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.78 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.13 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان جدول حساب النتائج يظهر النتيجة الصافية الحقيقة للسنة المالية، وقد تبين أن الكيانات تقوم بإعداد جدول

حسابات النتائج المختصر الذي يبين المنتوجات والأعباء للحصول على نتيجة السنة المالية وعدم مراعاة بعض التفاصيل التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الذي يقر بأن يتم الإفصاح عن الأنشطة المتوقفة في الملحق المتعلق بجدول حساب النتائج مثلا وعدم إدراجها فيه إلا أن مجموعة كبيرة من الكيانات لا تقوم بذلك ولهذا لا يتم الحصول على النتيجة.

– **العبارة الثانية**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.79 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.43 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كانت الكيانات تقوم بالإفصاح عن أي توقيف تعتبره الإدارة للأنشطة غير مستمرة، وقد لاحظنا أن مجموعة كبيرة من الكيانات بالرغم من أن بعض المصاريف تكون تتعلق بأنشطة توقفت خلال مرحلة معينة من الدورة المحاسبية بقرار من الإدارة، إلا أنه يتم إدراجها كاملة في جدول حسابات النتائج دون الإشارة إلى توقف تلك الأنشطة وعلى عكس ذلك فهناك بعض الكيانات التي تحترم هذه القاعدة وتقوم بالإفصاح عن الأنشطة المتوقفة، كما أن الاختلاف بين الكيانات حول تطبيق قاعدة الضرائب المؤجلة حال دون تحقيق عرض النتيجة الحقيقية للسنة المالية في جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

– **العبارة الثالثة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.32 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره1.29 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول الإفصاح عن البنود غير الغير عادية إفصاحا مفصلا ضمن الإيضاحات المرفقة بجدول حسابات النتائج، هناك بعض الكيانات التي تقوم بإظهار العناصر الغير عادية سواء منتوجات أو أعباء بشكل مفصل حيث تسمح بمعرفة مصدر عائد أو التزام هذا العنصر وفي المقابل هناك بعض الكيانات التي تُظهر كل العناصر غير عادية مجمولة دون إظهار مصدر هذا العائد او الالتزام وبعض الكيانات الأخرى تتحفظ حول المنتوجات الغير عادية وتقوم بإظهار الغير عادية فقط لتخفيض من مبلغ الضربة على الأرباح.

– **العبارة الرابعة**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.59 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.21 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول الإفصاح عن عائد الأسهم وإذا ما كان تقدير سعر السهم يتم على أساس عائد الأسهم، والملاحظ أن أغلبية الكيانات لا تعتمد على المعاملات بالأسهم بل على رأس المال الخاص وبالتالي ليس هناك إفصاح عن عائد الأسهم إلاّ في بعض الكيانات.

وفي الأخير قد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبعد جدول حساب النتائج القيمة **2.62** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.26** يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول إذا ما كان جدول حساب النتائج يستجيب لمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي بصفة خاصة ومتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي بصفة عامة، حيث هنالك بعض الإفصاحات المبهمة التي تتعلق بالأنشطة المعقدة التي يمكن من خلالها الوصول إلى النتيجة الحقيقية للسنة المالية، وبناءً على هذا فإنّ نقص تكوين المحاسبين حال دون فهم جميع قواعد النظام المحاسبي المالي وبالتالي فإنّ الإفصاح في جدول حسابات النتيجة قد لا يؤدي إلى معرفة النتيجة الحقيقية للسنة المالية.

- **البعد المتعلق بجدول سيولة الخزينة:**

الجدول IV.22: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد جدول سيولة الخزينة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يمكن لمستخدمي جدول سيولة الخزينة تقييم قدرة الكيان على تسيير الخزينة	2,27	1,12	متوسط	4
2	يتم الإفصاح عن اجمالي النقدية سواء كانت متاحة للاستخدام أو لا	2,67	1,39	متوسط	2
3	يتم الإفصاح عن المبلغ الكلي للتدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار والتمويل	2,56	1,34	متوسط	3
4	يتم الإفصاح عن مقدار القروض الغير مسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل في المستقبل وتسوية الالتزامات الرأس مالية	2,81	1,35	متوسط	1
	المجموع الكلي	**2.57**	**1.3**	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول والملحق(IV -18) أنه:

– **العبارة الأولى**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.27 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.12 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان

جدول سيولة الخزينة يسمح بتقييم قدرة الكيان على تسير الخزينة وقد لاحظنا هناك إجابات كانت محايدة وهذا ما يدل على أن هنالك من الكيانات من لا يقوم بإعداد جدول التدفقات النقدية، أما الكيانات التي تقوم بإعداد النوع الكشوف فقد أكدوا بأن الكشوف توفر المعلومات اللازمة لتقييم قدرة الكيان على تسيير الخزينة.

– **العبارة الثانية:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.67ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.39 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى الإفصاح عن إجمالي النقدية سواء كانت متاحة أو لا، وقد لا حظنا بأن هناك من المؤسسات من لا تقوم بالإفصاح عن النقدية الغير متاحة كونها ترى بأن عدم تحقق هذه النقدية وعن ضمان الكشوف سيؤدي إلى تعظيم منافع الكيان دون وقوعها الفعلي.

– **العبارة الثالثة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.56 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.34 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول الإفصاح عن مقدار التدفق لكل الأنشطة لمختلف فروع وإجمالي التدفقات النقدية لدى الكيانات الزميلة والملاحظ أيضا من الإجابات كانت محايدة كون كل الكيانات تقريبا ليس لديها أنشطة استشارة مع كيانات أخرى.

– **العبارة الرابعة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.81 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.35 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول الإفصاح عن مقدرا القروض الغير مسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل في المستقبل وتسوية الالتزامات الرأس مالية وقد لاحظنا بأن مجموعة من الكيانات تقوم باعتماد هذا المبدأ في الإفصاح عن النقدية حتى تظهر بأن الكيان يتوفر على نقدية لتسيير خزينته، أمّا بعض الكيانات ترى بأن هذا النوع من الإفصاح يبين بأن الكيان عليه ديون وفي الواقع لم تسحب بعد ولذلك لا يتم الاعتراف بها.

وفي الأخير قد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبعد سيولة الخزينة القيمة **2.57** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.30**يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول إذا ما كان جدول سيولة الخزينة يمكّن من تقييم قدرة الكيان على تسيير الخزينة وذلك وفقا لما جاء في قواعد النظام المحاسبي المالي، والملاحظ أنّ مجموعة كبيرة من العناصر التي توفّر النقدية بشكل غير مباشر لا يتم الإفصاح عنها كما لا يتم الإفصاح

عن بعض الافتراضات الغير مسحوبة وبالتالي لا يمكن الحكم بصدق عن نقدية الكيان وقدرته على تسيير خزينته.

- **البعد المتعلق جدول تغيير الأموال الخاصة**

الجدولIV-23: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد جدول تغيير الأموال الخاصة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يتم عرض المعلومات المتعلقة بتسوية القيمة الدفترية التشغيلية بشكل مفصل في النتيجة الصافية	2,67	1,24	متوسط	3
2	يتم الإفصاح في الجدول عن أي زيادة أو نقص في رأس المال العامل أو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل	2,51	1,36	متوسط	4
3	يتم عرض الإيراد المصروف، المكاسب والمخاطر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية	3,00	1,29	متوسط	1
4	يسمح جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة بإجراء مقارنة بين قيم المحاسبة لفئات رأس المال وكذا الاحتياطات عند بداية ونهاية الفترة المحاسبية	2,72	1,26	متوسط	2
	المجموع الكلي	**2.72**	**1.28**	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول والملحق(IV -19) أنه:

– العبارة الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.67 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.24 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان يتم عرض المعلومات المتعلقة بتسوية القيمة الدفترية التشغيلية في النتيجة الصافية، وقد كانت إجابات بالمحايد بكثرة حيث أن أغلب الكيانات لا تقوم بإعداد هذه النوع من الكشوف إما الكيانات الأخرى كانت إجابتها بموافق حيث ترى أنه يجب الإشارة إلى تغييرات النتيجة الدفترية في تفسير جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة.

– العبارة الثانية: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.51 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.36 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول مدى الإفصاح

عن أي زيادة أو نقصان في رأس المال العامل والنقدية الناتجة عن عمليات التشغيل وكما سبق الإشارة إليه بما أن هناك مجموعة كبيرة من الكيانات لا تقوم بإعداد هذا النوع من الكشوف المالية حال دون التعرف على واقع إذا ما كان يتم الإفصاح عن الزيادة أو النقصان في رأس المال العامل والنقدية الناتجة عن عمليات التشغيل.

– **العبارة الثالثة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.00 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.29 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حولعرض الإيراد المصروف، المكاسب والمخاطر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية، وقد توصلنا إلى أنّ الكيانات تقوم بدعم هذا المبدأ حيث أنّ كثير منها ترى بأنّه يجب التصريح بجميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بحقوق الملكية لمعرفة قدرة ملكية الكيان للأصول المتحصل عليها وفي المقابل هنالك كيانات لا تقوم بإفصاح عن الإيرادات والمصاريف المتعلقة بحقوق الملكية كونها ترى بأنّ

– **العبارة الرابعة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.72 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.26 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حولإذا ما كان جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة يسمح بإجراء مقارنة بين قيم المحاسبة لفئات رأس المال والاحتياطات عند بداية ونهاية الفترة المحاسبية.

وفي الأخير قد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبعد الأموال الخاصة القيمة **2.72** بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره **1.28** يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول مدى مطابقة سياسات الإفصاح التي يتبعها الكيات عند إعداد جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة لقواعد النظام المحاسبي المالي، والملاحظ أنّ هنالك جزء كبير من النقدية وبعض العناصر التي من المفترض أن تدخل في رأس المال لا يتم الإفصاح عنها، والأكثر من ذلك أنّ معظم الكيانات لا تقوم بإعداد هذا الكشف المالي، وبالتالي يصبح من الصعب إجراء مقارنات بين قيم فئات رأس المال والاحتياطات.

- **البعد المتعلق بإعداد الملاحق**

الجدول IV.24: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد الملاحق.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يتم الإفصاح في الملاحق عند السياسات المحاسبية المطبقة	2,78	1,37	متوسط	1
2	يتم عرض المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية ولم يتم عرضها في الكشوف	2,59	1,23	متوسط	3
3	يتم عرض الأحداث التي طرأت عقب إقفال السنة المالية حتى ولو لم تؤثر وضع الأصل أو الخصم	2,64	1,20	متوسط	2
4	يتم عرض المعلومات الخاصة بالادخار العمومي لتمكين مستخدمي الكشوف المالية من تقييم الإطار ومردودية الكيان	2,56	1,25	متوسط	4
	المجموع الكلي	**2.64**	**1.26**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج spss 20.

نلاحظ من خلال الجدول والملحق(IV -20) أنه:

– **العبارة الأولى**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.78 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.37 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان يتم الإفصاح في الملحق عن السياسات المحاسبية المطبقة وهنا لاحظنا بأن ليس للملاحق أهمية لدى الكيانات حيث يتم تجاوزها في العديد من منها، ويتم إعداد الكشوف المالية الأخرى دون الإشارة إلى السياسات المحاسبية المطبقة في الملاحق وهذا ما يحقق فهم الكشوف المالية، أمّا بعض الكيانات الأخرى فتحترم هذا المبدأ أو هذه القاعدة حتى تسهل فهم الكشوف المالية المعروضة.

– **العبارة الثانية**: لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.59 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.23 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول إذا ما كان يتم عرض المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية ولم يتم عرضها في الكشوف، وقد توصلنا إلى أن عدم مراعاة الكيانات لمعايير المحاسبة الدولية حال دون تطبيق هذه القاعدة حيث لا يتم الإشارة إلى عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كون أن غالبها غير مطبق، اما الكيانات التي تحاول تطبيق هذه المعايير تسعى إلى

جذب المستثمرين الأجانب من خلال عرض مدى تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية في الملاحق لتسهيل الممارسة المحاسبية والاندماج مع الكيانات الأخرى.

– **العبارة الثالثة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.64 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.20 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول ما إذا كان يتم عرض الأحداث التي طرأت عقب أقفال السنة المالية حتى ولو لم يكن يؤثر على واقع الأصل أو الخصم تقارب درجات الإجابة حول هذه القاعدة حيث أن بعض الكيانات ترى بأنه مادامت هذه الأحداث لم تؤثر على الأصول والخصوم لا حاجة لعرضها.

– **العبارة الرابعة:** لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.56 ذات مستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.25 ما يدل على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة، وقد تمحورت هذه العبارة حول عرض المعلومات الخاصة بالادخار العمومي لتمكين مستخدمي الكشوف المالية من تقييم مردودية الكيان وقد لاحظنا بأن الكيانات لا تقوم بالإفصاح عن إدخالها العمومي وهنا ينعكس سلبا عليها عند تقييمها، أما بعض الكيانات فترى فائدة هذا الإفصاح عليه وتدرك أهميته في زيادة قيمتها عند تقييمها من طرف مستخدمي الكيان.

وفي الأخير قد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبعد الملاحق القيمة **2.64**بمستوى أهمية متوسط وانحراف معياري قدره 1.26 يفسر تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول مدى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الملاحق، وقد تبيّن بأنّ الكيانات لا تقدم معلومات توضيحية عن الطرق والسياسات المتبعة ما يعيق فهم مستخدمي الكشوف المالية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل اسقاط الجوانب النظرية والدراسة التحليلية التي سبق التطرق إليها على واقع تطبيقها في الكيانات الصغيرة والمتوسطة من خلال استقصاء آراء رؤساء أقسام المحاسبة والمالية لعينة من الكيانات، وقد ركزنا على أربع محاور رئيسية تتعلق بتكييف الأنظمة المعلوماتية وفق متطلبات التوحيد المحاسبي، حيث حاولنا في الأوّل إبراز إذا ما كان هناك فعلا تطبيق لقواعد النظام المحاسبي المالي، ومن ثمّ التطرق إلى واقع تكييف الأنظمة المعلوماتية لمختلف أنشطة الكيان وفقا لما يتماشى مع مستلزمات تطبيق النظام المحاسبي لتحقيق التوحيد المحاسبي، أمّا ثالثا فحاولنا دراسة أثر تطبيق آليات الحكومة في تحقيق جودة الإفصاح وفقا لما جاء في مضمون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأخيرا حاولنا الكشف عن إذا ما كانت الكشوف المالية المعدّة من طرف الكيانات تتماشى مع متطلبات الإفصاح الدولية.

وبعد تحليل استمارة الاستبيان توصلنا إلى مجموعة من النتائج خلصت فيما يلي:

- بعد دراسة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لعيّنة من الكيانات الصغيرة والمتوسطة تبيّن لنا أنّ جلّ قواعد النظام المحاسبي المالي غير مطبقة، وذلك لاختلاف البيئة المحاسبية بالجزائر عن البيئة المحاسبية الدولية، حيث لم يتم تكييف المعايير المحاسبية الدولية لما يتماشى مع البيئة الداخلية بل تمّ تبنّيها مباشرة دون إجراء أي تعديلات.

- من خلال دراسة لمدى تكييف الكيانات لمختلف الأنظمة المعلوماتية الأخرى حتّى يسهل تطبيق المعايير الدولية التي تنظم الممارسات المحاسبية استنتجنا أنّ معظم الكيانات لا تزال بعيدة كلّ البعد عن ذلك.

- من خلال دراسة مدى تفعيل آليات تطبيق المفهوم الحديث للحوكمة على مستوى الكيانات توصلنا إلى أنّ هنالك سعي كبير من طرف الكيانات إلى تحقيق ذلك، حيث زاد الاهتمام مؤخرا في هذا المجال إلاّ أن واقع التطبيق لا يزال متوسطا.

- بعد دراسة مدى إعداد الكشوف المالية وفق متطلبات الإفصاح الدولية تبيّن لنا أنّ الكيانات تهتم كثيرا بإعداد الميزانية وجدول سيولة الخزينة مهمِلين باقي الكشوف المالية، وحتّى الميزانية وجدول سيولة الخزينة لا يراعيان كل متطلبات التوحيد المحاسبي حيث هنالك خلط في إدراج الأصول وتخوف من الإفصاح عن المعلومات، أمّا الملاحق فهنالك غياب شبه كلّي لها.

خاتمـــة عـــامـة

- **خاتمة**

لقد حاولنا من خلال هذه الأطروحة معالجة الإشكالية التي تدور معالمها حول مدى توفيق الكيانات الصغيرة والمتوسطة في تكييف أنظمتها المعلوماتية وفق مسار التوحيد المحاسبي الذي انتهجته الجزائر، حيث وجدت الكيانات نفسها أمام حتمية تبني معايير المحاسبة الدولية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، وبالرغم من أنّ تبني هذا النظام لقواعد ومبادئ معايير المحاسبة الدولية يكن بشكل صريح إلّا أن ما جاء به الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومبادئه وقواعده المحاسبية كان متوقفا بدرجة كبيرة بما جاء في نصوص المحاسبية الدولية.

وقد شمل مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي كل الكيانات التجارية الخاضعة لأحكام القانون التجاري دون استثناء وهذا ما شكّل الكثير من الفوارق من حيث إمكانية تطبيقه وجعل مخرجاته من المعلومات أكثر قابلية للمقارنة خاصة وأن البنية الاقتصادية الجزائرية تتميز بسيطرة الجانب القانوني والجبائي على المعاملات الاقتصادية التي تهدف إلى إعداد كشوف مالية هدفها حساب الربح الضريبي وإنتاج معلومات تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى الوطني وهذا ما يتعارض مع هدف المعايير التي تسعى لإعداد كشوف مالية تقدم احتياجات جميع المستخدمين، ونظرا لذلك رأى الكثير من المختصين والخبراء أنه كان من الأفضل أن يتم فرض النظام المحاسبي المالي على الكيانات الصغيرة زمنا ثم تعميمه تدريجيا على باقي الكيانات الجزائرية.

حيث أنّ عزوف المشرع الجزائري عن تعديل النظام الجبائي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي حال دون تحقيق هذا الأخير للأهداف المرجوة منه والمتعلقة بمواكبة التطورات الحاصلة في المحاسبة والارتقاء بمكانته إلى المستوى الدولي وذلك لعدم إمكانية تطبيق المفاهيم التي جاء بها على أرض الواقع نظرا لعدم جاهزية الأرضية الملائمة لتبني هذا النظام، كما أنّه أصيب بالتقادم نسبيا حيث أنه تم إسناد مهمة إصلاح المنظومة المحاسبية لمجموعة الخبراء المحاسبيين الفرنسيين ما جعل بناؤه يتم على أساس معايير المحاسبة الدولية السائدة قبل 2005، ليدخل حيز التطبيق سنة 2010 وحتى سنة 2018 لم يراعي بعد معايير المحاسبة الدولية ولا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وحتى يسهل تطبيق هذا النظام كان على الكيانات إعادة تعديل أنظمتها المعلوماتية بما يتوافق مع قواعد التقييم والإدراج في الحسابات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، والتي أثرت على مختلف المعالجات المحاسبية لأنشطة الكيانات إلا أن ذلك كان شبه منعدما، حيث أنه ولا كيان أعاد صياغة قوانينه الإدارية ولا تعديل طرق تقييم أصوله وغيرها من القواعد والسياسات المحاسبية التي كان من المفترض أن يتم تعديلها وخاصة أن النظام المحاسبي المالي جاء بمفاهيم جديدة يصعب فهمها مثل الضرائب المؤجلة والحسابات المؤجلة.

كما أن غياب سوق مالية قوية تعطي القيم العادلة للتثبيتات المالية حال دون تكييف أنظمة الكيان وفق متطلبات التوحيد المحاسبي حيث لازال يعتمد في محاسبة الكيانات على منهج التكلفة التاريخية أي تقييم الأصول وفق لما جاء في الفواتير والتسجيلات المحاسبية ولا يعاد تقييمها على أساس القيم العادلة السوقية وفق طريقة إعادة التقييم التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

استنادا إلى طريقة المعالجة المعتمدة في هذه الدراسة والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، والتي حاولنا من خلالها تقييم واقع تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق مسار التوحيد المحاسبي من جهة أخرى، فإننا قد توصلنا أثناء اختبار الفرضيات ما يلي:

– **الفرضية الأولى**: والتي نصت على أن المحاسبة المالية بالجزائر ترتكز على أسس نظرية محتواة في معايير المحاسبة الدولية وأسس فنية وميدانية تخص الكيانات من حيث قدرتها على جعل المحاسبة نظام معلوماتي فعّال، فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية حيث تبين لنا أن المحاسبة المالية التي جاء بها الإصلاح المحاسبي تتقارب إلى حد بعيد مع معايير المحاسبة الدولية حتى ولو لم يكن ذلك بشكل صريح وواضح إلا أن المطّلع على مضمون النظام المحاسبي المالي إذا ما حاول القيام بمقاربة مع معايير المحاسبة الدولية فسيجد أن المحاسبة المالية مبنية على إطار تصوري يتوافق مع ما جاءت به المعايير التي تنظم مهنة المحاسبة على المستوى الدولي، وحتى يتم جعل المحاسبة نظام معلوماتي فعّال فإنّه لا بد على الكيانات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتطوير المهارات الفنية للمهنيين وكذا تنظيم الأنظمة الأخرى التي لها علاقة بالنظام المحاسبي بشكل الذي يسهل تطبيق مبادئ وقواعد المحاسبة المالية.

– **الفرضية الثانية**: والتي نصت على أنّ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يقتصر على الارتقاء بمهنة المحاسبة وتقديم معلومات صادقة تفيد المستثمرين ، لقد تمّ نفي صحة هذه الفرضية حيث أنّ الهدف من تطبيق معايير المحاسبة الدولية هو توحيد الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي بالشكل الذي يضمن تقديم معلومات لجميع مستخدمي الكشوف المالية، سواءً المستثمرين أو الدولة أو الدائنين أو الجمهور عامة وجعلها قابلة للمقارنة.

– **الفرضية الثالثة**: والتي نصت على أنّ تكييف الأنظمة المعلوماتية بالكيانات الصغيرة والمتوسطة لايزال بعيدا عن تحقيق التوحيد المحاسبي نظرا للصعوبات التي تواجهها البيئة الاقتصادية المحلية، لقد تأكدت صحة هذه الفرضية حيث أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لايزال بعيدا كلّ البعد عن تحقيق متطلبات التوحيد المحاسبي حيث أنّ غياب سوق مالي كفؤ وعزوف الكيانات عن تحديث أنظمتها المعلوماتية بالشكل الذي يسمح بتطبيق النظام المحاسبي

المالي حال دون تحقيق أهدافه، خاصة فيما يتعلق بتوحيد الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي حيث يبقى تطبيق النظام المحاسبي المالي إجراء شكلي فرضته تغيرات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- **النتائج العامة للدراسة:**

بعد الدراسة النظرية والعملية للمحاسبة المالية وعرض الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتقييم واقع مدى تكييف الكيانات الصغيرة والمتوسطة لأنظمتها المعلوماتية وفق متطلبات التوحيد توصلنا إلى ما يلي:

– كان من الأحسن إجراء مقاربة مع بلد أنغلوساكسوني تتقارب بيئته الاقتصادية مع البيئة الجزائرية ومحاولة الإستفادة من تجربته في مجال التوحيد المحاسبي، فكون معايير المحاسبة الدولية صادرة عن بلدان أنغلوساكسونية كان من الأفضل أن يكون إسناد مهمة إصلاح المنظومة المحاسبية في الجزائر إلى مجموعة خبراء محاسبيين من تلك المنطقة بدلا من مجموعة الخبراء المحاسبيين الذين قاموا بنقل النظام المحاسبي المالي من فرنسا إلى الجزائر رغم اختلاف المناخ الاقتصادي بينهما، وحتّى المشرع الجزائري أثناء تبنيه لهذا النظام قام بالترجمة الحرفية لفقراته الأمر الذي صعّب من تطبيق محتواه، فبعض الفقرات تحوي الكثير من الغموض ولا يمكن فهم محتواها بسهولة.

– عدم إشراك الإدارة الضريبية في عملية الإصلاح المحاسبي جعل القواعد المحاسبية تتعارض مع القواعد الجبائية ما انعكس سلبا على الكيانات، حيث أنّ مفتشي الضرائب رفضوا المعالجات الجديدة وذلك لعدم اضطلاعهم على مضمون النظام المحاسبي المالي ولم يدرّبوا عليه.

– كان من المفترض أن يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداءً من سنة 2007 إلاّ أنّه تأجّل إلى غاية 2010، وعليه فإنّ تبنّي النظام المحاسبي المالي كان استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية 2005 ورغم التعديلات التي طرأت عليها والإصدارات الجديدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فإنّه لم يتم تحديث النظام المحاسبي المالي وهذا ما يجعله بعيدا عن الاستجابة لتطورات المعايير المحاسبية الدولية.

– إنّ استخدام معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي كلغة محاسبية موحدة سيؤدّي إلى جعل الأسواق المالية كسوق واحدة، وعليه يجب على الجزائر النهوض بالسوق المالية وتفعيلها لتوسيع رقعة الأعمال الاقتصادية.

– لم توفّق الكيانات الصغيرة والمتوسطة في تبنّي النظام المحاسبي المالي سواءً من حيث تطبيق المبادئ التي جاء بها أو من حيث عرض الكشوف المالية وفق متطلبات الإفصاح.

– لاتزال آليات الحوكمة لا تساهم في تحقيق جودة الإفصاح في الكشوف المالية وذلك لمحدودية عمل الكيانات الصغيرة والمتوسطة بالمفهوم الحديث للحوكمة.

– لا يتم الاعتماد على قواعد التسجيل والإدراج في الحسابات التي تتضمنها المعايير الدولية للإبلاغ المالي عند إعداد الكيانات لكشوفها المالية وهذا ما يعطي معلومات مغلوطة حول الكيان.

- **إقتراحات الدراسة:**

بناءً على النتائج السابقة قمنا باقتراح التوصيات التالية:

– ضرورة إعادة تحديث نصوص القانون التجاري والجبائي بالشكل الذي يتوافق مع ما جاء في الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.

– إعتبار النظام المحاسبي المالي مسودة وإعادة تكييفه مع مختلف التحديثات التي شهدتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

– ضرورة تكثيف التربّصات والدورات التكوينية لتأييد العمل بقواعد النظام المحاسبي المالي والحدّ من المحاسبة الإبداعية.

– ضرورة تفعيل آليات الحوكمة لتحقيق الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات بما يتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

– ضرورة انضمام الجزائر إلى هيآت ومنظمات مهنية دولية حتّى تعرض واقع بيئتها الاقتصادية واقتراح معايير تتماشى معها.

– العمل على تطوير بورصة الجزائر وفرض العمل بالنظام المحاسبي المالي على الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات.

– ضرورة تكييف كل الجوانب التي لها علاقة بالمحاسبة مع متطلبات التوحيد المحاسبي من خلال تعديل مختلف الأنظمة المعلوماتية بالكيانات بناءً على ما تقتضيه متطلبات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

- **آفاق الدراسة:**

تعالج هذه الأطروحة في مضمونها موضوع تكييف الكيانات الصغيرة والمتوسطة لأنظمتها المعلوماتية وفق مسار التوحيد المحاسبي، حيث حاولنا اكتساب رؤى جديدة حول هذا الموضوع تمكننا من تحليله والبحث فيه عن آفاق جديدة، وقد تبيّن لنا أنه يمكن اقتراح مواضيع يمكن معالجتها مستقبلا نوجزها في:

– دراسة واقع و آفاق احتواء المؤسسات المالية لمعيار الإبلاغ المالي 17 "عقود التأمين" ومدى جاهزيتها للعمل به انطلاقا من سنة 2021؛

– البحث عن السياسات المقترحة من أجل التوفيق بين المنظومة المحاسبية والمنظومة الجبائية بالجزائر؛

– البحث عن آليات تفعيل السوق المالية بالجزائر واعتماد القيمة العادلة كأساس لإعادة التقييم؛

– دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة ومتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومساهمة ذلك في زيادة جودة الإفصاح؛

– دراسة الإصدارات الجديدة لمعايير الإبلاغ المالي ومدى جاهزية الكيانات للاستجابة معها؛

– دراسة مدى تأثير الكشوف المالية المعروضة وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على قرارات المستثمر؛

– دراسة المستجدات المحاسبية علة الساحة الدولية ومحاولة اقتراح معايير محاسبية وطنية لتحقيق التوافق والتوحيد المحاسبي.

المراجـــع

I. باللّغة العربية:

المؤلفات:

1. إتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون، **عائد الاستثمار في رأس المال البشري**، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2004.

2. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية الإدارية**، الإسكندرية، 2014.

3. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية، 1996.

4. أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زيادة أحمد الزغبي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007.

5. إلياس بني ساسي وآخرون، الإدارة المالية، دار وائل، الأردن، الطبعة الثانية، 2012

6. أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

7. بول جامبل، جون بلاكويل، **إدارة المعلومات**، تيب توب لخدمات التعريب والترجمة، دار الفاروق، مصر، الطبعة الثانية، 2006.

8. جعفر عبد الإله، **المحاسبة المالية: مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

9. حسين القاضي ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى،2008.

10. حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الثانية،2011.

11. حسين بلعجوز، **نظم المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

12. حسين حريم، **إدارة المنظمات منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

13. حيدر محمد على بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى،2007.

14. خليل الحمي ، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الثقافة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2005.

15. رأفت حسين مطير، **المحاسبة الدولية**، منشورات مكتبة آفاق، الطبعة الأولى، 2008.

16. ستيفن أموسكوف، مارك ح سيمكن، **تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة أحمد أحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، 2002.

17. سعود جايد العمري، **المحاسبة الدولية**، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى،2010.

18. سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

19. طارق عبد العال حماد، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2011.

20. طارق عبد العال صماد، **حوكمة الشركات – المفاهيم، المبادئ، التجارب – وتطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

21. عاشور كتوش ، **المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

22. عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

23. عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، انتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

24. فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية (منظور إداري)**، دار حامد، الطبعة الثالثة، 2010.

25. فايز جمعه صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية (منظور إداري)، دار حامد، الطبعة الثالثة، 2010.

26. قاسم عبد الرزاق ، **نظم المعلومات الحاسوبية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008.

27. قاسم عبدالرزاق، **تحليل المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2004.

28. كامل السيد غراب، فادية محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 1997.

29. كحال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2005.

30. كحالة جبرائيل جوزيف، حنان رضوان حلوف، **المحاسبة الإدارية، مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، 2002.

31. كحالة جبرائيل جوزيف، حنان رضوان حلوف، المحاسبة الإدارية، مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2002.

32. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

33. لبوز نوح، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد**، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبة، الجزائر، الجزء الأول، 2009.

34. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ، السعودية، 2011.

35. محمد عبد الفتاح، اتّخاذ القرارات التنظيمية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.

36. محمد يوسف حنفاوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2001.

37. مسعود صديقي، محمد حسان بن مالك، علاء بوقفة، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية**، دار الهدى، الجزائر، 2014.

38. منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

39. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، **تحليل القوائم المالية**، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، 2006.

40. هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية: القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المالية**، دار الثقافة، الجزء الثاني، 2009.

41. ياسمين ممدوح سليمان، **المحاسبة البيئية**، شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2017.

42. اليمان فاضل السمرائي، هيتم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

المجلات:

1. إبراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، **أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، مارس 2009.

2. أحمد عبد السلام أبو موسى، **أهمية مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**، مجلة الإدارة العامة، المجلد 44، 2004.

3. بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 22، 2012.

4. بشنودة رفيق، محمد الحبيب مرحوم، **السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي**، مجلة رماح، العدد 16، ديسمبر 2015.

5. بلعور سليمان، **دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 06، جوان 2014.

6. بن توتة قندز، حكيم براضية، **دراسة تحليلية لمدى مسايرة النظام الجبائي الجزائري للنظام المحاسبي المالي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 18، ديسمبر 2015.

7. بوادي مخطار، **تقييم سوق الإيجار التمويلي في الجزائر للفترة 2007-2013**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، مارس 2016.

8. بومعيل سعاد، فارس بوباكور، **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 3. مارس 2004.

9. توفيق جوادي، محمد دينوري، **التوحيد المحاسبي أم التوافق**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 4، 2011.

10. تيجاني بالرقي، أمين راشدي، **أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2017.

11. تيسير المصري، **توحيد المعرفة المحاسبية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، 23 العدد1، 2007.

12. جهاد صياح بنب هاني، **أساسيات بناء المنظمة المتعلمة في الشركات الصناعية الأردنية دراسة ميدانية على شركات صناعة البرمجيات في الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد الرابع.

13. جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، ديسمبر 2009.

14. جودي محمد رمزي، **تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى المعيار (IFRS1)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، 2012.

15. حمزة العربي، المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي 19 منافع الموظفين، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلّد 04، العدد 02، ديسمبر 2013.

16. خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1**، مجلة جامعة دمشق، المجلّد 18، العدد 02، 2002.

17. خليل طيار، باديس بن عيشة، **تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.

18. رشام كهينة، شدري معمر سعاد، **انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، جوان 2016.

19. رمضان عارف رمضان محروس، **الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، 2016.

20. روابحي عبد الناصر، طبيب أسامة، **مشكلات تقييم المخزونات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تعدد بدائل التقييم وآثارها على القوائم المحاسبية –دراسة تطبيقية لمؤسسة Rapide Oil**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017.

21. زغنوف عبد الغني، عضيمي أحمد، **المعلومة وأهميتها في المجتمع المعلوماتي**، مجلة البحوث والدراسات، العدد09، 2014.

22. سبتي إسماعيل، شريط صلاح الدين، **معالجة المخزون بين النظام المحاسبي المالي SCFوالمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 2**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، جوان 2018.

23. السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، نوفمبر 2007.

24. سماي علي، خلف الله بن يوسف، **تحليل سيولة جدول تدفقات الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الوطنية للأنابيب**، مجلة معارف، العدد 20، جوان 2016.

25. سميرة سطو طاح، **تحديات التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الأبحاث والدراسات، العدد الثاني، جانفي2018.

26. شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

27. شناي عبد الكريم، عقاري مصطفى، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيتات المادية والمعنوية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، أفريل 2017.

28. صافي هدى، الحاج عامر، **المعالجة المحاسبية لإعادة تقييم التثبيتات العينية "مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMS وحدة: تصدير واستيراد"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017.

29. صلاح عبد القادر، باسم فيصل، **دور عمليات ادارة المعرفة في بناء المنظمة المتعلمة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012.

30. صيودة إناس، **دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة: تحليل جدول تدفقات الخزينة للجزائرية للمياه**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2017.

31. ضيف الله محمد الهادي، **أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2013.

32. عبد الرزاق جليل، نعيمة عبدي، **قرض الإيجار في الجزائر في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد**، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، العدد الثاني، 2011.

33. عبد الكريم فرحات، صالح مرزاقة، إشكالية التوافق بين النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 42، ديسمبر 2014.

34. عبد الله بوجلال، **إشكالية الوفرة الإعلامية والمعلوماتية في ظل العولمة**، مجلة الحقيقة ، العدد الأول، 2002.

35. علي حسين الدغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، دور قانون (ساربنيز–أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011.

36. علي سماي، خلف الله بن يوسف، **مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، مارس 2016.

37. عمور جمال، **المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، ماي 2013.

38. عيشور ذهيبة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية، مجلة آفاق العلوم، المجلد 03، العدد 06، مارس 2018.

39. كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06، 2009.

40. كيموش بلال، تدني قيمة التثبيتات وفق المعيار الدولي المحاسبي IAS 36، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02، 2014.

41. لحسن جديدن، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2014.

42. مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وآثارها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد 02، 2009.

43. محمد فيصل مايده، جمال خنشور، **قياس عناصر قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، 2017.

44. محمد مفضي الكساسبة وآخرون،**دور وظائف ادارة الموارد البشرية في المنظمة المتعلمة**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد6، العدد الأول، 2010.

45. محمد مفضي الكساسبة، **تأثير ثقافة التمكين والقيادة التحويلية على المنظمة المتعلمة**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد5، العدد الأول، 2009.

46. محمد نايف محمد الرفاعي وآخرون، **مستوى تطبيق المنظمة المتعلمة ومعوقاتها كما يراها العاملون في المؤسسات العامة الأردنية في محافظة إربد**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد الأول، 2013.

47. مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد01، 2002.

48. مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود أسباب التباين وتقيم التناسق**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد2، 2011.

49. مفتاح صالح، مصارني فريدة، **متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية**، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد 07، 2009.

50. منى جباى يوسف شعرانى، **أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات العليا–جامعة النيلين، المجلد 04، العدد15، 2016.

51. ميدة إبراهيم، **العوامل المؤثرة في النظام المعلوماتي المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2009..

52. ناصر مراد، **واقع النظام الضريبي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات جبائية**، المجلد 05، العدد 01، جوان 2016.

53. نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المالي المحاسبي**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013.

54. هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثاني، 2011.

الرسائل والأطروحات:

1. آيت محمد مراد، **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال فترة 2010/2013**، أطروحة دكتوراه، 2014/2013، جامعة الجزائر 03.

2. بالقيدوم صباح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، 2012-2013، جامعة قسنطينة.

3. بن حجوبة حميد، علاقة إدارة المعرفة بالأداء البشري في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونطراك"DRIZ"، أطروحة دكتوراه، 2018/2017، جامعة مستغانم.

4. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، 2013-2014، جامعة سطيف.

5. تونسي نجاة، **مردودية مدقق الحسابات في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، أطروحة دكتوراه، 2016/2015،جامعة مستغانم.

6. حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، 2008/2007، جامعة الجزائر.

7. سعيدي عبد الحكيم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، 2014-2015، جامعة بسكرة.

8. سفاحلو رشيد، **أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (IAS) في ظل تبنّيه للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS)**، أطروحة دكتوراه، 2016-2017، جامعة شلف.

9. سفيان بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتّخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، 2010/2009، جامعة الجزائر.

10. شريف إبراهيم، درجة مصداقية المعلومة المالية في الكيانات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات، أطروحة دكتوراه، 2017-2018، جامعة بلعباس.

11. الطيب الوافي، **دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، 2011-2012، جامعة سطيف.

12. فادي جمعان، **مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة**، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، 2014، جامعة دمشق.

13. كمال بن يمينة، **فاعلية نظم المعلومات التسويقية في استمرارية نشاط المؤسسة**، أطروحة دكتوراه، 2016/2015، جامعة تلمسان.

14. لصنوني حفيظة، **واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر الفترة 2012-2014**، أطروحة دكتوراه، 2016-2017، جامعة مستغانم.

15. محمد طيفور أمينة، **الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/IFRS**، أطروحة دكتوراه، 2016-2017،جامعة شلف.

16. مدني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، 2004، جامعة الجزائر.

17. مرحوم محمد الحبيب، استراتيجية تبنّي النظام المحاسبي المالي لأول مرّة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، دراسة حالة شركة "قريف الجزائر"، رسالة ماجستير، 2012/2011، جامعة شلف.

18. مواعي بحرية، التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المحاسبة الدولية، أطروحة دكتوراه، 2017/2016، جامعة شلف.

19. نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب**، أطروحة دكتوراه، 2014-2015،جامعة بسكرة.

20. نور الدين مزهودة، **أثر نظام المعلومات المتكامل "ERP" نموذجا على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، 2017/2016، جامعة ورقلة.

21. هادي أحمد محمد صيّاد، **أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللاّزمة لمتخذي القرارات المالية – دراسة ميدانية لعينة من الوحدات الاقتصادية في اليمن**، أطروحة دكتوراه، 2010، جامعة الجزائر.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، **المرافقة في انشاء المشاريع الصغيرة**، الملتقى الدولي استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة يومي 18و19أفريل2012.

2. بركة حنان، سويسي صلاح الدين، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

3. أبوبكر بوسالم وآخرون،**تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، 6و7 ديسمبر2017.

4. الشريف ريحان، ريم بونوالة،**حاضنات الاعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة**، الملتقى الدولي استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 18و19أفريل2012.

5. عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل**، الملتقى الدولي استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18و19أفريل2012.

6. ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2000-2010، جامعة بومرداس، 18و19 ماي 2011.

7. كتوش عاشور، طرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجمّع الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18أفريل،2006 جامعة الشلف.

8. بركان حنان، سويسي صلاح الدين، **حاضنات الأعمال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي 6-7 ديسمبر 2017.

9. خوني رابح، حساني رقية، **آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003.

10. جميل أحمد، سفير محمد، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012.

11. بلعادي عمار، **حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة – واقع، رهانات وآفاق – جامعة أم البواقي، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.

12. مداني بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي.

13. كتّوش عاشور، **النظام المحاسبي المالي بين اتجاهاته ومتطلبات تطبيقه في ظلّ المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية**، كتاب الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IASPS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، يومي 25 و26 نوفمبر 2014، جامعة ورقلة.

14. براق محمد، قمان عمر، **أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

15. حسينة ترشيش، أمينة سوياد، **واقع معايير المحاسبة الدولية بين التوفيق والتطبيق في دول عربية مخطارة**، مجمع الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، المنعقد يومي 24و25 نوفمبر2014، جامعة ورقلة.

16. مرزاقة صالح، **القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23 و24 فيفري 2011، جامعة غرداية.

17. بوبكر رزيقات، **أثر الإلتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ias-ifrs) على جودة التقارير المالية**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، المنعقد يومي 24 و25 نوفمبر 2014، جامعة ورقلة.

18. دريد آل شبيب، عبد الرحمن الجبوري، **أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالية**، المؤتمر العالمي الرابع الريادة والإبداع – استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، يومي 15 و16 مارس 2005.

19. طوشي محمد، تقروت محمد، **أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في المنظمات الأعمال العربية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة شلف.

20. كمال رزيق، مزرشي طارق، رابحي مخطار، النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسات وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عيّنة من محافظي الحسابات، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة البليدة.

التنظيمات والقوانين:

1. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 03، السنة التاسعة والعشرون، المؤرخة في 15 يناير سنة 1992م.

2. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 74، السنة الرابعة والأربعون، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007م.

3. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 28، السنة الخامسة والأربعون، المؤرّخة في 28 ماي سنة 2008م.

4. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، السنة السادسة والأربعون، الصادرة المؤرخة في 25 مارس سنة 2009م.

5. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 07، السنة الثامنة والأربعون، المؤرخة في 02 فبراير 2011م.

المواقع الإلكترونية:

1. مداني بلغيث، فريد عونيات، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر**، دراسة تحليلية تقيمية، مقال منشور على الموقع: https://manifest.univ-ouargla.dz تمّ الاطلاع عليه يوم 11-05-2018

2. **الموقع الالكتروني للمجلس الوطني للمحاسبة**: www.cnc.dz تمّ الاطلاع عليه يوم 12-05-2018.

3. **الموقع الالكتروني لمجلس المحاسبة**: www.ccomptes.org.dz تمّ الاطلاع عليه يوم 12-05-2018.

II. باللّغة الأجنبية:

Les ouvrages:

1. AIT ALI .d, **Les systems d'informations**, l'abeille, tiziouzou, 2003.
2. Alter Steven, Information Systems: Foundation of Business, 3th Ed, Pearson Education, USA, 1999
3. BARRAEU.J, DELHAYE.J, **Gestion financière**, 9eme édition, Dumod, Paris, 2001.
4. BERNAD Dirirdollou, Charles Vimcent, **Le client au cour de l'organisation (la qualité en action) édition d'organisation**, 2ème édition, Paris, 2001.
5. Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolides normes IFRS,** Dumod, 2eme édition, Paris, 2009.
6. C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh ,**Les Normes comptables internationales IAS/IFRS**, édition Foucher, Paris, 2006.
7. C. Maillet - Baudrietet A. le Mauh.A, **Les Normes comptables internationales IAS/IFRS**, édition Foucher, France, 2007.
8. CARSAL Deyves, **Les grandes étapes de l'histoire économique,** Ellipses édition, paris, 1998.
9. Catherine maillet, Anne le manh, **Normes comptables international IAS/IFRS**, Berti Edition, Paris, 2006.
10. CATHRINE Maillet - Baudriet, **Les Normes comptables internationales IAS/IFRS**, édition Foucher, 5ème édition, Vauves, 2007.
11. CLARENCE A.Ellis and GARY J.Nutt, **Computer Science and office Information Systems**, PALO ALTO Research Center, California, 1979.
12. Collection les codes RF, **Code IFRS - Normes et interprétation**, 4eme édition, Paris, 2009.

13. DFEG Collection, ANDFCG, Normes IAS/IFRS, Que faut-il faire ? comment s'y prendre ? édition d'organisation, 2eme édition, Paris, 2004-2005.

14. DISLE Carlotte, Anne Marie BOUVIER, **Introduction à la comptabilité,**Runod, Paris, 2008.

15. GILLES St-Amant, **La gestion des systèmes d'information et de communication**, chenelière Mc Graw-Hill matériel, 2003.

16. JEAN-FRANÇOIS.B, THOMAS E .joues, POSTFACE D'ERIC Delesalle, **Normes IAS/IFRS**, édition d'organisation, Deuxième édition, 2005.

17. KENNETH C L. JANE P L, Les systèmesd'informationde gestion, Éditions village mondiale, Paris, 2001

18. LASSEGUE Pierre**, Gestion de l'entreprise et comptabilité**, Dallas, 11eme édition, 1996.

19. LIONEL Eseffre, ETERIC Tort**, Les normes comptables internationales**, Gualino, France, 2006.

20. MARIE héléne Delmond, , JEAN Michel Gamiter, **Management des Systèmes d'information**, Dumod, Paris, 2003.

21. PATRIK Boisselier, **Contrôle de gestion, Collection expertise comptable**, 3eme édition, Vuibert, 2005.

22. RAFAEL LapiedraAlcami, CARLOS DeveceCarañama, **Introduction to management Information Systems**, Publications de la Universitat Jaune I, Primera edition, 2012.

23. ROBERET. J. F, MÉCHIN. F, PUTEAUX. H, Normes IFRS et PME, dunod, paris, 2014.

24. ROBERT Obert**, Pratique des normes IAS/IFRS 40 cas d'application**, Dumod, Paris, 2005.

25. Robert Obert, **Pratique des Normes IAS/IFRS, Comparaison avec les régles françaises et les US.GAAP**, Paris, 2003.

26. ROBERT Reix, **Systèmes d'information et managment des organisations**, 4ème édition, Vuibert, Paris, 2002.

27. ROLANDE M .F, **Systèmes d'information dynamique et organisation**, Economica, Paris, 2009.

28. ROUZEAU Martine, **Economie d'entreprise**, **organisation et gestion stratégique d'entreprise**, édition ESKA, 1993..

29. STEPHAN .B, Guide d'application des normes IAS/IFRS, Berti Edition, Alger, 2011

30. STEPHAN .B, **Guide d'application des normes IAS/IFRS**, Gulino éditeur, Paris, 2005.

31. STEPHAN .B, **Les normes comptables internationales**, Gualino édition, Paris 2006.

Les publications:

1. Adams, R.B, **Gouvernance and financial crisis**, International review of finance, N° 12, 2012.

2. AUGUSO. Unegbre, **Theories of Accounting : Evolution & Developments,** Income determination and diversities in USE, Research Journal of finance and accounting, Vol 5, November 2014.

3. AZOUAMI nacer, SAIHI youcef, **Le risqué financier lié au processus de la constatation des impôts diffères dans les groups Algériens**, Revue AL-IJTIHED, N °3, Janvier 2013.

4. BARBE Odile et DIDELOT Laurent, **Quelle est la vrai place de la juste valeur dans le référentiel IFRS ?** Revue Française de comptabilité, N° 465, 2013.

5. BARBU Elena M et FELEAGA Nieulae, **Quelles normes IAS/IFRS utiliser pour le reporting environnemental ?** Revue Française de comptabilité, N° 440, 2011.

6. BOUKSSESSA Sohila Kheira, **Présentation des états financières selon le référentiel IAS/IFRS, Revue algérienne d'économie et gestion**, Volume 10, Numéro 03, Décembre 2016.

7. CHARHABIL Adjerad, AIT MOHAMED Mourad, **L'harmonasation comptable Internationale**, Revue politiques, N°4, 2010.

8. CHARLOTTE Cillol, **Apprentissage et Systèmique- une perspective intégrée**, Revue française de gestion, N°149, 02/2004.

9. David Emanuel, **Accounting for share-based payments under NZ IFRS 2**, Business review, Volume 7, N° 2, 2005.

10. DUMONTIER Pascal, DURRE Denise, **Pilotage Bancaire, les norms IAS et la réglementation Bale 2**, Revue Banqueédition, Paris, 2005.

11. GOUPTA K, KRISHNA murtib, TOURANI, RADA. A, **Is corporate gouvernance relevant during the financial Crisis ?**, Journal of International financial markets, Institution Money, N° 23, 2013.

12. GUMASEKARAM .A, NGAI E.W.T, **Information Systems in Supply chain integratin and management**, European journal cef Operational reserch, 2004.

13. Le MANh Anne, **IFRS 5 : une norme difficile à appliquer,** Revue Française de Comptabilité, N°492, Novembre 2015.

14. Neal.L and Cochran.p, **Corporate Social responsibility, Corporate Gouvernance and financial performance: lesson for finance**, Journal of Business, Horizons, N° 51, 2008.

15. OURAB Ali CHIKHI Billal, **Traitement du good will entre les norms IFRS et le SCF: les mises à jour souhaitées,** Journal of Economic and financial studies, Issue 10, Toure 02, 2017.

16. SACARN Mariam, **IFRS 16 « Leases » - Consequences on the Financial statements and financial indicators**, Revue audit financier, N° 12 (144), 2016.

17. VIVIANE Leflaive et GAEL Rognon, **IFRS4 Pahse II - Contrats d'assurance: la révolution assurancées est-elle pour demain ?** Revue Française de comptabilité, N° 470, 2012.

18. YASER HASAN AL-Mamary, ALINA Sharguddin and NOR Aziati, **The Role of different types of information systems in business**

organization : A Review, International journal of research (IJR), Vol 1, Issue-7, August 2014.

Les thèses:

1. BEN SABEUR SLIMANE Asmaa, **Les déterminants des choix de méthodes comptables dans les entreprises algérienne lors de l'adoption du SCF**, Thèse du doctorat, 2015-2016, Université tlemcen.

Les Conférences:

1. ARWAA. Altameem, ABEERI. Aldrees, Nuha Alsaeed, **Strategic Information Systems planning (515p),** proceeding of the world congress or Engineering and computer since 2014,Vol 1, WCECS, Sanfrancisco, USA, 22-24 October 2014
2. Cipullo Nadia, Vinciguerra Rossa, **The impact of IFRS9 and IFRS7 and liquidity in Banks: Fereoretical aspects**, International conference on accounting studies, 18-19 August 2014, Malaysia.

Les Sites Web:

1. bureau du surintendant des institution financiéres Canada, **Transition à la norme IFRS 17 et production de rapports d'étape afférents (assureurs fédéraux,** Article publié sur : http://www.osfi-bsif.gc.ca/Fra/Docs/ifrs17 , voir le 11/09/2018.

Les documents:

1. DAVIDT, Bourgeoise, **Information Systemes for Business and Beyond**, Published through the open text book challenge by the Sayleer Academy, 2014.
2. BARBU elena**, Les entreprises françaises et roumaines face à l'application des normes comptables international au début de 3ème Millénaire**, Laboratoire Orléanaise de gestion, Document des recherche N° 2002-02.

الملاحـــق

الملحق 1.IV: استمارة الإستبيان

جامعة عبد الحميد بن باديس ـ مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المحاسبة والمالية

تخصص: مناجمنت، محاسبة ومالية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أمّا بعد...

يشرّفني أن أضع بين يديكم استمارة الإستبيان هاته والمعدّة لغرض تحضير أطروحة دكتوراه موسومة بعنوان "**تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق مسار التوحيد المحاسبي ـ حالة عيّنة من الكيانات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم**"، ولما لكم من مكانة علمية وخبرة نأمل من سعادتكم إفادتنا بمعارفكم في هذا المجال من خلال التكرّم بقراءة أسئلة الاستبيان بتمعن والإجابة على ما يوافق رأيكم بوضع علامة (×) في الحقل المناسب بعد الاطلاع على الاختيارات الموجودة لكل إجابة.

ونحيطكم علما ونؤكد لكم بأنّه سيتم التعامل مع المعلومات الواردة في هذا الإستبيان بسرّية تامة ولن تستعمل إلاّ لأغراض البحث العلمي.

شكراً لتعاونكم

طالب الدكتوراه: عثمان عبد اللطيف

رقم الهاتف: 0 790 071 179

البريد الإلكتروني: otmane-abdellatif@hotmail.com

البيانات الشخصية				
الجنس	ذكـــــر	☐	أنثـــــى	☐
السن	ما بين 20-29 سنة بين 40-49 سنة	☐ ☐	ما بين 30-39 سنة 50 سنة فما فوق	☐ ☐
المستوى العلمي	ليسانس ☐	ماستر ☐	ماجيستر	☐
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات من 16 إلى 25 سنة	☐ ☐	من 6 إلى 15 سنة أكثر من 25 سنة	☐ ☐

واقع تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي وتكييف الأنظمة المعلوماتية الأخرى وفقا له						
الرقم	**العبارة**	**موافق تماماً**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماماً**
تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي						
1	يتم التعامل مع الاحداث الاقتصادية في الكيان حسب الواقع المالي وليس المظهر القانوني					
2	يتم تسجيل عناصر الاصول والخصوم وكذا التكاليف والايرادات بتكلفة الحصول عليها (القيمة التاريخية)					
3	يتم الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وايرادات الكيان كوحدة اقتصادية قائمة بذاتها والذمة المالية الخاصة بالملاك					
4	في حالة المعاملات بالعملة الاجنبية يتم ترجمة وحدات عند إعداد التقارير المالية					
5	يعتمد الكيان في ممارساته المحاسبية على طرق محاسبية ثابتة					
6	تعكس مخرجات النظام المحاسبي المالي بالكيان الوضعية الحقيقية له وتقدم صورة صادقة عنه					
تكييف نظام معلومات الإدارة العامة						
1	تقوم الإدارة بعد إعادة تقييم الأصول وارتفاع قيمتها بالإعتراف بالزيادة وإدراجها في حسابات رؤوس الأموال الخاصة					
2	توفر الادارة معلومات حول التغيرات عند النقد والنقد المعادل					
3	تقوم الإدارة بالاعتراف بمعاملات الدفع على أساس الاسهم في كشوفها المالية وكذا ادوات حقوق الملكية للكيان الام أو لكيان آخر					

	في نفس المجموعة					
4	تقوم الادارة بتطبيق نموذج القيمة المعادلة في تقييم العقارات الاستثمارية					
5	تعترف الادارة بالالتزام المالي او الاصل في الميزانية فقط اذا كان الكيان طرفا في الاحكام التعاقدية الخاصة					
تكييف نظام معلومات الإنتاج						
1	يقوم الكيان دائما بتحليل مدى مستوى تقادم وسائل الإنتاج ومدى تطابقها مع المعايير الأمنية البيئية					
2	يقوم الكيان بالفصل بين مخططات الاهتلاك واحتياجات تجديد الأصول المحتملة من طرفه					
3	يتم الأخذ بعين الاعتبار الأصول الغير ملموسة في العملية الإنتاجية وقياسها بسعر التكلفة					
4	يتم الاختيار بين طريقتين في تقييم المخزونات إما عن طريق صافي القيمة المحققة أو بتكلفتها					
5	يقوم الكيان برسملة تكاليف الاقتراض الموجهة لإنشاء وإنتاج أصل مؤجل كجزء من تكلفة ذلك الأصل في رأس المال					
تكييف نظام معلومات التسويق						
1	يقوم الكيان بتسويق منتوجاته من خلال برنامج فعال يحدد المشتري وتسويق الاصل					
2	يحدد الكيان السوق النشط الذي يمكن الرجوع اليه في حالة اعادة التقييم					
3	في حالة انخفاض قيمة الموجودات يتم الافصاح عن عواقب ذلك في الحاق الخسائر بالقطاعات					
4	في حالة بيع المخزون يتم الاعتراف بالقيمة المسجلة له على انها مصروف متعلق بالفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات المتعلقة به					
تكييف نظام معلومات إدارة الموارد البشرية						
1	يقوم الكيان بقياس القيمة العادلة الادوات حقوق الملكية الممنوحة فيما يخص المعاملات التي تتم مع الموظفين					

2	يقوم الكيان بالاعتراف بالمبالغ الغير مخصومة للموظفين قصيرة الاجل المتوقع دفعها مقابل تقديمه خدمة					
3	يلتزم الكيان بالاعتراف بالأرباح والخسائر الإكتوارية(التامين) في ما يخص منافع الموظفين طويلة الاجل					
4	في حالة انتهاء خدمة احد الموظفين قبل تاريخ التقاعد الاعتيادي يعترف الكيان بمنافع نهاية الخدمة					
تكييف نظام معلومات مراقبة التسيير						
1	يسمح الكيان الاعتراف بممتلكاته بإعادة تقسيمها وتسجيلها بالمبلغ الجديد وادراج الربح او الخسارة في فارق اعادة التقييم					
2	يقوم الكيان بتخفيض مبالغ الاهتلاك الاصل وفقا لعمره الانتاجي ويتم تسجيلها					
3	يتم الاعتراف بالأصول الغير ملموسة وتقييمها بسعر التكلفة					
4	يتم عرض الاصول الغير متداولة المحتفظ بها برسم البيع في الميزانية اما العمليات الاخرى المتوقفة يتم عرضها في جدول حساب النتائج					
5	يلتزم الكيان في نهاية كل فترة بتوقع اذا ما كان سيكون هنالك نقص في قيمة أصل ما وقياس المبالغ القابلة للاستيراد					
تكييف نظام الإعلام الآلي						
1	يتم مسك المحاسبة المالية في الكيان عن طريق نظام الاعلام الآلي فقط					
2	يحوي الكيان على برامج اعلام الي تخص كل وظيفة على حدى					
3	يسمح نظام الاعلام الآلي للكيان بإنشاء كشوف مالية مبرمجة					
4	يتم تسجيل العمليات في دفتر اليومية وفقا لألية ترميز الحسابات التي تسمح للبرنامج بالتمييز بين نوع وطبيع الحسابات					
مدى التكيّف مع النظام الضريبي						
1	يحدد الربح الخاضع للضريبة للعقود طويلة الاجل الممتدة تنفيذها لفترتين محاسبيتين على الاقل وفقا لطريقة التقادم					
2	يقوم الكيان باحترام التعاريف الواردة في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية					
3	يتم خصم مصاريف البحث والتطوير بنسبة تصل حتى 10 بالمئة من الربح الخاضع للضريبة ويعاد استثمارها وفق لنص المادة 9 من قانون المالية التكميلي 2009					

4	يتم ادماج فائض القيمة المتأتي من اعادة تقييم التثبيتات في النتيجة الجبائية					
5	يتم تسجيل العناصر المستأجرة في ممتلكات الكيان في مكان المالك الاصلي ويتم حساب امتلاكهما على أساس مدة عقد القرض الايجاري					
6	تدخل اعانات الاستغلال والموازنة المحصلة ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية					
7	في حالة عجز الميزانية ينتقل العجز الزائد الى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز					

مدى مساهمة تطبيق آليات الحوكمة في زيادة جودة الإفصاح وفق متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الرقم	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
	مدى تطبيق آليات الحوكمة					
1	تساهم لجنة التدقيق بالكيان في الحد من مشكلة المعلومات الغير متماثلة بين الادارة ومجلس الادارة والحد من التلاعبات القانونية في التصرفات المالية					
2	يحكم التدقيق الداخلي من تقييم نظام الضبط الداخلي ومدى التزام الموظفين بالسياسات المرسومة والتحقق من صحة البيانات المحاسبية والاحصائية					
3	يعمل التدقيق الخارجي على فحص الأنظمة الادارية والمالية وأنظمة الرقابة الداخلية كما يطالب بتعديل الكشوف المالية ان كان يحوي اخطاء تؤثر على صحتها					
4	يساعد الارتباط الموجود بين الرقابة الداخلية ومحافظة الحسابات على حماية اموال الكيان وتقديم معلومات مالية صادقة حول التسيير					
5	يتم تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق لإعداد كشوف مالية وفق آليات افصاح فعالة وشفافة					
6	توفر التقارير المالية بالكيان مصدرا مهما وأساسيا للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة					
7	يلتزم مجلس الادارة بالقوانين والتشريعات التي تضمن استقلالية لجان التدقيق ويقوم بمناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها					

عرض كشف الميزانية وفق متطلبات الإفصاح						
1	يتم الإفصاح عن المرهونات كتأمين مقابل للالتزامات المالية					
2	يقوم الكيان بالإفصاح عن طرق الاهتلاك المتراكم وفقا لما جاء في المعيار IAS16 "الاصول الثابتة"					
3	يفصح الكيان عند التاريخ الفعلي لإعادة تقييم الاصول الثابتة والقيمة الدفترية التي كان من المحتمل الاعتراف بها					
4	يتم الافصاح في الكيان عن اجمالي القيم الدفترية المعدلة لكل الاصول الغير ملموسة وفقا لما جاء في المعيار IAS38 "الاصول غير الملموسة"					
5	يتم الافصاح عن التعهدات الرأسمالية للحصول على بنود غير ملموسة والمستويات المفصلة لها					
6	يتم الافصاح في الميزانية عن الاصول المستثمرة في كيانات اخرى وفق لما جاء به المعيار IAS28" الكيانات الزميلة"					
عرض كشف جدول حسابات النتائج وفق متطلبات الإفصاح						
1	يظهر جدول النتائج النتيجة الصافية الحقيقية للسنة المالية					
2	يتم الافصاح عن اي توقيف تقره الادارة للأنشطة غير مستمرة من خلال الايضاحات المرفقة بجدول حسابات النتائج					
3	يتم الافصاح عن البنود الغير عادية افصاحا مفصلا ضمن الايضاحات المرفقة بجدول حساب النتائج					
4	يتم الافصاح عن عائد الاسهم بصفة مستقلة ويتم تقدير سعر اسهم الكيان من خلال عائد السهم					
عرض كشف جدول سيولة الخزينة وفق متطلبات الإفصاح						
1	يمكن لمستخدمي جدول سيولة الخزينة تقييم قدرة الكيان على تسيير الخزينة					
2	يتم الافصاح عن اجمالي النقدية سواء كانت متاحة للاستخدام او لا					
3	يتم الافصاح عن المبلغ الكلي للتدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار والتمويل					
4	يتم الافصاح عن مقدار القروض الغير مسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل في المستقبل وتسوية الالتزامات الرأس مالية					

عرض كشف جدول تغير الأموال الخاصة وفق متطليات الإفصاح						
1	يتم عرض المعلومات المتعلقة بتسوية القيمة الدفترية التشغيلية بشكل مفصل في النتيجة الصافية					
2	يتم الافصاح في الجدول عن أي زيادة او نقص في رأس المال العامل او النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل					
3	يتم عرض الايراد المصروف، المكاسب والمخاطر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية					
4	يسمح جدول تغيير رؤوس الاموال الخاصة بإجراء مقارنة بين قيم المحاسبة لفئات راس المال وكذا الاحتياطات عند بداية ونهاية الفترة المحاسبية					
عرض الملاحق وفق متطليات الإفصاح						
1	يتم الافصاح في الملاحق عند السياسات المحاسبية المطبقة					
2	يتم عرض المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية ولم يتم عرضها في الكشوف					
3	يتم عرض الاحداث التي طرأت عقب اقفال السنة المالية حتى ولو لم تؤثر وضع الأصل أو الخصم					
4	يتم عرض المعلومات الخاصة بالادخار العمومي لتمكين مستخدمي الكشوف المالية من تقييم الاطار ومردودية الكيان					

الملحق VI.2: "معامل الفا كرومباخ"

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,795	69

الملحق VI.3: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس (مخرجات SPSS20)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	25	67,6	67,6	67,6
	أنثى	12	32,4	32,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

الملحق VI.4: عينة الدراسة حسب السّن (مخرجات SPSS20)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20- 29	5	13,5	13,5	13,5
	30- 39	13	35,1	35,1	48,6
	40-49	11	29,7	29,7	78,4
	< 50	8	21,6	21,6	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

الملحق VI.5: عينة الدراسة حسب المستوى العلمي (مخرجات SPSS20)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	inr	11	29,7	29,7	29,7
	ln	21	56,8	56,8	86,5
	ms	5	13,5	13,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

الملحق VI.6: عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية (مخرجات SPSS20)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5	6	16,2	16,2	16,2
	6-15	14	37,8	37,8	54,1
	16-25	10	27,0	27,0	81,1
	26	7	18,9	18,9	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

الملحق VI.7: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
b1	37	2,8378	1,32316
b2	37	2,5676	1,25920
b3	37	2,7027	1,26633
b4	37	2,4595	1,30373
b5	37	3,3243	1,37546
b6	37	2,7838	1,35678
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.8: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام المعلومات الإداري (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
m1	37	2,9459	1,26811
m2	37	2,7838	1,33615
m3	37	2,5135	1,23876
m4	37	2,5676	1,30257
m5	37	2,7838	1,37710
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.9: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام المعلومات الإنتاجي (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
c1	37	2,8649	1,31576
c2	37	2,4595	1,28224
c3	37	2,7297	1,23937
c4	37	2,5405	1,30373
c5	37	3,1892	1,30890
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.10: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام المعلومات التسويقي (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
d1	37	2,9459	1,24601
d2	37	2,8649	1,27284
d3	37	3,0270	1,18992
d4	37	2,8919	1,34956
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.11: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام معلومات إدارة الموارد البشرية (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
f1	37	2,9189	1,36175
f2	37	2,5946	1,27931
f3	37	2,3784	1,13899
f4	37	2,6757	1,29216
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.12: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد نظام معلومات مراقبة التسيير (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
t1	37	2,7027	1,30947
t2	37	2,4595	1,16892
t3	37	2,4865	1,34622
t4	37	2,9189	1,34119
t5	37	3,0000	1,49071
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.13: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد مسك المحاسبة الآلي (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
x1	37	2,6757	1,31348
x2	37	2,5676	1,25920
x3	37	2,1892	1,12640
x4	37	2,9459	1,22352
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.14: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد النظام الضريبي (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
s1	37	3,3243	1,37546
s2	37	2,5946	1,18929
s3	37	2,6757	1,24842
s4	37	2,4324	1,34455
s5	37	2,7568	1,38254
s6	37	2,9189	1,25562
s7	37	2,3784	1,08912
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.15: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد حوكمة الكيانات (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
q1	37	3,3243	1,37546
q2	37	2,6486	1,25203
q3	37	2,8649	1,29448
q4	37	2,4595	1,14491
q5	37	2,9459	1,39336
q6	37	2,5405	1,19244
q7	37	2,4123	1,30373
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.16: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في الميزانية (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
g1	37	3,1351	1,08429
g2	37	3,2162	1,18169
g3	37	2,7027	1,15145
g4	37	2,6757	1,15600
g5	37	2,7297	1,36725
g6	37	2,6216	1,36120
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.17: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في جدول حساب النتائج (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
h1	37	2,7838	1,13370
h2	37	2,7898	1,43634
h3	37	2,3243	1,29216
h4	37	2,5946	1,21242
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.18: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في جدول سيولة الخزينة (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
u1	37	2,2703	1,12172
u2	37	2,6757	1,39551
u3	37	2,5676	1,34455
u4	37	2,8108	1,35068
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.19: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
i1	37	2,6757	1,24842
i2	37	2,5135	1,36670
i3	37	3,0000	1,29099
i4	37	2,7297	1,26158
N valide (listwise)	37		

الملحق VI.20: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لبعد الإفصاح في الملاحق (مخرجات SPSS20)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
o1	37	2,7838	1,37710
o2	37	2,5946	1,23512
o3	37	2,6486	1,20684
o4	37	2,5676	1,25920
N valide (listwise)	37		

الملخص:

لقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية وسياسة الانفتاح التي عرفها العالم اختلافا كبيرا في الأطر والأنظمة التي تحكم الممارسة المحاسبية في كل دولة، وهذا ما أدّى إلى ضرورة تنظيم وضبط الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي لتجاوز كل أشكال الإختلافات والبحث عن إطار تصوري للمحاسبة الدولية، وقد تولد عن ذلك نمطية جديدة في الممارسة المحاسبية جاءت متضمنة في إطار التوحيد المحاسبي، ولذلك جاءت هذه الدراسة بهدف إبراز ضرورة تكييف الأنظمة المعلوماتية وفق متطلبات التوحيد المحاسبي وأهمية ذلك في زيادة جودة الإفصاح حتى تكون المعلومات المالية المعروضة وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي صادقة ومتجانسة تعكس الصورة الحقيقية لوضعية الكيان بالشكل الذي يسمح لجميع مستخدمي الكشوف المالية باتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتوزيع 50 استمارة استبيان تضم 69 عبارة على عينة من الكيانات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغ عددها 25 كيان حيث حاولنا اختبار صحة الفرضيات والإجابة عن إشكالية الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss20، وقد توصلنا بعد معالجة وتحليل نتائج استمارة الإستبيان إلى أنّ الكيانات الصغيرة والمتوسطة لا تزال بعيدة عن مسايرة متطلبات التوحيد المحاسبي وذلك راجع لعدم تكييفها لأنظمتها المعلوماتية وفق متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي نظرا للصعوبات التي تواجهها لتحقيق ذلك خاصة فيما يخص تعارض قواعد النظام الضريبي مع النظام المحاسبي المالي إلى جانب نقص التكوين، كما أنّ عدم كفاءة السوق المالي حال دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بالقيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة المعلوماتية، التوحيد المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، المعايير الدولية للإبلاغ المالي، النظام المحاسبي المالي، الكيانات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé :

L'évolution des activités économiques et la politique d'ouverture que le monde a connu à induit à des divergences importantes au niveau des systèmes comptables de chaque pays. Ceci a mené à la nécessité d'organiser la pratique comptable au niveau international et de chercher un cadre adaptable pour la comptabilité internationale. A cet effet une nouvelle pratique est née dans le cadre d'unifier la pratique comptable. A cet égard, cette recherche vise à montrer la nécessité d'adapter les systèmes comptables avec les exigences de l'unification comptable et son importance à améliorer la qualité de divulgation pour que les informations financières soient conformes aux normes internationales concernant la divulgation fiable de l'information qui reflète la situation réelle de l'entité afin de permettre a tous les utilisateurs des états financiers de prendre les décisions adéquates.

Afin d'atteindre les objectifs de la recherche, nous avons distribué 50 questionnaires contenant 69 termes sur un échantillon de 25 petites et moyennes entités. Nous avons tenté de tester les hypothèses et de répondre à la problématique à l'aide du logiciel SPSS 20. La recherche résulte après traitement des données des questionnaires que les petites et moyennes entités sont loin des exigences de l'unification comptable. Ceci est du au fait quelles ne sont pas adaptées aux systèmes d'information conformes aux exigences de la pratique des normes internationales de comptabilité et de ceux de la divulgation financière faute des difficultés rencontrées pour réaliser ceci Notamment en ce qui concerne l'opposition des règles du système fiscal et le système comptable ainsi que le manque de formation, de plus l'inefficacité du marché à empêché l'application des normes internationales de comptabilité notamment en ce qui concerne la juste valeur.

Mots-clés: Systèmes d'Information, Unification Comptable, Normes Comptables Internationales, Normes Internationales d'Information Financière, Système de Comptabilité Financière, Petites et Moyennes Entités

Abstract :

The raising international economic activities and liberalism dimension shows big difference in the structures and the systems witch control the accounting practices in each country. Thus, the accounting practices organizing and managing on the international level became an important issue to skip all contrasts, and working on a one framework for the international accounting practices; therefore, it come up with a new formalization for the accounting practices included in the frame of accounting standardization. Thus, this study aims to illustrate the need of adapting the information systems with the accounting standardization requirements; besides, its importance to improve the disclosure quality to make the financial information reported, according to the IFRS, true and identical and reflect the image of the entity in a form which allow all of the financial statements users to make the suitable and correct decisions.

To achieve the objectives of this study, we distributed 50 questionnaires, includes 69 clauses, on a sample of SMEs "small and medium-sized entities", 25 entities exactly. And, we worked on testing the hypothesis validity to answer the study problematic using the SPSS20 software. So, after analysing the questionnaires, as result, the SMEs still far away from meeting the standardization requirements, due to the absence of the adopted information systems according the IFRS; besides, the lack of training as well as the absence of the financial market efficiency prevented the application of the IFRS which provided by the financial accounting system with regard to mainly the fair value issue.

Keywords: Information Systems, Accounting Standardization, International Accounting Standards, International Financial Reporting Standards, Financial Accounting System, Small and Medium Entities.